شؤون فلسطينية

١٩٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٩

شؤون فلسطينية

١٩٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٩

شهريّة فكريّة لمعالجة أحداث القضيّة الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدُر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينيّة

المحتويات

٣ م.ت.ف. في يوبيلها الفضيّ: المرحلة الاولى للتنظيم المستقل ..... عدنان حسين
٢٢ استراتيجية المفاوض الفلسطيني في المؤتمر الدولي للسلام ..... د. السيّد عليوه
٣٦ الانتفاضة تعمّق أزمة الاقتصاد الاسرائيلي ..... عبدالعزيز الأعرج
٤٧ أزمة المكتبين الفلسطينيين في الولايات المتحدة ..... عمرو هاشم ربيع
٥٥ العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية ..... عماد هرملاني
٧٠ الشرق الاوسط وتعدّد الخلفيات في توازن الرعب النووي ..... د. تيسير الناشف

تقارير

٧٦ الفن التشكيلي في فلسطين المحتلة ..... اسماعيل شمّوط
٨٣ اسحق شامير في واشنطن: افكار قديمة برداء جديد ..... هاني العبدالله
٩٤ الشؤون العسكرية الاسرائيلية ..... د. يزيد صايغ

مراجعات

٩٩ تعاليم في السياسة الخارجية الاميركية ..... أحمد شاهين

شهريات

١١٣ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
مكاسب عربية ودولية ..... سميح شبيب
١١٦ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
«القمة» العربية الاستثنائية ..... أ. ش.
١٢٣ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
الحل الاميركي الوسط ..... د. نبيل حيدري
١٢٨ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
تصعيد ضد العدو وعملائه ..... ي. ص.
اسرائيليات:
١٣٣ زيارة عرفات لفرنسا في منظور اسرائيلي:
الاختراق السياسي الفلسطيني الابرز ..... صلاح عبدالله

١٣٧ **خطة الانتخابات مصيرها الفشل**
اسرائيليون: الانتفاضة لن تُهزم ..... محمد عبدالرحمن
١٤١ **هموم عشية ذكرى اقامة اسرائيل** ..... مها بسطامي
١٤٧ المناطق المحتلة:
الانتفاضة نحو تحوّل نوعي ..... ربعي المدهون

وثائق

١٥٢ **خطاب رئيس دولة فلسطين في «القمّة» العربية الاستثنائية**
١٥٨ **قرارات «القمة» العربية بشأن قضية فلسطين**
١٥٩ **الخطة السياسية للحكومة الاسرائيلية**
١٦١ **م.ت.ف. ترفض الخطة الاسرائيلية**

يوميات

١٦٣ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٤/١٩٨٩ الى ١٥/٥/١٩٨٩**

بيبليوغرافيا

١٨٢ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنانة **تمام الأكحل**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

م.ت.ف. في يوبيلها الفضّي
المرحلة الاولى للتنظيم المستقل
(١٩٥٩ ـ ١٩٦٧)

عدنان حسين

مرّ ربع قرن على انبثاق منظمة التحرير الفلسطينية، ككيان سياسي لتنظيم الشعب الفلسطيني، الذي كان، قبل ذلك بستة عشر عاماً، فقد وطنه، فيما كان يناضل على مدى عقود من اجل احراز استقلاله وممارسة سيادته على أرضه التي وُلد فيها، وتعاقبت أجياله عليها، منذ بداية وجوده.

ويندر ان نجد في التاريخ الحديث مثيلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، كحركة تحرّر وطني تولد خارج حدود بلادها وتفلح، على الرغم من ذلك، في ان تعبىء جماهير شعبها داخل وطنها الخاضع لسيطرة استعمار استيطاني عنصري، وخارجه، وتخوض كفاحاً متعدد الشكل، وتجعل من قضيتها الوطنية موضع الاهتمام الأول من جانب المجتمع الدولي، بين القضايا المحلية، والاقليمية، وتنتزع تأييداً عاماً شاملاً لا نظير له، جسّده كمّ هائل من المعطيات والوقائع التي لا يمكن حصرها، الّا في صفحات طويلة، وبينها العشرات من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن الدولي والمنظمات الدولية والاقليمية الاخرى، واعتراف أغلبية دول العالم بالمنظمة، واخيراً بالدولة التي أُعلن استقلالها من المنفى؛ وهذا المعطى الاخير هو، في حدّ ذاته، من الوقائع النادرة في التاريخ.

وعلى الطريق الطويلة، والوعرة، التي اجتازتها منظمة التحرير الفلسطينية نحو استعادة الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين، وهي طريق تبدو نهايتها الآن على مرمى البصر، تعيّن على المنظمة ألّا تحارب، سواء بأساليب العنف أم بالوسائل السياسية، عدواً واحداً فقط، هو اسرائيل. فعلى الدوام، كان ثمة اعداء وخصوم آخرون، قريبون وبعيدون، استنزف الصراع معهم طاقات لا يستهان بحجمها وقيمتها من منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

والاكثر وطأة في ذلك هو الصراع الذي لم تجد المنظمة مناصاً من الانخراط فيه مع بعض الدول العربية، في سبيل وجودها وبقائها واستقلالها ككيان سياسي خاص بالشعب الفلسطيني.

تعنى هذه الدراسة بمرحلة من مراحل هذا الصراع، الذي اضطر ممثلو الشعب الفلسطيني ـ قبل نشوء المنظمة، والمنظمة بعد تأسيسها ـ الى خوضه دفاعاً عن حق الشعب الفلسطيني في امتلاك تنظيمه السياسي المستقل؛ وهو حق لم يكن محترماً دائماً حتى من عدد من الاشقاء العرب. وهي تغطي السنوات القليلة التي سبقت ظهور المنظمة في العام ١٩٦٤، والسنوات الثلاث ونيفاً الاولى من عمر المنظمة؛ انها سنوات تميّزت بالصراع من أجل وجود الكيان الفلسطيني وتثبيت هذا الوجود.

الارهاصات

ظلّت القضية الفلسطينية طوال عقد كامل، بعد اعلان قيام اسرائيل وهزيمة الجيوش العربية في حرب العام ١٩٤٨، محصورة في نطاق البحوث المتعلقة باللاجئين، سواء في الجامعة العربية أو في هيئة الامم المتحدة. واذا ما تجاوزنا «الهيئة العربية العليا»، برئاسة الحاج أمين الحسيني، و«حكومة عموم فلسطين»، برئاسة أحمد حلمي عبدالباقي، فاننا لا نجد، في تلك الحقبة، مؤسسة سياسية فلسطينية، أو عربية، أو دولية، تضطلع بالمهمات المتصلة بالقضية الفلسطينية. فقد «شهدت تلك الفترة خبو النفس الكياني لدى الفلسطينيين، وانهال فوق الذاكرة الفلسطينية ركام الواقع العربي المدجج بالعجز والتخلف والتجزئة. وقد عزز ذلك كله غياب الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن ثمّ غياب البرنامج الفلسطيني الخاص»[١]. ويرجع ذلك، بطبيعة الحال، الى الصدمة القاسية التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني بقيام كيان غريب على أرضه، وتهجير نحو مليون فلسطيني، وتوزّعهم على بلدان الشتات الكثيرة، وعدم تمكين الذين بقوا على الارض الفلسطينية، التي لم تستطع اسرائيل احتلالها، من ممارسة سيادتهم الوطنية؛ فبقية الارض هذه امّا أُخضعت لسلطة الحاكم العسكري، ثم الاداري، المصري، أو أُلحقت، بشكل كامل، بالمملكة الاردنية الهاشمية، ومُنح سكانها المواطنية الاردنية الكاملة، فحرموا حتى من مواطنيتهم الفلسطينية.

وفي نهاية العقد الاول للنكبة الفلسطينية بدأت تتبلور بين صفوف الشعب الفلسطيني النوى الاولى لحركات ومنظمات سياسية، أخذت تدعو الى انشاء كيان للشعب الفلسطيني وحكم وطني في الاجزاء التي لم تحتلها اسرائيل من فلسطين: الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ومن أولى هذه الحركات والمنظمات حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي أُنشئت في الخارج، وحركة «الارض» التي أُنشئت في أراضي ١٩٤٨[٢]. واستجابة، فيما يبدو، لتلك الدعوات، وبطلب من وفد الجمهورية العربية المتحدة، بحثت الدورة الحادية والثلاثون لمجلس جامعة الدول العربية (آذار ـ مارس ١٩٥٩) في المسألة الفلسطينية. واتخذت الدورة توصيات بالطلب الى الدول العربية ان تعقد اجتماعاً عالي المستوى، في أقرب وقت، لمراجعة المراحل التي مرّت بها قضية فلسطين؛ وان يدرس الاجتماع المقترح موضوع «اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وابراز كيانه شعباً موحّداً لا مجرّد لاجئين، يسمع العالم صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي، بواسطة ممثلين يختارهم»، وان يجرى البحث، في الاجتماع ايضاً، في «انشاء جيش فلسطيني في الدول العربية»[٣].

ولمّا كان الاردن ضمّ اليه الضفة الفلسطينية، مستغلاً الهزيمة التي مُنيت بها الجيوش العربية في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى ورغماً عن ارادة الشعب الفلسطيني وهيئاته والجامعة العربية التي عارضت ذلك الضمّ، كان لا بدّ للاردن من ان يتخذ موقفاً سلبياً حيال مسألة اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، لما كانت تنطوي عليه من أفق انتهاء السيطرة الاردنية على الضفة الفلسطينية. وبسبب معارضة الوفد الاردني اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، لم يستطع مجلس الجامعة العربية، في دورته التالية (أيلول ـ سبتمبر ١٩٥٩)، التوصل الى أية نتيجة بصدد التوصيات التي قررتها الدورة السابقة. وفي دورة شباط (فبراير) ١٩٦٠، بحث المجلس، من جديد، في المسألة، وتقرر استكمال البحث في الدورة اللاحقة، التي عقدت في آب (اغسطس) من العام عينه، وأُجري البحث، خلالها، في اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وانشاء جيش فلسطيني. وأوصت الدورة بمحافظة الدول العربية على الشخصية الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من خدمة قضيته، ووافقت على توصية بانشاء لجنة خبراء تقوم بوضع مخطط شامل لاسترداد فلسطين. وفي دورة نيسان (ابريل)

١٩٦١، وجد مجلس الجامعة ان لجنة الخبراء لم تنته من أعمالها بعد، فقرّر تأجيل البحث في الموضوع الى حين اتمام الدراسة التي تعدّها اللجنة في هذا الشأن.

وفي تلك الاثناء، بادرت الدولتان العربيتان، آنئذٍ، الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) والجمهورية العراقية، الى المساعدة على ابراز بعض اشكال الكيانية الفلسطينية. ففي العام ١٩٥٨، أُنشىء، بمبادرة من القيادة المصرية، «الاتحاد القومي العربي الفلسطيني»، وهو تنظيم سياسي لفلسطينيي قطاع غزة ومصر وسوريا، على غرار «الاتحاد القومي العربي» الذي كان قائماً في الجمهورية العربية المتحدة اثر حلّ الاحزاب السياسية فيها، وتطوّر، فيما بعد، الى «الاتحاد الاشتراكي العربي». وتأسس، في القاهرة، أيضاً، في أواخر العام ١٩٥٩، «الاتحاد العام لطلبة فلسطين»، الذي كان ذا طابع سياسي ايضاً، اضافة الى طابعه المهني. وفي مطلع العام ١٩٦٠، أُنشىء، في بغداد، «فوج التحرير الفلسطيني» نواة للجيش الفلسطيني. وباستثناء اتحاد الطلبة، فان هذه التشكيلات لم تتطوّر، ولم تقدّم شيئاً ذا قيمة الى القضية الفلسطينية، ذلك انها لم تنبع من الارادة الشعبية الفلسطينية؛ كما ان دوافع رعايتها من جانب الحكومتين العربيتين لم تكن محض عقائدية، وانما كانت وراءها، أيضاً، اعتبارات سياسية تتعلق ببحث الحكومتين عن النفوذ السياسي في أوساط الرأي العام العربي، في وقت كان يشتد الصراع فيما بينهما، بسبب الخلاف حول ما اذا كان يتعيّن انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة ام قيام اتحاد بينهما. ولا يمكن، أيضاً، استبعاد ان تكون هذه المبادرات، كما هي مبادرة دعوة الجامعة العربية الى البحث في اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، قد هدفت، في الوقت عينه، الى استيعاب الحركة الثورية الفلسطينية التي بدأت تولد وتنمو بين صفوف الشعب الفلسطيني في الداخل، وفي بلدان الشتات، وهي حركة لم تكن منطلقاتها وأساليبها الثورية، الداعية الى تحرير فلسطين بالكفاح المسلّح وبواسطة الفلسطينيين انفسهم، تتوافق مع اتجاهات الحكومات العربية لحلّ المشكلة الفلسطينية بالوسائل السياسية، وعلى أساس الاقرار بوجود اسرائيل.

وفي تموز (يوليو) ١٩٦٢، حدّدت لجنة الخبراء التابعة للجامعة العربية شكلاً للكيان الفلسطيني يقوم على أساس الدعوة الى مجلس وطني، يمثّل التجمّعات الفلسطينية، تنبثق منه جبهة وطنية لقيادة الشعب الفلسطيني، تكون لها اختصاصات عسكرية وسياسية وتنظيمية واعلامية ومالية. الّا ان اللجنة لم تستطع التقدّم بمشروعها الى مجلس الجامعة، بسبب معارضة الوفد الاردني له، كسبب مباشر، ولاشتداد الصراعات بين مصر، صاحبة الدعوة الى ابراز الكيان الفلسطيني، والدول العربية الاخرى (العراق، وسوريا بعد الانفصال، والاردن والسعودية)، كسبب غير مباشر، وهو صراع تجلّت نتائجه السلبية على العمل العربي المشترك، وبالتالي، على وضع القضية الفلسطينية، في مقاطعة مصر لأعمال الجامعة العربية من صيف العام ١٩٦٢ الى ربيع العام ١٩٦٣، اثر تقديم حكومة الانفصال في سوريا شكوى الى الجامعة ضد الحكومة المصرية، متّهمة اياها بالتدخل في شؤون سوريا الداخلية والتحريض على الاعمال التخريبية فيها[٤].

وفيما دخل الكيان السياسي الفلسطيني مرحلة الاهمال في أروقة الجامعة العربية لتلك الاسباب، فان تلك الفترة شهدت عدداً من الاحداث التي اعادت الحياة الى الاهتمام العربي بهذا الكيان. فقد تدعّم موقف عبدالناصر بانتصار الثورة الجزائرية وقيام حكم جمهوري موال لمصر في اليمن الشمالي ووصول حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان يعلن ولاءه لقيادة عبدالناصر، الى السلطة في كل من العراق وسوريا، في شباط (فبراير) وآذار (مارس) ١٩٦٣، على التوالي. كما ان اندلاع

صراع حام، فيما بعد، بين بعثيي العراق وسوريا وعبدالناصر دفع كل منهما الى المزاودة على الطرف الآخر باظهار أقصى الاهتمام بالقضية الفلسطينية والكيان الفلسطيني.

وعندما عقدت الدورة الاربعون لمجلس الجامعة العربية (أيلول ـ سبتمبر ١٩٦٣)، تعيّن عليها ان تختار ممثلاً جديداً لفلسطين، خلفاً لاحمد حلمي عبدالباقي، الذي توفي في وقت سابق من ذلك العام، فاختير أحمد الشقيري، على الرغم من معارضة الاردن والسعودية[٥]. والواقع، ان للشقيري دوراً في زيادة اهتمام الجامعة بالقضية الفلسطينية، الى جانب العوامل الأخرى. وقد طرح الشقيري، في أول خطاب له بصفته الجديدة، موضوع الكيان الفلسطيني، ودافع عنه بقوله: «ان اهل فلسطين قد اصبحوا قوة غير عاملة في الحقل العربي منذ ١٥ عاماً، والكيان الفلسطيني يهدف الى ان يصبح أهل فلسطين قوة وطنية عاملة تسهم في تحرير فلسطين. ان الكيان الفلسطيني يريد ان يمكّن القادرين على حمل السلاح من ابناء فلسطين [من] ان يحملوا السلاح لتحرير فلسطين»[٦]. وقدّم الوفد العراقي، بدعم من الوفد السوري، الى تلك الدورة مشروعاً يقترح انشاء مجلس وطني فلسطيني، ينتخب حكومة تعترف بها جميع الدول العربية، ويكون مقرّها في أي قطر عربي تراه مناسباً، ووضع خطة لاستعادة فلسطين، تشارك فيها الحكومة الفلسطينية الى جانب الدول العربية المهتمة بهذا الامر، وانشاء جيش فلسطيني تتولّى الحكومات العربية مسؤولية تدريبه وتسليحه. وعلى الرغم من اعتراض الاردن على المشروع، وافق مجلس الجامعة على توصية اللجنة السياسية المنبثقة من المجلس بتأييد المبادىء العامة للمشروع، واحالته الى حكومات الدول الاعضاء، لاستيفاء دراسته، تمهيداً للبحث فيه في اجتماع لاحق للجنة السياسية.

وفي خط موازٍ لاشتداد الخلافات والصراعات بين بعض الدول العربية، واستغراق حكوماتها، عبر ممثليها في الجامعة العربية، في جدل عقيم في ما اذا كان للشعب الفلسطيني حق في اقامة كيان وطني له أم لا، وحول الشكل الذي تقبل به الحكومات العربية المتنازعة لهذا الكيان، كان الشعب الفلسطيني يزيد منظماته السرية، حتى بلغت، في بعض الروايات، ٣٠ منظمة، وفي أخرى ٤٨ منظمة في العام ١٩٦٣. وعملت تلك المنظمات على تكثيف دعواتها الى توحيد الصفوف الفلسطينية وتبنّي الكفاح المسلّح اسلوباً لتحرير فلسطين، وعدم الركون الى عدد من الانظمة العربية التي لم تطلب منها تلك المنظمات غير ان تكون قادرة على حماية حدود بلدانها، وان تسمح للفلسطينيين بشنّ عملياتهم الفدائية عبر هذه الحدود[٧].

وفي خط موازٍ آخر، كانت الحرارة عادت الى جبهة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بعد فصل بارد امتد منذ العام ١٩٥٧، اثر فشل العدوان الثلاثي على مصر وانسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء وقطاع غزة. فقد شنّت اسرائيل غارات داخل الاراضي اللبنانية، والسورية، والفلسطينية (الضفة)، لايقاف العمل في المشاريع المائية العربية التي بُدىء بانشائها لاستغلال مياه روافد نهر الاردن في الريّ والزراعة، وخاصة داخل سوريا. كما أعلن قادة اسرائيل عن ان مشروعهم لتحويل نهر الاردن وروافده قد أوشك على الانتهاء.

ودفع هذا الوضع عبدالناصر، الذي اطلع على محاضر اجتماع رؤساء الاركان العرب في القاهرة في أواخر العام ١٩٦٣، واستفزّه عجزهم عن اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الاسرائيلي الجديد، الى الدعوة لعقد اجتماع عربي على أعلى المستويات لاتخاذ قرار سياسي بشأن المشروع الاسرائيلي. وكان لعبدالناصر ما أراد، عندما عقد أول مؤتمر قمة عربي في مطلع العام ١٩٦٤، في مقر الجامعة

العربية، في القاهرة[٨].

مخاض الولادة

لم تدرج القضية الفلسطينية في جدول أعمال القمة العربية الاولى (القاهرة، ١٣ ـ ١٦ كانون الثاني ـ يناير ١٩٦٤) كقضية رئيسة مستقلة؛ الاّ ان بحوث المؤتمر تناولتها وكرّست وقتاً لها. وساعد في ذلك ان موضوع المشروع الاسرائيلي لتحويل مجرى نهر الاردن وروافده، الذي كان أساس انعقاد القمة، هو على صلة وثيقة بالقضية الفلسطينية وجزء من مسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وان القضية الفلسطينية، وبالذات ما تعلق منها بالكيان الفلسطيني، كانت مطروحة على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية في دوراته الاخيرة، وبينها الدورة الاربعون التي عُدّت القمة استكمالاً لها، وهي، أيضاً، الدورة ذاتها التي كلّفت ممثل فلسطين الجديد، أحمد الشقيري، بزيارة الدول العربية للبحث في القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدي الى دفعها الى ميدان الحركة والنشاط. وتركز بحث القمة، في ما يتصل بالقضية الفلسطينية، على مسألة الكيان الفلسطيني. وأيّد انشاء هذا الكيان بعض الملوك والرؤساء العرب، وعارضه آخرون. وأوضح الشقيري، في مذكراته عن المؤتمر، ان الملك الاردني حسين عارض قيام الكيان الفلسطيني، وأصرّ على ان لا يأتي بيان القمّة على ذكر الكيان؛ بينما طالب الرئيس السوري، أمين الحافظ، بأن تعطى للكيان أرض (الضفة الفلسطينية وقطاع غزة)؛ واقترح ملك العربية السعودية، سعود بن عبدالعزيز، قيام حكومة فلسطينية. امّا الرئيسان، الجزائري احمد بن بيلا والتونسي الحبيب بورقيبة، فقد اقترحا انشاء جبهة تحرير وطني فلسطينية[٩]. وانتُهيَ الى صيغة لم تنصّ على الكيان الفلسطيني؛ الاّ ان القرارات كلّفت الشقيري بمتابعة اتصالاته للبحث في الطريقة المثلى لتنظيم الشعب الفلسطيني.

أشار البيان الختامي للقمة الى ايمان المشاركين فيها «بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدّس في تقرير مصيره والتحرر من الاستعمار الصهيوني لوطنه»، وأعلن عن انه «اتخذت القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل، سواء في الميدان الدفاعي، أو الميدان الفني، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره»[١٠]. وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده الامين العام للجامعة العربية، عبدالخالق حسّونة، الذي شارك في اعمال المؤتمر، عقب اختتام المؤتمر واعلان بيانه الختامي، قال حسونة، رداً على سؤال حول الوسائل العملية لتنظيم الشعب الفلسطيني: «لقد عهد الى السيد احمد الشقيري، ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية، ان يتابع اتصالاته بالحكومات والدول الاعضاء، وبالشعب الفلسطيني حيثما وجد، لبحث الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين، وابراز شخصيته وكيانه القوي». وجواباً عن سؤال حول معنى الشخصية الفلسطينية، قال: «ان المقصود به هو ان يشعر الفلسطينيون بأنهم شعب كسائر الشعوب، لهم الحق في ان تكون لهم حكومة، وفي ان يعودوا الى وطنهم، وان يقوم الفلسطينيون أنفسهم بتنوير الرأي العام حول قضيتهم، وان يدافعوا عنها بكل الوسائل». ثم سئل عمّا اذا كان العرب سيسعون من أجل الحصول على اعتراف دولي بالشخصية الفلسطينية ؟ فأجاب: «ان المرحلة التي نحن فيها هي مرحلة خاصة بابراز الكيان الفلسطيني؛ وما بعدها يمكن ان يكون محل اجابة [عن] هذا السؤال»، وأضاف: «انه من الافضل ان ننتظر حتى يتمّ تحقيق الشخصية الفلسطينية، لنعرف ما سيحدث بعد ذلك»[١١].

وكان أول ما فعله الشقيري، لتنفيذ ما كلّفه به مؤتمر القمة، انه عقد اجتماعاً مع وفد يمثّل

اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي الفلسطيني والمجلس التشريعي في قطاع غزة، حيث أُجريت دراسة النتائج التي توصّلت اليها القمة العربية بالنسبة الى قضية فلسطين. ثم عقد مؤتمراً صحافياً في القاهرة، أعلن، خلاله، ان خطوته التالية هي زيارة بقية الدول العربية للتشاور مع مسؤوليها، ومع ابناء فلسطين، بشأن اقامة التنظيم الفلسطيني الذي قررته القمة. وقال انه سيناقش، خلال زياراته، مشروعات خاصة بميثاق وطني فلسطيني وبالنظام الاساسي لتنظيم الشعب الفلسطيني واختصاصاته، من النواحي السياسية والدعائية والتنظيمية والمالية، وأعرب عن أمله في ان يتمّ التنظيم الكامل لشعب فلسطين قبل موعد انعقاد القمة الثانية. وقال، جواباً عن سؤال، ان التنظيم الفلسطيني لن يأخذ شكل حكومة، وانه لن يمارس سيادة اقليمية في الضفة الفلسطينية أو في قطاع غزة، ولن يتعارض قيامه مع وجود الكيان الاردني، «فالكيان الاردني كيان رسمي ودولي، والكيان الفلسطيني شعبي يعتمد على النضال القومي»؛ وأضاف، ان التنظيم الفلسطيني سيتعاون مع الحكومة الاردنية، تعاوناً وثيقاً، «وسيكون لهذا التعاون طابع خاص، لأن معظم الشعب الفلسطيني موجود في الاردن، وكذلك الارض الفلسطينية»[١٢].

واجتمع الشقيري، ايضاً، الى الرئيس المصري، عبدالناصر، وعرض عليه مشروع الكيان الفلسطيني، ومراحل الخطة العملية لانشائه، فحظي بتأييد وتشجيع عبدالناصر لجميع الخطوات التي تؤدي الى قيام الكيان. كما اجتمع الى وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة، د. محمود فوزي، وقدم اليه الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية[١٣].

وفي ١٤ شباط (فبراير) ١٩٦٤، وجّه الشقيري نداء الى الشعب الفلسطيني، دعا فيه الى «تنظيم شامل، وتعبئة كاملة لكافة فئات الأمة وكفاءاتها وطاقاتها. فالقضايا التحريرية لا تبدأ الّا بالتعبئة الروحية والمادية». وتحدث فيه عن الكيان الفلسطيني، ووصفه بأنه «وسيلة لا غاية؛ انه تنظيم وجهاز يعيد للشعب شخصيته وقدرته على الكفاح؛ وهو قيادة وطنية جماعية»، وانه «ليس حكومة، ولا يجب ان يكون»[١٤]. ويبدو انه اراد بهذا البيان ان يبدّد الشكوك والمخاوف من جانب بعض الدول العربية حول طبيعة الكيان الذي باشر الشقيري جهوده لانشائه، وذلك تمهيداً لجولته على الدول العربية، والتي بدأها بالاردن، في ٢٠ شباط (فبراير)، حيث عرض على الملك حسين الهيكل العام للكيان الفلسطيني والخطوات التنفيذية اللازمة لاقامته. ومن القدس، اذاع الشقيري، في ٢٤ شباط (فبراير)، مشروعاً لـ «ميثاق قومي فلسطيني» من ٢٩ مادة حدّدت المبادىء الاساسية لتحرير فلسطين، ونصّت على انشاء منظمة قومية فلسطينية تعرف باسم «منظمة تحرير فلسطين» التي ستقوم بدورها التحريري الكامل، وفقاً لنظامها الاساسي الملحق بالميثاق. ونصّت احدى مواد مشروع النظام الاساسي على انشاء كتائب فلسطينية خاصة تنشئها القيادة العربية الموحّدة. وأعلن الشقيري، في اليوم التالي، ان مؤتمراً قومياً فلسطينياً سيعقد في ١٤ أيار (مايو) ١٩٦٤، في القدس[١٥].

ومن عمّان انتقل الشقيري الى دمشق وبغداد والكويت وبيروت، لكنه لم يزر العاصمة السعودية، الرياض، التي رفضت استقباله؛ اذ كان للسعودية موقف تراوح بين المعارضة والتحفّظ من مهمة الشقيري. وأعلن الشقيري، في بيروت، انه تشكّلت في البلدان العربية التي زارها لجان للتحضير للمؤتمر القومي الفلسطيني[١٦].

وشارك الشقيري في اجتماعات الدورة الثانية للجنة متابعة قرارات مؤتمر القمة العربي، المشكّلة من الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب، وقدم اليها تقريراً مفصلاً عن اتصالاته

بالحكومات العربية والشعب الفلسطيني. وقررت اللجنة، في ختام اجتماعاتها التي دامت يومين (١٥ و١٦ نيسان ـ ابريل ١٩٦٤)، ان يعقد المؤتمر القومي الفلسطيني بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) ١٩٦٤، بدلاً من ١٤ منه[١٧].

وبالفعل، عقد المؤتمر القومي (المجلس الوطني) الفلسطيني في الموعد المحدّد، وافتتحه الملك حسين بحضور ممثلي ملوك ورؤساء الدول العربية الاعضاء في الجامعة، آنذاك، باستثناء المملكة العربية السعودية. وضمّ المؤتمر، في عضويته، ٣٥٠ مندوباً فلسطينياً من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وبلدان الشتات. وفي ذلك اليوم (٢٨ أيار ـ مايو ١٩٦٤)، وفي جلسة المؤتمر الثانية، أعلن الشقيري، رئيس المؤتمر، عن ولادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الجلسة الختامية، التي عقدت في الثاني من حزيران (يونيو)، أقرّ المؤتمر الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الاساسي للمنظمة ونظام الصندوق القومي الفلسطيني وتقارير اللجان المختصة، وانتخب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، وفوّضه المؤتمر اختيار الاعضاء الاربعة عشر الآخرين في اللجنة التنفيذية[١٨].

ومن الواضح ان الشقيري وكل من عاونه في مهمته كانوا في سباق مع الزمن، ومع الوضع العربي الذي كان قائماً آنذاك ولم يكن مناسباً بالكامل لاقامة كيان فلسطيني في صيغة منظمة للتحرير لا تقتصر مهماتها على العمل السياسي والاعلامي، وانما تتسع لتشمل المجالات العسكرية والتنظيمية. ولقد بيّن الشقيري، في مذكراته، انه تجاوز المهمة التي أوكلت اليه؛ إذ وصف قرارات القمة بشأن القضية الفلسطينية بأنها «هزيلة» وقال: «لقد رضيت بهذه الصيغة الهزيلة، لأنني كنت أريد ان أضع قدمي على أول الطريق، وان يبرز الكيان الفلسطيني كأمر واقع، ثم ينمو ويكبر بصورة ذاتية». وأضاف: «قرار الملوك لم يخوّلني انشاء الكيان الفلسطيني اطلاقاً... وكانت مهمتي، في الواقع، الاتصال والتدارس، ومن ثم تقديم تقرير الى مؤتمر القمة الثاني، المزمع عقده في الاسكندرية، في شهر آب [اغسطس] ١٩٦٤. ولكنني خشيت ان أنفذ هذا القرار؛ فقد كانت آراء الدول العربية متباينة بشأن كيفية تشكيل الكيان الفلسطيني واختصاصاته. وكانت آراء التجمّعات الفلسطينية متباينة أيضاً... وكان من المفروض ان أُبرز هذه التناقضات في تقرير أقدمه الى الملوك والرؤساء في اجتماعهم في الاسكندرية. وأنا أعلم ان مصير هذا التقرير هو احالة الموضوع الى الحكومات العربية، مرة أخرى، لمزيد من الدرس، كما كان الحال لسنين عديدة مضت... ولهذا، فقد عزمت [على] ان أضع الحكومات العربية والشعب الفلسطيني امام الامر الواقع، فأدعو الى مجلس وطني... لينظر في الميثاق والنظام الاساسي ويعلن قيام م.ت.ف. ونشترك، بعد ذلك، في مؤتمر الملوك والرؤساء باسم م.ت.ف. لا تحت اسم ممثل فلسطين في الجامعة العربية»[١٩].

ولا شك في ان عمل الشقيري هذا تجلّت فيه براعته السياسية، ومعرفته الدقيقة بحقل الالغام الواسع الممتد على ساحة العمل السياسي العربي الرسمي.

وفيما رأى بعض الساسة والمؤرخين العرب ان القمة العربية الاولى أقرّت انشاء الكيان الفلسطيني الذي ظهر في صيغة م.ت.ف.[٢٠]، فان المؤرخين والكتّاب الفلسطينيين يؤيدون وجهة نظر الشقيري في ان القمة لم تقرّر انشاء الكيان الفلسطيني، ولم تكلّف الشقيري بذلك؛ الّا ان الظروف الموضوعية التي كانت قائمة في الحياة السياسية الفلسطينية «كانت تحتّم طرح فكرة الكيان الفلسطيني والبحث في الوسائل الكفيلة باخراجه الى حيّز الوجود»[٢١]، وانها «كانت تسمح بتجاوز قرار القمة... وتمضي به الى حيث لم يقرّر المؤتمرون»[٢٢]. ويبدو ان ما ساعد على ذلك، ايضاً،

حصول الزعيم الفلسطيني على الضوء الاخضر من الرئيس عبدالناصر، انطلاقاً من تصوّره القومي العام، ورغبته في قيام مؤسسة فلسطينية تكون رديفاً له في صراعه مع منافسيه وخصومه العرب، وسلاحاً سياسياً في مواجهة اسرائيل وحلفائها الذين كانوا يقولون بعدم وجود شعب فلسطيني؛ فيما رأى آخرون ان قيام الكيان الفلسطيني (م.ت.ف.) في ذلك الوقت، وبالشكل الذي ظهر فيه، كان، أيضاً، نتيجة لتنازلات قدمها الشقيري الى الملك حسين الذي عارض، في السابق، بقوة، حتى فكرة الكيان، ولم يقبل بعقد المؤتمر القومي الفلسطيني الاول في القدس وافتتاحه له واعلان تشكيل م.ت.ف. الاّ بعد ان قبل الشقيري بشرطي الملك الاردني: عدم التطرّق الى موضوع الضفة، والالتزام بعدم التحدث عن تنظيم وتسليح الفلسطينيين في الاردن. وانطوى الأمر، أيضاً، على تقديم الشقيري الى الملك ضمانات تنظيمية، تمثّلت في قيام الشقيري بجعل كل الفلسطينيين الاعضاء في الحكومة الاردنية ومجلسي النواب والاعيان الاردنيين ورؤساء البلديات والغرف التجارية والاقتصادية في الضفة الفلسطينية أعضاء في المؤتمر؛ وقد بلغ عدد هؤلاء أكثر من نصف عدد أعضاء المؤتمر القومي الفلسطيني الاول[٢٣].

المصادمات الأولى

قدّم الشقيري الى اجتماع لجنة الممثلين الشخصيين للملوك ورؤساء الدول العربية، المنعقد في القاهرة، في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٤، تقريراً عن المؤتمر القومي الفلسطيني وقراراته ونتائجه، طالب فيه، أيضاً، بدعم الدول العربية، المادي والمعنوي، لما تزمع م.ت.ف. القيام به، وهو: اعداد الشعب الفلسطيني، عسكرياً، لتحرير وطنه؛ وانشاء الصندوق القومي الفلسطيني لتمويل حركة الكفاح الفلسطيني؛ والعمل السياسي على الساحتين، العربية والدولية. وفي اثناء دراسة التقرير، اعترض ممثل سوريا في اللجنة، منصور الاطرش، على اعلان الكيان الفلسطيني ومنظماته قبل عرض الموضوع على القمة العربية الثانية. وردّ الشقيري بأن الكيان الفلسطيني حقيقة واقعة، وليس في حاجة الى قرار من الدول العربية لاعلانه، لأن شعب فلسطين هو صاحب الحق فيه. وضرب مثلاً بنضال الشعوب العربية الاخرى، بقوله ان الجزائر لم تستأذن الدول العربية في كفاحها الوطني. وأضاف، انه اذا كان هناك اعتراض على شخصه، فانه مستعد لأن يتنحّى عن مكانه ويعمل مجرّد مواطن فلسطيني. وأشار الى مقاطعة السعودية للمؤتمر القومي الفلسطيني، موضحاً انه سبق ان طلب من ممثليها في الدول العربية السماح له بزيارتها، الاّ انه لم يتلق جواباً عن ذلك. وقد أصدرت السفارة السعودية في عمّان، في ١٦ حزيران (يونيو)، بياناً نفت فيه ان تكون السعودية قد عارضت قيام كيان فلسطيني بالذات، وهي تساند هذا الكيان، لكنها «أثارت المقوّمات الاساسية التي يجب ان يرتكز عليها الكيان، وهي مقوّمات لم تتوفر للكيان الحالي؛ وان اعتراض السعودية انحصر في تجاوز السيد أحمد الشقيري الصلاحيات التي خوّله اياها مؤتمر الذروة»؛ وان السعودية «تؤمن بأن من حق الشعب الفلسطيني، وحده، ان يختار ممثليه في هذا الكيان، لا ان يُفرَض عليه هؤلاء الممثلون فرضاً»[٢٤]. وكان ولي العهد السعودي، الامير فيصل، أعلن، في تصريحات لصحيفة «البلاد» السعودية، في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٤: «نحن الذين اقترحنا تشكيل الكيان الفلسطيني منذ سنوات عديدة، ولكن على الاّ يفرض واحد على هذا الكيان، وان يقوم على أساس الانتخابات»[٢٥].

لم تكن صيغة الكيان الفلسطيني التي ظهر بها العامل الوحيد في المواقف السلبية التي ابداها عدد من الدول العربية، وخصوصاً السعودية وسوريا، حيال هذا الكيان. فالصراعات والمنافسات

السعودية ـ المصرية، والسورية ـ المصرية، كانت، هي الاخرى، عاملاً رئيساً آخر، وربما هي العامل الاكثر أهمية. وقد حافظت تلك المواقف على حالها داخل مؤتمر القمة الثاني، الذي عقد في الاسكندرية، في الفترة بين ٥ و١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، وكان سادس أيام المؤتمر مكرساً لمسألة الكيان الفلسطيني، حيث قدّمت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تقريراً بما تمّ تنفيذه في هذا الشأن. وألحقت بالتقرير أربع مذكرات، تناولت الجوانب السياسية والعسكرية والمالية والاعلامية لاعمال المنظمة، وتضمّنت مشاريع لانشاء جيش فلسطيني، وتنظيم الشعب الفلسطيني، والدعاية للقضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، وتمويل حركة الكفاح لتحرير فلسطين. وقدّم الوفد السوري مذكرة انطوت على معارضة ضمنية لانشاء الكيان الفلسطيني. فقد تضمّنت «ان سوريا تعتقد بأن تنظيم الفلسطينيين يجب ان ينبثق عن الارادة الحرة للفلسطينيين انفسهم، ويجب ان تُهيّأ ظروف تحقيق ذلك»؛ و«ان التنظيم الفلسطيني النضالي يجب ان يبقى مستقلاً عن المؤثرات المحلية، والنزاعات العربية، وعلى الدول العربية ضمان استقلال حركة النضال الفلسطينية». وطالبت المذكرة، ضمناً أيضاً، باقامة الكيان الفلسطيني على الاراضي الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة العربية (الضفة والقطاع): «لا بد لمعركة التحرير ان تقوم على حيّز مكاني معيّن لا تشغله الّا الاستعدادات الفعلية لمعركة التحرير، وان تكون لهذه الحركة سلطة مدنية قائمة وقوة عسكرية منظمة للعمل في اللحظة الحاسمة. ان الارض والجيش والسلطة أسس ثلاثة لظهور حركة التحرير لمنظمة جديدة من لحم ودم وارادة نضال»[٢٦].

وأظهر الوفد السعودي، في البداية، تمسّكه بموقف المعارضة لما قام به الشقيري. فقد أعلن الامير فيصل، في المؤتمر، ان القمة الاولى كانت كلّفت الشقيري بدراسة مسألة تنظيم الشعب الفلسطيني، وتقديم تقرير بذلك الى القمة الثانية، لتحديد الموقف النهائي في هذا الشأن؛ وان السعودية ترى ان هناك جماعات من الفلسطينيين لا تؤيد التنظيم الذي انبثق من عملية الكيان. ورد الشقيري بأنه لم يفهم من التكليف مجرّد كتابة تقرير، وان أحداً من الملوك والرؤساء العرب الذين قابلهم، خلال جولاته، لم يلفت نظره الى انه تجاوز صلاحياته، وانه تلقّى من السعودية برقية أفادت بأن موقفها من الكيان سيكون وفق ما تقرره الدول العربية الأخرى. وأضاف انه لا يدّعي، في ما يتعلق بوجود جماعات فلسطينية معارضة، بأن عملية انشاء الكيان الفلسطيني كانت كمالاً، أو مثالاً. وقد سحب الامير فيصل تحفّظ حكومته من الطريقة التي تمّ بها قيام الكيان الفلسطيني، بعد ان اقترح الرئيس عبدالناصر على المؤتمر قبول التوصية الجماعية التي أُصدرت في هذا الشأن من وزراء الخارجية العرب[٢٧].

وعند البحث في موضوع جيش التحرير الفلسطيني، لم يوافق الاردن ولبنان على تشكيل وحدات له على اراضيهما، فيما وضع عبدالناصر قطاع غزة وسيناء تحت تصرّف هذا الجيش[٢٨]. وقد تضمّن البيان الختامي للمؤتمر ترحيباً بقيام م.ت.ف. واعتماداً لقرارها بانشاء جيش التحرير الفلسطيني.

وهكذا، خرج الشقيري من المؤتمر مرتاحاً لقراراته وللاعتراف الرسمي الضمني بالمنظمة. وشرع، في الحال، مع رفاقه في اللجنة التنفيذية، في تشكيل الاجهزة الاختصاصية، الجيش والمكاتب والصندوق القومي والاذاعة ومركز الابحاث. وتدعم موقف المنظمة الشعبي بانضمام الاتحاد العام لطلبة فلسطين واتحاد عمال فلسطين اليها. وأشاع انطلاق رصاصة «فتح» الاولى، في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، جواً بالغ الحماس. بيد ان الطرق لم تكن سالكة أمام المنظمة في كل الاتجاهات. فقد ظلّت الطريق الاردنية، وهي الأهم، مغلقة في وجهها. ولم تفلح السياسة المرنة

للغاية التي انتهجها الشقيري تجاه الحكم الاردني في تجنّب الاصطدام بالسياسة الاردنية «القائمة، أساساً، على نفي الهوية الوطنية الخاصة بالشعب الفلسطيني»[٢٩]. وانفجر الخلاف بين الطرفين وظهر الى العلن ابتداء من أيار (مايو) ١٩٦٥. فقد بثّت اذاعة «صوت فلسطين»، الناطقة باسم المنظمة، تصريحاً لمصدر رسمي في المنظمة، شنّ فيه هجوماً عنيفاً على الحكومة الاردنية التي كان رئيسها، وصفي التل، أصدر بياناً أعلن فيه دعم حكومته وتأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقال المصدر الفلسطيني، في تصريحه، ان المنظمة ترحّب بدعم الاردن، «الّا ان هناك فرقاً بين الاقوال والافعال»، واتهم الحكومة الاردنية بأنها حالت دون تنفيذ أي من برامج المنظمة في الاردن، وانها، بسلوكها هذا، قد حوّلت منظمة التحرير في الاردن «الى بناء من ثلاثة طوابق» فقط[٣٠]. ولقد ظلت العلاقة مع الاردن احد أكبر الهموم والمتاعب التي جابهتها المنظمة في تلك الحقبة التأسيسية، وعلى مدى تاريخ المنظمة بأكمله.

وتسبّبت زيارة الشقيري الى الصين آنئذٍ (آذار ـ مارس ١٩٦٥)، وتصريحاته على هامشها، في تكدير علاقته الوثيقة مع عبدالناصر، وفي افساد العلاقة القلقة بين المنظمة والسعودية. فمن دون تفاهم مسبق مع الرئيس المصري، اتفق الشقيري مع القيادة الصينية على شحن الاسلحة التي تبرّعت بها الصين لجيش التحرير الفلسطيني الى ميناء الاسكندرية. الّا ان عبدالناصر تصرّف حيال الامر بطريقة عبّرت عن كياسته ومسؤوليته. فقد رفض مقابلة الشقيري، وجعل وسائل الاعلام المصرية تهمل نتائج زيارته تلك ونشاطاته اللاحقة، دون ان يتأثّر الموقف المصري العام من المنظمة؛ فلم يتخلّف عبدالناصر، مثلاً، عن افتتاح الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة، في أواخر أيار (مايو) ١٩٦٥. واستمر الجفاء بين الزعيمين، المصري والفلسطيني، حتى العام التالي، حينما تمّت المصالحة بينهما[٣١]. ويبدو من استقراء وقائع تلك الفترة ان جفاء عبدالناصر تجاه الشقيري لا ترجع اسبابه الى موضوع الاسلحة الصينية حصراً؛ اذ لا بد ان تكون الخلافات القوية التي نشبت بين الشقيري وفصائل العمل الفلسطيني داخل المنظمة وخارجها. وربما استغل عبدالناصر قضية الاسلحة الصينية للضغط على الشقيري، من اجل التفاهم مع تلك الفصائل، وذلك لأن مصالحة عبدالناصر ـ الشقيري في العام ١٩٦٦ اقترنت ببوادر تفاهم بين رئيس المنظمة والفصائل الفلسطينية الاخرى، من جهة، وبتوتر الاوضاع في المنطقة، من جهة أخرى.

أمّا السعودية، التي استفزّتها زيارة الشقيري الى الصين، فقد توقفت، في الحال، عن دفع التزاماتها المالية للمنظمة وجيش التحرير، مبرّرة ذلك بأن الشقيري ارسل كتائب فلسطينية مسلّحة الى فيتنام ليحاربوا الى جانب الثوار الفيتناميين. وعلى الرغم من نفي الشقيري للاتهامات السعودية، قطعت الرياض علاقاتها مع رئيس المنظمة، واتهمته بأنه أخذ يميل الى المبادىء الشيوعية، وطلبت، في مذكرة رسمية الى الجامعة العربية، اقصاءه عن رئاسة المنظمة، معتبرة انه انحرف عن النهج والمهمة التي أُنشئت المنظمة من اجلها، ولم يعد جديراً بتمثيل الكيان الفلسطيني المنبثق من قرارات القمة العربية. ولم يتبدل الموقف السعودي تجاه المنظمة، الّا بعد استقالة الشقيري من رئاسة المنظمة ومجيء قيادة جديدة اليها، في نهاية العام ١٩٦٧[٣٢].

ولا يمكن، بأي حال، عزو أسباب الازمة السعودية ـ الفلسطينية تلك الى زيارة الشقيري الى الصين وحدها، على الرغم من خطورة مغزى الزيارة من المنظور السعودي في تلك الفترة. فالاتجاهات السلبية في العلاقات بين مصر والسعودية، وبين المنظمة والاردن الذي دعمته السعودية وناصرت مواقفه، كانت سبباً آخر، وربما السبب الجوهري، في حدّة موقف السعودية من المنظمة ورئيسها.

وكان تاريخ ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٥ تاريخ أول صدامات الشقيري مع مؤسسات العمل العربي المشترك، فيما كانت الصدامات السابقة تجرى افرادياً مع كل حكومة على حدة. ففي ذلك التاريخ، اجتمعت لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب في القاهرة، للبحث في سلسلة التصريحات التي كان الرئيس التونسي، الحبيب بورقيبة، أدلى بها، مقترحاً منهجاً لحل القضية الفلسطينية يقوم على اتباع سياسة «خذ وطالب» والقبول بالجزء لحين ادراك الكل، مع ما ينطوي عليه ذلك من قبول بالتعايش مع اسرائيل. وقدم الشقيري الى اللجنة مذكرة من منظمة التحرير الفلسطينية حول وجهة نظرها في تصريحات الرئيس التونسي. وطالبت المذكرة باسقاط عضوية الحكومة التونسية في مؤتمرات القمة العربية والمؤسسات التابعة لها، ودعوة مجلس الجامعة العربية الى عقد دورة استثنائية لفصل تونس من الجامعة ومجلس الدفاع العربي المشترك وسائر الهيئات واللجان التابعة للجامعة. الّا ان اللجنة لم تستجب لمطالب الزعيم الفلسطيني، وأصدرت بياناً بتأكيد التمسّك بقرارات القمتين العربيتين، ورفض الاعتراف، او الصلح، او التعايش، مع اسرائيل، ودعوة مجلس رؤساء الحكومات العربية الى الاجتماع. وقد حمل هذا الموقف الشقيري الى الانسحاب من الاجتماع، احتجاجاً على عدم الاخذ باقتراحاته؛ لكنه عاد الى الاجتماع وسجّل في محضره انه سيعلن تنحّيه عن تحمّل تبعات العمل في م.ت.ف. «اذا سارت الامور بهذه الطريقة». وكرّر الشقيري الامر في اجتماع رؤساء الحكومات العربية في القاهرة (٢٦ ـ ٣٠ أيار ـ مايو) عندما أهمل الاجتماع مشروعين، أحدهما سوري والثاني فلسطيني، لاصدار قرار بمعاقبة تونس على تصريحات رئيسها، وأخذ بمشروع القرار السوداني الذي يشبه، في مضمونه، بيان لجنة الممثلين، ممّا تسبب في اغضاب الشقيري وانسحابه من الاجتماع، معلناً اعتذاره عن مواصلة العمل في الجامعة العربية، ممثلاً لفلسطين وم.ت.ف.[٣٣].

وارتفع الصدام، فيما بعد، الى مستوى القمة العربية ذاتها. فقد حمل الشقيري الى القمة الثالثة (الدار البيضاء، ١٣ ـ ١٧ أيلول ـ سبتمبر) مطالب منظمة التحرير باقرار الخطة العسكرية المقدّمة من قيادة جيش التحرير الفلسطيني الى القيادة العربية الموحّدة، والموافقة على انشاء قوات اضافية في جيش التحرير، واتخاذ التدابير القانونية لاصدار قانون التجنيد الاجباري المعمول به في قطاع غزة ليطبّق على جميع أبناء فلسطين في كل الدول العربية، ومنح قيادة جيش التحرير التسهيلات والحصانات المختلفة، وتوقيع بروتوكول يتعلق بتنظيم شؤون الفلسطينيين في ما يختص بالسفر والاقامة والعمل في الدول العربية، وتسهيل اجراء انتخابات عامة مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بين الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع والدول العربية. ولم يحصل الشقيري من القمة الّا على «قرار» بأن تقوم المنظمة بالاتصال بالدول والاعضاء المعنيّة للتفاهم على الاجراءات الخاصة بتوفير الحرية للتنظيم الشعبي لابناء الشعب الفلسطيني، ولاجراء انتخابات المجلس الوطني، مع ان البيان الختامي للقمة زعم ان المؤتمر عالج «الجوانب المختلفة لقضية فلسطين، واتفق على الخطوط العربية في سبيل تحريرها، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير»[٣٤].

وحيال هذه النتائج المخيّبة للآمال، اتخذت م.ت.ف. ورئيس لجنتها التنفيذية موقفاً اقترب من الادانة الصريحة. ونشرت الصحافة، في اليوم التالي لانتهاء اعمال المؤتمر، أخباراً أفادت بأن الشقيري قدّم استقالته الى المؤتمر. واذاع مكتب المنظمة في بيروت، في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، ان الشقيري وصل الى العاصمة اللبنانية من الدار البيضاء، وهو مصرّ على الاستقالة، وانه دعا اللجنة التنفيذية الى اجتماع طارىء، يعقد في القاهرة في ٣٠/٩/١٩٦٥، للبحث في الموضوع. وأوضح المكتب ان موقف الاردن السلبي هو في مقدّم الاسباب التي حملت رئيس المنظمة على الاستقالة، ذلك

ان الاردن رفض التجنيد الاجباري والتنظيم الشعبي، وبهذا أصبح عمل المنظمة مشلولاً، لأن اكثرية الشعب الفلسطيني والارض الفلسطينية هي في حوزة الاردن[٣٥]. وفي ١٩٦٥/٩/٣٠، اذاع الشقيري، من اذاعة «صوت فلسطين»، بياناً طويلاً حول قمة الدار البيضاء وما دار فيها بشأن المطالب الفلسطينية، فأوضح خيبة أمل المنظمة من عدم تحقيق أي من مطالبها من جانب القمة، وألمح الى احتمال ان تشقّ المنظمة لها طريقاً خارج مؤتمرات القمة[٣٦].

واتسمت الشهور اللاحقة بتصاعد النزاع بين المنظمة والاردن. ولم تنجح الوساطة التي قامت بها الجامعة بين الطرفين في تحقيق نتيجة ايجابية، على الرغم من انها أدّت الى قيام الشقيري بزيارة العاصمة الاردنية مرتين، في منتصف تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام، قابل، في الثانية، الملك حسين. فقد أعلن الشقيري، بعد انتهاء تلك الزيارة، عن فشل مفاوضاته مع الحكومة الاردنية، بسبب رفضها تلبية أي من مطالب المنظمة[٣٧]. الّا ان الطرفين استطاعا ان يتوصّلا، في آذار (مارس) ١٩٦٦، الى اتفاق لتطبيع علاقاتهما، وقيام تعاون فيما بينهما. وتضمّن الاتفاق قبول الاردن ببعض مطالب المنظمة، والوعد بدراسة المطالب الاخرى. ولم يعش الاتفاق أكثر من ثلاثة شهور. ففي حزيران (يونيو)، عادت العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية الى سابق عهدها من التوتّر الشديد. وفي هذه المرة، انخرط الملك حسين والشقيري، شخصياً، في تبادل الهجمات والاتهامات. وفي مطلع تموز (يوليو)، عقد رئيس الحكومة الاردنية، وصفي التل، مؤتمراً صحافياً، القى خلاله بياناً رسمياً أعلن فيه ان الاردن يطالب بوضع مخطط واضح للكيان الفلسطيني، وان لديه تحفّظات من شخص الشقيري. وبعد أيام من ذلك، نظّمت السلطات الاردنية مؤتمراً «شعبياً» في مدينة الزرقاء، طالب باعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية ووضعها تحت رعاية العاهل الاردني، وأكد شعار الملك حسين التقليدي: «وحدة الضفتين». ومن الواضح ان النشاط الفدائي الفلسطيني المتزايد عبر الاردن والضفة الفلسطينية كان له دور رئيس في العلاقة التناحرية بين الاردن والمنظمة، وان لم يعلن أحد من الرسميين الاردنيين ذلك صراحة.

وكان من الطبيعي ان يحدث ذلك في وقت تفجّر الصراع ضارياً بين القطبين العربيين الرئيسين، مصر والسعودية، على خلفية حربهما المسلّحة في اليمن، واشتداد حدّة التوتر على الساحة الدولية بين مساندي القطبين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية.

وبالترافق مع استمرار حرب الصراعات بين المعسكرين العربيين، وتصاعدها، وقيام اسرائيل بشنّ هجوم عسكري، بري وجوي، على قرية السمّوع، التي أغلبية سكانها من اللاجئين الفلسطينيين، في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، اشتد اوار الحرب الباردة الاردنية ـ الفلسطينية. فقد سحبت عمّان، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧، اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، مدّعية بأن المنظمة أصبح يسيطر عليها «هدّامون يساريون ومتآمرون وعملاء استخبارات»[٣٨]. وأعلن ناطق باسم الخارجية الاردنية، في ٢٦ من ذلك الشهر، ان حكومته ستقاطع الهيئات المنبثقة من مؤتمرات القمة. وفي وقت لاحق، رفعت الحكومة الاردنية الى الجامعة العربية مذكرة اوردت فيها انه «بالنظر الى سحب اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، فلن تحضر أي اجتماع يدعى اليه رئيس المنظمة، سواء على مستوى القمة، أو على مستويات الجامعة». وبالفعل، رفض الاردن المشاركة في دورة مجلس الدفاع العربي الاعلى، الذي كان مقرراً عقده في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧. وحسب الرسميين الاردنيين، فان سبب المقاطعة الاردنية لذلك الاجتماع يرجع الى ان حكومتهم «لا تؤمن بجدوى عقد أي مؤتمر عربي على غير مستوى القمة»[٣٩]. وفي اليوم التالي لابلاغ الاردن الجامعة العربية

بمقاطعة الاجتماع، اتخذت السعودية موقفاً مماثلاً، ورأت انه «لم تعد هناك حاجة لعقد اجتماع المجلس، لأن الاردن، وهو الحكومة الرئيسة المعنيّة، لن تحضره»[٤٠]. وعندما عقد مجلس الدفاع العربي، في ١١ آذار (مارس) ١٩٦٧، قاطعه الاردن والسعودية. كما انسحب المندوب الاردني من اجتماعات مجلس الجامعة العربية التي عقدت في ١٤ آذار (مارس)، وذلك بسبب مشاركة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فيه.

وفي ظل اشتداد عملية الاستقطاب على الساحة العربية، بعد القمة العربية الثالثة، على خلفية الصراع المصري ـ السعودي، في اليمن خصوصاً، تحسّنت نسبياً علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بسوريا، وبالذات منذ انقلاب ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦ الذي أطاح بالقيادة التقليدية لحزب البعث الحاكم، والتي حافظت على صراعها، متفاوت الوتيرة، مع عبدالناصر، وحلّت محلها قيادة جديدة أكثر راديكالية وأكثر قرباً من عبدالناصر في توجهاته الجديدة، في ميدان سياسته العربية، التي عبّر عنها شعاره الجديد: «وحدة الهدف»، بديلاً من شعاره السابق: «وحدة الصف». ولقد ظلّت سوريا تنظر الى منظمة التحرير، بقيادة الشقيري، باعتبارها هيئة «فاقدة الثورية»، «صنيعة» لعبدالناصر، واحياناً «ممالئة» للملك حسين، أو، في الاقل، «متهادنة» معه. وكانت القيادة السورية تعلن، صراحة، عن دعمها وتأييدها للمنظمات الفدائية الفلسطينية التي لم تكن ممثلة، او مشاركة، في المنظمة، انسجاماً مع شعار «حرب التحرير الشعبية» الذي كان البعث السوري يرفعه. ولم يوفّق الشقيري في تطبيع علاقاته مع السوريين، على الرغم من انه عرض عليهم اعطاء مقاعد في قيادة المنظمة للبعثيين الفلسطينيين[٤١]. بيد ان سوريا سمحت للمنظمة بفتح مكتب لها في دمشق، وبتشكيل وتدريب وحدات تابعة لجيش التحرير الفلسطيني ـ «قوات حطين» من الفلسطينيين المجنّدين في الجيش السوري.

ومع ان القيادة السورية الجديدة، التي حملها انقلاب ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦ الى السلطة، لم تكن مختلفة في نظرتها الى المنظمة والشقيري عن القيادة السابقة، الّا ان الظروف التي جاءت فيها، حيث كانت الصراعات على أشدها بين مصر وكل من السعودية والاردن، وبين سوريا والاردن، ومنظمة التحرير والاردن، دفعت السوريين الى ضبط خلافاتهم وصراعاتهم مع قيادة الشقيري، بما يساعد على تشكيل جبهة عربية من مصر وسوريا والمنظمة في مواجهة جبهة السعودية ـ الاردن. وأسهمت الاعمال العدوانية التي قامت بها القوات الاسرائيلية ضد مواقع سورية، اعتباراً من أواخر العام ١٩٦٦، في التقريب بين سوريا والمنظمة، الّا ان السوريين، مع ذلك، حافظوا، دائماً، على وجود مسافة فاصلة بينهم وبين المنظمة.

محاولة التصفية

أعادت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بمقدماتها ووقائعها ونتائجها، صياغة العلاقات بين الدول العربية على نحو مختلف تماماً عمّا كانت عليه طيلة عام ونصف العام قبل الحرب، فاختفت المحورية، وعادت الحياة الى مؤسسات العمل العربي المشترك، بما فيها مؤسسة القمة، حيث عقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم (٢٩ آب ـ اغسطس ـ ١ أيلول ـ سبتمبر ١٩٦٧)، الذي شهد مصالحة بين قطبي المحورين العربيين، مصر والسعودية، واتفاقهما على انهاء حرب اليمن، واتفاقاً عاماً على خطة عربية لازالة آثار عدوان حزيران (يونيو) بالوسائل السياسية. لكن ذلك كله تمّ، هذه المرة، على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، التي تمّ تجاهلها على نحو لم يسبق له مثيل منذ انشائها. فلم تدع المنظمة الى المشاركة في مؤتمر وزراء النفط والاقتصاد العرب، الذي عقد في

بغداد، في الرابع من حزيران (يونيو)، ومؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط الذي عقد في بغداد، أيضاً، في ١٥ ـ ٢٠ آب (اغسطس)، واجتماعات وزراء الخارجية التي التأمت في الخرطوم، في ٢٦ و٢٧ آب (اغسطس)، وبحثت في توصيات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط الاخير، واعداد جدول أعمال القمة العربية الرابعة. لكن المنظمة شاركت في اجتماعين آخرين لوزراء الخارجية، عقدا، الأول في الكويت، في ١٧ حزيران (يونيو)، والثاني في الخرطوم، في ١ ـ ٥ آب (اغسطس).

وذكر عضو الوفد الفلسطيني في مؤتمر القمة العربي الرابع، شفيق الحوت، في مذكراته عن تلك الحقبة[٤٢]، ان المنظمة احتجت على تلك المواقف وخشيت من ان يكون ذلك تمهيداً لعدم دعوتها الى مؤتمر القمة العربي ذاته، وان البعض همس في اذن الشقيري بأن أكثر من عاصمة عربية لا تريد اشراك المنظمة في مؤتمر القمة. وأضاف، ان اللجنة التنفيذية عقدت اجتماعاً طارئاً اثر عدم توجيه الدعوة اليها لحضور اجتماعات وزراء الخارجية التي عقدت في الخرطوم عشية القمة، وتقرر ايفاد شفيق الحوت الى العاصمة السودانية، حاملاً رسالة الى رئيس الوزراء وزير الخارجية السودانية، محمد أحمد محجوب، وتعليمات خاصة، في حال اصرار الحكومة السودانية على عدم توجيه الدعوة الى رئيس المنظمة. وذكر الحوت ان محجوب أخبره، رداً على سؤال عمّن يعارض مشاركة المنظمة في القمة: «تونس، يا سيدي. تونس زعلانة من الشقيري؛ وغير تونس كمان. في حكّام موش حابين يسمعوا خطابات صاحبك»[٤٣]. ومع ذلك، أفلحت المنظمة في حضور اجتماعات وزراء الخارجية، ولاحقاً في مؤتمر القمة، ولكن دون ان يغيّر حضورها في حالة الاهمال التي جوبهت بها؛ فالمذكرة ذات النقاط الست التي قدمتها المنظمة الى القمة، والكلمات التي ألقاها الشقيري فيها، لم تقابل بالاكتراث اللازم من الملوك والرؤساء العرب، ولم تجد طريقها الى قرارات القمة، الاّ في أضيق الحدود.

وكانت مذكرة المنظمة طالبت بعدم الصلح، أو التعايش، أو التفاوض، مع اسرائيل، وعدم الاعتراف باحتلالها لأراضي ١٩٤٨، وعدم الموافقة على أية تسوية فيها مسّ القضية الفلسطينية وتؤدي الى تصفيتها، وعدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الفلسطينية ومنطقة الحمّة مع تأكيد عروبة القدس، وعدم جواز انفراد أية دولة عربية في قبول أية حلول لقضية فلسطين، واعتبار قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، والشعب الفلسطيني صاحب الحق الاول في وطنه، وهو الذي يقرر مصيره. وطالبت المذكرة، أيضاً، بالوفاء بجميع الالتزامات المقررة في القمم العربية تجاه المنظمة وجيش التحرير الفلسطيني[٤٤]. ولمّا لم يجد الشقيري نصيراً له، داخل القمة، في دفاعه عن مذكرة المنظمة، اضطر الى الانسحاب، بعد ان حمي وطيس المشادات الكلامية بينه وبين الملك حسين خصوصاً. لكن انسحاب الشقيري حمل الملوك والرؤساء العرب الى ايقاف أعمال القمة التي استؤنفت في اليوم الاخير (الاول من أيلول ـ سبتمبر)، بعد ان نجحت المساعي السودانية، والعراقية، في اقناع الشقيري بالعودة الى المؤتمر، مع تأكيد الوسطاء له بأنهم يتبنّون وجهة نظر المنظمة القائلة بعدم انفراد أية دولة عربية بأي حل سياسي لقضية فلسطين، وعدم القبول بمثل هذا الحل الاّ بعد مناقشته واقراره في اجتماع سياسي عربي شامل ومسؤول تشارك فيه المنظمة. الاّ ان النتائج النهائية للمؤتمر لم ترض الشقيري، لخلو القرارات، التي رفعها وزراء الخارجية الى الجلسة الختامية للمؤتمر، من شرطي، عدم الصلح مع اسرائيل وعدم الانفراد بحل القضية الفلسطينية، فاعترض الشقيري على القرارات وانسحب مع سائر اعضاء وفد المنظمة، ممّا أثار النقاش، مجدداً، بين الملوك والرؤساء حول القرارات السياسية التي ستنتهي اليها القمة، فاضيفت الى القرار السياسي مبادىء عدم الصلح مع اسرائيل وعدم الاعتراف بها وعدم التفاوض معها في حق الشعب الفلسطيني في وطنه، دون ان يشار،

صراحة، الى عدم جواز الانفراد بحل القضية الفلسطينية[٤٥].

وخارج قاعة القمة، أذاع الشقيري بياناً أعلن فيه عدم الموافقة على ما انتهى اليه المؤتمر بالنسبة الى قضية فلسطين. وامتنع البيان، حسبما جاء فيه، عن كشف كل الاسباب التي دعت وفد المنظمة الى اتخاذ هذا الموقف، «حتى لا تزداد القضية الفلسطينية خطراً على خطر»، واقتصر على «السبب الرئيس الذي تسمح الظروف باعلانه؛ ذلك السبب، في مجمله، ان منظمة التحرير الفلسطينية قد عرضت على المؤتمر مذكرة تتضمّن ستة مبادىء أساسية يجب ان يرتكز عليها أي حل للقضية الفلسطينية. وخصّصت، بالتحديد، انه لا يحق لأية دولة عربية ان تنفرد بقبول أي حل للقضية الفلسطينية، مؤكدة بذلك ان القضية الفلسطينية هي قضية عربية مصيرية، ولا يجوز ان نقبل فيها أي حلول سياسية، الّا اذا اتفقت عليها الدول العربية في اجتماع كامل مسؤول تشترك فيه منظمة التحرير... غير ان مؤتمر القمة لم يوافق على مقترحات المنظمة. ونظراً لأن وفد المنظمة يرى ان موقف مؤتمر القمة هذا أصبح يواجه مسؤولية خطيرة لا تستطيع المنظمة ان تشارك في تحمّلها، لم ير وفد المنظمة امامه بديلاً الّا الانسحاب من المؤتمر، اعلاناً منه عن عدم الموافقة على ما انتهى اليه المؤتمر بالنسبة الى قضية فلسطين»[٤٦].

وكان المؤتمرون فوّضوا الملك حسين، باقتراح من عبدالناصر، صلاحية العمل السياسي باتجاه الولايات المتحدة، والاتفاق معها على استرجاع الضفة الفلسطينية بأي ثمن، على ان لا يتضمّن هذا الثمن التفاوض مع اسرائيل واقامة الصلح معها. واعترض الشقيري على ذلك، باعتباره تفويضاً للاردن في الانفراد بايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية. وكانت هذه القضية هي محور المشادّات بين الشقيري والملك حسين في القمة[٤٧].

واذا انتهت قمة الخرطوم الى ما انتهت اليه، فان الشهور التالية شهدت استمرار الجفاء بين الحكومات العربية، وبخاصة حكومات دول الطوق، وقيادة المنظمة، التي تعرّضت لهزّات خطيرة، بسبب احتدام الخلافات بين رئيس اللجنة التنفيذية وسائر اعضاء اللجنة، وبينه وبين الفصائل الفلسطينية التي كانت تعمل خارج المنظمة وسعت الى تولّي قيادة المنظمة بنفسها وتحويلها الى منظمة ثورية، في توجهاتها وأنشطتها، وشاملة التمثيل للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية. وآل وضع المنظمة، كما هو معروف، الى استقالة الشقيري في أواخر ذلك العام (١٩٦٧)، وتشكيل لجنة تنفيذية جديدة، برئاسة يحيى حمّودة، قادت المنظمة في فترة انتقالية مهّدت لتحقيق ما كانت الفصائل الثورية تريده. وبذا انتهت مرحلة تاريخية في حياة المنظمة، وابتدأت مرحلة جديدة، اختلفت فيها مهمّات المنظمة النضالية وأساليب كفاحها، من أجل تحقيق أهدافها واستمرار وجودها وبقائها.

الخلاصة

هكذا نجد ان مواقف الدول العربية من منظمة التحرير الفلسطينية، في سنواتها الاولى، تراوحت بين الرفض والتحفّظ والقبول. وحتى عندما تحوّل الرافضون والمتحفظون الى موقف القبول الاضطراري بالمنظمة، بعد ان أصبحت أمراً واقعاً، فان الجميع أراد للكيان الفلسطيني ان يضبط ساعته على توقيت كل عاصمة عربية على حدة، وهو أمر ما كان له الّا ان يكون مستحيلاً، حتى في أوقات الصفاء بين الأنظمة العربية. ذلك ان هذه الانظمة، بما فيها النظام (الكيان) الفلسطيني، لم تكن متوافقة في أهدافها وبرامجها الاستراتيجية والتكتيكية، العامة منها أو الخاصة، بالقضية الفلسطينية ومسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولذا، فقد أُنجبت مع منظمة التحرير

الفلسطينية، التي ولدت في رحم المؤسسة العربية الرسمية، عوامل الصراع والتناحر مع هذه الانظمة. ولم يكن في الامكان، في كل الاحوال، تفادي الصدام بين كيان غايته استعادة أرضه المفقودة وحقوقه المنتهكة، إنْ بقوة السياسة والقانون الدولي أو بقوة السلاح، وكيانات متعددة، عمل كل منها لصالحه الخاص في المقام الاول، واجتمع رأيها على استبعاد الخيار العسكري في تحقيق مطامح الكيان الفلسطيني، وسعت، كل من جانبه، الى توظيف هذا الكيان وقضيته في صراعاته مع الكيانات الاخرى. وعندما وجد هؤلاء ان هذا الكيان غير مطواع، سعوا الى التخلّص منه، أو، في أفضل الاحوال، اضعافه وتهميش دوره. وهذا ما تجسّد في اجراءات سحب الاعتراف بقيادة المنظمة، ومحاولات انشاء كيان بديل منها، من جانب بعض الانظمة العربية، وحالات الصد والجفاء تجاه المنظمة وقيادتها، من جانب بعض الانظمة الأخرى.

ان مسلك بعض الحكومات العربية حيال المنظمة، عشية حرب حزيران (يونيو)، وبعدها، وخصوصاً في الاجتماعات الوزارية وقمة الخرطوم، لا يمكن ايجاد تفسيره المقنع في ضيق بعض الملوك والرؤساء العرب وتبرّمهم من تصرفات الشقيري الفردية داخل المنظمة ولجنتها التنفيذية. فالشقيري لم يكن الاستثناء في قاعدة كانت الفردية سمتها العامة. وأسلوب حكم الشقيري ـ ان صح التعبير ـ بفرديته وباعتداله السياسي، هو الاكثر انسجاماً مع غالبية نظم الحكم العربية في تلك الحقبة. وسيكون مجافياً للعقل، والمنطق، التصور ان اولئك الملوك والرؤساء العرب الذين تصارعوا مع الشقيري، خاصموه وأهملوه انحيازاً لبديله الثوري الذي كان شاخصاً قبالة أنظارهم جميعاً خارج اطار المنظمة.

ان تحليل موقف عدم الاكتراث الذي اتخذه بعض الحكومات العربية تجاه المنظمة، منذ تصاعد الموقف السياسي والعسكري في المنطقة، في أيار (مايو) ١٩٦٧، وبلغ ذروته في قمة الخرطوم، يقود الى الاستنتاج ان هذه الحكومات رأت ان الاوضاع التي آلت اليها الحرب تسمح بتجاوز المنظمة والشعب الفلسطيني. وكان ذلك واضحاً للمنظمة، فتحدثت عنه، صراحة، في مذكرتها الى القمة. فالمذكرة التي ألقاها الشقيري، مساء ثاني أيام القمة، ممهّداً لها بكلمة مرتجلة عبّر فيها عن الشعور بالمرارة بسبب ما تلاقيه المنظمة من مواقف، نبّهت الى مصير المنظمة:

«ويبقى على منظمة التحرير الفلسطينية ان تنبّه الى مصير منظمة التحرير الفلسطينية.

«ان منظمة التحرير هي نفسها انجاز كبير يتجلّى في قيامها كيان الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية، وان بقاءها، واستمرارها، في الاضطلاع بمسؤولياتها القومية ألزم واجب في هذه المحنة القاسية من أي وقت مضى.

«... ان منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني يقفان، الآن، وجهاً لوجه أمام المصير. وان بقاء المنظمة هو ضرورة قومية، فلسطينية وعربية، في المقام الاول.

«وانها لكارثة قومية، فلسطينية وعربية، ان تُصفّى المنظمة، وان يُسرّح جيش التحرير. ويأبى شعب فلسطين، ومعه الامة العربية، ان تصل المنظمة وجيشها الى هذا المصير. وسيظل شعب فلسطين يقتطع من لحمه ويستنزف من دمه ليبقي ما يمكن ان يبقى من منظمة التحرير وجيش التحرير»(٤٨).

وليس أدل على رغبة بعض من اجتمعوا في الخرطوم في تصفية الكيان الفلسطيني من خلو البيان الختامي للقمة الرابعة وقراراتها من أية اشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية(٤٩).

ولا يبـدّل في هذا الاستنتـاج ان المنظمة ظلّت قائمة بعد قمة الخرطوم، وحتى اليوم؛ ذلك ان استمرار وجود المنظمة لم يرتبط برغبة الآخرين فيه، وانما بارادة الشعب الفلسطيني الذي عزّزت حرب حزيران (يونيو) ونتائجها قناعته بعدم الاعتماد على الغير والسير في ركابه، وبضرورة امساكه هو بزمام قضيته.

وشكل وجود المنظمات الفدائية الفلسطينية، في تلك الفترة، وعملها المستقل، الضمان لاحتفاظ الكيان الفلسطيني بوجوده، ولاستمراره، وتطوّره فيما بعد.

---

(١) عيسى الشعيبي، **الكيـانيـة الفلسـطينيـة؛ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧**، بيروت: مركـز الابحـاث ـ م.ت.ف. الطبعـة الاولى، ١٩٧٩، ص ٤٧.

(٢) التفاصيل يمكن مراجعتها في **المصدر نفسه**؛ ود. أسعـد عبـدالرحمن (اشراف)، «منظمة التحرير الفلسـطينيـة؛ ٢٠ عاماً على طريق التحرير»، **القبس** (الكـويت)، ١٩٨٥/١/٣ ـ ١٩٨٥/١/٢٦ (حلقات يوميـة صدرت فيمـا بعـد في كتاب مستقل عن مركز الابحـاث ـ م.ت.ف.)؛ و**قضيـة فلسـطين ومؤتمرات القمة العربية** (مطبوع على الرونيو)، دمشق: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ـ التعبئة والتنظيم، الدراسـات، آب (اغسـطس) ١٩٨٣؛ و Frangi, Abdalla; *The PLO and Palestine,* London: Zed Books Ltd, 1983; Becker, Jillian; *The PLO; The Rise and Fall of the Palestine Liberation Organization,* London: Weidenfeld and Nicolson, 1984; Gresh, Alain; *The PLO; The Struggle Within; Tawards an Independent Palestine State,* London: Zed Books Ltd, 1985.

(٣) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٨.

(٤) مجموعة من الباحثين، **مصر العروبة وثورة يوليو**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٢، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦؛ وأحمد حمروش، **قصـة ثورة ٢٣ يوليـو؛ الجـزء الثـالث، عبدالناصر والعرب**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٧٦، ص ١٠٨ وما بعدها.

(٥) كان الاردن والسعودية ينظران الى الشقيري باعتباره موالياً لعبدالناصر الذي كانت عمّان والرياض تكنّان له عداوة واضحة.

(٦) د. عبدالرحمن (اشراف)، **مصدر سبق ذكره**، الحلقة الرابعة، ١٩٨٥/١/٦.

(٧) د. وضّاح شرارة، **السلم الاهلي البارد؛ لبنان المـجتمـع والدولة، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧**، بيروت، معهـد الانماء العربي، الجزء الاول، الطبعة الاولى، ١٩٨٠، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٨) لمزيـد من التفـاصيـل حول دوافـع دعـوة عبـدالنـاصر الى القمة العربية الاولى وظروفها، انظر عدنـان حسـين، «الطريق الى القمة العربية الاولى»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٢، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٦ ـ ٣٠.

(٩) عصـام سخنيني، «الكيـان الفلسـطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤»، **شؤون فلسطينية**، العددان ٤١/٤٢، كانون الثاني (يناير) / شباط (فبراير) ١٩٧٥، ص ٤٦ ـ ٧٤.

(١٠) نقـلاً عن صلاح الدين شكري، **فلسطين ومؤتمر القمة العربي**، دمشق: مكتب الصحافة للشرق العربي، ١٩٦٤، ص ١٥٤.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٥٠ ـ ١٥٣.

(١٢) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**، بيروت: مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينيـة، ١٩٦٦، ص ٧٠ ـ ٧١.

(١٣) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠١.

(١٤) **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٦٤/٢/١٥.

(١٥) انـظر **الحـيـاة** (بـيروت)، ٢١ و٢٥ و١٩٦٤/٢/٢٦.

(١٦) **المصدر نفسه**، ١٩٦٤/٣/٢٨.

(١٧) **المصدر نفسه**، ١٩٦٤/٤/١٧.

(١٨) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧ ـ ٧٩.

(١٩) نقلاً عن د. عبدالرحمن (اشراف)، **مصدر سبق ذكره**؛ وسخنيني، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠) انظر محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨؛ البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨١، ص ٢٥؛ وأحمد حمروش، «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة الثانية، العدد ٧، أيار (مايو) ١٩٧٩، ص ٣٩ ـ ٤٧.

(٢١) سخنيني، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٢) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٣) خليل عبدربه، «العمل الوطني الفلسطيني والمؤتمرات العربية، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨» (ملف)، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ١٠٧ (١٨٢)، ١٧/٣/١٩٨٥.

(٢٤) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠ ـ ٣٢.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٢٢. لا يوجد سند تاريخي لاقتراح سعودي من هذا النوع.

(٢٦) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٢؛ ود. شرارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١١.

(٢٩) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٨.

(٣٠) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص ٤٥.

(٣١) د. عبدالرحمن (اشراف)، **مصدر سبق ذكره**، ٦، ٨/١/١٩٨٥.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩ ـ ١١.

(٣٤) **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٥**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٦، ص ٥٠٥.

(٣٥) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣ ـ ٧٥.

(٣٦) نص البيان في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣٣ ـ ٥٣٩.

(٣٧) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٠.

(٣٨) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ١٥٩.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ١٦.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٢.

(٤١) د. عبدالرحمن (اشراف)، **مصدر سبق ذكره**، الحلقة السادسة.

(٤٢) شفيق الحوت، «من يوميات القمة العربية في الخرطوم»، **الشرق الاوسط** (لندن)، الحلقة الاولى، ١٦/٤/١٩٨٥.

(٤٣) **المصدر نفسه**. يرجع الموقف التونسي، في أساسه، الى الهجمات القوية التي كان الشقيري شنّها ضد الرئيس الحبيب بورقيبة في العام ١٩٦٥، احتجاجاً على دعوته آنذاك للتفاوض مع اسرائيل والتعايش معها. وكانت نشبت معركة كلامية حامية بين الشقيري ووزير الخارجية التونسية، المنجي سليم، في اجتماعات وزراء الخارجية، في الخرطوم، في ١ ـ ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٧، كادت ان تخرّب الاجتماعات. انظر: «الكتاب السنوي... لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣ وما بعدها.

(٤٤) الحوت، «من يوميات القمة العربية...»، **مصدر سبق ذكره**، الحلقة الرابعة، ٧/٥/١٩٨٥.

(٤٥) نص البيان الختامي للقمة وقراراتها في «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦٦ ـ ٦٦٨.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٦٦٨ ـ ٦٦٩.

(٤٧) وقائع القمة في رياض، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١ ـ ١٢٩؛ والحوت، «من يوميات القمة العربية...»، **مصدر سبق ذكره**، الحلقتان ٢ ـ ٦،

١٩٨٥/٤/٢٣ ـ ١٩٨٥/٥/٢١؛ و«الكتاب السنوي... لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١ وما بعدها.

(٤٨) الحوت، «من يوميات القمة العربية...»، **مصدر سبق ذكره**، الحلقة ٤.

(٤٩) انظر نصوص البيان والقرارات في «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦٦ ـ ٦٦٨.

استراتيجية المفاوض الفلسطيني في المؤتمر الدولي للسلام

د. السيّد عليوه

يشير كثير من الدلائل الى أن المؤتمر الدولي للسلام للبحث في القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد يعقد خلال العام الحالي (١٩٨٩) أو الاعوام التالية. وحتى لا نفاجأ بالتطورات المتسارعة، فانه من الضروري أن يسهم التحليل السياسي، العلمي، في وضع استراتيجية مرنة للمفاوض الفلسطيني، تمكّنه من التعامل مع الموقف الجديد القائم، والمقبل.

ويمكن ان نحدّد محاور الاستراتيجية المقترحة في ست نقاط ارتكاز رئيسة تدور حول: تحديات الاختيار الفلسطيني؛ بدائل العمل امام الدبلوماسية الفلسطينية؛ طبيعة المساندة الاميركية لاسرائيل؛ مراحل التفاوض المقبلة؛ السيناريوهات المحتملة للمؤتمر؛ وأخيراً، كيفية تقوية موقف المفاوض الفلسطيني.

أولاً: تحديات الاختيار الفلسطيني بين الثورة والدولة والحكومة

في ضوء التغيّرات العاصفة التي يشهدها الاطار الدولي، والاقليمي، والمحلي، كان على منظمة التحرير الفلسطينية، منذ قرار الاردن بقطع الروابط القانونية والادارية مع الضفة الفلسطينية في صيف العام ١٩٨٨، ان تعيد حساباتها، لكي تفاضل بين الاختيارات العديدة التي تواجهها والتي في مقدمها ثلاثة بدائل.

الاختيار الاول؛ القوة المسلّحة

ويعني تفضيل الوضع الراهن، اي الابقاء على وضع منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني تقود ثورة شعبية ضد الاحتلال الصهيوني لأرض الآباء والاجداد. ومن مزايا هذا الاختيار ما يلي:

١ ـ استمرار الكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي، سواء داخل فلسطين او خارجها، وذلك دون قيود دولية شديدة على المنظمة، مع تركيز الاهتمام على هدف الثورة في انتزاع الاستقلال وحق تقرير المصير.

٢ ـ احتمال الظفر بالاعتراف الدولي، حيث ان استمرار النضال المسلح سوف يجلب للثورة الاعتراف بها من جانب الدول الاجنبية اولاً، ثمّ اخيراً من جانب الدولة المسيطرة، او المحتلة. وهذا يعبّر عن النضج الموضوعي والتطور الطبيعي في حياة الثورة؛ اذ يجيء الاعتراف نتيجة لتزايد

اخطار الثورة ورغبة الدول المعترفة في حماية رعاياها ومصالحها من هذه الاخطار.

امّا مساوىء هذا الاختيار، فتتلخص في نقطتين:

○ اعطاء اسرائيل فسحة من الوقت لاطالة أمد الصدام، وهو ما يلائم اوضاعها الاستراتيجية لتأخير بلورة الهوية الفلسطينية، وتهويد الارض، وتفريغها من السكان.

○ عدم اغتنام المستجدات الاستراتيجية في المنطقة، مثل تصاعد الانتفاضة، وتوقف حرب الخليج، ومناخ التسويات الدولية للنزاعات الاقليمية، الخ).

الاختيار الثاني؛ تشكيل حكومة مؤقتة

ينبغي ان نميّز، بداية، بين الحكومة والدولة. فالدولة هي جماعة مستقلة من الافراد، تجمعهم ارادة العيش المشترك فوق اقليم جغرافي بصورة مستقرة، وتدير شؤونهم حكومة، او سلطة عامة، تسيطر على الاقليم؛ اي ان الدولة تقوم على ثلاثة اركان: الشعب والاقليم والحكومة. وهذا يثير السؤال، ايهما يسبق الآخر، الدولة ام الحكومة ؟ من الواضح انه في حالة الدولة الجديدة، لا بدّ ان تسبق الحكومة. فالحكومة هي جهاز ادارة الدولة والمعبّر عنها، داخلياً وخارجياً. وبالتالي، فلا بدّ من تشكيل الحكومة اولاً، تمهيداً لقيام الدولة وافصاحها عن ارادتها. وفي هذا الصدد، نودّ الاشارة الى انه لا يوجد نمط واحد من الحكومة، فهناك انماط عدة.

الادارة الذاتية: وذلك بأن تعهد الدولة المسيطرة الى السكان بادارة شؤونهم المحلية، مثل الصحة والتعليم والخدمات والمرافق العامة.

الحكم الذاتي: ويعني توسعاً اكبر في الصلاحيات المعطاة للاهالي، بحيث تمتد الى الشرطة والضرائب والتشريع والقضاء.

الحكومة المؤقتة: وهذه تكون بمثابة جهاز سياسي واداري مؤقت لادارة الشؤون العامة وممارسة بعض مظاهر السيادة، الداخلية والخارجية، كلما امكن لها ذلك، دون الحاجة الى اعتراف دولي كامل يستلزم، اصلاً، سيطرة فعلية على الاقليم.

حكومة المنفى: وتعني قيام الجهاز السياسي بممارسة نشاطه خارج اقليم دولة قائمة فعلاً، بسبب تعرّضه للغزو الاجنبي، او سقوطه تحت الاحتلال العسكري.

ومن الارجح ان تلجأ منظمة التحرير الفلسطينية الى النمط الثالث، اي الحكومة المؤقتة، حيث يوفر لها المزايا التالية:

١ ـ سدّ الفراغ الناشىء عن القرار الاردني بقطع الروابط الادارية والقانونية مع الضفة الفلسطينية.

٢ ـ ارباك المخططات الاسرائيلية والزام اسرائيل باتخاذ موقف الدفاع، واجبارها على الاقلاع عن التسويف والمماطلة واعلان اختياراتها من اجل السلام.

بيد ان هذا الاختيار تحيط به بعض المحاذير، لعل من ابرزها:

○ لجوء اسرائيل الى تصعيد سياستها في استخدام القبضة الحديدية التي تجذب للحكومة

مزيداً من الاصوات في الانتخابات، وذلك بغرض قمع الانتفاضة الفلسطينية ومنع المنظمة من النفاذ الى الداخل.

○ احتمالات انحسار المدّ الثوري الفلسطيني والاهتمام بتجسيد الكفاح الفلسطيني في شكل مؤسسات تنظيمية واهداف مادية قد يسهل على اسرائيل ضربها وتصفيتها.

الاختيار الثالث: اعلان الدولة الفلسطينية

جدير بالذكر، اولاً، ان الدول ليست على شاكلة واحدة. بمعنى ان هناك دولاً بسيطة، واخرى مركّبة، ودولاً تامّة السيادة، واخرى ناقصة السيادة. فالى اي طراز تنتمي الدولة الفلسطينية المزمع اعلانها ؟

وتتلخص اهم المزايا التي تجنيها منظمة التحرير الفلسطينية من وراء اعلان الدولة في المكاسب التالية:

١ ـ استثمار المناخ الدولي المؤاتي، ممّا قد يمكّن من استيعاب التأييد العالمي والانتفاع بالضجة الاعلامية والضغوط الدولية لدعم حقوق الفلسطينيين.

٢ ـ التعبير عن المرونة التنظيمية للكفاح الفلسطيني وضرورة التكيّف بعد مرور نحو ثلاثة وعشرين عاماً مع التغيرات البيئية على الساحات المحلية والاقليمية والدولية، من اجل بلورة الهوية الفلسطينية.

٣ ـ تذليل صعاب الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية. ولعل هذا اهمّ المزايا. فعلى الرغم من ان الاعتراف بالدولة لا يشكل احد اركان قيامها، فان الاعتراف بدولة جديدة امر بالغ الاهمية بالنسبة اليها؛ اذ يتيح اعلان الدولة الفلسطينية اختيارات عدة للدول الاجنبية، منها:

○ الاعتراف الضمني بالدولة الفلسطينية دون الاعتراف بالحكومة المؤقتة، اي الاقرار بحق الشعب الفلسطيني في هويته الوطنية، وفي دولته المستقلة، دون الدخول في علاقات دبلوماسية مع الحكومة المؤقتة التي تشكلها منظمة التحرير الفلسطينية، امّا لسيادتها المنقوصة، وامّا لعدم سيطرتها الفعلية على الاقليم، وامّا للاعتراض على بعض اعضاء الحكومة، علماً بأن الاعتراف الضمني يتحقق عبر اقامة علاقات قنصلية، او تعاون علمي وثقافي. وهذا الموقف يروق لبعض الدول الغربية.

○ الاعتراف الصريح بالدولة الفلسطينية الجديدة، وذلك بالاعلان الرسمي، والقانوني، عن ذلك، مع عدم الدخول في علاقات دبلوماسية وسياسية مع السلطة الفعلية المسيطرة على الاقليم، سواء أكانت اسرائيل، او غيرها.

○ الاعتراف الكامل بالدولة والحكومة المؤقتة معاً، وتبادل العلاقات معهما. وطالما كان الاعتراف الدولي عملاً محض اختياري، يخضع، كليةً، للسلطة التقديرية للدولة، فان اعلان فلسطين المستقلة سوف يستقطب تأييد اعضاء الاسرة الدولية بمختلف درجاته، سواء موقف المتفهمين لقضية الشعب الفلسطيني (الاعتراف الضمني)، او الموقف الاكثر تعاطفاً (الاعتراف الصريح)، او الموقف المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية (الاعتراف بالحكومة المؤقتة الى جنب الدولة الفلسطينية).

بيد ان هذا الاختيار الثالث (اعلان الدولة الفلسطينية) المفتوح للمنظمة تحيط به

بعض المحاذير، لعل من ابرزها:

- المقاومة الاسرائيلية الشرسة ضد الدولة الجديدة، مع تزايد احتمالات خمود الكفاح المسلح، حيث ان وضع الدولة قد يلزم الثورة الفلسطينية بالقاء السلاح واعتماد الاتصالات السياسية والالتزامات القانونية.
- ارهاق القيادة الرسمية الجديدة باعباء السلطة الشكلية والابتزازات الدبلوماسية.
- قد تؤدي هذه الولادة المبتسرة (قبل الاوان، اي قبل وصول الثورة المسلحة الى غايتها في فرض ارادتها بالقوة) الى ان تحمل الدولة الجديدة بعض التشوهات في تكوينها، والاعتماد البالغ على المعونات الخارجية، الامر الذي قد يشكل مخاطر جمّة على حياة هذه الدولة ذاتها، مستقبلاً.

ولا يفوتنا أن نشير الى سجل التاريخ القريب، حيث توجد نماذج عديدة لدول وحكومات في المنفى، منها ما نجح، ومنها ما كان مصيره غير ذلك. على الجانب الاول، توجد حكومة شارل ديغول في المنفى، والحكومة المؤقتة لجبهة التحرير الجزائرية قبل الاستقلال؛ وعلى الجانب الآخر، نذكر حكومة عموم فلسطين في اواخر الاربعينات، وكذلك جمهورية البوليزاريو الصحراوية، وجمهورية قبرص التركية.

فقد تظهر حكومة بلا دولة؛ وقد توجد دولة بلا حكومة. ولكن، في النهاية، لا بد من تلازمهما حتى يقدّر للدولة ان تبقى وان تعيش. وليس بالاعلان الوثائقي وحده تقوم الدولة، وانما العبرة بتغيير الحقائق السياسية على ارض الواقع.

نخلص ممّا سبق الى انه قد يكون من الافضل ان تلجأ منظمة التحرير الفلسطينية الى اتخاذ خطوة اولى مزدوجة تشكل بمقتضاها حكومة ثنائية التركيب (جهاز سياسي سيادي في المنفى وكادر اداري تنفيذي سرّي في الداخل) وتعلن استقلال الدولة الفلسطينية (طبقاً لقرار الامم المتحدة الرقم ١٨١ للعام ١٩٤٧).

وهناك، ايضاً، خطوة ثانية تتطلب دخول الدولة الجديدة في اتحاد تعاهدي (كونفدرالي) مع المملكة الاردنية يوفر للوليد الجديد قدراً من الحضانة المركّزة والرعاية العربية.

وتبقى هناك خطوة ثالثة بالغة الاهمية، ألا وهي رفع درجة الانتفاضة الشعبية وتصعيد العصيان المدني الداخلي ضد سلطات الاحتلال الصهيوني، بشكل ينزل الضرر بالرعايا والمصالح والامن الاسرائيلي، ممّا يجبر حكومة تل ـ ابيب على الاعتراف بالدولة الفلسطينية وحكومتها المرتقبة.

ثانياً: بدائل العمل امام الدبلوماسية الفلسطينية

خماسية هي هذه الفلسفة التي يقوم عليها مخطط التحرك الدبلوماسي الفلسطيني. فهي، في البداية وفي النهاية، خطة؛ وفي عمومها استراتيجية تقوم على خمسة مقومات كبرى تنبع من خطورة العدو الرئيس، وطبيعة الاهداف المنشودة، وتعدد المهام المطلوبة، وحدّة التغيرات الجارية، وتنوّع البدائل المطروحة. ويمكن ان نفصلها على الوجه التالي:

خطورة العدو الرئيس

لا نحسب حركة من حركات التحرر الوطني المعاصرة، سواء أعربية كانت او غير عربية، واجهت عدواً شرساً ضارياً في خطورة العدو الرئيس لحركة التحرر الفلسطيني، ونعني به اسرائيل، ومن

ورائها الدعم الصهيوني والامبريالية العالمية.

هناك، بالقطع، مجموعة من المزايا السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية هي التي جعلت لاسرائيل الكفة الراجحة، مرحلياً، في صراعها الرامي الى ابتلاع ارض فلسطين التاريخية، والهيمنة على المنطقة العربية؛ ولكن، في المقابل، توجد مجموعة من الحتميات، الجغرافية والتاريخية والحضارية، التي تعمل على تعديل مسار هذا الصراع، لتجعل التفوق الاستراتيجي النهائي هو من نصيب الشعب الفلسطيني والامة العربية.

طبيعة الاهداف المنشودة

تقف الدبلوماسية الفلسطينية الفتيّة ازاء مجموعة متنافسة من الاهداف، لأنها تتزاحم مع بعضها البعض حول الفوز بطاقات وموارد الجهاز الدبلوماسي للدولة الفلسطينية الوليدة وحكومتها المؤقتة. وعلى العموم، نستطيع ان نرصد خمسة من أهم تلك الاهداف التي ينبغي ان تضعها الدبلوماسية الفلسطينية نصب عينيها، وهي: استمرار الانتفاضة، وهجوم السلام الفلسطيني، والتعايش الاقليمي، والمؤتمر الدولي، والاستقلال الوطني.

استمرار الانتفاضة: من الجلي ان هذا الهدف سيظل هو الهدف الرقم واحد، لانه هو السلاح الرئيس للكفاح الفلسطيني في الظروف الدولية الراهنة، وذلك حتى يتأكد القبول التام بحقوق الشعب الفلسطيني من جانب اسرائيل.

هجوم السلام: حيث يتوجب على الدبلوماسية الفلسطينية ان تعزز قوى الدفع الرئيسة على الساحة العالمية الداعية الى السلام والامن والاستقرار وحق شعوب المنطقة في العيش، سوياً، بأمان. ولا ننسى ان هجوم السلام الفلسطيني هذا هو الذي اكسب الثورة الفلسطينية، في الشهور الاخيرة، مناصرة عالمية كاسحة.

التعايش الاقليمي: الذي يعني الاعتراف المتبادل من جانب كلا الشعبين (الفلسطيني والاسرائيلي) بعد صدام مروّع مرهق طال لاكثر من اربعين عاماً، استنزفت فيه دماء وارواح وممتلكات وموارد؛ وحصلت، في سبيله، تضحيات جسيمة وغالية.

عقد المؤتمر الدولي: وهذا سوف يكون ميدان الرماية وساحة الحماية لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني؛ فالشرعية الدولية والدعم العالمي ضروريان لمساندة الحق الفلسطيني.

تحقيق الاستقلال الوطني: فهو المطلب المشروع للشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة، وذلك مثله مثل الشعوب كافة التي ناضلت من اجل تحقيق هويتها الوطنية وبلورة شخصيتها الحضارية.

تعدد المهام المطلوبة

ازاء الحركة النشطة للدبلوماسية الاستراتيجية في اربعة ميادين هامة، هي افريقيا وآسيا واوروبا والدولتين العظميين، فضلاً عن الاهداف المذكورة، سوف تجد الدبلوماسية الفلسطينية نفسها مطالبة بانجاز العديد من المهام العاجلة ـ وهي من وظائف الدبلوماسية التقليدية ـ والتي

تتمثل في: التفاوض، والاتصال، والتمثيل، والرعاية، والمعلومات.

التفاوض: جدير بالبعثات الدبلوماسية، سواء لدى الدول الاخرى، أو لدى المنظمات الدولية، اداء وظيفتها الاولى، وهي التفاوض واجراء المباحثات والمساومات ببراعة واقتدار. فالصراعات الكبرى تحسم، سياسياً، بمزيج فعّال من الحرب والدبلوماسية، القوة والعقلانية، العنف والاقناع، الاكراه والاغراء.

الاتصال: هو الوظيفة الكبرى للسفير الفلسطيني الجيّد، كي يجيد الاتصال بالافراد والقيادات بالحكومات والمنظمات، بالشعوب والامم، ليشرح قضية بلاده ويكسب التفهّم لوجهة نظرها.

التمثيل: فقد مضى وقت طويل زعمت خلاله جهات كثيرة، حكومات ومنظمات ودول، انها تعبّر عن الشعب الفلسطيني. وقد آن الأوان لأن نجد جهة واحدة هي المعبّر والممثّل والصوت المتحدث باسم فلسطين.

الرعاية: لقد حرم لنحو اربعين عاماً اكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني من الرعاية الحقيقية ـ في السفر والترحال ـ لحقوقهم ومصالحهم بفعل التشتت والتشرد، سواء داخل الوطن تحت قهر سلطات الاحتلال الصهيوني، او في الشتات في مخيمات اللاجئين وتحت ثقل السلطات الحاكمة، وقد آن الاوان لكي يحظى مواطنو الدولة الفلسطينية الجديدة وحاملو جوازاتها برعاية الممثلين الدبلوماسيين الفلسطينيين اينما كانوا، في الاقطار العربية أم في الدول الاجنبية.

المعلومات: لقد بات من الضروري ان تسعى كوادر البعثات الفلسطينية التي تناهز المئة في مختلف انحاء المعمورة الى جمع المعلومات الثمينة وتزويد القيادة الفلسطينية بها، دعماً لعملية صنع القرار وادارة الصراع الطويل مع الصهيونية؛ واذا كانت حدة القتال خفّت بعض الشيء، فان الصراع لم يحسم ولم ينته، لأنه صراع مصيري ومواجهة بين قدرات العرب وقدرات الخصم.

حدّة المتغيرات الجارية:

حيث ان الساحة الدولية تعج بمجموعة من المتغيرات الجارية، لعل من أهمها:

الوفاق الدولي الجديد: وذلك بفعل مجموعة من العوامل التي تتمثل في سياسة الانفتاح السوفياتي (الغلاسنوست) والبروسترويكا، والتقارب مع الولايات المتحدة الاميركية واتجاه النظام الدولي نحو التعددية القطبية.

مناخ التسويات الاقليمية: الذي تمثّل في توقف حرب الخليج، والانسحاب السوفياتي من افغانستان، ومسألة كمبوديا واميركا الوسطى، وحل مشكلة ناميبيا، والتوجه نحو شيء من الانفراج في الشرق الاوسط.

التسارع التكنولوجي المذهل: بفعل الاكتشافات العلمية المتزايدة، وتأثير ذلك، والنتائج السلبية على البيئة، وتطور اسلحة الدمار الشامل.

التحوّل نحو التعددية الديمقراطية: حيث نلاحظ انحساراً واضحاً في النظم الشمولية والسلطوية لصالح ازدهار نسبي في نظم الحكم الديمقراطية وتزايد دور الجماهير الشعبية.

تصـاعد التحدي الاسرائيلي: الناجم عن تزايد قوة الجانب العربي بفعل انتفاضة الشعب الفلسطيني، واحياء روح التضامن العربي، واكتساب المزيد من التأييد العالمي.

تنوّع البدائل المطروحة

في هذا البحـر اللجي العـاصف، بحـر السياسة الدولية، يجد الدبلوماسي الفلسطيني نفسه مسؤولاً عن ممارسة الوان جديدة عدة من الدبلوماسية، وذلك غير الدبلوماسية التقليدية، ونعني بها دبلوماسية المؤتمرات، والدبلوماسية البرلمانية، ودبلوماسية القمة، والدبلوماسية الشعبية، ودبلوماسية الخط الساخن، والدبلوماسية المكوكية، والدبلوماسية الوقائية.

دبلوماسية المؤتمرات: وهي نوع من الدبلوماسية الجماعية التي تجرى في الندوات والمؤتمرات العالمية، حيث تتصف بالعلانية وخضوع العمل فيها للتصويت، وتميل الى مخاطبة الرأي العام.

الدبلوماسية البرلمانية: وهي التي تمارس في المنظمات الدولية والاقليمية (الامم المتحدة، او جامعـة الدول العربية، مثلاً)، وتجرى طبقاً لقواعد ثابتة، مستمدة من القانون الاساسي للمنظمة ولوائحهـا، وتمارس في مقر المنظمة وبمعاونة الامانة الدائمة. لذا، فهي تتصف بالاستمرار، وفيها نلاحظ ظاهرة التصويت التكتلي.

دبلومـاسية القمّة: وهي، على الرغم من قدمها، فقد ازدادت اهميتها بازدياد أهمية النوعين السـابقـين، حيث يشارك العديد من رؤساء الدول والحكومات في اجتماعات المؤتمرات والمنظمات الدولية كذلك (بسبب توفر سرعة الاتصال والسفر)، ممّا يمكّن الزعماء من الالتقاء في اجتماعات لا تستغرق سوى ساعات، الامر الذي غيّر من مهام السفراء احياناً.

الدبلوماسية الشعبية: المقصود بها الاتصالات غير الرسمية، التي تتمّ بين الهيئات الاهلية والمنظمات النقابية والعمالية والمهنية خارج اطار العمل الرسمي. وكان ذلك نتيجة لانتشار التعليم، وثورة النقل، والاتصالات، وزيادة وزن الرأي العام في السياسة الدولية، وانتشار الديمقراطية.

دبلومـاسية الخط الساخن: أي استخدام الهاتف المباشر بين الرؤساء والقادة لمنع نشوب الازمات الدولية الخطيرة.

الدبلوماسية المكوكية: وهي التي ابتدعها وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر، خلال السبعينات، كبديل سريع وفعال في العملية الدبلوماسية التقليدية، لمواجهة ازمة الشرق الاوسط؛ والغرض منها القيام برحلات سريعة ومكثفة (ذهاباً وايابا) بين العواصم المعنيّة، بغرض نسج مشروع اتفاق فيما بينها.

الدبلومـاسيـة الوقـائيـة: والمقصود بها اعداد تصوّرات (سيناريوهات) مستقبلية للبدائل المحتملة لتطور مشاكل السياسة الخارجية، بشكل يسمح بالمبادأة والتحرّك المسبق، والتعامل معها بشكل سريع وفعّال يمنع تفاقم المشاكل وانفجار الازمات.

على هذا النحو، سوف تجد الدبلوماسية الفلسطينية نفسها في مواجهة استراتيجية صعبة من البدائل والطرق، وذلك لتنتصر على عدوها الرئيس، وتحقق اهدافها المنشودة، وتنهض بالمهام المطلوبة، وتصمـد في وجـه التغـيرات الجـاريـة. وهـذه الاستـراتيجيـة تتلخص في ثلاثـة محاور: الادارة،

والمهارة، والجسارة.

الأولى ـ الادارة: حيث يتوجب على الدبلوماسي المسلّح، اي المقاتل الفلسطيني (بالقلم والبندقية)، ان يرفع كفاءته في علم التنظيم وفن الادارة، وذلك بحسن التخطيط والتوجيه للموارد والطاقات المحدودة، لتحقيق غايات غير محدودة.

الثانية ـ المهارة: وهذه مسؤولية التدريب المنظّم والمران الدائم، لتحسين القدرات، وتنمية الملكات والمواهب، في مجالات العمل الرسمي والاتصال الجماهيري.

الثالثة ـ الجسارة: وهي تعبّر عن الارادة السياسية المصممة والروح القتالية التي ينبغي ان يتحلى بها الدبلوماسي على جبهة الاتصال وأروقة المنظمة الدولية، تماماً مثلما تحلى بها في ميدان القتال، وذلك لتتويج الكفاح الفلسطيني بتثبيت دعائم الدولة.

ثالثاً: كيف نفهم ابعاد المساندة الاميركية لاسرائيل ؟

بداية، اودّ ان اوضح ان هذا البحث ليس اجابة عن السؤال المعنون به الموضوع؛ اذ هو محاولة لتطوير وتفصيل هذا السؤال المثير، بشكل منهجي وعلمي يتيح لنا، في النهاية، مدخلاً رشيداً للتعامل مع الرئيس الاميركي الحادي والاربعين، والذي سيدير دفّة السياسة الاميركية خلال السنوات الاربع المقبلة، وذلك بدلاً من القدرية السياسية المبالغ في تفاؤلها، او تشاؤمها، والتهويم في غيبيات المواقف المستقبلية للرئيس الجديد؛ وبالتالي، نستطيع ان نحيط بأبعاد المساندة الاميركية لاسرائيل.

مدخلنا الى الفهم هو المنهج السلوكي الذي يأخذ بتعدد الدور، وتداخل مراكز صنع القرار. يجب ان نطرح جانباً التصوّر التقليدي للنظم السياسية في الدول النامية القائم على وجود هرم للسلطة يجلس على قمّته الرئيس. امّا في الولايات المتحدة، فالرئيس مركز لدائرة هامة، او قل لعدة دوائر متشابكة؛ كما انه مركز لشبكة متداخلة من العلاقات والادوار المتوقعة. فهو، بالاضافة الى كونه انساناً ومواطناً، يعتبر رجل دولة، وانه، ايضاً، ممثل للثقافة الغربية، ورمز للمجتمع الاميركي، وزعيم سياسي لأمّته، ومفاوض دبلوماسي، ومدير يوجّه السلطة التنفيذية من البيت الابيض.

الواقع، ان رئيس، او قائد، اي دولة هو، اولاً واخيراً، انسان ومواطن. ولا يختلف الرئيس الاميركي في ذلك؛ فهو حين يتعاطف مع قضايا المهاجرين اليهود السوفيات، من منطلق حقوق الانسان، نفترض انه يمكن مخاطبته من المنطق عينه عن حقوق الانسان الفلسطيني في المخيمات، وفي الاراضي العربية المحتلة، وعن حقوق الانسان الافريقي تحت الحكم العنصري؛ والحال ذاته اذا اثير موضوع الارهاب، سواء أكان ضد البيض، او ضد الشعوب الملوّنة.

فالولايات المتحدة مجتمع اقليات، ذو نظام رأسمالي حرّ، ويغلب عليه طابع المدن والضواحي، مفتوح فكرياً، تلعب فيه جماعات الضغط دوراً سياسياً بارزاً. هذا المجتمع يعشق القوة والانجاز والثراء والفردية، ويمجّد العنف والشهرة والبطولة والجاذبية الشخصية. ولعل من اطرف الاقوال، في هذا الخصوص، ما ذكره، منذ فترة قصيرة، احد المراقبين في توديع الرئيس رونالد ريغان، بقوله: ان الشعب الاميركي أحب في ريغان اخطاءه، لأنها كانت تشبع لدى الشعب الاميركي رغبته في التسامح، وقدرته على غفران هذه الاخطاء.

ومن الاهمية بمكان تحديد نمط السلوك الرئاسي لجورج بوش، وذلك في اطار الخبرة

التاريخية الاميركية ذاتها، التي قدّمت البحوث الاكاديمية الينا أربع فئات منها، معتمدة، في ذلك، على اساس بعدين: الاول عمّا اذا كان الرئيس نشطاً أم مسالماً، بمعنى مقدار النشاط الذي يبذله في تنفيذ المهام السياسية؛ والبعد الثاني عمّا اذا كان الرئيس الاميركي ايجابياً ام سلبياً، بمعنى المدى الذي يستمتع فيه بالواجبات الرئاسية التي يؤديها. وبناء عليه، يقوم التصنيف بطرح اربع فئات رئيسة.

الفئة الاولى: الرئيس النشط الايجابي، مثل جون كيندي، الذي وجد في منصبة المتعة والرضى في الانجاز.

الفئة الثانية: الرئيس النشط السلبي، مثل ريتشارد نيكسون، الذي جذبته السياسية الى ميدانها، بسبب ما توفره له من القوة وفرض السيطرة على الآخرين.

الفئة الثالثة: الرئيس المسالم الايجابي، مثل هاردنغ، حيث وجد في العمل السياسي طريقة فعّالة لاشباع الانتماء وتوقعات الحب له من الملايين.

الفئة الرابعة: الرئيس المسالم السلبي، مثل دوايت آيزنهاور، فهو غير نشط، كما انه سلبي لأنه غير مولع بالرئاسة، وانما هو مدفوع بالشعور بالواجب.

من السابق لأوانه التنبوء بنمط السلوك الرئاسي لبوش، هل سيكون اقرب الى النمط الاول أم الرابع ؟ علم ذلك عند من ينقّب في تاريخه الشخصي، من الطفولة حتى الزعامة.

لكن، قبل ذلك وبعده، لا يتحرك الرئيس الاميركي في فراغ، وانما في اطار نظام سياسي ديناميكي يضمّ مجموعة من المؤثرات الداخلية تشمل البيت الابيض والكونغرس، بمجلسيه، وجماعات الضغط الكبرى (المركّب الصناعي العسكري، واللوبي الصهيوني، وشركات النفط)، والرأي العام، بالاضافة الى المؤثرات الخارجية التي تتمثل في سياسات الاتحاد السوفياتي وحلفاء اميركا وكذلك المجتمع الدولي.

عرف عن الرئيس الجديد انه كان مسؤولاً عن المخابرات المركزية (.C.I.A)، وسفيراً لبلاده في الامم المتحدة وغيرها. فالى اي انماط المفاوضين ينتمي الرئيس بوش.

وبعيداً من الاوهام الشرق أوسطية التي نتخيّلها في الحكام والزعماء، ينبغي ان نزيح من اذهاننا تصوّر ان الرئيس الاميركي في جبروت عظام الاباطرة مثل الاسكندر الاكبر او يوليوس قيصر او لويس الرابع عشر، على الرغم من القوة الهائلة التي تمثلها الولايات المتحدة الاميركية، كقوة عظمى، بالمقارنة بالامبراطورية الرومانية، او غيرها في سابق الزمان.

الرئيس الاميركي هو، بلغة العصر، مدير فوق العادة للبيت الابيض. فهو، فوق اعتباره رئيساً للحكومة التي يطلقون عليها تسمية الادارة الاميركية، يدير مؤسسة الرئاسة بواسطة جهاز تنفيذي يضمّ نحو مئتي موظف باسلوب اقرب الى ادارة الاعمال في الشركات الكبرى.

وتعاون الرئيس زمرة من الرجال الافذاذ، في العادة هم وزراء وليسوا بوزراء. انهم، بمقتضى النظام الرئاسي، بمثابة سكرتيرين للرئيس، يختارهم، ويستبعدهم، بمحض اختياره، ولا يشترط ان تكون لهم علاقة بالسلطة التشريعية (الكونغرس) او مسؤولين سياسياً، او منتخبين جماهيرياً. كما تسانـد الرئيس الجديد انجازات تاريخية، صنعها الرئيس السابق ريغان، فضلاً عن خبرة بوش السابقة كنائب للرئيس.

تبقى، اخيراً، مجموعة القضايا الداخلية والتغيّرات العالمية التي تطرح ذاتها على منصّة الحكومة الاميركية (الرئيس ومستشاريه) وتأثيرها في المصالح القومية الكبرى، مثل الاهداف الاستراتيجية وعجز الميزانية والقوة العسكرية والاستثمارات الاقتصادية والحلفاء والنفوذ والنظم الموالية.

خلاصة القول، ان تحليل هذه الصورة المعقدة وتفكيك الشبكة المركّبة من الادوار والعلاقات قد يساعدنا في فهم افضل لما نتوقعه من الرئيس الجديد الجالس، تواً، خلف المكتب البيضاوي في واشنطن، مع، أو ضد، القضية الفلسطينية.

رابعاً: مراحل التفاوض القادمة

سوف يمرّ المؤتمر الدولي بسلسلة طويلة من الاجراءات والمشاورات والاتصالات والعمليات، يمكن حصرها في ثمان مراحل، تشمل الاتصالات التمهيدية والطقوس الاحتفالية والمفاوضات الصورية والمحادثات الاستكشافية والمشاورات الجانبية واللجان الفرعية والمناورات والاتفاق شبه النهائي.

الاتصالات التمهيدية: وهذه هي مرحلة المخاض الصعب الطويل الذي سوف تعمد اسرائيل الى اطالته، وجعله مخاضاً دموياً، سعياً الى خنق الجنين قبل مولده. وسوف تحاول المنظمة جعله ميلاداً صحيّاً مصحوباً بآلام شديدة وصيحات مدوية اعلاناً لخروج المولود الجديد. وقد تستغرق هذه الاتصالات ردحاً من الزمن تدور خلاله المحادثات حول المسائل الشكلية: اعضاء المؤتمر، ومكان المؤتمر، وتوقيت المؤتمر، وشكل الجلسة، وموضوعات البحث، وترتيب جدول الاعمال. وفي هذه المرحلة، يمكن الاستفادة بتكوين فريق جديد من المفاوضين، واعدادهم، وتأهيلهم، استعداداً للمعارك الحاسمة.

الطقوس الاحتفالية: وسوف تكون مرحلة الحرب النفسية والخداع الاستراتيجي والتلاعب بالرأي العام. وقد تلجأ اطراف عديدة، وفي مقدمها اسرائيل، الى جذب الانتباه لتصوير ان افتتاح المؤتمر وبدء الاجتماع هو غاية في حدّ ذاتها يمكن، من خلالها، الوصول بالشبق التحريري الفلسطيني العربي الى منتهاه، بحيث يمكن تفريغ الشحنة العاطفية والنفسية التي تعطي قوة دفع ملحوظة للفعاليات الدينامية في القضية، ونعني بها استمرار الانتفاضة والتعاطف العالمي والمدّ العربي والانحسار الاسرائيلي.

المفاوضات الصورية: من الارجح، في ضوء المعطيات المحلية والاقليمية والدولية المحيطة بالمؤتمر الدولي المقبل، ان تأخذ، في مراحلها الاولى، بعد طقوس الافتتاح وشكل المفاوضات الصورية، وذلك من جانب جميع الاطراف الرئيسة الأثنى عشر، وهي: الدول الخمس الكبرى؛ ثمّ الجانب العربي بمكوّناته الخمسة: فلسطين والاردن ومصر وسوريا ولبنان؛ واسرائيل؛ ثمّ الامم المتحدة. ولا يخفى عن البال ان المفاوضات الصورية تحقق، لمختلف الفرقاء، المكاسب التالية: تقدير حجم الخصم؛ سبر غور كل طرف، من حيث القوة والضعف والاهداف؛ تضليل الخصم وخداعه؛ الحفاظ على الاتصالات؛ استخدام المفاوضات في الدعاية.

المحادثات الاستكشافية: التي ترمي الى: ١ ـ استيضاح الاطراف الطبيعة الدقيقة لمصالحهم المتصارعة والاهتمامات المشتركة التي احضرتهم الى مائدة المفاوضات؛ ٢ ـ التحقق، او تصحيح

المعتقدات الاولية المتعلقة بامكانية التفاهم؛ ٣ـ الحصول على بيان واضح ومسؤول ومعقول لطلبات كل طرف (التي عادة ما تمثّل الحد الاقصى في بداية المحادثات)؛ ٤ ـ بناء الثقة على اساس قواعد التسوية والتوفيق.

المشاورات الجانبية: نتيجة لهذا التعقّد الشديد في عملية التفاوض والمساومة والضغوط والمناورات والمماطلات، قد تلجأ الاطراف المتعددة الى المشاورات الجانبية، في الكواليس الخلفية والردهات الجانبية لقاعة المؤتمر، او المناطق المعزولة والنائية بعيدة من وهج أجهزة الاعلام. وهذه المرحلة تحتاج سياسيين محترفين ودبلوماسيين بارعين من الطراز الاول في المكر والدهاء وسعة الحيلة. وهذه المرحلة تعتمد على كتم المعلومات وفرض السرية وتقوية الاجراءات الامنية.

اللجان الفرعية: نتيجة اتساع وتعقّد اعمال المؤتمر، فقد ينقسم المؤتمر الى نوعين من اللجان: لجان موضوعية وجغرافية تعالج قضايا الحدود الآمنة، والمستوطنات، ومدينة القدس، والمناطق العازلة، والعلاقات الاقليمية، والتعاون الاقتصادي؛ ولجان فنية تختص بالصحافة والاعلام والصياغة، الخ.

المناورات الميكافيللية: يتخلل المفاوضات ـ أي مفاوضات ـ العديد من المساومات الميكافيللية؛ فما بالك بالحال في مفاوضات المؤتمر الدولي للسلام المقبل، حيث تتعدد الاطراف، وتتداخل النزاعات، وتتشابك المصالح؛ فلا مفر، اذاً، من ان يلجأ الجميع الى الممارسة الميكافيللية التي تقوم على مجموعة من المبادىء، غايتها، جميعاً، تحقيق القوة القومية والمصلحة الوطنية للدولة، مثل تلك التي تستخدمها اسرائيل في المراوغة وايقاف التفاوض والخداع الاستراتيجي والابتزاز الدبلوماسي بتوليد الضغوط والتذرّع بالقيود والتسويف الدبلوماسي والمساومة التجارية والتلاعب بالوقت والطلبات الفادحة. ولا يخفى ان تطبيق هذه المبادىء يحتاج الى تدريب شاق وتمثيل للادوار وجلسات للعصف الفكري (brain storming) والمباريات الادارية والسياسية.

الاتفاق شبه النهائي: أي اعداد الصيغة شبه النهائية. وهذه تحتاج تحديداً دقيقاً للمفاهيم والاصطلاحات والتعريفات المستخدمة، بحيث لا تترك مجالاً للبس والجدل فيما بعد (وكلنا يذكر الجدل الطويل حول اداة التعريف «ال» في «الاراضي المحتلة»، في القرار ٢٤٢).

خامساً: تصورات التفاوض في المؤتمر الدولي

من واقع الخبرة التاريخية، وبحوث علم النفس الاجتماعي، والاتصال السياسي، يمكن ان تأخذ عملية التفاوض في المؤتمر الدولي واحداً من خمسة تصورات (سيناريوهات)، هي: التنافس، والتساهل، والتفاهم، والتفادي، والتراضي.

ويلاحظ، من البداية، ان المعيار، هنا، هو موقف كل نمط، او وفد، من مطالبه واحتياجاته، وبالتالي موقفه العكسي من مطالب الاطراف الاخرى، اي انه معيار المصالح الانانية والمطالب الذاتية لكل دولة على حدة.

التصور الاول ـ المزاج المتشدد التنافسي: وهو الذي لا يبدي اي روح للتعاون، ويصرّ على اشباع حاجاته ومطالبه على حساب الاطراف الاخرى. ومن المتوقع ان يكون اسلوب الوفد الاسرائيلي من المزاج السوداوي؛ كما ان الأسلوب المتشدد قد يغلب على كل من الوفدين، الفلسطيني

والسوري. وسوف يتمسك الاول بالامن والحدود؛ ويصرّ الثاني على مطلب الانسحاب الاسرائيلي وتقرير المصير، والثالث يتشبث بتحرير الجولان من الاحتلال الاسرائيلي.

التصور الثاني ـ المزاج المتفاهم (collaborating): وهو اقل درجة في صرامته من النموذج السابق، ولكنه يأخذ بقدر ضئيل من التعاونية، حيث انه يسعى الى التعمّق في جذور المشكلة للتعرّف على نقاط الخلاف، ومنها يستطيع ان يحصر البحث في التغلب عليها، لتحقيق قدر من التفاهم بين الفرقاء. ومن الأرجح ان يكون هذا هو اسلوب الوفد المصري، الذي لم يبق له في جدول اعمال الخلاف مع اسرائيل، بعد استلام فندق سونستا في طابا، سوى استلام دير السلطان في القدس والتخلّص من بقايا القيود العسكرية لكامب ديفيد، فضلاً عن تسوية الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. والنزعة عينها سوف تكون لدى الوفد الفرنسي، الحريص على علاقات متوازنة مع الجانبين، العربي والاسرائيلي.

التصور الثالث ـ المزاج التوفيقي (compromising): وهو يمثّل مركزاً وسطاً بين التشدد والتساهل. فهو يعنى بالبحث في الحلول الوسط التي ترضي جميع الاطراف. ومن المحتمل ان يكون هذا هو الطابع الغالب على الاسلوب الاميركي، حفاظاً على مصالحه لدى كلا الطرفين، وهي تتمثل في الالتزام الاستراتيجي بأمن اسرائيل والعلاقات الخاصة معها وباللوبي الصهيوني والطوائف اليهودية؛ كما تتمثل في الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والتجارية والعسكرية والتحالفات السياسية مع العالم العربي.

التصور الرابع ـ المزاج الانسحابي (avoiding): هو الذي يجنح الى تحاشي التورط في معمعة المفاوضات والمواجهة مع باقي الاطراف، موثراً التريّث والانتظار حتى تتضح الامور، او تأجيل اتخاذ مواقف حاسمة. وهناك بوادر ان يكون هذا الموقف المفضل لكل من الاردن ولبنان والصين والمملكة المتحدة. فقد يكون اي تأجيل في مصلحة «الخيار الاردني»، الذي يعني تجديد النفوذ الهاشمي في الضفة الفلسطينية ومزيداً من الحاجة الى الضفة الشرقية؛ امّا لبنان، فقد يستفيد من الانتظار، نظراً الى انه، تقريباً، اضعف الفرقاء في المؤتمر.

التصور الخامس ـ المزاج المتساهل (accomodating): وهو الذي يميل الى التعاون، فلا يتشدد في مطالبه، مفسحاً في المجال لمطالب الاطراف الاخرى. وهذا يكون نابعاً، اصلاً، من نزعة الى الايثار، الّا انه، في هذا الخصوص، سيكون نابعاً من قناعة رئيسة مفادها ان المصالح القومية لأحد الاطراف ستكون محققة في جميع الاحوال ومضمونة لدى الاطراف كافة؛ لذلك، قد يكون مفيداً للولايات المتحدة الاميركية ان تبدي مرونة صورية ملحوظة لتيسير الاتفاق بين الفرقاء الرئيسين، وفي الوقت عينه تظفر بتحسين صورتها لدى الكل.

سادساً: كيفية تقوية موقف المفاوض الفلسطيني

يمكن تحسين موقف المفاوض الفلسطيني بالتطبيق البارع لمجموعة من القواعد الفنية في مهارات التفاوض، وتدور حول استخدام الوسيط، واستثمار المكان، والانتفاع بالمستمعين، واستغلال الضعف الذاتي، وتحسين الصورة، وتنقية الاتصالات، والتخطيط المبكر.

استخدام الوسيط: ارتكز التحليل السابق على افتراض مؤداه وجود أحد عشر عضواً

في المؤتمر، وهم الدول الخمس الكبرى والدول الخمس العربية واسرائيل. ولكن اين الامم المتحدة ودورها ؟ اذ لا يمكن بالقطع أغفاله او تجاهله مهما كان شكلياً. فالمؤتمر سوف يعقد حول مائدة المنظمة الدولية، وتحت علمها، وبرعاية من امانتها، وبمساندتها الفنية. وهنا تكون الامم المتحدة مؤهلة للقيام بدور الوسيط النزيه، الذي لا يتقاضى عمولة، ولا ينافق اياً من الطرفين. وهناك، ايضاً، وسطاء آخرون يمكن ان يلعبوا دوراً مؤثراً من سابق خبرتهم التاريخية، مثل النمسا ورومانيا والسويد، الخ. وقد ثبت، علمياً، انه، في حالة المفاوضات من طريق الوسيط، انه يميل الى تقديم تنازلات اقل ومطالب اكبر من موكله، بسبب ضغوط المساءلة عليه.

استثمار المكان: من المعلوم ان المكان يؤدي وظيفة ايجابية بالنسبة الى المفاوضات، وقد يساعد احيانا بعض الاطراف. فالمكان المغلق ملائم للمفاوضات المتعسّرة؛ والمكان المحايد يناسب الخصومات المتأججة؛ والمكان المفتوح اهم في اكساب الشرعية والقبول؛ في حين ان المكان المألوف يساعد صاحبه معنوياً. لكل هذا، قد تكون القدس العربية من أنسب الاماكن لعقد المؤتمر الدولي. فهي سوف تكسب منظمة التحرير الفلسطينية الشرعية والقبول لدى الرأي العام الاسرائيلي، والعالمي، بالاضافة الى انها ستساهم في رفع معنويات المفاوضين الفلسطينيين والعرب للتأثير الايجابي المتبادل بين المفاوضين وبين جمهور السكان الفلسطينين، فضلاً عن احتمال قبول الاسرائيليين للمدينة، لأنها خاضعة لادارتهم.

الانتفاع بالمستمعين: من قواعد التفاوض الفعّال ان جمهور المشاركين المستمعين في المفاوضات يميل الى تأييد الحلول الملائمة لمصلحته. وسوف يواجه المفاوض الفلسطيني احد عشر طرفاً آخر، منها خمس دول عربية واخرى من الدول الكبرى، ثمّ المنظمة الدولية. فاذا نجح المفاوض الفلسطيني في اغراء تلك الاطراف، بدرجات متنوّعة، من خلال الوعد بأن يكون لها مصلحة، او دور، في حالة نجاح المقترحات الفلسطينية، فان ذلك سوف يوفّر قوة دعم هائلة خلال عملية التفاوض.

استغلال الضعف الذاتي: ينبغي على المفاوض الفلسطيني ان يستغل هذه النقطة ـ الفرصة. فالاعتراف بهذا الوضع خلال الاتصال بباقي الوفود من خلال التهديد بالضعف والابتزاز علاقة الضعف ـ القوة قد يساعد في هذا الخصوص.

تحسين الصورة: برنامج تحسين الصورة هو أحد المناهج المستحدثة في العلاقات العامة، بغرض تحسين صورة الشخص، أو المنظمة، او الدولة، وذلك في مواجهة عمليات التشويه التي تتمّ بفعل جهود الخصم، او شيوع صورة نمطية مغلوطة، او تراكم اخطاء من جانبها. ويرتكز برنامج تحسين الصورة على قيام عدد من خبراء العلاقات العامة بتخطيط، واعداد، وتنفيذ، حملة ذكية ومنسقة وهادئة وسرية لتحسين صورة الفلسطيني، تتجسد في البنود التالية: (أ) الفلسطيني انسان محروم من حقوق الانسان (الحياة والهوية والحرية)؛ (ب) الفلسطيني مواطن يعيش على ارضه بلا حكومة وتحت قهر الاحتلال العسكري الاجنبي؛ (ج) الفلسطيني انسان يبحث عن الامل، على الرغم من ظروف اليأس والاحباط التي تحيط به؛ (د) الفلسطيني مواطن عالمي ايجابي (التشرد واللجوء والمستوى العلمي والثقافي والمهني)؛ (هـ) الفلسطيني طائر مغرّد يبحث عن عشّه.

تنقية الاتصالات مع الاطراف الاخرى: وذلك بالعمل المستمر على التغلّب على المعوقات الثلاثة التي تشوّه الاتصالات، والتي تتمثّل في: (أ) احتواء التضخم الذي يحدث نتيجة الثرثرة

والاشاعات والاقاويل؛ (ب) ازاحة الضباب الذي يحدث نتيجة عدم الاتفاق على معنى الاشارات، وبالاخص في ما يتعلق بالمفاهيم (مثل السلام، والامن، وحق تقرير المصير) والتعريفات (مثل الحدود الآمنة، والحكم الذاتي، الخ)؛ (ج) تبديد السراب الذي يحدث نتيجة اضافة معنى آخر الى الرسالة، مثل قبول احد الطرفين بفكرة، او مصطلح له معان متعددة، وذلك باستعمال لغة محدّدة ودقيقة وواحدة (ولتكن الانكليزية، مثلاً).

التخطيط المبكر: تعمّدتُ ان تأتي هذه الخطوة في نهاية المطاف، وذلك لتأكيدها، بحيث لا تنسى؛ اذ يجب تنفيذها، الآن، حالاً، وفوراً. ويعني التخطيط المبكر التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له؛ فلا يفاجئنا المؤتمر. ويشمل التخطيط اتخاذ الاجراءات التالية:

١ ـ تكوين طاقم من المستشاريين الفنيين في المفاوضات، وتكون مهمته: (أ) اعداد التصورات المحتملة (السيناريوهات) لسير اعمال المؤتمر؛ (ب) اعداد دراسات متعمّقة لنموذج المفاوض الاسرائيلي؛ (ج) تجهيز الحيل التفاوضية (حقن الدعاية في المحادثات؛ ومخاطبة المستويات الثلاثة، العقلي والشعوري وما فوق الشعوري؛ وتغيير المفاوضين؛ وصك التعريفات والمفاهيم؛ وتصنيع الاسئلة والاستفسارات).

٢ ـ توفير المرونة التنظيمية عند تشكيل وفد المفاوضين، وذلك من خلال اجراءات عدة، مثل: التدريب على الاستماع الجيد؛ وتشكيل الفريق المتنوّع (في الثقافة، وتمثيل المرأة، ومعرفة اللغة العبرية)؛ وتوزيع الادوار.

٣ ـ تأهيل فريق المعلومات: (أ) معلومات شخصية عن الفريق المناظر؛ (ب) المراقبة والرصد والتنبؤ؛ (ج) المتابعة والتقويم والتغذية الراجعة؛ (د) اعداد المساعدات البصرية ووسائل الايضاح.

(٤) تكوين فريق الخداع الاستراتيجي، ليقوم بالمهام التالية: (أ) اعداد المفاجآت والمفاجآت المضادة؛ (ب) التمويه والخداع والتضليل؛ (ج) اقامة الجسر المشترك مع الخصم (معلومات، وافتراضات، وتقديرات مشتركة).

المراجع

Fisher, R. and Ury W.; *Getting to Yes,* Boston: Haughton Mifflin, 1981.

However, Dennis A.; *How to Improve Your Negotiation Skills,* New York: Modern Business Report, 1982.

Nothdurft, K. H.; *The Complete Guide to Successful Business Negotiation,* London: Leuiathen House, 1974.

الانتفاضة تعمّق أزمة الاقتصاد الاسرائيلي

عبد العزيز الأعرج

بعد دخول الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الوطن المحتل عامها الثاني، وفشل الاجراءات القمعية الصهيونية، كافة، في ايقافها، او احتوائها، استطاعت هذه الانتفاضة المباركة ان تصيب العدو الصهيوني اصابات موجعة على جبهاته السياسية والعسكرية والاقتصادية كافة.

فعلى الصعيد الاقتصادي، تركزت محاولات العدو الصهيوني على السيطرة على المصادر الانتاجية الأساسية، الصناعية والزراعية، وربط اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة بعجلة اقتصاده، وبلعه، وهضمه، وتحويله من قطاع انتاجي الى قطاع استهلاكي، وتحويل شعب الأرض المحتلة الى ايدي عاملة رخيصة تدير عجلته الانتاجية.

ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، كان الشعب الفلسطيني مفتقراً للقاعدة الأساسية للانتاج، حيث القسم الأكبر لا يمتلك قاعدة انتاجية كافية، خاصة بالفلسطينيين سكان المخيمات الذين فقدوا أراضيهم الزراعية العام ١٩٤٨، وهُجّروا الى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد بلغت نسبة المعتمدين على الزراعة، العام ١٩٦٧، في الضفة الفلسطينية، ٣٤,٨ بالمئة من مجموع السكان؛ وفي قطاع غزة، فان نسبة العاملين في الزراعة لم تكن تتجاوز الـ ٣٦ بالمئة(١).

أمّا بالنسبة الى الصناعة، فقد كان القطاع الصناعي بسيطاً، يعتمد على صناعات تحويلية، او حرفية، مثل صناعة الاثاث، والاحذية، والأغذية، ومواد البناء.

ومنذ العام ١٩٦٧، أي بعد حرب حزيران (يونيو)، قام الكيان الصهيوني بتشويه البنية الاقتصادية في كل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تحت تأثير سياسة الالحاق والضمّ الاقتصادي، ومصادرة الأراضي الزراعية، وتحويل المزارعين الفلسطينيين الى أيدي عاملة رخيصة، وغلق الأبواب كافّة امام المؤسسات الصناعية، ومحاصرة وابتلاع الانتاج الصناعي والزراعي، واستبدال البنية الاقتصادية لكل من الضفة والقطاع ببنية انتاجية تعتمد، أساساً، على السوق الاقتصادي الاسرائيلي ومتطلباته، وذلك من طريق تحويل الانتاج الزراعي الفلسطيني نحو الزراعات غير المنافسة للمنتوجات الزراعية الاسرائيلية، ودفع الصناعات الفلسطينية نحو المنتجات التحويلية، المرتبطة بصناعات اسرائيل؛ وكذلك دفع اليد العاملة الفلسطينية الى تغطية متطلبات العدو الصهيوني لليد العاملة الرخيصة.

وأدى ذلك كله الى تحويل عدد كبير من المزارعين الفلسطينيين الى عمّال اجراء، وانخفض عددهم من ٦٩ ألف عامل زراعي العام ١٩٦٧ الى ٢٢٦٠٠ عامل العام ١٩٨٣، وأدّى، بالتالي، الى انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع من ٤٢,٥ بالمئة العام ١٩٨٠ الى ٢٧,٣ بالمئة العام ١٩٨٥ من

مجموع العاملين في الضفة، وانخفضت، في قطاع غزة، من ٣١,٦ بالمئة العام ١٩٨٠ الى ١٨ بالمئة العام ١٩٨٥[٢].

لقد قام العدو الصهيوني، من خلال اجراءاته، بشل الهيكلية الاقتصادية للمناطق المحتلة العام ١٩٦٧. وعلى الرغم من كل هذه الاجراءات، استطاع الشعب الفلسطيني، بانتفاضته الباسلة، دفع الاقتصاد الاسرائيلي، العام ١٩٨٨، الى تباطؤ شديد في النمو، والى ركود اقتصادي، حيث انخفض الانتاج في القطاع الصناعي بنسبة ثلاثة بالمئة، وفي القطاع الزراعي ثمانية بالمئة، العام ١٩٨٨، وفي قطاع الصادرات ثلاثة بالمئة العام ١٩٨٨، بعد ان كان حقق تزايداً بنسبة ١١ بالمئة العام ١٩٨٧[٣].

وجاءت هذه المعاناة للاقتصاد الاسرائيلي بعد ان توقف ربع عمال الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الذين كانوا يعملون لدى القطاعات الانتاجية الاسرائيلية، عن الذهاب الى العمل، وكذلك نتيجة لمقاطعة الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة للمنتجات الاسرائيلية، بما خفض مردود صادراتها من ٩٥٠ مليون دولار العام ١٩٨٧ الى ما يقل عن ٣٠٠ مليون العام ١٩٨٨. وعلى هذا، فقد أصابت المعاناة العديد من القطاعات الانتاجية الاسرائيلية.

القطاع الصناعي

بلغت نسبة العاملين الفلسطينيين في المجال الصناعي الاسرائيلي حوالى ١٢ بالمئة. وهذه النسبة تشكّل نسبة ليست بسيطة في مجمل العاملين في القطاع الصناعي. فمثلاً، هبط مستوى الانتاج في مصنع بولجاق الاسرائيلي للالبسة بنسبة ٥٠ بالمئة في يوم اضراب عام، واستمر الاضراب الاساسي لمدة ثلاثة أيام، فأدّى الى خسارة مقدارها عشرات الآلاف من الدولارات؛ وكذلك مصانع ارجماف في يبنه وعسقلان، حيث تعثر الانتاج، على الرغم من وجود ٧٠ عاملاً أجنبياً من البرتغال[٤].

وصرّح رئيس اتحاد ارباب الصناعة في اسرائيل، دوف لاوتمان، بأن الصناعات الاسرائيلية والمرافق الاقتصادية، وصلت، خلال النصف الأول من العام ١٩٨٨، الى أسوأ وضع عرفته السنوات الأخيرة، حيث هبط مستوى الانتاج ثلاثة واربعة بالمئة، الأمر الذي أدى الى فشل سياسة اسرائيل في خفض نسبة التضخّم لديها[٥]. فمن خلال بحث خاص أجرته رئاسة اتحاد أرباب العمل الصهيوني، أكد هذا البحث ان ما تضرر، بصورة رئيسة، هي المصانع التي تقوم بتسويق المنتجات الاستهلاكية في اسرائيل والأراضي المحتلة. فقد أعلن عدد من هذه المصانع عن تخفيض قدره ٢٥ بالمئة في المبيعات، وذلك بسبب التقلّص الحادّ في الاستهلاك في الارض المحتلة. وحذّر مدير اتحاد أرباب الصناعة الاسرائيلية من أن هذا الأمر يخلق احساساً ببدء حالة من التقشّف[٦].

وذكرت احصائية، نشرت في نهاية العام ١٩٨٨، ان اسرائيل باعت بضائع أقل في العام ١٩٨٨، واضطرت الى العمل ساعات أطول بسبب الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة؛ وان حجم مشتريات الفلسطينيين من البضائع الاسرائيلية انخفض، في العام ١٩٨٨، بنسبة ٢٠ بالمئة، بالمقارنة مع العام ١٩٨٧، وذلك في اطار مقاطعة البضائع الاسرائيلية. وأشارت الاحصائية الى أن اسرائيليين عملوا، العام ١٩٨٨، ساعات أطول بنسبة اثنين بالمئة، لأنهم قاموا بأعمال كان العمال الفلسطينيون من الضفة والقطاع يقومون بها في السابق[٧].

وفي بحث أجراه اتحاد الصناعيين الاسرائيليين، تأكد أن الانتفاضة تسببت بأضرار في نصف المصانع الاسرائيلية على الأقل، وأن خمسة بالمئة من تلك المصانع اصيبت بأضرار خطيرة، وان

٢٠٠ مصنع من تلك المنضوية في اطار الاتحاد، لها علاقة بسكان الأراضي المحتلة، وأن خمسة بالمئة منها يصل حجم مبيعاتها للضفة والقطاع أكثر من ٢٠ بالمئة من حجم انتاجه[٨]. وكذلك، فان انخفاضاً مقداره عشرة بالمئة قد أصاب انتاج شركة «عليت» للحلويات والقهوة، وهي كبرى شركات المنتجات الغذائية في اسرائيل[٩]، بالاضافة الى فروع أخرى، مثل الأثاث والكيميائيات والمنتجات الكهربائية وباقي فروع المواد غير الاساسية التي توقف سوق الأراضي المحتلة عن استهلاكها[١٠].

وتعتبر الاضرابات التي تتمّ حسب نداءات القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة من أكثر الوسائل فعالية في انهاك الاقتصاد الاسرائيلي، الذي خسر في يوم واحد (٢١/١٢/١٩٨٧) ١٢ مليون شيكل نتيجة للاضراب الذي نفّذه العمال الفلسطينيون[١١]. وقال أحد مدراء المصانع، في معرض تعليقه على تدهور الوضع المالي في مصنعه: «كان حجم مبيعاتنا في المناطق [المحتلة] كبيراً جداً، وكان لدينا زبائن عديدون؛ لكننا، في الآونة الأخيرة، نكاد ان نصل الى حدّ الافلاس. وعلى الرغم من اننا نستطيع تسويق بضائعنا في بعض القرى العربية، الّا انه من الصعب جداً ارغام سائقي السيارات على نقل تلك البضائع الى الاماكن الخطرة... لأن الفلسطينيين يقومون بتدمير السيارات والبضاعة معاً»[١٢].

علاوة على ذلك، قام عدد من العمّال العرب بتنفيذ بعض العمليات في أماكن عملهم، نجم عنها اضرار جسيمة في عدد من المصانع الاسرائيلية اضطرتها الى التوقف عن العمل بصورة شبه كاملة[١٣].

وأثّرت الانتفاضة كذلك في العلاقات الصناعية بين المصانع الاسرائيلية ومصانع دول أخرى. فقد قامت احدى الشركات الاميركية بقطع تعاونها مع احد المصانع العسكرية الكبرى في اسرائيل. وقد ذكرت الشركة الاميركية في رسالتها الى المصنع، بهذا الخصوص: «اننا نفضل ان لا نتعامل مع اسرائيل، في اعقاب الخطوات التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة»[١٤]. وهناك شركة اميركية اخرى ابلغت الى المسؤولين في أحد المصانع العسكرية الاسرائيلية أنها لن تعقد اية صفقات تجارية مع اسرائيل، طالما انها لم تغيّر سياستها في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد رفضت الشركة هذه طلب اسرائيل بتزويدها بقائمة اسعار لعدد من قطع الغيار، من المفروض تركيبها في أجهزة تصنع فيه[١٥].

وجرّاء الانتفاضة، تأثرت صناعات اسرائيلية عديدة أخرى، خاصة السجائر والورق والكرتون والاحذية والملابس وبعض المواد الغذائية والمشروبات الخفيفة والادوية والمستخدمات الطبية. وقدرت خسائر القطاع الصناعي الاسرائيلي، حتى نهاية آب (اغسطس) ١٩٨٨، بحوالى ١٦٥ مليون دولار أميركي[١٦]. وقد طرأت زيادة ملحوظة على عدد الشركات الاسرائيلية التي تعاني من مصاعب مالية متفاقمة، اذ بلغ العدد ٣٤٠٠ شركة في النصف الثاني من العام ١٩٨٨. وهذا العدد يشكل زيادة قدرها ٢٥ بالمئة من عدد الشركات التي تعاني خلال نصف عام فقط، و٤٠ بالمئة زيادة عمّا كان عليه الحال في مطلع العام ١٩٨٨. والسبب الرئيس للمصاعب المالية هذه هو انخفاض حجم الطلب على منتجاتها. وفي هذا السياق، أفادت نشرة أعدتها وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية بأن الانتاج في اسرائيل سجل انخفاضاً، خلال العام ١٩٨٨، بنسبة ٢,٥ بالمئة، مقارنة مع العام ١٩٨٧. وفي تقرير قدمه مدير عام الوزارة الى اللجنة المالية التابعة للكنيست الاسرائيلي، بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٨، ورد ان الانتفاضة الفلسطينية تسبّبت في انخفاض الانتاج، وان سكان المناطق المحتلة اعتادوا، خلال السنوات الماضية، على شراء منتوجات اسرائيلية كانت تصل قيمتها ٨٥٠ مليون دولار سنوياً،

لكنهم ابتاعوا، سنة ١٩٨٨، منتجات صناعية قيمتها ٢٥٠ مليون دولار فقط[١٧].

القطاع الزراعي

تعتبر الزراعة من أهمّ العوامل الاساسية في الاقتصاد الاسرائيلي. وفي هذا القطاع، تعتمد اسرائيل على عدد كبير من الأيدي العاملة الفلسطينية. فوفقاً للتقديرات المتفاوتة، وحسب المواسم الزراعية، تبلغ نسبة العاملين الفلسطينيين في القطاع الزراعي ما بين ١٥ ـ ١٨ بالمئة. وقد ترافقت اضرابات العمال الفلسطينيين العاملين في هذا القطاع مع أشدّ الأوقات حاجة الى العمل من أجل جني المحاصيل التصديرية. ونتيجة لذلك، حصل انخفاض في منتوج البرتقال بنسبة ٥٠ بالمئة في منطقة رحوفوت، وذلك بسبب عدم قطفه. كذلك تعفّنت آلاف الأطنان من الخضار المعدّة للتصدير وللسوق المحلي في مستوطنات النقب، بسبب تغيّب العمال الفلسطينيين. وبلغ مجموع هذه الخسائر حوالى مليون ونصف المليون شيكل[١٨]. ونتيجة لذلك، أقدمت السلطات الاسرائيلية على ارسال طلبة المدارس للمساعدة في قطف محصول الحمضيات[١٩]. أمّا شركة «غريسكو» الاسرائيلية، المسؤولة عن عملية تصدير المنتجات الزراعية، فقد أفادت بأن عدم الايفاء بتسليم المنتجات قد كلفها حوالى ٦٠٠ ألف دولار حتى نيسان (ابريل) ١٩٨٨[١٩].

وتسبب اضراب العمال الفلسطينيين، أيضاً، برفع أسعار الخضروات والفواكة بنسبة ٩,٣ بالمئة، ممّا زاد في معدل التضخم العام[٢٠]. وتحدث نائب وزير الزراعة الاسرائيلية، ابراهام كاتس عوز، حول وضع الانتاج الزراعي، فقال ان الاحداث في المناطق المحتلة اضرّت، بصورة شديدة، بعدة مجالات زراعية، وخاصة بسبب انخفاض القوة الشرائية لمواطني المناطق المحتلة، ومنها مراعي الدواجن واللحوم. وأشارت معطيات ادارة الزراعة الى أنه طرأ انخفاض في ابتياع مواطني الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اللحوم الاسرائيلية بنسبة ٦٥ بالمئة من استهلاكها الاعتباري، كما طرأ انخفاض على شراء الدواجن المجمّدة والبيض ومشتقات الحليب[٢١]. وذكرت مصادر اقتصادية اسرائيلية ان فرع تربية الابقار المخصصة للحم في اسرائيل يعاني، حالياً، من أزمة خانقة، حيث أن هناك أزمة في عملية تسويق اللحوم، وهناك فائض يزيد على أربعة الاف عجل، وانه، منذ تفجّر الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، هناك انخفاض على طلب اللحوم واستهلاكها من جانب السكان العرب، الذين يعتبرون المستهلكين الأساسيين للحوم البقر. واضافة الى ذلك، فأن تجميد سعر اللحوم المستوردة يزيد في صعوبة تسويق اللحوم الطازجة في اسرائيل. ولذلك، قال مدير عام وزارة الزراعة، مائير شامير، ان وزارته ستدعم هذا الفرع بمبلغ مليوني شيكل جديد[٢٢].

قطاع البناء

تبلغ نسبة العمّال العرب، من الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، في هذا القطاع ٥٤,٨ بالمئة من مجموع العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل، ويشكلون، أيضاً، ٤٠ بالمئة من اجمالي عدد عمال هذا القطاع. ونتيجة لاضراب العمال الفلسطينيين، اعتبرت الأضرار التي لحقت بهذا القطاع جسيمة، اذا ما قيست بالأضرار في القطاعات الأخرى. فالمعطيات الداخلية لشركة كور الاسرائيلية أفادت بأن نسبة الانخفاض في مبيعات مواد البناء في الشركة، بسبب غياب العمال العرب عن العمل في مشاريع مختلفة من قطاع البناء، قد راوح بين ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة خلال شباط (فبراير) ١٩٨٨، وان مبيعات مواد البناء قد توقفت أيضاً[٢٣]. وبسبب الاضرابات وصعوبات التنقل، ارتفعت نسبة

التغيّب عن العمل الى ٤٠ بالمئة[٢٤]. وقال مقاول بناء في تل ـ أبيب: «كان من المفروض أن يبلغ عدد أيام العمل في شركتي ٢٥ يوماً، في آذار (مارس) ١٩٨٨. لكن أيام العمل هبطت الى أقل من النصف، نتيجة الاضرابات المتكررة في الأراضي [المحتلة]»[٢٥]. وذكر مدير اتحاد المقاولين، تسفي زيغلر، ان عمليات البناء انخفضت بنسبة ٢٦ بالمئة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، مقارنة مع الشهر عينه من العام ١٩٨٧[٢٦]. وفي تصريح لرؤساء المؤسسة المتحدة للبناء في اسرائيل، جاء ان هنالك خسائر حقيقية تتهدد فروع البناء، ومن غير المستبعد أن يقوم متعهدو الشركات، بما في ذلك مصانع بناء وفروع الخدمات العمرانية، بعدم اعانة آلاف العمال في مختلف أنحاء اسرائيل[٢٧]. لقد منيت شركات البناء الكبرى بخسائر كبيرة، بسبب عدم قدرتها على انهاء المشاريع في المواعيد المحدّدة. وكل هذا أدى الى ظهور تجارة جديدة في اسرائيل، تمثّلت في وجود سوق سوداء للعمال اليهود.

وأعلن رئيس نقابة مقاولي البناء في اسرائيل، مردخاي بوتا، ان الانتفاضة الفلسطينية ألحقت ضرراً دراماتيكياً بقطاع البناء، تسبب، حتى الآن، بخسائر في شركات البناء بلغت ٢٠٠ مليون دولار[٢٨].

وعلى صعيد بيع الشقق، فان شركات البناء تمرّ بمرحلة توتّر، بعد أن أُلغي الكثير من صفقات شراء الشقق في المستوطنات، لأن المستوطنين لا يريدون السكن في المناطق المحتلة، ويفضلون العيش في أماكن آمنة أكثر، حتى لو كلّف ذلك أموالاً باهظة. قال صاحب احدى هذه الشركات، ان المبيعات في شركته وصلت درجة الصفر تقريباً، وان المستوطنين يشترطون، حالياً، ابتياع شقة في المستوطنات المحاذية لـ «الخط الأخضر»، وأن تكون المستوطنة مرتبطة بطريق يتصل مباشرة بالأراضي المحتلة العام ١٩٤٨، بحيث لا تمرّ هذه الطريق بمدينة سميّت بـ «عاصمة السامرة». ففي حين بلغت المبيعات في الأيام العادية عشرين شقة سكنية شهرياً، انخفض هذا العدد، في الآونة الأخيرة، بنسبة ٨٠ بالمئة، ممّا حدا بشركات البناء الى تجميد مشاريعها كلياً، وحتى اشعار آخر[٢٩].

ولقد دفعت الانتفاضة العديد من المستوطنين الى نشر اعلانات مبوّبة في الصحف الاسرائيلية يعرضون فيها شققهم السكنية، الواقعة في مستوطنات الضفة الفلسطينية، للبيع. ولكن الاقبال على شراء هذه الشقق كان ضئيلاً جداً، على الرغم من ان وزارة الاسكان الاسرائيلية تقدم منحاً وقروضاً تغطي، أحياناً، ثمن الشقة بأكمله. وعلى سبيل المثال، اعلنت وزارة الاسكان، في مطلع آذار (مارس) ١٩٨٨، عن نيّتها تقديم قروض بقيمة ٢٠ ألف شيكل، وبشروط سهلة وفوائد بسيطة، الى كل من يبتاع شقة في المستوطنات الثلاث، اريئيل والفي منشيه وكرني شومرون، ولكن الاستجابة لهذه العروض السخيّة كانت ضئيلة جداً[٣٠].

أمّا بالنسبة الى معطيات انتهاء البناء، فانه تمّ الانتهاء من بناء ٣٨٠ شقة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، مقابل ١٠٦٠ شقة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، وما يزيد على ٥٠٠٠ شقة في كل من الشهور التي سبقته[٣١]. وأصدر مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، في ١٥/٨/١٩٨٨، بعض المعطيات التي يستدل منها ان التطوّر الذي يشكّل مبعث قلق في الاقتصاد هو في مجال هبوط الاستثمارات في اسرائيل، لا سيما في مجال البناء. ففي الربع الاول من العام الاول من عمر الانتفاضة، تقلّصت الاستثمارات في العقارات غير المنقولة في اسرائيل (المباني واعمال البناء) بنسبة تتراوح بين اثنين الى ثلاثة بالمئة، وذلك بالمقارنة مع الربع الاخير من العام ١٩٨٧. وذكر ان هبوط الاستثمار ينبع، بصورة أساسية، من تقليص ملموس، وحقيقي، في أعمال البناء، خلال الربع

الأول في العام ١٩٨٨، حيث بلغت نسبة الهبوط في الاستثمارات، في هذا المجال، ١٢ بالمئة. وقدرت الخسائر والأضرار المادّية التي لحقت بفرع البناء في اسرائيل، جرّاء الانتفاضة، بنحو ١١٥ مليون دولار[٣٢]. وحسب معطيات مركز الاحصاء المركزي، فان الركود في نشاطات فرع البناء، الناتج عن تغيب العمال الفلسطينيين، الحق خسائر بمعدل سبعة الى ثمانية بالمئة في الشهر الواحد ضمن دورة مالية شهرية تبلغ ٢٠٠ مليون دولار.

وبنتيجة ما تقدم، قرّر مسؤولو نقابة عمّال البناء ورؤساء المؤسسة الموحّدة لفرع البناء اتخاذ اجراءات عدّة لتخفيف الارتباط بالعمال العرب من المناطق المحتلة. وأحد الاقتراحات الأساسية التي تبلورت، على هذا الصعيد، هو اقامة صندوق خاص يمنح هبة بقيمة ٥٠ ألف شيكل لكل شاب يهودي ينضمّ الى قطاع البناء ويثابر على عمله لمدة خمس سنوات متواصلة. وراح سكرتير نقابة عمال البناء، شلومو وهان، يبشّر الشبان اليهود العاطلين عن العمل بأن الأجر اليومي الصافي الذي يدفع لعمال فرع البناء يتراوح ما بين ٦٠ الى ١٢٠ شيكلاً جديداً، وهذا من أعلى الاجور في الكيان الصهيوني. وكذلك رحّب بفكرة استيراد عمال أجانب للعمل في هذا الفرع[٣٣]. ونتيجة لهذا الاقتراح، سيتحمّل قطاع البنـاء مصـاريف اضافية تعادل ثلاثة أضعاف الاجور التي كانت تدفع للعمال العرب من الأراضي المحتلة.

قطاع السياحة

لفلسطين أهمية دينية بالغة للديانات السماوية الثلاث، بالاضافة الى تمتعها بمناخ جيّد. لهذا، شكلت السياحة لاسرائيل مورداً هامّاً؛ وقد اعتبرت من الموارد الرئيسة الاولى للخزينة. وقد تنامت الحـركة السياحية في اسرائيل، خاصة في السنوات الاخيرة الماضية. ففي العام ١٩٨٧، بلغ عدد السياح الذين زاروا فلسطين المحتلة ١٣٧٦٢٠٠ سائح[٣٤]، جاء أكثرهم من اوروبا الغربية وأميركا. وقدرت العائدات السياحية للعام عينه بحوالى مليار ونصف المليار دولار. لكن مع بداية الانتفاضة في الاراضي المحتلة، بدأت بوادر تأثّـر هذا القـطاع بشكـل جلي، وذلك بسبب انخفاض عدد السياح الأجانب، خاصة في مواسم الاعياد، اثر التظاهرات الضخمة والاضرابات المستمرة التي اندلعت في الضفة الفلسطينية كافة، والتي تقع فيها معظم الأماكن المقدسة والمواقع السياحية، ممّا ادّى الى تحويل هذه المناطق الى مناطق غير آمنة؛ وبالتالي، امتنع عدد كبير من السياح عن القدوم الى فلسطين المحتلة، وتوجهوا الى مناطق أكثر أمناً في العالم.

فقد ذكرت دائرة الاحصاء الاسرائيلية ان عدد السياح القادمين خلال نيسان (ابريل) ١٩٨٨، مقارنة مع الشهر عينه العام ١٩٨٧، تراجع بنسبة ١٧ بالمئة. وانخفضت نسبة القادمين من الولايات المتحـدة الأميركية الى اسرائيل، على متن شركة العال، ٣٠ بالمئة[٣٥]. وبلغت نسبة انخفاض عدد القادمين عشية عيد الفصح اليهودي، العام ١٩٨٨، ما بين ١٠ ـ ٢٠ بالمئة[٣٦]. وامتنع، أيضاً، ٥٠ ألف يهودي في العالم عن زيارة فلسطين المحتلة، وقدرت خسائر شركة العال، جرّاء ذلك، بـ ١١ مليون دولار[٣٧]. وبناء عليه، صرّح مدير شركة العال بأن الحركة السياحية الى اسرائيل انخفضت بنسبة ٣٠ بالمئة، بالمقارنة مع ما كان متوقعاً، و٢٠ بالمئة بالمقارنة مع العام ١٩٨٧[٣٨]. وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٨، طالب ممثلو وكالات السياحة الاسرائيلية بزيادة المبالغ المخصصة لتحسين صورة اسرائيل في الخارج من خمسة ملايين دولار الى ١٥ مليون دولار. وذكر هؤلاء ان عدد السياح، خلال الشهور الأولى من العـام ١٩٨٨، قد انخفض بنسبـة ٤٠ بالمئـة. وحـذّروا من انـه اذا واصلت اسرائيل

الظهور في وسائل الاعلام كمنطقة حربية، فسوف تنهار الفنادق الاسرائيلية[٣٩].

في ٤/٥/١٩٨٨، بعث المدير العام لشركة لوبر للطيران، مناحيم لوبر، وهي الشركة التي تمثل، في اسرائيل، كثيراً من الشركات، برقية الى وزير السياحة والمواصلات، جاء فيها: «ان الوضع في الرحلات المأجورة الى اسرائيل يعاني من التدهور، وذلك بعد الغاء ٤٠٧ رحلات من جانب ١٦ شركة طيران في فرنسا وبريطانيا والمانيا الاتحادية وفنلندا وسويسرا، والتي تمّ اقرارها في حينه؛ وذلك أدى الى ألغاء حجوزات أكثر من ٦٠ ألف سائح خططوا لزيارة فلسطين المحتلة»[٤٠].

وعلى الصعيد ذاته، فقد انخفض عدد المسافرين من والى مطار اللد بنسبة ١٧ بالمئة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، مقارنة مع الشهر عينه من العام ١٩٨٧. وانخفض عدد الطائرات التي هبطت في المطار بنسبة ١١ بالمئة. وانخفض عدد المسافرين في كل طائرة بنسبة سبعة بالمئة، حيث كان المعدل العام للمسافرين ١٤٤ مسافراً، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، بينما المعدل، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، كان ١٣٥ مسافراً. وشهد مطار اللد، في العام ١٩٨٨، انخفاضاً ملموساً في عدد المسافرين، حيث سجلت الأحد عشر شهراً الأولى من العام انخفاضاً في عدد المسافرين بنسبة تسعة بالمئة، ويأتي هذا الانخفاض على خلفية انخفاض عدد السياح القادمين[٤١].

وأظهرت أرقام نشرها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي أن عدد السياح، خلال الأحد عشر شهراً من العام ١٩٨٨، انخفض بنسبة ١٢ بالمئة عنه في الفترة عينها من العام ١٩٨٧؛ وان هذا الانخفاض يعود، في الدرجة الاولى، الى الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وبلغ عدد السياح الذين زاروا اسرائيل، منذ الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ وحتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، مليوناً ومئة ألف سائح، مقابل مليون ومئتين وخمسين ألف سائح خلال الفترة عينها من العام ١٩٨٧[٤٢]. وقد قدر تقرير اقتصادي صادر عن بنك هابوعاليم الضرر الذي أصاب السياحة، في الشهور الخمسة ألاولى من الانتفاضة، بما يعادل ١٤٠ مليون دولار. الّا أن عدداً من المسؤولين الاسرائيليين رأى أن الخسارة أكبر بكثير، ويمكن أن تصل ٥٠٠ مليون دولار[٤٣].

لذا، فان استمرار الانتفاضة، وبوتيرة متصاعدة، سيكلف العدو الصهيوني خسائر فادحة في هذا القطاع الهام في الاقتصاد الاسرائيلي؛ وأن هذه الخسائر مرشحة للازدياد، خاصة بعد تعرية ممارسات اسرائيل العنصرية والوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني أمام الرأي العام العالمي.

الضرائب

منذ احتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، وضمن برنامجها هضم الاقتصاد الفلسطيني وجعله اقتصاداً تابعاً. ولجعل المناطق تلك خارج أعبائه المالية، قامت سلطات الاحتلال، بواسطة الاوامر العسكرية، بتعديل النظام الضريبي القائم، وفرض قوانين ضريبية جديدة للاستيلاء على أكبر مبلغ ممكن. من أهم هذه القوانين: قانون ضريبة الانتاج؛ وقانون ضريبة القيمة المضافة، وقانون تعديل قانون ضريبة الدخل، وقانون الرسوم الجمركية، وقانون ضريبة الاملاك، وقانون ضريبة المعارف، بالاضافة الى تنوّع أشكال ومسمّيات أخرى من الضرائب. ونتيجة لذلك، استطاعت سلطات الاحتلال جني ملايين الدولارات من الأراضي المحتلة طوال سنوات الاحتلال. ولكن مع بدء الانتفاضة، استطاعت القيادة الموحّدة للانتفاضة، ومن خلال نداءاتها وبياناتها التي دعت الى عدم دفع الضرائب، أن تصيب العدو اقتصادياً، وتؤثر في نشاطه في مجال الضرائب. فقد دلّت

أرقام وزارة المالية الاسرائيلية، التي أُصدرت بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢، على انخفاض في جميع الضرائب خلال شباط (فبراير) ١٩٨٨، وان الانخفاض تركّز في ضرائب القيمة المضافة وضرائب المشتريات والوقود، وان جميع الضرائب في المناطق المحتلة انخفض بنسبة ٢٠ بالمئة[٤٤].

وذكر مسؤول كبير في المالية ان مجمل الضرائب التي تجنى من الضفة والقطاع تتراوح بين ٩٠ ـ ١٢٠ مليوناً، في حين أن مجمل الايرادات في اسرائيل يصل ١٢,٥ مليار دولار[٤٥]. وقد وضعت «الادارة المدنية» في الأراضي المحتلة شرطاً جديداً على طالبي تصاريح السفر وأصحاب السيارات، في حال تجديد رخصهم، هو دفع الديون المترتبة عليهم لجهاز جباية ضريبة القيمة المضافة[٤٦].

وصدر بيان عن وزارة المالية الاسرائيلية، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩، ذكر أن ضريبة الدخل في الضفة الفلسطينية انخفضت، في آذار (مارس) ١٩٨٨، بمعدل ٣٣ بالمئة عمّا كانت عليه في الشهر ذاته من العام ١٩٨٧ ، وان جباية ضريبة الدخل انخفضت في شباط (فبراير) ١٩٨٨ بمعدل ١٧ بالمئة. وذكر البيان ان ضريبة الدخل، في مناطق الضفة الفلسطينية، تبلغ، سنوياً، ٣٠ مليون دولار[٤٧].

أمّا عضو الكنيست دادي تسوكر، فقد قال انه يقدر خسارة خزينة الدولة، بسبب توقف العائدات من الضرائب على مرتبات عمّال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل، فقط بـ ٢٠ مليون شيكل (الشيكل يساوي ٠,٦٧ دولار أميركي)، وفي الضرائب المباشرة الأخرى ٤٠ مليون شيكل، بينما قدّر الخسائر بسبب توقف الأموال العائدة من ضريبة القيمة المضافة عن البضائع الاسرائيلية بتسعة ملايين شيكل. وعلى هذا الأساس، تصل الخسارة حوالى ٧٩ مليون شيكل، أي أكثر من ٥٣ مليون دولار[٤٨]، علماً بأن المقتطعات من رواتب العاملين العرب داخل اسرائيل فقط، التي تحصل عليها سلطات الاحتلال تبلغ حوالى مئة مليون دولار[٤٩]. وأفادت المصادر الاسرائيلية بأن خسائر الخزينة الاسرائيلية من عائدات الضرائب في الأراضي المحتلة قد بلغت ١٨٠ مليون دولار. وقد تأثرت، أيضاً، حركة العبور على الجسور الاردنية، ممّا أدى الى انخفاض العائدات المالية التي تجبى من ذلك، سواء عبر ضريبة المغادرة او رسوم التصاريح والجمارك. ويذكر ان المبالغ التي تحصل عليها سلطات الاحتلال، جرّاء رسوم تصاريح العبور والزيارة، تبلغ حوالى ٥٠ مليون دولار سنوياً؛ ويبلغ عدد القادمين والمغادرين عبر الجسور حوالى ٩٠٠ ألف شخص سنوياً[٥٠].

وبنتيجة ذلك، هددت اسرائيل بالحدّ من الخدمات العامة. ففي ١٩٨٨/٧/٢٠، تحدث وزير الدفاع، اسحق رابين، في الكنيست، قائلاً ان عائدات الضرائب في الضفة والقطاع انخفضت بنسبة ٤٠ بالمئة. لذا، فان حكومته قررت فرض ضرائب اضافية لزيادة العائدات، وان «الادارة المدنية» قد تضطر الى الحدّ من الخدمات العامة، نظراً الى تضاؤل العائدات.

أصابت الانتفاضة، أيضاً، الضرائب غير المباشرة، ومنها الضريبة المضافة، التي تُحصَّل بنسبة ١٥ بالمئة، وهذه الضريبة تأثّرت بشكل مباشر، حيث امتنع أهالي المناطق المحتلة عن دفعها، منذ بداية الانتفاضة. وقد قدرت هذه الضريبة، العام ١٩٨٧، بمئة مليون دولار؛ وكذلك ضريبة استهلاك الوقود والجمارك والاستيراد، التي كانت تتراوح نسبتها ما بين ١٠٠ ـ ٣٠٠ بالمئة.

وبناء على ما سبق من معطيات، فان خسائر اسرائيل، نتيجة الامتناع عن دفع الضرائب، بكافة اشكالها، بلغت ١٠٥ ملايين دولار[٥١] في ثمانية شهور، أي بمعدل حوالى ١٣ مليون دولار شهرياً. ونظراً الى استمرار تصاعد الانتفاضة، فان خسائر العدو، خلال سنة، ستقدر بـ ١٣٠ مليون دولار.

خسائر الجيش والشرطة

لقد أثرت الانتفاضة الفلسطينية في معنويات قوات الجيش الاسرائيلي، وميزانيته. ولسداد العجز في الميزانية لمواجهة تكاليف الانتفاضة، ذكرت اذاعة الجيش الاسرائيلي، بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٨، ان محافظ بنك اسرائيل، ميخائيل برونو، قال انه ينبغي زيادة ميزانية الأمن بسبب العبء الأمني الذي تتحمله وزارة الدفاع. وبالنسبة الى تكاليف بقاء الجيش الاسرائيلي في الأراضي المحتلة لمجابهة الانتفاضة ومحاولة اجهاضها والسيطرة على الأمور في الضفة والقطاع، فقد كلف مكوث الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة، منذ بدء الانتفاضة وحتى ١٣/٣/١٩٨٨، حوالى ٦٠ مليون دولار[٥٢]. وقد طلب الجيش من وزارة المالية اعتماداً اضافياً بمبلغ ١٦٥ مليون دولار لتغطية تكاليف مقاومة الانتفاضة[٥٣]. وتضاربت الانباء حول ما يتكلّفه الجيش الاسرائيلي. فقد ذكر وزير الاقتصاد، جاد يعقوبي، ان كلفة التعبئة العسكرية لمواجهة الانتفاضة بلغت ٣٥٠ مليون دولار حتى آذار (مارس) ١٩٨٨. وهذه التكلفة تتجاوز بكثير معدل الايرادات التي تحصل عليها اسرائيل من المناطق المحتلة[٥٤]. وفي مناسبة أخرى، صرّح يعقوبي بـ «انه اخطأ في تقديراته الأولية التي أشارت الى ان الانتفاضة كلفت الاقتصاد الاسرائيلي، حتى الآن، نصف مليار شيكل، وانه تبين أن الاضرار والخسائر التي الحقتها أحداث الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي زادت على ٨٠٠ مليون شيكل»، أي ما يزيد على ٥٣٠ مليون دولار. واوضح يعقوبي ان عملية «فرض النظام» في المناطق المحتلة كلّفت وزارة الدفاع، حتى نيسان (ابريل) ١٩٨٨، حوالى ٤٠٠ مليون شيكل[٥٥]؛ امّا على صعيد الشرطة الاسرائيلية، فقد قال وزير الشرطة، حاييم بار ـ ليف: «ان الشرطة الاسرائيلية ستحتاج الى مبالغ مالية اضافية ضخمة لتمويل عملياتها داخل المناطق [المحتلة]»[٥٦].

وبالنسبة الى التجهيزات الخاصة بمواجهة الانتفاضة، فأن القيادة العسكرية لجيش الاحتلال قررت شراء ست سيارات اطفاء جديدة لتفريق المتظاهرين، يبلغ ثمن الواحدة منها ٣٠٠ ألف شيكل؛ وتعاقدت مع أحد المتاجر لشراء عشرة آلاف هراوة بقيمة ربع مليون شيكل. وقد تقدمت وزارة الشرطة، كذلك، بطلب موازنة اضافية بقيمة ٣٨ مليون دولار أميركي، لمواجهة الانتفاضة[٥٧]. كما طلبت اسرائيل من الادارة الأميركية مبالغ دعم اضافية لمواجهة عمليات قمع الانتفاضة وتأجير بعض أنواع الأسلحة لها، بدلاً من شرائها[٥٨].

وشكّلت الانتفاضة الفلسطينية عملية استنزاف دائمة لجيش الاحتلال الاسرائيلي. فقد وصل عدد الجنود الموجودين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ٧٦ ألف جندي[٥٩]، علماً بأن كلفة تسليح الجندي الاسرائيلي الواحد لقمع الانتفاضة تساوي ٥٥٢ دولاراً أميركياً[٦٠]. وعلى الرغم من هذا التواجد الكثيف، فاستناداً الى السجلات اليومية لعمليات الجيش، سجلت ١٣٧٥٠ حادثة حتى آب (اغسطس) ١٩٨٨ تدخل فيها الجيش. أمّا حسب احصاء آخر، فقد وقعت في الأراضي المحتلة، حتى التاريخ عينه، ٥٩٠٠ حادثة رشق حجارة، و٦٤٦٣ تظاهرة عنيفة، و١٠٠٤ قنابل حارقة، و٢٥٠ حريقاً، و٥٧ عبوة ناسفة، و١٧ قنبلة يدوية، و٢٩ هجوماً بالسكاكين والادوات الحادّة، وسبعة حوادث اطلاق نار؛ وان هذه الحوادث أدت الى مصرع جندي ومستوطنة، في حين جرح ٦٠٩ جنود و٢٨٢ مستوطناً حتى اوائل آب (اغسطس) ١٩٨٨[٦١].

وفي احصائية أخرى، صدرت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، اعترف العدو بمقتل جنديين وستة مستوطنين، اضافة الى جرح ٧٣٦ جندياً و٤٠٢ مستوطن، بينما ارتفع عدد القنابل الحارقة التي ألقيت الى ١٣٢٢ عملية[٦٢]. وبالاضافة الى رجال الجيش والشرطة، قامت اسرائيل

باستقدام أكثر من ٤٠٠ مرتزق من الولايات المتحدة وكندا وجنوب أفريقيا، لتدريب جنودها على أساليب قمع الانتفاضة الشعبية(٦٣).

لقد أشارت التقارير والاحصائيات الى أن تكاليف مرابطة الجيش الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، لمواجهة الانتفاضة، كانت بمعدل ٤٢ مليون دولار أميركي شهرياً. ومع استمرار وتصاعد الانتفاضة ولجوئها الى اساليب تتناسب ومقاومة العدو، فان بقاء الجيش الاسرائيلي كلّف، حتى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ما يزيد على ٥٤٥ مليون دولار، هذا بالاضافة الى زعزعة وانهزام الروح المعنوية لدى جنود جيش الاحتلال.

---

(١) محمد رشاد الشريف، «الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **الارض** (دمشق)، العدد ٧ ، تموز (يوليو) ١٩٨٨.

(٢) *Statistical Abstract of Israel, 1985,* p. 705.

(٣) **الأهرام** (القاهرة)، ١٩٨٩/١/٢٧.

(٤) **القدس** (القدس)، ١٩٨٨/٣/١.

(٥) **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٦/٢٤.

(٦) **الاذاعة الاسرائيلية**، البرنامج العبري، صباح ١٩٨٨/٢/٢٣.

(٧) **الصباح** (تونس)، ١٩٨٩/١/١.

(٨) **دافار**، ١٩٨٨/٣/٢٩.

(٩) **اليوم السابع** (باريس)، ١٩٨٨/٢/١.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/٢.

(١٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٥/١٣.

(١٤) **القبس** (الكويت)، ١٩٨٨/٢/١٥.

(١٥) **القدس**، ١٩٨٨/٣/٣.

(١٦) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٨/٢/٢٩.

(١٧) **نشرة دار الجليل** (عمّان)، ١٩٨٨/٩/١.

(١٨) **الشرق الاوسط** (لندن)، ١٩٨٨/١٢/٢٣.

(١٩) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٨/١/١٨.

(٢٠) **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١/١٨.

(٢١) **الوطن العربي** (باريس)، ١٩٨٨/٤/١٥.

(٢٢) **القبس**، ١٩٨٨/٢/١٨.

(٢٣) **القدس**، ١٩٨٨/٥/٣١.

(٢٤) **الرأي العام** (الكويت)، ١٩٨٨/١١/١٩ .

(٢٥) **معاريف**، ١٩٨٨/٣/٢ .

(٢٦) **القدس**، ١٩٨٨/٣/١١ .

(٢٧) **القبس**، ١٩٨٨/٤/٢٧ .

(٢٨) **السياسة** (الكويت)، ١٩٨٨/١/٢٤ .

(٢٩) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٨/٧/١٣.

(٣٠) **القدس**، ١٩٨٨/٨/٢٦ .

(٣١) انظر **البيادر السياسي** (القدس)، ١٩٨٨/٣/٢٦ .

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٨/٤/٢٦ .

(٣٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/٢٣.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١١/٢٢.

(٣٦) **هآرتس**، ١٩٨٨/١/١٠.

(٣٧) **الاتحاد** (حيفا)، ١٩٨٨/٤/١٨.

(٣٨) **القدس**، ١٩٨٨/٤/٥.

(٣٩) **المصدر نفسه**.

(٤٠) **عل همشمار**، ١٩٨٨/٦/١٣.

(٤١) **القدس**، ١٩٨٨/٦/٢٨.

(٤٢) **معاريف**، ١٩٨٨/٥/٥.

(٤٣) **الاتحاد**، ١٩٨٨/١٢/٨.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١٢/٤.

(٤٥) **معاريف**، ١٩٨٨/٥/٥.

(٤٦) **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٣/٣.

(٤٧) **الفجر** (القدس)، ١٩٨٨/٣/٣.

(٤٨) **الاذاعة الاسرائيلية**، البرنامج العبري، صباح ١٩٨٨/٣/١٤.

(٤٩) **عل همشمار**، ١٩٨٨/٣/٣٠ .

(٥٠) **اليوم السابع**، ١٩٨٨/٤/١١.

(٥١) **الوطن العربي**، ١٩٨٨/٤/١٥.

(٥٢) **المصدر نفسه**.

(٥٣) **نشرة دار الجليل**، ١٩٨٨/٩/١.

(٥٤) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٨/٣/١٣.

(٥٥) **القبس**، ١٩٨٨/٤/٢٧ .

(٥٦) **الوطن العربي**، ١٩٨٨/٤/١٥.

(٥٧) **المصدر نفسه**.

(٥٨) **القدس**، ١٩٨٨/٦/١٥.

(٥٩) **الدستور** (عمّان)، ١٩٨٨/١٢/٥.

(٦٠) **الهدف** (نيقوسيا)، ١٩٨٨/١٢/٢٥.

(٦١) **دافار**، ١٩٨٨/٨/٧.

(٦٢) **عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٣.

(٦٣) **الهدف**، ١٩٨٨/١٢/٢٥.

أزمــة المكتبين الفلسطينيين في الولايات المتحدة الاميركية

عمرو هاشم ربيع

منذ عامين تقريباً، شهدت العلاقات الفلسطينية ـ الاميركية خلافين هامّين. يتعلق الأول بقيام الولايات المتحدة بغلق مكتب الاعلام الفلسطيني، في واشنطن؛ بينما يتعلق الآخر بمدى شرعية مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة، في نيويورك، الذي كانت الولايات المتحدة تسعى، بجدية، الى غلقه هو الآخر. وقد برّرت الولايات المتحدة هاتين الخطوتين بأن منظمة التحرير «منظمة ارهابية»، وان احدى وسائل مقاومة انشطتها غلق مكتبيها في الولايات المتحدة.

وللاجراءات والمساعي الاميركية بشأن الموضوعين أبعاد سياسية؛ اذ ليس لهما أي سند من القانون الدولي، والاميركي. ترتبط تلك الابعاد بقضيتين رئيستين: الاولى، قضية نظرية، تتعلق بالخلط بين المفاهيم الوصفية للأعمال المسلّحة؛ والثانية، قضية عملية تتعلق بأسلوب معالجة الموضوعين، خاصة بعد التطورات الاخيرة في المنطقة، والتي كان أهمّها فتح حوار أميركي ـ فلسطيني.

١ ـ الخلط بين المفاهيم

تعتبـر قضية الخلط بين المفاهيم المتعلقة بالاعمال المسلّحة قضية هامة، اثيرت عقب الحرب العـالميـة الثانية، بعد ان برزت في النظام الدولي قوتان متنافستان، قوى امبريالية مساندة للنظم «المحـافظة» تحاول وراثة قوى الهيمنة والنفوذ للدول الاستعمارية المتهالكة عقب الحرب العالمية، وتـدعمهـا الولايـات المتحدة الاميركية؛ وقوى معادية للاستعمار والرجعية، تساند حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، ويدعمها الاتحاد السوفياتي.

في هذه البيئة، تكوّن نوعان من المفاهيم الوصفية للاعمال المسلّحة، يحتاجان لمعالجة موضوعية دقيقة. النوع الاول يختص بمدى مشروعية تلك الاعمال، وهي التفرقة بين مفهوم الارهاب، ومفهوم الدفاع الوطني ضد المستعمر. مفهوم الارهاب يدينه المجتمع الدولي، ومنه أنشطة الموساد وعصابات الهـاغاناه وشتيرن والارغون الصهيونية؛ ومفهوم الدفاع الوطني ضد المستعمر حق مشروع تقرّه المـواثيق والاعـراف الدولية، وهو ينطبق، في هذه الحالة، على أنشطة منظمة التحرير الفلسطينية، والمؤتمر الوطني الافريقي، الخ.

أمّا النوع الثاني من المفاهيم، فيختص بالقائمين بهذا العمل، ويرمي الى التفرقة بين الاعمال المسلحة التي تقوم بها المنظمات، أو الافراد، وتلك التي تقوم بها الدول. ويتعلق الأول بقيام منظمات بأعمال المقاومة ضد الاحتلال (مقاومة مشروعة)، أو ضد أنظمة حكم معيّنة (مقاومة مشروعة، أو

غير مشروعة). ومن أمثلة المقاومة المشروعة ضد الاحتلال، كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني. ومن أمثلة مقاومة أنظمة الحكم، المقاومة المشروعة ضد نظام الابارتهيد في جنوب افريقيا، والمقاومة غير المشروعة لانظمة الحكم الوطنية، التي غالباً ما تكون مقاومة مدعومة من الخارج، مثال ذلك عصابات الكونترا، وتدعمها الولايات المتحدة، ومنظمة «يونيتا»، وتدعمها جنوب افريقيا.

أمّا بشأن الاعمال المسلّحة التي تقوم بها الدول، فهي امّا بغرض استرداد حق سلبه الغير، مثل الهجوم المصري ـ السوري على الجيش الاسرائيلي، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣؛ وامّا بغرض الاستيلاء على حق يملكه الغير، يتعلق غالباً بالنيل من استقلال وسيادة هذا الاخير، من ذلك قيام الدول الكبرى بقمع النظم الوطنية المعادية للامبريالية، مثل التدخلات الاميركية المسلّحة، منذ الحرب العالمية الثانية، في شؤون كل من كوريا وفيتنام وليبيا وغرينادا، الخ، والعمليات السرية للمخابرات الاميركية التي أدارت، أو تحاول ان تدير، الانقلابات العسكرية في كوبا وشيلي ونيكاراغوا وليبيا، الخ.

٢ ـ اسلوب معالجة موضوع المكاتب الفلسطينية

منذ ان بدأ «اللوبي العربي» ينشط في طوره الجنيني، سعى بعض القوى الاميركية واليهودية الى ملاحقته، خشية تأثيره في النشاط البارز للوبي الصهيوني. ويتكوّن اللوبي العربي من تنظيمات عديدة يتركز أغلب نشاطها في مجال دعم القضية الفلسطينية. وأهمّ هذه التنظيمات الجمعية الوطنية للاميركيين العرب، واللجنة الاميركية العربية لمكافحة التمييز، ورابطة الاميركيين العرب خريجي الجامعات، وجمعية الاتحاد العربي، ومنظمة النداء الفلسطيني، والمعهد العربي الاميركي، واتحاد المؤسسات والهيئات الاميركية العربية، ومكتب الاعلام الفلسطيني.

وقد استخدمت طرق شتّى لحصر نشاط هذه التنظيمات، سواء من طريق القوة بواسطة قيام الجماعات الصهيونية المتطرفة بأعمال ارهابية ضد منشآت وأفراد هذا اللوبي، او بالوسائل السلمية استناداً الى قرارات وحجج قانونية واهية من قبل الادارة الاميركية.

فبالنسبة الى استخدام وسائل العنف، لوحظ تعرّض مكاتب منظمة النداء الفلسطيني، في واشنطن، للحرق من قبل المتطرفين الموالين لاسرائيل، في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٦. وقد أسفر الحريق عن خسائر مادية قدرت بـ ٦٠ ألف دولار[١]. وتجدر الاشارة الى ان منظمة النداء الفلسطيني، التي أُنشئت العام ١٩٧٨، منظمة معترف بها من وكالة التنمية الدولية الاميركية، كمنظمة تطوعية خاصة تعمل في مجال المساعدات الخارجية، وهي من المنظمات العربية النشيطة في الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعل الانظار تلتفت اليها باستمرار، اذ تقوم بجمع الأموال والتبرّعات لمساعدة الفلسطينيين الذين يقيمون في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد استطاعت المنظمة ان تساهم ـ طبقاً لتقرير اصدرته العام ١٩٨٥ ـ بمبلغ ٦٦٦ ألف دولار في مشروعات الصحة وتطوير المجتمع في الاراضي المحتلة.

وفي اطار تلك الملاحقة، تعرّضت اللجنة العربية الاميركية ضد التمييز، وهي مؤسسة تسعى الى التصدي للحملات الدعائية الصهيونية ضد العرب، عامة، والفلسطينيين، خاصة، لاغتيال احد مسؤوليها، ألكس عودة، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٥، على يد عناصر تنتمي الى رابطة الدفاع اليهودية الاميركية المتطرفة، حسب الاتهام الرسمي الذي وجهه مكتب التحقيقات الفيدرالية في الولايات المتحدة الى تلك الرابطة[٢].

امّا بشأن استخدام القرارات والحجج القانونية الواهية من قبل السلطات الاميركية لملاحقة انشطة المؤسسات العربية في الولايات المتحدة، فاننا نقف، مطولاً، ازاء موضوعين أثارا المزيد من الجدل في الفترة الماضية، وهما يتعلقان بمكتب الاعلام الفلسطيني، في واشنطن، ومكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة، في نيويورك.

وقد بدأ هذا الامر في شباط (فبراير) ١٩٨٧، عندما بادر كل من السيناتور الديمقراطي، ادوارد كيندي، وزعيم الاقلية ـ مرشح الرئاسة وقتئذٍ ـ في مجلس الشيوخ السناتور الجمهوري، روبرت دول، بمطالبة الادارة الاميركية بغلق مكتب الاعلام الفلسطيني ومكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة[٣]. وقد أعلنت وزارة الخارجية الاميركية، وقتئذٍ، انها تبحث في ذلك الطلب، وان كانت تشك في ان تكون للادارة الاميركية، قانونياً، الحق في غلق هذين المكتبين[٤]. بعد ذلك، حدث نوع من الصمت، استمر أسابيع عدة، الى ان اثير الموضوع مرتين متتاليتين بصورة تصاعدية. المرة الاولى، عندما قام عضو مجلس النواب ـ مرشح الرئاسة وقتئذٍ ـ عن الحزب الجمهوري، جاك كومب، في ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٨٧، بعرض مشروع قانون من شأنه تقييد حركة المكاتب الفلسطينية في الولايات المتحدة. وينصّ مشروع كومب على تحريم التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، والّا ترسل اموال اليها، أو الى المؤسسات المرتبطة بها، او استلام اموال منها، أو من المؤسسات المرتبطة بها؛ وان مخالفة هذا القانون العقاب بغرامة مالية، أو السجن[٥]. وقد برّر كومب مشروعه باعتبارات عدة، منها ان منظمة التحرير الفلسطينية رفضت اتفاقية كامب ديفيد؛ كما انها ألغت اتفاق عمّان مع الملك الاردني حسين ابّان الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ (يلاحظ هنا تجاهل كومب لمقترحات السلام البديلة التي طرحها المجلس الوطني وقتئذٍ). أمّا المرة الثانية التي اثير فيها موضوع المكاتب الفلسطينية، فكانت في ١٣ أيار (مايو) ١٩٨٧، عندما قدّم عضو مجلس الشيوخ، روبرت دول، وأربعة أعضاء آخرين مشروع قانون مكافحة الارهاب الذي يطالب، اضافة الى ما ورد في مشروع كومب، برفض تأسيس، أو الاحتفاظ، بأي مكتب تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة[٦]. وعلى أية حال، اقرّ الكونغرس مشروع القانون، الذي سمّي «قانون مكافحة الارهاب».

مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن

بعد اقرار المشروع السابق، عمدت كل القوى المحرّكة له الى سرعة تنفيذه، فاتجهت الانظار الى مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن، نظراً الى الدور الهام الذي يقوم به، والذي يتمثّل في نقل الموقف الفلسطيني والتعبير عنه عندما تسمح وسائل الاعلام الاميركية بذلك؛ كما يقوم، أيضاً، باجراء اتصالات مع المنظمات والمؤسسات الاكاديمية كافة، وأعضاء الكونغرس، وبشكل خاص التجمّعات الفلسطينية في الولايات المتحدة[٧]. ولمّا كان مكتب الاعلام الفلسطيني مسجلاً لدى السلطات الاميركية العام ١٩٧٨، طبقاً لقانون تسجيل الوكلاء الاجانب، الصادر العام ١٩٣٨، كوكيل يمثّل هيئة أجنبية هي منظمة التحرير الفلسطينية، فانه لا يمكن غلقه الّا بارتكابه مخالفة لما اتفق عليه في هذا القانون. لذلك، قامت وزارة الخارجية الاميركية بتلافي هذا العائق عندما استخدم وزير الخارجية سلطاته كمنظم لنشاط الهيئات الدبلوماسية، وقام باخطار مدير مكتب الاعلام الفلسطيني، حسن عبدالرحمن، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، بأنه رئيس هيئة دبلوماسية أجنبية، على الرغم من انه يحمل الجنسية الاميركية[٨]. وقد تمّ ذلك عبر رسالة موقّعة من احد مسؤولي وزارة الخارجية الى

مكتب الاعـلام، والتي ذكـرت ان منظمة التحرير الفلسطينية تمارس نشاطها في الولايات المتحدة وتحصل على حصانات طبقاً للقانون الاميركي، وتمارس نوعاً من النشاط السياسي والدعائي؛ كل هذه الامور تجعل المكتب خاضعاً لسلطة وزارة الخارجية والبيت الابيض باعتباره ممثلاً خارجياً[٩]. بعد ذلك مباشرة، أُصدر قرار من وزارة الخارجية الاميركية يقضي بغلق المكتب الاعلامي الفلسطيني في واشنطن. وحدّد القرار مهلة ٣٠ يوم لتنفيذه. وقد ذكر في تبرير القرار الاميركي ان منظمة التحرير الفلسطينية «منظمة تقوم بأنشطة ارهابية»، وانها لجأت، مؤخراً، الى اعادة ادخال محمد عباس (ابو العبـاس)، المتهم، امـيركيـاً، في حادث اختـطاف السفينة الايطالية اكيلي لاورو، في تشرين الاول (اكتـوبـر) ١٩٨٥، والذي قتـل فيها راكب اميركي، في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ كما لجأت المنظمة، في الشهور الماضية ـ والكلام للخارجية الاميركية ـ الى المصالحة مع الجبهـة الشعبيـة لتحـريـر فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المعروفتين بتوجّهاتهما المتشددة، اضافة الى اجراء اتصالات بين منظمة التحرير وجماعة أبو نضال مؤخراً.

وقد فنّد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، زيف الادعاءات الاميركية، حيث أوضـح ان منظمة التحرير الفلسطينية برّأت ساحة محمد عباس (أبو العباس) من أي تهم موجهة اليه بشأن حادث السفينة اكيلي لاورو، وذلك أمام لجنة تحقيق شكلتها منظمة التحرير. كما ذكر ان كلاً من الجبهتيْن الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين ضمن البنية الداخلية لمنظمة التحرير الفلسـطينية. امّا بشأن الاتصالات مع أبو نضال مؤخراً، فقد استهدفت ابلاغه استنكار منظمة التحرير لأعماله[١٠].

على أيـة حال، قامت منظمة التحرير بتقديم اعتراض على القرار الاميركي الى احدى المحاكم الاميركية؛ كما قام السفراء العرب في واشنطن بالاحتجاج لدى الادارة الاميركية. ولكن هذه المساعي لم تفلح في ثني واشنطن عن قرارها، حيث رفضت محكمة اميركية، في مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ايقاف تنفيذ قرار وزارة الخارجية الاميركية، على اعتبار ان المكتب يمثّل بعثة أجنبية عاملة في الولايات المتحدة[١١]. ولّما كان الحكم السابق مخيّباً للآمال المتوقعة، فقد تمّ طلب استئناف الحكم؛ ولكن الامر حسم نهائياً عندما اصدرت محكمة استئناف فيدرالية اميركية، في آب (اغسطس) ١٩٨٨، حكماً بدستورية القرار الذي اتخذته الخارجية الاميركية، نظراً الى ما يمكن ان يمثله وجود هذا المكتب من «تهديد للمصالح الامنية الاميركية»، وبسبب ما ادعى به القضاة في حكمهم من تورّط منظمة التحرير في «أعمال ارهابية»[١٢]. ومن الغريب ان القضاة لم يلتفتوا، أو ربما تناسوا، ان احد الاسباب التي برّرت بها وزارة الخارجية الاميركية قرارها، وهو وجود محمد عباس (أبو العباس) في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وهو المتهم من قبل الخارجية الاميركية، بالاعداد لحادث السفينة اكيلي لاورو، هذا السبب قد زال تماماً، وبقرار صدر من الولايات المتحدة، وذلك عندما ألغت وزارة العدل الاميركية، في شباط (فبراير) ١٩٨٨، أمر توقيف عباس، لعدم وجود أدلة تدينه على التهمة السابقة[١٣].

وبذلك أغلق ملف مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن لصالح اسرائيل، واستكمالاً للانحياز الاميركي الى اسرائيل، عبر دعم أعضاء الكونغرس الاميركي، الذين عقدوا العزم على ترشيح انفسهم بدعاية وفق مبادىء مخالفة للقانون، معتمدين على مساندة اللوبي الصهيوني، مصدر حركتهم.

مقرّ م.ت.ف. في نيويورك

يعتبر مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة ذا طبيعة مختلفة عن مكتب الاعلام الفلسطيني؛ اذ انه مؤسس طبقاً لقرار الجمعية العامة، الرقم ٣٢٣٧ العام ١٩٧٥، بمنح منظمة التحرير صفة مراقب، مع تمتع بعثتها، طبقاً للتفسير القانوني الذي اصدره المكتب القانوني للامانة العامة العام ١٩٨٢ للمادة ١٠٥ من ميثاق الامم المتحدة، لنفس الحقوق وواجبات مبعوثي الدول الاعضاء. ومع ذلك، فقد كانت الرسالة التي يقوم بها مكتب الاعلام ورسالة المقر الفلسطني متوافقتين. فمن ناحية، يعتبر المقر دعماً لنشاط مكتب الاعلام، على المستوى الدولي، من خلال استغلال الأمم المتحدة كمنبر عالمي للقضية الفلسطينية؛ ومن ناحية أخرى، يعتمد المقر على هذا المكتب في المجال الدعائي للقضية الفلسطينية داخل الولايات المتحدة.

وقد لجأت الادارة الاميركية، مؤخراً، الى اصدار قرار مخالف للقانون الدولي والدستور الاميركي يقضي بغلق هذا المقرّ. واستندت، في ذلك، الى مشروع قانون اقرّه الكونغرس ووقّعه الرئيس الاميركي في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، يرغم منظمة التحرير على غلق مكتبها في الامم المتحدة. وبموجب ذلك القرار، حدّد تاريخ ٢١ آذار (مارس) ١٩٨٨ آخر موعد لتنفيذ القرار الاميركي. وقد اعترضت منظمة التحرير على القرار الاميركي، ورفعت دعوى قضائية الى احدى المحاكم الاميركية. امّا الامم المتحدة، فقد رفضت القرار ايضاً، على اعتبار ان بعثة منظمة التحرير تحميها الاتفاقية الموّقعة مع الولايات المتحدة العام ١٩٤٧، والمعروفة بـ «اتفاقية المقرّ». ونظراً الى أهمية كل من الاتفاقية ونصّ الدستور الاميركي، وما يشكّله القرار الاميركي من خرق فاضح لهما، فقد وجدنا من الأهمية عرض نصّ البنود المعنيّة بالخلاف حول شرعية وجود المقرّ الفلسطيني في المنظمة، وذلك طبقاً للمواد المذكورة وفق ترتيبها في هذين المصدرين.

أولاً: اتفاقية المقر[١٤]

«م ١١: لن تضع الدولة الفيدرالية أو السلطات المحلية للولايات المتحدة أي عائق يمسّ التنقل من والى المقر لكل من: ١ ـ الممثلين الاعضاء او موظفي الامم المتحدة... ٢ ـ الخبراء التابعين لمنظمة الامم المتحدة... ٣ ـ ممثلي الصحافة والاذاعة والسينما... ٤ ـ ممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدين... ٥ ـ الاشخاص الآخرين المدعوين الى المقر من قبل الامم المتحدة، أو أي وكالة متخصّصة للقيام بأعمال رسمية. وسوف تقدم السلطات الاميركية المعنيّة الحماية الضرورية الى كل الاشخاص، في اثناء التنقّل من والى المقر...

«م ١٢: نصوص الفقرة ١١ ستطبق، أياً كان نوع العلاقات السائدة بين حكومات الاشخاص المذكورين وبين حكومة الولايات المتحدة.

«م ١٣: (أ) القوانين واللوائح القائمة في الولايات المتحدة، بخصوص دخول الأجانب، لا تطبّق بطريقة تؤثر على المزايا المشار اليها في المادة ١١. وحينما تطلب تأشيرات دخول للاشخاص المشار اليهم في م ١١ سوف تمنح لهم، وبدون رسوم، وبأسرع ما يمكن.

«(ب) القوانين واللوائح القائمة في الولايات المتحدة بخصوص اقامة الاجانب لن تطبّق بطريقة تؤثر على المزايا المشار اليها في م ١١، خاصة بالنسبة الى مغادرة أي شخص للولايات المتحدة، بسبب أي نشاط يقوم به بصفته الرسمية...

«تحتفظ الامم المتحدة... بالحق الكامل في السماح بدخول، أو حظر دخول، الاشخاص

والامتعة الى منطقة المقرّ، وتحديد الشروط، التي طبقاً لها، يبقى هؤلاء الاشخاص، أو يقيمون هناك».

ثانياً: الدستور الاميركي[١٥]

«م ٢/٦: ان دستور وقوانين الولايات المتحدة التي ستقام تباعاً، اضافة الى كل المعاهدات السابقة واللاحقة التي تقرّها سلطات الولايات المتحدة، سوف تعتبر القانون الأسمى لهذا البلد، وسيلتزم القضاة، في كل ولاية، بذلك؛ وأي مسألة في الدستور أو قوانين أي ولاية تتناقض مع ما سبق تصبح غير قائمة».

وعلى الرغم من هذه النصوص المؤيدة للموقف الفلسطيني، والعربي، فقد تعمّدت الادارة الاميركية المراوغة، وعدم اعطاء ردّ قاطع في قرار الكونغرس، على الرغم من توقيع الرئيس رونالد ريغان عليه في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧. وكانت المناورة والمراوغة مرتبطتين، الى حد كبير، بتصادف وجود هذه الازمة ابّان جولات جورج شولتس المكوكية على الشرق الاوسط، في مطلع العام ١٩٨٨، الأمر الذي اثار حرجاً كبيراً للادارة الاميركية، وجعلها تقوم باصدار تصريحات متضاربة من قبل وزارة العدل ومكتب النائب العام تبرّر قرار الكونغرس بغلق المكتب، من جهة، ومن قبل موظفي الخارجية الاميركية تشير الى عدم شرعية القرار، على اعتبار انه ينتهك اتفاقية المقر، من جهة أخرى.

وازاء هذا الوضع الشائك، كانت هناك ثلاثة سيناريوهات مطروحة وقتئذٍ بشأن هذه الموضوع.

سيناريو قانوني: ينطوي على خضوع الادارة الاميركية للتحكيم، استجابة لقرار الجمعية العامة في آذار (مارس) ١٩٨٨ (١٤٣ صوتاً)، بالدعوة الى التحكيم تنفيذاً لاتفاقية المقرّ التي ينصّ البند م ٢٠/١ منها الى ان أي خلاف حول الاتفاقية يحل من طريق محكمة تحكيم تتكوّن من ثلاثة محكّمين تعيّن كل من الولايات المتحدة والامم المتحدة، منفردتين، واحداً منهما، بينما يختار الطرفان المحكم الثالث؛ واذا لم يتفقا، يختار رئيس محكمة العدل الدولية هذا المحكم.

سيناريو التسوية السلمية: ويتمثّل في احتمالين: الأول، اتخاذ موقف ما يبقي، بشكل او بآخر، على التمثيل الفلسطيني في الامم المتحدة، في اطار موافقة الاطراف المعنيّة على مشروع شولتس بشكله الحالي، أو بأي تعديل قد يطرأ عليه. امّا الاحتمال الثاني، فهو الاستجابة لقرارات الجمعية العامة في ابقاء الوضع على ما هو عليه تنفيذاً لاتفاقية المقر، مع وجود مخرج ملائم ينقذ ماء الوجه، بعد عمليات الشدّ والجذب السابقة. وفي هذا الصدد، يشار الى ان الجمعية العامة قد اتخذت ثلاثة قرارات تؤكد شرعية وجود المكتب الفلسطيني في نيويورك استناداً الى هذه الاتفاقية؛ الاول بأغلبية ١٤٥ صوتاً، والثاني بـ ١٤٣ صوتاً، والثالث بـ ١٣٨ صوتاً.

سيناريو الصراع: وينطوي على استغلال كل طرف من الاطراف للموارد التي يمتلكها للاصرار على موقفه، مع احتمال ان ينتهي الامر بخرق القانون وقيام الولايات المتحدة بغلق المقرّ، حتى وان حكمت محكمة العدل الدولية لصالح منظمة التحرير. وقد كان ذلك امراً وارداً، بسبب السوابق الاميركية مع محكمة العدل، والتي كان آخرها رفضها الحكم الصادر ضدها في قضية تلغيم موانىء نيكاراغوا العام ١٩٨٦.

على أية حال، لجأت الولايات المتحدة، بعد ذلك، الى اتخاذ اجراءات تصعيدية، حيث رفضت ارسال مندوب يمثلها لدى محكمة العدل الدولية، لدى عرض القضية فيها، في النصف الاول

من نيسان (ابريل) ١٩٨٨؛ ثم رفضت حكم المحكمة، في نهاية الشهر عينه، بحتمية التزامها بنص البند م ٢٠/١ الذي يُوجب نظر أي خلاف في محكمة تحكيم.

لكن ما حدث بعد ذلك كان ضمن اطار الاحتمال الثاني من السيناريو الثاني. وقد اتضح ذلك عندما اصدرت المحكمة الفيدرالية في مانهاتن، في نيويورك، في نهاية حزيران (يونيو) ١٩٨٨، حكماً يقضي ببطلان قرار غلق مقر منظمة التحرير في الامم المتحدة. وقد أعقب ذلك اعلان وزارة العدل الاميركية قراراً، في نهاية آب (اغسطس) ١٩٨٨، بعدم استئناف الحكم السابق.

عموماً، ان المخرج السابق للقضية كان مخرجاً مبرّراً بتبريرات منطقية عدة:

١ ـ قيام الملك الاردني حسين، في نهاية تموز (يوليو) ١٩٨٨، باتخاذ قرار بانهاء العلاقات الادارية والقانونية بين الاردن والاراضي المحتلة، الامر الذي وضع الولايات المتحدة واسرائيل مباشرة تجاه الخيار الفلسطيني؛ ومن ثمّ اصبح من غير المجدي تجاهل منظمة التحرير منذ تلك اللحظة. على هذا الاساس، لم تكن تصريحات وزير العدل الاميركي جزافية، عندما قال، مبرراً رفض استئناف حكم محكمة مانهاتن، انه يخدم مصالح الولايات المتحدة، أي ان قرار رفض الاستئناف أملته المصالح السياسية بالدرجة الاولى.

٢ ـ استمرار انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، مع تأكيد الشواهد كافة انها ستستمر في المستقبل، وانه لن يكون الوضع، بعدها، مشابهاً، اطلاقاً، للوضع قبلها.

٣ ـ ان الاجراء الاميركي لا يتعارض والتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، والذي تقوم الولايات المتحدة، بموجبه، بدعم الجيش الاسرائيلي بالمعلومات والاسلحة الحديثة، ودعم الاقتصاد بالهبات والمنح، كي تستمر اسرائيل في تفوّقها على الدول العربية. وليس أدلّ على ذلك من ان صدور حكم محكمة مانهاتن جاء في اليوم عينه الذي كان يوقّع خلاله وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في واشنطن، على مشروع مشترك مع الولايات المتحدة لبحوث خاصة بنظام مضاد للصواريخ، بدعوى مواجهة الخطر المتزايد من الصواريخ العربية.

٤ ـ خشية الولايات المتحدة من ان تظهر امام المجتمع الدولي كدولة عاصية للقانون الدولي. صحيح انها اصرّت على خرق قرارات الجمعية العامة وقرار محكمة العدل الدولية، التي تلزمها باللجوء الى التحكيم، الّا انها لم تكن لترضى بالسير على هذا الطريق الى ما لا نهاية، خاصة مع ترويج تصريحات عديدة تدعو الى نقل مقر الأمم المتحدة من نيويورك الى جنيف، الامر الذي كان سيؤدي، حال تحقيقه، الى احداث خسارة معنوية بمركز الولايات المتحدة في المجتمع الدولي. وقد دلّل على وجهة النظر الداعية الى رفض غلق المقر، احتراماً للقانون الدولي، حكم محكمة مانهاتن ذاته، الذي استند، في حيثياته، ليس فقط الى مجرّد رفض تشريع الكونغرس، بل للتأكيد، أيضاً، ان هذا التشريع لا يعلو كالتزام قانوني على التزام الولايات المتحدة تجاه الامم المتحدة بموجب اتفاقية المقر الموّقعة العام ١٩٤٧.

وعلى أية حال، فان الحكم الاخير لمحكمة مانهاتن، على الرغم من انه يختص ـ كما ذكرت المحكمة ـ بمقر منظمة التحرير في الامم لمتحدة، الّا انه يلقي ظلالاً من الشكوك حول شرعية غلق مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن، الامر الذي يثير مشكلة تجزئة العدالة، وذلك لأن حيثيات الحكم السابق، الذي يقع في ٣٧ صفحة، تنطوي على الاقرار بأن منظمة التحرير كيان سياسي شرعي، وانه لا يوجد أي دليل على قيامها بنشاط ارهابي[١٦]. من ناحية أخرى، يلاحظ ان الممارسات العملية

السياسية الخارجية الاميركية تكشف زيف الادعاء الاميركي باتهام الآخرين بالارهاب. ومن ذلك اعتراف المتحدث السابق باسم الخارجية الاميركية، برنارد كالب، بتسريب معلومات مضلِّلة تتهم ليبيا بالارهاب لتبرير الهجوم الاميركي عليها، وكذلك التعاون الاميركي مع النظام الايراني الذي ادعت الادارة الاميركية بأنه يدعم الارهاب[١٧].

اخيراً، فان التطورات السياسية اللاحقة على الصعيد الداخلي، والخارجي، في الولايات المتحدة، أصبحت تلقي شكوكاً حقيقية حول جدوى استمرار غلق مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن؛ اذ انه، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، أصدر احد القضاة الفيدراليين في الولايات المتحدة حكماً بالغاء قانون اقرّه الكونغرس، وينصّ على ان المهاجرين المنتمين الى منظمة التحرير ليس لهم حق التمتع بحقوق المواطنة، وذلك لعدم دستوريته[١٨].

اضافة الى ذلك، فان الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، الذي أعلن عنه في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، يلقي المزيد من الاضواء حول هذا الموضوع؛ اذ كيف يعامل مكتب الاعلام الفلسطيني على انه مكتب لمنظمة ارهابية في الوقت الذي تجري الادارة الاميركية مع منظمة التحرير حواراً، أكدت المعلومات، في شباط (فبراير) ١٩٨٩، انه يحظى بموافقة ٧٠ بالمئة من الاميركيين[١٩].

---

(١) **الأهرام** (القاهرة)، ١٩/٦/١٩٨٦.

(٢) **المصدر نفسه**، ١٠/١١/١٩٨٥.

(٣) **المصدر نفسه**، ٨/٢/١٩٨٧.

(٤) **المصدر نفسه**، ١٩/٣/١٩٨٧.

(٥) **المدينة** (الرياض)، ١٤/٨/١٩٨٧.

(٦) **الرياض** (الرياض)، ١٥/٥/١٩٨٧.

(٧) حديث مع مدير المكتب الاعلامي الفلسطيني في واشنطن، حسن عبدالرحمن، **الاهرام**، ١٣/٩/١٩٨٦.

(٨) من مؤتمر صحافي لحسن عبدالرحمن، في تونس، في اليوم عينه، **وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٦/٩/١٩٨٧.

(٩) **الاتحاد** (ابو ظبي)، ٢٠/٩/١٩٨٧.

(١٠) من مؤتمر صحافي لصلاح خلف (أبو اياد)، في تونس، **وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٧/٩/١٩٨٧.

(١١) **الاهرام**، ٣/١٢/١٩٨٧.

(١٢) **المصدر نفسه**، ٦/٨/١٩٨٨.

(١٣) **المصدر نفسه**، ١٨/٢/١٩٨٨.

(١٤) United Nations, *Treaties and International Agreements Registered or Filed and Recorded with the Secretariat of the United Nations*, Treaty Series, Volume II, 1947, 4 February 1949, pp. 11 - 41.

(١٥) Smith, Edward Conrad (ed.); *The Constitution of the United States*, New York: 1979, pp. 47 - 48.

(١٦) وحيد عبدالمجيد، «اميركا ـ منظمة التحرير؛ تجزئة العدالة»، **الاهرام**، ٦/٧/١٩٨٨.

(١٧) عمرو هاشم، «اميركا ـ منظمة التحرير؛ مرفقات التحرك الاميركي»، **الاهرام**، ٢٤/٢/١٩٨٨.

(١٨) **الاهرام**، ٢٤/١٢/١٩٨٨.

(١٩) حول استطلاع الرأي، انظر **المصدر نفسه**، ١٤/٢/١٩٨٩.

العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية

عماد هرملاني

تتـزايد المؤشرات التي تدلل على ان العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية شرعت، خلال العامين الماضيين، بكسر طبقات الجليد الذي تراكم بين موسكو وتل ـ أبيب منذ أعلن الكرملين قطع علاقاته مع اسرائيل، في أعقاب قيامها بعدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وفي مناخ هذه المؤشرات تكتسب العودة الى ملف العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية واستعادة شريط التقلّبات التي طرأت على مسيرة هذه العلاقات، خلال العقود الأربعة الماضية، أهمية والحاحاً خاصّين، حيث تبدو مثل هذه العودة ضرورية، من اجل تسليط الضوء على المدى الذي يمكن ان تصل اليه حركة الاتصالات الجارية بين القيـادة السـوفياتية والمسؤولين الاسرائيليين، وأيضاً من اجل اضاءة المحدّدات التي حكمت توجّهات السياسة السوفياتية في منطقة الشرق الاوسط خلال المرحلة الماضية، وذلك للوقوف على المدى المتاح للحديث عن وجود توجّهات سوفياتية جديدة في منطقة الشرق الاوسط يمكن ادراجها في سياق النهج الذي تتبعه الدبلوماسية السوفياتية في ظل حركة التجديد الجارية، وما أفرزته هذه الحركة التجديدية من متغيّرات في مسار العلاقات الدولية السائدة، لا سيما في ما يخص اعادة ترتيب طريقة اصطفاف الاستقطابات الدولية المتحكمة بملفات بؤر التوتّر الاقليمية، وتكييفها مع متطلبات المرحلة الجديدة من الانفراج الدولي ووفاق الجبّارين اللذين تعطيهما «بريسترويكا» ميخائيل غورباتشيوف مركز الصدارة في أولوياتها.

وبشكل عام، يمكن القول ان استعراض تاريخ العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية خلال المرحلة الماضية يسمح بتمييز أربع مراحل رئيسة، انتقلت هذه العلاقات، خلالها، من مرحلة كانت اسرائيل في اثنائها موضع رهان لقادة الكرملين، الذين وجدوا في الدولة الجديدة مشروع حليف ضمن منطقة معـاديـة، لتمر، بعد ذلك، بمرحلة هيمن عليها طابع خيبة أمل، تطوّرت، بعد الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الى مرحلة قطيعة دبلوماسية، كانت العلاقات خلالها أقرب ما تكون الى المواجهة المفتوحة، لتصل، في النهاية، الى مرحلة معاودة الحوار بين الجانبين، وهي المرحلة التي لا يزال الكلام عن آفاقها مرهوناً بنتائج الاتصالات الجارية، وبقدرة هذه الاتصالات على تضييق المسافة بين وجهات نظر الجانبين حول شبكة واسعة من القضايا المختلف بشأنها.

المرحلة الأولى: الدعم المطلق

يعود تاريخ العلاقات الرسمية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل الى اليوم الأول الذي أعلن فيه عن انشاء اسرائيل في فلسطين. وعلى الرغم من ان بعض المهتمين قد يستصعب، اليوم، تقبّل حقيقة ان الاتحـاد السـوفيـاتي كان في عداد المسـانـدين الأوائـل، ان لم يكن المساند الأول، لمشروع

اقامة اسرائيل العام ١٩٤٨؛ فالواقع ان الدعم الذي قدّمه الكرملين الى هذا المشروع داخل الامم المتحدة، وفي ساحة المعارك العسكرية التي خاضها جيش المستوطنين الصهيونيين خلال تلك الحقبة، لم يكن، في حينه، أمراً مستغرباً، وذلك ليس فقط بالنسبة الى الاعتبارات الأيديولوجية التي كُيِّفت، على الدوام، بما يتلاءم مع توجّهات الدبلوماسية السوفياتية، بل وأيضاً بالنسبة الى المصالح السوفياتية الاستراتيجية في المنطقة.

فمن الناحية الايديولوجية، وجد دعم المشروع الصهيوني مبرّرة لدى الزعامة الستالينية القائمة آنذاك في قناعة رأت ان «المبادىء الاشتراكية التي تطبّق في المستوطنات اليهودية، وماضي القادة اليهود الذين انخرطوا في احزاب شيوعية اوروبية شرقية، أو عملوا الى جانبها، ورغبة التحديث لديهم، كل ذلك قد يجعل من اسرائيل جزيرة حداثة تقدّم نموذجاً ثورياً في الشرق الاوسط ذي البنية المتخلّفة»[١]. وذكر بعض المصادر، في هذا الصدد، ان جوزف ستالين ادرج اسرائيل، خلال تلك المرحلة، ضمن خطط الطوارىء السوفياتية كـ «ديمقراطية شعبية» يمكن ان تضع امكاناتها في خدمة القوات السوفياتية، في حال وقوع حرب عالمية جديدة. وأشار بعض الباحثين، أيضاً، الى ان ستالين لم يكن الشخص الوحيد الذي فكّر في امكان ان تصبح اسرائيل قاعدة ديمقراطية شعبية «وانما كان هناك تيّار قوي داخل الولايات المتحدة يرجّح ان اسرائيل ستصبح دولة بولشفية، وان الخطر الأحمر سيفتك بها»[٢]. وقد لخّص نائب قوميساري الشؤون الخارجية في الاتحاد السوفياتي آنذاك، ايفان مايسكي، صورة أوضاع الشرق الاوسط في نظر موسكو، حين أعلن، خلال زيارة قام بها للمستعمرات الصهيونية في فلسطين العام ١٩٤٣، انه «يجب ان يكون واضحاً ان اليهود التقدميين في فلسطين سيحظون بتأييدنا المتزايد أكثر من العرب المتخلّفين الذين يحكمهم الملوك الاقطاعيون»[٣]. وهكذا، فقد وضع «المستوطن اليهودي الاوروبي التقدمي» في مواجهة الممالك العربية الاقطاعية المتخلّفة. وفي هذه المواجهة، اختارت موسكو، طبعاً، الوقوف الى جانب المستوطن «التقدمي». لكن المهمّ في الأمر ان قسمة «الرجعي» و«التقدمي» هذه كانت تتقاطع، بقوة، مع قسمة أخرى لم تكن تستجيب لاعتبارات الايديولوجيا قدر استجابتها لظروف الموقف الدولي وحسابات الدبلوماسية السوفياتية. فـ «الاقطاعي العربي» كان في الوقت عينه ـ حسب تقديرات موسكو ـ حليفاً، أو عميلاً، لمصالح الاستعمار الغربي، وخصوصاً للاستعمار البريطاني. ومن هنا، فقد وجد قادة الكرملين في ظهور اسرائيل صفعة شديدة للنفوذ البريطاني وللقيادات العربية المتحالفة معه، وذلك ظناً منهم ـ كما لاحظ دان هوروفيتس ـ بأن «خلق الدولة اليهودية بقوميتها المتطرّفة سيؤدي الى ازالة الاستعمار البريطاني، أكثر ممّا تؤديه الدولة العربية الموحّدة»[٤].

واذا كان الاستنتاج الذي يمكن ان ننتهي اليه من تفحّص الاعتبارات التي حكمت موقف الكرملين ازاء مشروع انشاء اسرائيل هو ان دعم موسكو لهذا المشروع لم يكن نابعاً من تعاطفها الايديولوجي مع الصهيونية قدر ما كان يرجع الى رغبتها في طرد البريطانيين من الجوار المتاخم لحدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية، فان أبعاد هذا الموقف اتضحت، بصورة مجسّمة، في اثناء المناقشات التي أجرتها الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة حول القضية الفلسطينية العام ١٩٤٧، حيث وقفت وفود الاتحاد السوفياتي وأوكرانيا وبيلوروسيا، في بداية المناقشات، الى جانب اقتراح تقدّمت به دول اسلامية وعربية عدّة، وكان يدعو الى انهاء الانتداب البريطاني ومنح فلسطين استقلالها الكامل ضمن دولة واحدة يتمتّع فيها العرب واليهود بحقوق متساوية. وعندما شعرت الوفود السوفياتية بأن الجوّ السائد في الجمعية العامة يميل الى رفض هذا الاقتراح، نقلت ثقلها لتقلي به وراء مشروع

القرار الخاص بتقسيم فلسطين، ولتؤكد، بذلك، ان الشيء الهامّ بالنسبة الى الدبلوماسية السوفياتية آنذاك، كان انهاء الانتداب البريطاني عن فلسطين بأية طريقة كانت. ومع ذلك، وبصرف النظر عن مسألة تعاطف السوفيات مع القضية الصهيونية او معارضتهم لها من الوجهة المبدئية، كان لا بد للدبلوماسية السوفياتية من ان تواصل رهانها الى نهايته. فقد أظهرت موسكو حماساً ملحوظاً في تأييدها للدولة اليهودية، بعد ان ساعدت على انشائها. وهكذا، فقد اعترض الاتحاد السوفياتي، بعد اندلاع المعارك بين العرب واليهود في فلسطين، على مشروع قرار دولي يطالب القوات الصهيونية بالانسحاب الى المناطق التي حدّدها لها قرار التقسيم بعد ان تخطّت هذه الحدود؛ كذلك اعترض على مهمة وسيط الامم المتحدة، الكونت برنادوت، واعتبر ان اقتراح الهدنة الذي قدّمه الوسيط الدولي «شجّع الذين بدأوا بالعدوان على فلسطين»؛ كما عارض البحث في قضية اللاجئين الفلسطينيين في المحافل الدولية، وخصوصاً داخل أجهزة الامم المتحدة، الاّ بعد ربطها بالبحث في قضية اللاجئين اليهود في اوروبا(٥).

المرحلة الثانية؛ خيبة الأمل

كشف مجرى الاحداث التي تتابعت على ساحة الشرق الاوسط، بعد قيام اسرائيل، ان السياسة التي اعتمدتها الزعامة الستالينية ازاء قضية المنطقة كانت تقوم على تقديرات خاطئة بصورة كلّية. وما لبثت أوراق الرهان السوفياتي على «الدولة الجديدة» ان بدأت بالتساقط، ورقة في اثر ورقة. ففي مجال الوضع الداخلي، جاءت نتائج انتخابات الكنيست الاسرائيلي الاولى، العام ١٩٤٩، لتبيّن ان اسرائيل ليست، ولن تكون، ذات توجّه اشتراكي، أو حتى ديموقراطي شعبي، كما كان قادة الكرملين يأملون. وفي مجال السياسة الخارجية، كان انحياز اسرائيل الى جانب الاميركيين في حرب كوريا العام ١٩٥٠ بمثابة الضربة القوية التي مُنيت بها حسابات موسكو وتقديراتها لحقيقة الوضع في اسرائيل، حيث تأكد لقادة الاتحاد السوفياتي، بالمحسوس، ان اسرائيل لم تخيّب آمالهم في انها لم توفّر لهم موطىء قدم في منطقة الشرق الاوسط وحسب، بل انها باشرت بممارسة دورها كموقع متقدّم يعمل في خدمة مصالح الدول الغربية. لكن السيىء في الأمر، بالنسبة الى الدبلوماسية السوفياتية، ان تصدّع الوهم الذي بنته حول الدور الاسرائيلي في المنطقة ترافق مع شعور منغّص بأن سياسة دعم اسرائيل فرضت على موسكو دفع ضريبة سياسية مزدوجة؛ فمن ناحية أولى، أدّى قيام اسرائيل الى تحريك المشاعر «القومية» عند اليهود السوفيات، وهي الظاهرة التي تقاطعت مع مطالبة اسرائيلية مستمرة بتوفير تسهيلات أكبر وأكبر من اجل السماح ليهود الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية بالهجرة الى اسرائيل؛ ومن ناحية أخرى، انعكس دعم الاتحاد السوفياتي لاسرائيل، بشكل مباشر، على حركة الاحزاب الشيوعية المحلية، التي وجدت نفسها، داخل المنطقة العربية، محاصرة وسط موجة عارمة من العداء الشعبي الموجّه ضد السوفيات وحلفائهم، وهو ما سهّل على الحكومات القائمة تنظيم حملاتها المعادية للشيوعيين، حيث «أدّت المعادلة التبسيطية التي ساوت بين الشيوعية والصهيونية الى نتيجتين أساسيتين، هما عزلة الاحزاب الشيوعية المحلية، وضعفها»(٦).

وهكذا، فقد بدأت علاقات موسكو وتل ـ أبيب، منذ أوائل الخمسينات، تدخل مرحلة مدّ وجزر عكست وجود تحوّل جوهري في نظرة الاتحاد السوفياتي تجاه اسرائيل. فعلى الرغم من ان العلاقات بين الجانبين تلقّت، العام ١٩٥٤، دفعة الى أمام عندما تمّ رفع درجة التمثيل الدبلوماسي فيما بينهما من مستوى المفوضية الى مستوى السفارة، الاّ ان هذه الخطوة جاءت في أعقاب أزمة عاصفة

دفعت الاتحاد السوفياتي، في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣، الى الاعلان عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل؛ وتمّت اعادة العلاقات في العام عينه، ولكن بعد ان قدّمت الحكومة الاسرائيلية تعهّدات صريحة بأنها لن تنضمّ الى أي حلف، او ميثاق، يهدف الى الاعتداء على الاتحاد السوفياتي. وفي ظل عملية المدّ والجزر التي مرّت بها العلاقات في مستواها الرسمي، شرعت صورة اسرائيل، في الأدبيات السوفياتية، تفقد ما خلع عليها من نصاعة في المرحلة السابقة، حيث لم تعد اسرائيل هي التي عُوِّل عليها لتكون رأس حربة في مواجهة المصالح الاستعمارية في منطقة الشرق الاوسط، بل انها غدت ـ حسب تعبير صحيفة «الجيش الاحمر» العام ١٩٥٣ ـ «مجرّد دولة رأسمالية تعتمد على واشنطن»، وأصبح قادتها، في وصف للبرافدا، «مجموعة من الكلاب المتعطّشة للدماء»؛ وفي وصف آخر للأزفستيا «مجموعة من التروتسكيين والبورجوازيين الوطنيين... يبيعون وطنهم وأهلهم وشرفهم من أجل الدولار»[٧].

وفي موازاة ذلك كله، كان المؤشر الأكثر دلالة الى تأزم العلاقات بين موسكو وتل ـ أبيب هو المساعي الحثيثة التي بذلتها الدبلوماسية السوفياتية للتقرّب من الحركات الوطنية والأنظمة الجديدة التي ظهرت في بعض دول المنطقة، وبصورة خاصة في النظامين الحاكمين في مصر وسوريا. وقد جاء الاعلان عن انشاء حلف بغداد، في أوائل العام ١٩٥٥، ليعطي جهود موسكو المبذولة في هذا الاتجاه دفعة قوية الى أمام، حيث وفّر الاحساس المشترك، بالخطر الناجم عن تشكيل هذا الحلف الجامع المشترك المطلوب لتحقيق حدّ أدنى من التفاهم والتعاون بين هذه العواصم التي وجدت نفسها معنيّة بالوقوف في وجه الحلف. أما الثمرة العملية التي أسفرت عنها محاولات موسكو، فقد تمثّلت في صفقة السلاح التي عقدتها مصر مع تشيكوسلوفاكيا العام ١٩٥٥، والتي تبعتها صفقة أخرى مع سوريا، حيث كان واضحاً ان دخول السلاح التشيكي مصر وسوريا يعني، في ترجمته العملية، دخول السوفيات الى المنطقة من غير البوابة الاسرائيلية. وعلى الرغم من ان الاتحاد السوفياتي حرص، حتى نهاية العام ١٩٥٥، على عدم جعل تقرّبه من بعض العواصم العربية سبباً في تدهور علاقاته مع اسرائيل، الّا ان حركة الاحداث على ساحة الشرق الاوسط بدأت، منذ العام ١٩٥٦، تفرض على الدبلوماسية السوفياتية ان تحسم أمر اختيار المعسكر الذي ستقف الى جانبه. والواقع، ان تتبّع سلسلة البيانات التي اصدرتها الخارجية السوفياتية، خلال العامين ١٩٥٥ و١٩٥٦، بشأن الوضع في الشرق الاوسط، تكشف عن ان الهاجس الأساسي الذي كان يشغل بال موسكو، خلال تلك الآونة، هو الحؤول دون استخدام الصراع العربي ـ الاسرائيلي ذريعة لادخال قوات تابعة للدول الغربية الى بعض أقطار المنطقة. الّا ان الظروف الاقليمية والتداخلات الدولية التي كانت تتفاعل، آنذاك، جعلت هذا الهاجس يتحوّل، في ترجمته العملية، الى الاعلان عن رفض موسكو لأية محاولة من اجل التدخّل من الخارج في الشؤون الداخلية للدول العربية المستقلة[٨].

وقد جاء العدوان الثلاثي الذي تعرّضت له مصر العام ١٩٥٦، ليفرض على الاتحاد السوفياتي ان يتقدم خطوة أخرى الى أمام، على طريق حسم خياراته ازاء المنطقة. وقد حاولت موسكو، في البداية، ان تواصل سعيها الى المحافظة على علاقاتها الودّية مع الجانبين، وهو ما يمكن تلمّسه في البيان الذي أصدرته الحكومة السوفياتية بصدد مسألة قناة السويس، بتاريخ ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦، حيث يلاحظ ان الحكومة السوفياتية اقتصرت، في هذا البيان، على التنديد بالاجراءات التصعيدية التي تتخذها حكومتا بريطانيا وفرنسا ضد مصر بسبب تأميمها لشركة قناة السويس، وبالصمت الاميركي عن هذه الاجراءات، هذا فيما تحاشت الحكومة السوفياتية ان تأتي، في بيانها، على

أية اشارة الى موقف اسرائيل ومشاركتها في الاستعدادات التي كانت تحضّر للعدوان. الّا ان موسكو لم تستطع الاحتفاظ بموقفها هذا بعد ان وقع العدوان بالفعل، وافتضح الدور الاساسي الذي أُنيط باسرائيل ضمن خطته. وهكذا، فقد حمل البيان الذي أصدرته الحكومة السوفياتية بشأن العدوان المسلّح على مصر، بتاريخ ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦، على الحكومة الاسرائيلية بشدة وعنف، واعتبر عملها هذا «عدواناً مسلّحاً وخرقاً سافراً لميثاق هيئة الامم المتحدة». وأضاف البيان، ان «حكومة اسرائيل، التي تعمل بمثابة أداة للأوساط الامبريالية الساعية الى استعادة نظام الاضطهاد الاستعماري في الشرق، قد تحدّت جميع الشعوب العربية، وجميع شعوب الشرق، التي تخوض النضال ضد الاستعمار. وان الطريق الذي سلكته الاوساط المتطرفة الحاكمة في اسرائيل هو طريق اجرامي وخطر قبل كل شيء على اسرائيل نفسها وعلى مستقبلها». وبعد خمسة أيام من اصدار هذا البيان، وجّه بولغانين انذاره الشهير الى بن ـ غوريون، والذي قال فيه ان «حكومة اسرائيل التي تنفّذ ارادة الغير وتعمل بتوجيهات من الخارج تتلاعب بمصير السلام وبمصير شعبها، تلاعباً اجرامياً خالياً من الشعور بالمسؤولية. وهي تزرع الحقد على دولة اسرائيل لدى شعوب الشرق، ذلك الحقد الذي لا بدّ وان يترك أثره على مستقبل اسرائيل ويهدّد وجود اسرائيل كدولة». وتضمّن الانذار اعلاناً بقرار موسكو عن استدعاء سفيرها من تل ـ أبيب[٩]. وعلى الرغم من ان موسكو أعادت سفيرها الى تل ـ أبيب بعد فترة قصيرة، الّا انه كان على اسرائيل ان تعتاد، منذ ذلك الوقت، على استقبال مذكّرات التحذير والتوبيخ التي لم تعد موسكو تتردّد في ارسالها الى حكومة تل ـ أبيب كلّما استدعت المناسبة ذلك، وهو ما حصل، مثلاً، في اثناء التدخل الاميركي والبريطاني المسلّح في لبنان والاردن العام ١٩٥٨، وما ثبت في حينه من ان الطائرات الحربية البريطانية والاميركية استخدمت الأجواء الاسرائيلية على نطاق واسع[١٠]. وعلى الرغم من ان العلاقات السوفياتية ـ العربية لم تكن، خلال تلك المرحلة، في أحسن احوالها، فقد كان الاسلوب الذي اتبعته موسكو في تنظيم علاقاتها مع أطراف المنطقة، اتفاقاً واختلافاً، يدلل على ان الكرملين اختار ان يعتبر الجانب العربي بمثابة حليفه الاقليمي داخل المنطقة. وهكذا، فقد كانت الدبلوماسية السوفياتية تجهد للبحث عن الجوامع المشتركة التي يمكن ان تقرّبها من العواصم العربية، ومن خلال النافذتين، الاقتصادية والعسكرية، وذلك على الرغم من كل الخلافات الايديولوجية التي يفترض انها كانت تغذّي شكوك الطرفين ببعضهما، وخصوصاً عندما كانت هذه الخلافات تجد تجسّدها في قضايا مشخّصة، مثل الاجراءات التي كانت الحكومات العربية تتخذها ضد الاحزاب الشيوعية المحلية. وفي مقابل ذلك ـ وربما في امتداده ـ كانت علاقات موسكو مع تل ـ أبيب دخلت مرحلة من الجمود المشحون بمشاعر نفور متبادل، وصلت ذروتها عشية العدوان الذي قامت به اسرائيل ضد الدول العربية المجاورة العام ١٩٦٧، بحيث لم يكن اعلان موسكو عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، في أعقاب العدوان، موضع استغراب أو دهشة؛ فقد كان واضحاً ان مستجدات المنطقة أصبحت تفرض حسم الخيارات وانهاء فترة طويلة من التردّد في اتخاذ القرارات التي كانت تقتضيها لعبة الاستقطابات الدولية في زمن الحرب الباردة.

المرحلة الثالثة: القطيعة

لا شك في ان الانهيار السريع الذي مُنيت به الجيوش العربية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، شكّل صدمة قوية للموقع الذي بنته موسكو لنفسها في المنطقة، بعد سنوات طويلة من العمل الدبلوماسي الدؤوب. وسواء أصبح الحديث عن وجود ضلع لنشاط الدبلوماسية السوفياتية في خلق الظروف التي هيّأت لانفجار الحرب أم لا، فان من الثابت ان حركة الاحداث التي تتابعت، منذ

لحظة البدء بالعدوان، وضعت مصداقية السياسة السوفياتية في المنطقة تجاه امتحان عسير فرض على موسكو ان تكشف عن حدود السقف الذي يحكم حركتها في الشرق الاوسط. ولعل المشكلة الاساسية التي واجهتها الدبلوماسية السوفياتية، خلال أيام الحرب، هي التوفيق بين رغبتها القوية في الاحتفاظ بالموقع المؤثّر الذي فرضته لنفسها على خارطة توازنات المنطقة، وبين حرصها الشديد على عدم المخاطرة بدفع الامور الى حافة التصعيد، الذي يمكن ان يؤدي الى الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الاميركية. وهكذا، فان ردود الفعل التي اتخذتها القيادة السوفياتية ازاء التطورات الجارية على ساحات القتال، وامتناعها عن القيام بأي اجراء عملي يذكر من اجل انقاذ سمعتها العسكرية، كانت توحي وكأن موسكو آثرت ان تسلم بهزيمة سلاحها داخل الشرق الاوسط لتجنيب نفسها التوّرط في مواجهة غير محسوبة مع الولايات المتحدة. لكن امتناع موسكو عن القيام بأية مبادرة عملية للتأثير في مجرى الاحداث طرح، على الفور، احتمال ان تضطر الدبلوماسية السوفياتية الى دفع ثمن هذا التردّد من رصيد الموقع الذي بدأت تشغله بالنسبة الى توازنات المنطقة، خصوصاً وان ردّة الفعل العربية على الهزيمة سارعت الى تحميل الاتحاد السوفياتي قسطاً من أوزار ما حصل. وعلى المستويين، الرسمي والشعبي، كانت حملة واسعة من الانتقادات توجّه الى الاتحاد السوفياتي، وتتناول، بشكل خاص، مناوراته السياسية التي سبقت الحرب، ولا سيما ما يتعلق بتدخّله من اجل اقناع مصر بأن لا تكون البادئة باطلاق النار، وتعطف على التشكيك بقدرة السلاح السوفياتي وبالأسباب التي تمنع موسكو من تزويد العرب بسلاح هجومي يمكّن من قلب موازين القوى في المنطقة، لتصل، في النهاية، الى التشكيك بمصداقية الدبلوماسية السوفياتية في المنطقة وبنجاعة استمرار التحالف مع موسكو، بعد ان تركت حليفها الاقليمي وحيداً على ساحة المعركة.

على هذا النحو، بدا وكأن ما بنته الدبلوماسية السوفياتية من نجاحات في المنطقة، على مدى السنوات الماضية، أصبح على وشك ان ينهار دفعة واحدة. وكتعبير عن خيبة الأمل هذه، ارتفع داخل الادارة السوفياتية بعض الاصوات التي تساءلت عمّا اذا كان من المناسب للاتحاد السوفياتي ان يستمر في اداء دوره داخل المنطقة ام ان انعدام التكافؤ الاستراتيجي بين العرب واسرائيل ـ الذي كشفته الحرب ـ أصبح يستدعي التفكير جدياً بأفضل الطرق الملائمة للانسحاب من المنطقة بشكل كامل وتجنّب المغامرة بتعريض السلاح السوفياتي وسمعة موسكو الى نكسة جديدة ؟[١١]. ومع ذلك، فان القيادة السياسية في الاتحاد السوفياتي واصلت مساعيها من أجل عبور هذا القطوع دون التوّرط في مواجهة عسكرية، وفي الوقت عينه دون التفريط بمواقعها في المنطقة. ومن أجل تحقيق هذه المعادلة الصعبة، جهدت موسكو من اجل تسريع عملية نقل المعركة الى جبهة أكثر ملاءمة بالنسبة الى حسابات السياسة السوفياتية، وهي جبهة العمل الدبلوماسي.

وهكذا كثّفت الدبلوماسية السوفياتية نشاطها، بهدف التوصّل الى اتفاق لوقف النار يوقف، بالتالي، تقدم القوات الاسرائيلية داخل الاراضي العربية، وذلك بعد ان اخفقت موسكو في فرض موقفها الذي طالب اسرائيل، في اليوم الاول من الحرب، بأن توقف «عملياتها الحربية» ضد الدول العربية «فوراً ودون شرط»، وان تسحب قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة، «باعتبار ذلك أول اجراء مستعجل لتصفية النزاع الحربي»[١٢].

ومع ان القرار الذي صدر عن مجلس الامن الدولي، والذي دعا الى ايقاف فوري لاطلاق النار، دون ان يشير الى العدوان الاسرائيلي ودون ان ينصّ على انسحاب اسرائيل الى مواقع الرابع من حزيران (يونيو)، وأثار شعوراً بالاستياء عند الجانب العربي، فان الاتحاد السوفياتي شرع،

بعد صدور هذا القرار، بتحرك من اجل استعادة زمام المبادرة الذي كاد ان يفلت من بين يديه. وكخطوة أولى على طريق استرضاء حلفائها العرب، حاولت موسكو ان تعوّض عن تلكؤها في نجدة الجيوش العربية عبر اظهار أكبر قدر من التشدّد ازاء اسرائيل على ساحة المواجهة الدبلوماسية. وفي اشارة الى الطريق الذي ستسير فيه موسكو، وجّهت الحكومة السوفياتية، في السابع من حزيران (يونيو)، بياناً الى الحكومة الاسرائيلية حذّرتها فيه من ان الاتحاد السوفياتي «سيعيد النظر في موقفه من اسرائيل، ويتخذ قراراً بشأن مستقبل العلاقات الدبلوماسية، في حال عدم تقيّدها بقرار وقف النار». وأضاف البيان انه «بديهي ان الحكومة السوفياتية ستدرس، وستحقق، الاجراءات اللازمة التي تستوجبها سياسة اسرائيل العدوانية»[١٣]. وفي التاسع من حزيران (يونيو)، دعت القيادة السوفياتية الى عقد اجتماع في موسكو ضمّ قادة الاحزاب الشيوعية والعمالية ورؤساء الحكومات في دول اوروبا الشرقية خصّص لمناقشة الوضع في منطقة الشرق الاوسط. وباستثناء رومانيا وحدها، قرّر المجتمعون قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. وفي اليوم التالي مباشرة، بادر الاتحاد السوفياتي الى تنفيذ القرار الذي صدر باشرافه، وأعلنت الحكومة السوفياتية، رسمياً، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل.

على أساس ما تقدّم، يمكن القول ان قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل فرض نفسه كاجراء لا بدّ منه، من اجل اعادة الروح الى العلاقات السوفياتية ـ العربية، وبالتالي من اجل الحفاظ على وجود موسكو ضمن خط حركة الاحداث في منطقة الشرق الاوسط. الّا ان قرار قطع العلاقات مع اسرائيل، وبمقدار ما عكس رغبة موسكو في اظهار، وتأكيد، تضامنها مع الدول العربية، كان يدلّل، في الوقت عينه، على ان لعبة الاستقطابات الدولية في المنطقة بلغت مداها، خصوصاً وان قرار الكرملين بقطع العلاقات مع اسرائيل تزامن مع اعلان بعض الدول العربية عن قطع علاقاته مع الولايات المتحدة الاميركية. وفي ضوء مثل هذا التجاذب الحادّ، كان واضحاً ان فرصة جديدة قد سنحت للاتحاد السوفياتي، من اجل توسيع حجم تواجده في المنطقة؛ كما كان واضحاً، في الوقت عينه، ان الافادة من هذه الفرصة المؤاتية متوقفة على مدى استعداد القيادة السوفياتية لتوسيع حجم التزاماتها ازاء الدول العربية، وخصوصاً تلك التي تقف على خط المواجهة ضد اسرائيل.

وتنبع الاشكالية التي ينطوي عليها القرار السوفياتي بصدد هذه القضية من ان المسألة لم تكن تتوقف عند حدود الاعتبارات التقنية وحدها؛ فالواقع ان تكثيف حجم الارتباط العسكري السوفياتي بمشكلة الشرق الاوسط كان معنيّاً بأن يلحظ وجود هوّة كبيرة تفصل بين نظرة الدول العربية الى معطيات الصراع العربي ـ الاسرائيلي وآفاق تسويته، وبين نظرة موسكو الى هذه المسألة. فمن الوجهة المبدئية، كان ارتكاز المنظور السوفياتي للعلاقات الدولية على أساس الحفاظ على ما هو قائم ومعارضة كل ما من شأنه تهديد النظم الاقليمية الموجودة ينعكس، في حالة الشرق الاوسط، في رفض أي طرح يهدف الى قلب الاوضاع القائمة في المنطقة، سواء بالنسبة الى اسرائيل، أو الى غيرها من الدول[١٤].

ولكي تتدارك أي سوء تقدير من جانب العرب للدلالات التي ينطوي عليها قرار موسكو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل وموافقتها على زيادة حجم التزاماتها العسكرية ازاء الدول العربية، التي كانت تنظر الى صراعها مع اسرائيل على انه صراع مصيري حول الوجود ذاته، كان على القيادة السوفياتية ان تكرر، دائماً، على مسامع حلفائها العرب تأكيد معارضتها للطروحات الداعية الى تدمير اسرائيل، والتذكير بأن الاتحاد السوفياتي «ليس ضد اسرائيل، بل هو ضد السياسة التي ترتكبها الدوائر الحاكمة فيها»، كما جاء في خطاب رئيس الوزراء السوفياتي، الكسي كوسيغن، في الجمعية

العامة للامم المتحدة، بتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وبأن حق الوجود «معترف به لاسرائيل بواقع تأسيس هذه الدولة حسب قرار هيئة الامم المتحدة» الذي صوّت الاتحاد السوفياتي الى جانبه، كما جاء في خطاب اندريه غروميكو، في مؤتمر جنيف، بتاريخ ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣[١٥].

وبصرف النظر عن الارباكات العملية التي سببها هذا التباين في المواقف بالنسبة الى اندفاعة العلاقات السوفياتية ـ العربية، فالواقع ان تكثيف حجم التواجد العسكري السوفياتي في المنطقة، عبر امدادات الأسلحة التي تدفّقت الى الدول العربية، وأيضاً عبر التواجد البشري الذي اقتضته سياسة الامدادات، وضع موسكو في مواجهة مخاطر الاضطرار الى الاشتراك المباشر في أية عمليات عسكرية يحتمل وقوعها بين أطراف الصراع، وهي المخاطر التي بدت ماثلة في اثناء حرب الاستنزاف التي شنّها الجيش المصري العام ١٩٦٩، وبصورة خاصة في اثناء الغارات التي نفّذها الطيران الاسرائيلي داخل الأراضي المصرية خلال ذلك الوقت، والتي أدّت، في بعض الاحيان، الى احداث احتكاكات مع طائرات الميغ التي كان يقودها طيارون سوفيات، والتي كانت تتولّى حماية قسم كبير من الاجواء المصرية[١٦].

وعلى الرغم من ان القيادة السوفياتية عملت، منذ العام ١٩٦٩، على الحؤول دون انفجار نزاع شامل في الشرق الاوسط، وقد وجدت الجهود السوفياتية المبذولة في هذا الاتجاه مبرراً اضافياً لها في عودة الحوار بين موسكو وواشنطن واقلاع مسيرة الانفراج الدولي، لم يكن أمام موسكو خيار آخر غير ان تهبّ الى نجدة الجيشين، المصري والسوري، عندما اندلعت المعارك، بالفعل، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وذلك على الرغم من الفتور الذي كان حاصلاً آنذاك في العلاقات السوفياتية ـ المصرية، بعد القرار الذي كان الرئيس المصري، أنور السادات، أصدره بتاريخ الثامن من تموز (يوليو) ١٩٧٢، والذي قضى بانهاء خدمات الخبراء السوفيات العاملين في مصر. واذا كانت ظروف حرب تشرين الاول (اكتوبر) أدّت، كما كان متوقعاً لها، الى تعميق الهوّة بين موسكو وتل ـ أبيب، فالواقع ان تفاقم الازمة في العلاقات السوفياتية ـ المصرية، بعد الحرب، لم يدفع قادة الكرملين الى القيام بأية مراجعة لموقفهم من اسرائيل؛ بل على العكس من ذلك، فقد اختارت موسكو ان تعوّض عن خسارة مواقعها في مصر بتكثيف دعمها لسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وتشجيعهما على اتخاذ مواقف متصلّبة في مسار الحركة الدبلوماسية التي نشطت في أعقاب الحرب، وبشكل خاص تشجيع العاصمة السورية على رفض المشاركة في المفاوضات التي بدأها النظام المصري مع اسرائيل، برعاية الولايات المتحدة الاميركية، والتي أسفرت عن توقيع اتفاقيتي فضّ الاشتباك على الجبهة المصرية، الّا بعد ضمان مشاركة سوفياتية فاعلة في هذه المفاوضات، وهو ما حصل، بالفعل، في مسار التوصّل الى اتفاق فضّ الاشتباك على الجبهة السورية.

ودخل التنافر بين موسكو وتل ـ أبيب منعطفاً جديداً بعد اعلان اتفاقيتي كامب ديفيد، اللتين تمّ التوصل اليهما بين النظام المصري واسرائيل، برعاية اميركية كاملة ومباشرة، حيث وجدت موسكو في الاتفاقيتين تكريساً لاسلوب يقوم على أساس ابعادها، كلياً، من مسار الاحداث في المنطقة. ومن هنا، فقد وجّهت موسكو دعمها الى الدول العربية الأكثر تشدداً في معارضتها للاتفاقيتين، وعبّرت عن تأييدها لهذه الدول، من خلال ارسال وفد مراقب لحضور أعمال قمّة الصمود والتصدي الذي جمع قادة الدول المذكورة في دمشق، العام ١٩٧٨. وعلى الرغم من ان موسكو أظهرت، منذ ذلك الوقت، حرصاً مضاعفاً على تجنّب الخوض في تجربة عسكرية جديدة داخل المنطقة، وهو ما تجلّى بشكل خاص في حالة البرود التي اتّسمت بها ردود الفعل السوفياتية من احداث الغزو الاسرائيلي للبنان، في

صيف العام ١٩٨٢، الّا ان تعمّق الخلافات بين البلدين لم يكن خافياً على جبهة العمل الدبلوماسي المتعلق بأزمة الشرق الاوسط، وبشكل خاص حول السيناريوهات المقترحة لتسوية هذه الأزمة، سواء من حيث الاسلوب (قضية المؤتمر الدولي) أو المضمون (الحقوق الفلسطينية). وفي مقابل التوافق الاسرائيلي ـ الاميركي على التمسّك بأسلوب كامب ديفيد، الذي يقوم على أساس مفاوضات مباشرة تهدف الى تحقيق حكم ذاتي للفلسطينيين، حدّدت القيادة السوفياتية موقفها بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي، تكون مهمّته «ايجاد الحلول لكافة جوانب التسوية في الشرق الاوسط»، على أساس «اقرار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، ومنها حقه في اقامة دولته المستقلة»، و«احلال حالة السلام وضمان الامن والتطور المستقل لجميع الدول أطراف النزاع»، حسب ما جاء في المبادرة التي طرحها الزعيم السوفياتي السابق ليونيد بريجنيف، في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وتعديلاتها التي أُعلنت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٩، وهي المبادرة التي حظيت بترحيب عربي كبير، وبمعارضة اسرائيلية، وأميركية، حازمة.

وبصرف النظر عن مضمون المبادرة ذاتها، فقد بدا واضحاً، في حينه، ان أي محاولة سوفياتية، للانخراط في مسيرة التسوية لا بدّ وان تصطدم بجدار القطيعة الدبلوماسية القائمة بين موسكو وتل ـ أبيب، وبأجواء الريبة التي تستبد بتقديرات كل جانب لنوايا الجانب الآخر.

المرحلة الرابعة؛ عودة الحوار وآفاق المستقبل

«ما دام الحديث يدور حول اتصالات فقط، فان الاتصالات بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل لم تنقطع حتى يقال انها استؤنفت الآن».

هذا الكلام، أو ما يشابهه، سمع خلال الآونة الاخيرة، وهو يتردّد على لسان غير مسؤول سوفياتي، مقروناً، في بعض الاحيان، باحالات اسنادية كثيرة تكرر استذكار ان الاتحاد السوفياتي واظب، طوال المرحلة الماضية، على ارسال وفد الى اسرائيل للمشاركة في احتفالات اليوم العالمي للانتصار على النازية، في أيار (مايو) من كل عام، وان لقاءات عديدة جمعت بين دبلوماسيين من الطرفين في غير عاصمة اوروبية، وان وزيري خارجيتي الطرفين سبق وان التقيا على هامش اجتماعات الامم المتحدة. ومع ذلك كله، فان الاقتراب ممّا يجرى على خط موسكو ـ تل ـ أبيب يشعر بأن قنوات جديدة تماماً بدأت تُشَق بين العاصمتين، وبأن المياه التي تسيل في هذه القنوات، وان كانت لا تزال دون المستوى الذي يسمح بمراهنة مضمونة على عودة قريبة للعلاقات الدبلوماسية الكاملة (التي يصرّ المسؤولون السوفيات على تمييزها بقوة عن مدار الاتصالات الجارية الآن)، فانها أغزر من ان توضع في صف زيارات أيار (مايو)، او «السهرات» القنصلية، او حتى لقاءات الامم المتحدة السابقة بين وزيري خارجيتي الطرفين. ولم يعد من الصعب، الآن، تلمّس التجسّدات الملموسة لمثل هذا التوجّه الجديد بين الطرفين، بدءاً من دلائل التحسّن المطرد الذي تشهده علاقات دول المنظومة الاشتراكية مع اسرائيل، والتي لم يكن لها ان تظهر، حسب التحليل الاخير، لولا وجود ضوء أخضر من قبل موسكو، ومروراً باللهجة الجديدة التي بدأت تستخدمها القيادة السوفياتية ـ على تدرج مستوياتها ـ عند التحدّث عن موضوع العلاقات مع اسرائيل، حيث يتكرر تأكيد ان «غياب العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل ليس أمراً طبيعياً»، وانتهاء بسلسلة اللقاءات (نصف السريّة في البداية، والعلنية الآن) التي أُجري، ويجرى، عقدها بشكل شبه منتظم بين مسؤولي الجانبين.

وقد يكون من الجائز القول، هنا، ان المسألة لا ترجع الى الوقائع قدر ما ترجع الى «السياق»

الذي جعل الوقائع ذاتها تصبح، الآن، ذات ايقاع أكثر انتظاماً. فالكلام الذي كان يسمع بعد كل لقاء أُجري بين الجانبين حول اخفاق المباحثات في تحقيق أي تقدم يذكر بين وجهات النظر المتعارضة، لم يمنع من استمرار العملية التي أُطلقت، رسمياً، اثر لقاء هلسنكي (١٨/٨/١٩٨٦)، بين وفد سوفياتي برئاسة جيزيش بليخيني، ووفد اسرائيلي، برئاسة يهودا هورام. وهكذا، فعلى الرغم من المعلومات التي تحدثت، في حينه، عن انهيار الاجتماع بعد تسعين دقيقة من التئامه، نتيجة اختلاف الجانبين حول جدول أعمال المباحثات، فان التطوّرات اللاحقة بيّنت ان لقاء هلسنكي مهّد الطريق للقاءات أخرى، كان أبرزها الزيارة التي قام بها رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، ادغار برونفمان، ورئيس مؤتمر المنظمات اليهودية الاميركية، موريس ابراهام، الى موسكو بدعوة من السلطات السوفياتية في مطلع آذار (مارس) ١٩٨٧، حيث اجتمعا مع وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، وتركز الحديث ـ كما أفادت تصريحات الوفد اليهودي ـ حول موضوع هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل[١٧]؛ واجتماع وزير الخارجية الاسرائيلية آنذاك، شمعون بيرس، مع اثنين من المسؤولين السوفيات، هما نائب رئيس قسم العلاقات الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، كارين بروتنس، ومساعده الكسندر زوتوف، وهو الاجتماع الذي عقد في روما، في نيسان (ابريل) من العام عينه؛ وبعد شهر واحد، عاود بيرس الاجتماع مع السفير السوفياتي في واشنطن، يوري دوبرينين، في منزل رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، برونفمان.

أمّا الخطوة العملية التي ظهرت وكأنها نتيجة مباشرة للقاء هلسنكي، فقد تمثّلت في الاتفاق على تبادل الزيارات بين وفود رسمية للطرفين، تحت عنوان تفقّد المصالح القنصلية. وقد تمّت زيارة الوفد السوفياتي، بالفعل، الى تل ـ أبيب، بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٧، وسط أجواء توحي بأن اقامته ستدوم لأكثر ممّا يقتضيه تنفيذ مهمّته الرسمية المعلنة، التي تضمّنت مسح الممتلكات التابعة للكنيسة الروسية في الاراضي المقدسة وتمديد جوازات سفر عدد من المواطنين السوفيات الذين يقيمون في اسرائيل. ولم يعدم الوفد القنصلي الاسرائيلي الذي وصل، بالمقابل، الى موسكو، بتاريخ ٢٨/٧/١٩٨٨، غطاء مشابهاً، حيث تمّ تحديد هدف زيارة الوفد بتفقّد مبنى السفارة الاسرائيلية التي واظب الاسرائيليون على دفع ايجارها بانتظام على مدى العشرين عاماً التي أغلقت خلالها، اضافة الى الاطلاع على الاجراءات التي يتبعها القسم القنصلي التابع للسفارة الهولندية في موسكو، والمكلّف برعاية المصالح الاسرائيلية في الاتحاد السوفياتي[١٨]. وكما في حالة الوفد السوفياتي في اسرائيل، فقد حصل الوفد الاسرائيلي على تمديدات متتالية لفترة اقامته في الاتحاد السوفياتي، بهدف تمكينه من متابعة مهامّه القنصلية، التي لم يكن من الصعب تجديدها وتوسيعها باستمرار.

وفي كل الاحوال، فان مسار الحوار الجديد بين الجانبين، لم يحرص كثيراً على البقاء حبيس هذه الاطر التقنية. ومن هنا، فقد جاء اللقاء المطوّل الذي عقد في نيويورك، على هامش اجتماعات الامم المتحدة في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، بين وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، ونظيره الاسرائيلي، شمعون بيرس، كاشارة واضحة الى اهتمام الاتحاد السوفياتي بفتح باب حوار سياسي جادّ مع الحكومة الاسرائيلية.

وعند هذا المنعطف، جاءت حادثة الطائرة السوفياتية التي اختُطفت من مدينة ميزالني، جنوب موسكو، في مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، وهبطت في مطار بن ـ غوريون الاسرائيلي، لكي تعطي الحوار السوفياتي ـ الاسرائيلي لمسة دفء اضافية، حيث لم تفوّت السلطات الاسرائيلية الفرصة التي «هبطت من السماء»، حسب وصف الصحافة الاسرائيلية، «لتحرك المياه الراكدة» في

القناة الدبلوماسية بين تل ـ ابيب وموسكو. وبعد استسلام الخاطفين للسلطات الاسرائيلية، التي بادرت الى اعادتهم الى موسكو، خرج الوفد القنصلي الاسرائيلي، الموجود في العاصمة السوفياتية، من عزلته، حيث استقبله وزير الخارجية السوفياتية، لأول مرة، كي يشكره على الاسلوب الذي اتّبعته الحكومة الاسرائيلية في معالجة الأزمة، والذي وصفه نائب شيفاردنادزه بأنه «اتّسم بتفهّم كبير»[١٩].

وبعد أيام قليلة من هذا اللقاء، تمّ عقد اجتماع جديد بين وزيري خارجيتي الطرفين في باريس، حيث ذكر وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، اثر الاجتماع، انه تباحث مع شيفاردنادزه في سبل «تحسين الروابط الثنائية»، وان الوزير السوفياتي أبلغ اليه ان السلطات السوفياتية قرّرت «تحسين ظروف العمل للوفد القنصلي الاسرائيلي [الموجود في موسكو] والسماح له بتوسيع، ورفع، درجة أنشطته»، وبأن الاتحاد السوفياتي سيعتبر الوفد الاسرائيلي في موسكو «جهة للوساطة السياسية»، وهو ما وصفه ارنس بأنه «تقدّم هامّ»[٢٠]؛ هذا فيما أشار بعض التقارير الدبلوماسية، في حينه، الى ان لقاء باريس، على الرغم من الاجواء «الهادئة» التي سيطرت عليه، لم يحقق أي تقدّم يذكر في تقريب وجهات نظر الجانبين من المواضيع السياسية العالقة بينهما، لا سيما القضايا المتعلقة بمسيرة التسوية السلمية في الشرق الاوسط[٢١]. ومع ذلك، فان الهوّة التي بقيت قائمة بين مواقف الجانبين لم تثن المسؤولين لدى الطرفين عن الاستمرار في محاولة دفع عجلة الحوار فيما بينهما الى أمام. وهكذا، فقد حرص وزير الخارجية السوفياتية، شيفاردنادزه، على ان لا يعود من الجولة التي قام بها، في الثلث الاخير من شباط (فبراير) الماضي، على الشرق الاوسط للبحث في امكانات اطلاق مبادرة جديدة للتقدم على طريق تسوية أزمة المنطقة، دون ان يستمع الى وجهة النظر الاسرائيلية التي نقلها اليه وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، خلال الاجتماع الذي عقد بينهما في القاهرة، بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩. وقد تمّ عقد الاجتماع في مقر السفارة السوفياتية في العاصمة المصرية، واستمر مدة ساعتين ونصف الساعة، أعلن شيفاردنادزه، بعده، ان المباحثات «اتسمت بجوّ من الجدية»، وأعرب عن رضاه التام عنها، وأضاف: «قررنا متابعة الاتصالات على مستوى وزيري خارجية البلدين وغيره من المستويات، وستكون الخطوة الأولى، وهي أساسية، لقاء يعقد، في المرحلة المقبلة، على مستوى الخبراء لمواصلة دراسة كل جوانب الأزمة في الشرق الاوسط في العمق». واعتبر ان الهام في اللقاء انه شكّل بداية «حوار مفتوح وصريح وصادق، وان أسوأ شيء هو ان لا يكون هناك حوار». من جهته، عقّب ارنس على اللقاء بالقول: «ان اسرائيل والاتحاد السوفياتي يعملان على بناء أساس للتفاهم... انني مرتاح وراض. ان هذا الاجتماع هو مرحلة أخرى في حوارنا، وكان لقاء مفيداً، وأجرينا محادثات بنّاءة في جوّ جيد، وأُجريت مباحثات صريحة وجيدة... واعتقد بأننا خلقنا أساساً للتفاهم، وربما الاتفاق»[٢٢].

على هذا الاساس، يبدو من المؤكد ان عجلة التقارب بين موسكو وتل ـ أبيب سوف تستمر بالدوران خلال المرحلة المقبلة، وان لقاء القاهرة لن يكون الأخير بين مسؤولي الجانبين. لكن ما ينبغي اقراره، هنا، هو ان الحوار بين الجانبين لا يسير بدون كوابح عديدة يمكن ارجاعها، بشكل أساسي، الى تشابك قضيتي عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة وفتح أبواب الهجرة لليهود السوفيات اللتين يقيس بهما الجانب الاسرائيلي حجم ما يتمّ تحقيقه من خطوات على طريق اعادة تطبيع العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية مع قضية التسوية السياسية في الشرق الاوسط التي يرهن بها الجانب السوفياتي أي حديث عن مستقبل تلك العلاقات. وفي ما يخص الجانب الاول من هذه المعادلة المركّبة، يلاحظ ان التصريحات التي صدرت عن القيادة السوفياتية، منذ العام ١٩٨٥، دأبت على استذكار

ان الاتحاد السوفياتي أيّد وساعد على قيام اسرائيل العام ١٩٤٨، وانه «لا يزال يعترف بسيادتها وحقها في الوجود، وبحق دفاعها عن مصالحها الحيوية والأمنية»، حسب ما جاء على لسان الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، خلال زياته باريس، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥. وقد لا يكون من المشكوك فيه، هنا، ان القيادة السوفياتية جادّة تماماً حين تحرص على ربط كلامها الجديد حول شذوذ القطيعة القائمة في العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية يلازمه التأكيد ان تصحيح هذه العلاقات مرهون بمدى «التقدم على طريق تطبيع الاوضاع في الشرق الاوسط» وبتعديل السياسة التي تنتهجها اسرائيل، ولا سيما بالنسبة الى موضوع التسوية السياسية لأزمة المنطقة، حيث ان المسألة، هنا، لا تحتمل الاجتهاد بحكم تشابكها مع هواجس موسكو بشأن ضمان وزن حضورها ومشاركتها في عملية رسم مستقبل المنطقة. ومع ذلك، فان تحليل الكلام السوفياتي الجديد حول موضوع العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية سيكشف عن حقيقة جوهرية بالنسبة الى تحوّلات النظرة السوفياتية الى مشاكل المنطقة، وهي ان موسكو بدأت ترفع الكثير من تحفظاتها السابقة حول فكرة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وخصوصاً لجهة المبدأ الذي بني سابقاً على تقديرات تبدو، الآن، متجاوَزة في نظر الدبلوماسية السوفياتية بخصوص احتمال تأثير عودة تلك العلاقات في واقع العلاقات السوفياتية مع الدول العربية، ولا سيما مع حلفاء موسكو التقليديين في العالم العربي.

وهكذا، فلم يكن أمر عديم الدلالة، في هذا السياق، ان يعمد الزعيم السوفياتي، غورباتشيوف، الى استباق المناقشات التي كان من المتوقع اجراؤها حول الموضوع خلال زيارة الرئيس السوري، حافظ الاسد، الى موسكو، في أواخر نيسان (ابريل) ١٩٨٧، كي يعلن، خلال الكلمة الترحيبية التي ألقاها في المناسبة: «أقولها بصراحة، ان غياب العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل ليس أمراً طبيعياً؛ ولكن اسرائيل هي المسؤولة عن قطع العلاقات الدبلوماسية، نتيجة اعتدائها على الدول العربية. وكما هو موقفنا تجاه جميع الدول، فاننا نعترف بحق اسرائيل في العيش بسلام وأمن؛ وكذلك، فان الاتحاد السوفياتي سيظل يرفض، بشدة، سياسة العنف والاحتلال التي تمارسها تل ـ أبيب».

وفي كل الاحوال، يظهر ان احد الهواجس التي تحكم نشاط الدبلوماسية السوفياتية، خلال هذه المرحلة، هو اقناع الدول العربية بأن تطوّر العلاقات بين موسكو وتل ـ أبيب لن يكون على حساب العلاقات السوفياتية ـ العربية، ولا على حساب تأييد موسكو للموقف العربي، شريطة ان تبدي الدول العربية، من جانبها، تفهّماً ملائماً لمقتضيات المرحلة الجديدة من الانفراج الدولي ووفاق الجبّارين. ومن هنا كان حماس موسكو في تأييد المبادرات السلمية التي صدرت عن الجانب العربي، لاسيما مشروع السلام العربي الذي أقرّته قمّة فاس الثانية، وتشجيع منظمة التحرير الفلسطينية على القيام بمبادرات تساهم في تسهيل مهمّة الجهود الرامية الى عقد المؤتمر الدولي للسلام، لاسيما في ما يخص موافقة المنظمة على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، واعترافها بحق اسرائيل في الوجود، وبأن تكون لها حدود آمنة، الأمر الذي سيساعد الاتحاد السوفياتي في سعيه الى حشد «تأييد واعتراف دولي أوسع بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني»، حسب ما جاء في نص التقرير الشهير الذي نشرته وكالة «تاس» عن الزيارة التي قام بها رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى موسكو، في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٨٨.

أمّا في ما يخص موضوع فتح أبواب الهجرة لليهود السوفيات، ودون التقليل من حساسية هذه المسألة ودورها في تعقيد الحوار الراهن بين موسكو وتل ـ أبيب، فان مسار التحوّلات التي

يشهدها الاتحاد السوفياتي، في ظل سياسة الانفتاح، تفرض الافتراض بأن تجاوب القيادة السوفياتية مع المطالب الاسرائيلية بهذا الخصوص لن يكون صعباً حال وصول الجانبين الى حلحلة العقد الاخرى، التي يصطدم بها حوارهما حتى الآن. فاذا كانت مراجعة السجلات القديمة لهذه المسألة تبيّن ان أبواب هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي لم تكن محكمة الاقفال في أي مرحلة من المراحل، وان الامر كان يتعلق بتعرّجات مسيرة الوفاق الدولي وواقع العلاقات السوفياتية ـ الاميركية أكثر بكثير من ارتباطه المباشر بمداخلات أزمة الشرق الاوسط، فان سياسة الانفتاح الداخلي التي يشهدها الاتحاد السوفياتي الآن، والاهتمام الكبير الذي يبديه قادة الكرملين الجدد تجاه موضوع تحسين صورة الاتحاد السوفياتي لدى الرأي العام الغربي، والأسلوب البراغماتي الذي يطبع سياسة الزعامة السوفياتية في سعيها الى الحصول على تسهيلات اقتصادية وتعاون تكنولوجي أكبر من دول الغرب، لا سيما من الولايات المتحدة الاميركية، اضافة الى الاجواء العامة لتحسّن العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية؛ كل هذه الاعتبارات تشجّع على الاعتقاد بأن القيادة السوفياتية الجديدة ستكون أقل تشدداً من القيادات السابقة في معالجة موضوع هجرة اليهود.

وفي ضوء هذه المعطيات، يصبح بالامكان القول ان التطوّر الملموس والمطرد الذي طرأ على اعداد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي خلال الاعوام الثلاثة الماضية هو اشارة واضحة الدلالة بالنسبة الى المرونة التي يمكن ان تظهرها القيادة السوفياتية ازاء هذه القضية. فبعد خمس سنوات من التراجع في اعداد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي (وصلت حدّها الأدنى العام ١٩٨٤، حيث لم يزد عدد المهاجرين على ٩٢٢ شخصاً) بدأت معدّلات الهجرة تستعيد نموها بثبات، وان كان ببطء نسبي بالمقارنة مع أرقام العام ١٩٧٩، الذي اعتبر «عام الهجرة الكبير»، اذ زاد عدد المهاجرين على ٥١ ألف مهاجر؛ فوفقاً لاحصاءات اللجنة الدولية للهجرة بلغ عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي ١١٤٠ مهاجراً العام ١٩٨٥، وانخفض الرقم الى ٩٤٣ العام ١٩٨٦، لكنه سرعان ما قفز الى ٦٣٤٠ مهاجراً في العام التالي، في حين وصل عدد المهاجرين الى ٧٦٥٦ مهاجراً خلال الشهور السبعة الاولى من العام ١٩٨٨[٢٣].

على الرغم من هذه المؤشرات، وما تنطوي عليه من دلالة، فان آفاق الصورة المتوقعة لتطوّر الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي تبقى متوقفة على نتائج ما يفضي اليه الحوار بين الجانبين بشأن الطرف الثاني من معادلة التفاهم الممكن بينهما. وبمقدار ما تظهر الوقائع، هنا، ان قضية هجرة اليهود السوفيات لم تعد تشكّل ورقة ضغط ضد الاتحاد السوفياتي فقط بل وورقة رابحة في يده أيضاً، يكون من المؤكد ان الدبلوماسية السوفياتية لن تتسرع في التفريط بهذه الورقة دون استعمالها للضغط في اتجاه معاكس، من اجل انتزاع موافقة اسرائيلية، واميركية، على ضمان حضور وازن للاتحاد السوفياتي في أية تسوية ممكنة للنزاع في الشرق الاوسط.

وفي كل الاحوال، فان مسلك الدبلوماسية السوفياتية لا يترك مجالاً للشك في جدية ما أعلنه شيفاردنادزه، بعد لقاء القاهرة مع ارنس، في ان وقوف الحكومة الاسرائيلية الى جانب فكرة عقد المؤتمر الدولي، وموافقتها على الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، سيمكّنان موسكو وتل ـ أبيب «من ان يخطوا خطوة أخرى الى أمام على طريق اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة» بينهما، وبأن «بداية المؤتمر من شأنها ان تشكّل بداية العدّ لاستئناف هذه العلاقات». فمن منظور التوجّه البراغماتي ذاته، الذي يميّز سياسة الاتحاد السوفياتي في عهد غورباتشيوف، يبدو من الواضح ان اصرار الاتحاد السوفياتي الى تسليك تسوية الشرق الاوسط عبر اطار دولي يضمن حضوراً

سوفياتياً مكافئاً للحضور الاميركي هو مطلب لا يمكن التراجع عنه، ان لم يكن لأي سبب آخر فلأن دفع الامور في هذا الاتجاه هو السبيل الوحيد الذي يضمن استمرار الحضور السوفياتي في المنطقة. ومن منظور هذه التقديرات، التي يفترض ان تحكم ايقاع الخطوات السوفياتية على طريق تطبيع العلاقات مع تل ـ أبيب، يبدو ان المؤشرات الواقعية المتوفرة تفرض الاستنتاج ان العلاقات بين الجانبين ستراوح لفترة طويلة ضمن الموقع الذي انتهت اليه قبل ان تقفز الى عتبة اتمام عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. وما دامت التوجّهات السوفياتية محكومة بالتحرّك تحت سقف تصميمها على المشاركة الفعّالة في أية تسوية مقبلة للنزاع الدائر في الشرق الاوسط، فلن يقلّل من مصداقية هذا الاستنتاج ظهور بوادر تدلّ على استعداد الاتحاد السوفياتي لتليين موقفه من صيغة المؤتمر الدولي، كأن تتمّ الدعوة ـ كما اقترح شيفاردنادزه بعد لقاء القاهرة ـ الى استباق المؤتمر بحوار ومناقشات غير رسمية في مجلس الامن، لا سيما بين أعضائه الدائمين بالتوازي مع «حوار ثنائي ومتعدد الطرف بين الدول المشاركة في التسوية»، أو ان تجرى الموافقة ـ كما اقترح شيفاردنادزه أيضاً ـ على تعديل صيغة المؤتمر، باتجاه التقليل من فاعليته، ليكون «وسيطاً جماعياً يشكل نوعاً من شبكة تأمين تحمي المفاوضات من الفشل، ويساعد بذلك على ايجاد حل للمسائل الاقليمية المتعددة». فالواقع، ان رفض الادارتين، الاميركية والاسرائيلية، لفكرة المؤتمر الدولي، او لفاعليته، جاء، في جانب من جوانبه، كتعبير عن رغبتهما في ابعاد الاتحاد السوفياتي من مسار التسوية، تمهيداً لاخراجه من المنطقة. وما دامت المعطيات القائمة في واشنطن وتل ـ أبيب لا تنبىء عن وجود تعديلات جوهرية تخص هذا الموقف من السوفيات، فان أية بدائل مقترحة للمؤتمر الدولي، أو لتعديل صيغته، ستكون مجرّد تجديف في الهواء، ما دام الهدف منها تثبيت المشاركة السوفياتية في رسم مستقبل المنطقة.

---

(١) هيلين كارير دانكوس، **السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥** (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكلمة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٨.

(٢) افرايم كارش، «هل تدخل العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية مرحلة جديدة»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٨٤، نيسان (ابريل) ١٩٨٦، ص ٢٤٩.

(٣) محمد السيد سليم، «الاتحاد السوفياتي والقضية الفلسطينية»، **السياسة الدولية**، العدد ١٧، تموز (يوليو) ١٩٦٩، ص ٤٢.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(٥) انظر أسامة الغزالي حرب، «السياسة السوفياتية وتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٣٣/٣٤، تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٣، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٦) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.

(٧) سليم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(٨) انظر، مثلاً، البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية السوفياتية، بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٧، في اسكندر احمدون (محرر)، **الاتحاد السوفياتي والعالم العربي؛ مجموعة من الوثائق السياسية**، موسكو: دار التقدم، بلا تاريخ نشر، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٩) انظر نص البيانات والانذار في **المصدر نفسه**، ص ٦١ وما بعدها.

(١٠) انظر نص المذكرة التي بعثت بها الحكومة السوفياتية الى الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١٩٥٨/٨/١١، في **المصدر نفسه**، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(١١) انظر بيتر مانغولد، **تدخل الدول العظمى في الشرق الاوسط** (ترجمة أديب يوسف شيش)، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٥، ص ٣١٧.

(١٢) نص بيان الحكومة السوفياتية في احمدون،

مصدر سبق ذكره، ص ٨٩ ـ ٩١.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٩١ ـ ٩٢.

(١٤) انظر دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٨.

(١٥) حرب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣. والعبارة لم ترد بين المقتطفات التي تضمّنها كتاب اسكندر احمدون في خطاب كوسيغن.

(١٦) انظر مانغولد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢١ وما بعدها.

(١٧) **القبس** (الكويت)، ٢٣/٤/١٩٨٧.

(١٨) **النهار** (بيروت)، ٢٩/٧/١٩٨٨.

(١٩) **السفير** (بيروت)، ٢٥/١٢/١٩٨٨.

(٢٠) **القبس**، ١٠/١/١٩٨٩.

(٢١) **الرأي** (عمّان)، ٢٢/١/١٩٨٩.

(٢٢) **الاهرام** (القاهرة)، ٢٣/٢/١٩٨٩.

(٢٣) **السفير**، ٢/٨/١٩٨٨.

الشرق الاوسط وتعدّد الخلفيات في توازن الرعب النووي

د. تيسير الناشف

في الشرق الاوسط، اسرائيل هي الدولة الوحيدة الحائزة على الاسلحة النووية. ولعدد من الدول العربية انشطة في المجال النووي. ان حيازة اسرائيل لهذه الاسلحة تحفّز دولاً عربية على السعي الى حيازة هذه الاسلحة. وليس من المستبعد ان تحوز، في المستقبل، دولة عربية واحدة، أو اكثر، على هذه الاسلحة. واذا حازت دولة، أو دول، عربية على اسلحة نووية، فسيصبح الشرق الاوسط منطقة نووية متعددة القطب[١].

ثمّة ما يبدو توازناً ردعياً نووياً مستقراً نسبياً بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، الدولتين العظميين اللتين لديهما ترسانة كبيرة من الاسلحة النووية. وذلك الاستقرار النسبي في توازن الردع النووي بين الدولتين العظميين هو نتيجة مجموعة عوامل مختلفة: عوامل تكنولوجية، والظروف التاريخية لنشوء التوازن، ومستوى الاحتكاك بين الطرفين، وطابع وبنية المجتمعات والانظمة وغيرها.

هنا، سنتناول، بايجاز، قسماً من تلك العوامل في سياق العلاقات بين الدولتين العظميين، وسياق العلاقات بين اسرائيل والدول العربية؛ وسنبيّن الاختلافات بينها في السياقين. وتنطلق هذا المقالة من الافتراض انه، نظراً الى تلك الاختلافات، فانه ليس من الصحيح الاستنتاج بصورة مبسّطة ان الحالات الناشئة عن مجموعة العلاقات بين الدولتين العظميين تنطبق، بالضرورة، على مجموعة العلاقات بين اسرائيل والدول العربية. وعلى نحو أدق تحديداً نظراً الى الاختلاف في القائمة بين هذه العوامل في السياقين، فان ما يبدو استقراراً نسبياً في توازن الردع النووي بين الدولتين العظميين لن ينشأ في سياق العلاقات بين اسرائيل ودولة عربية، في حالة حيازة هذين الطرفين على الاسلحة النووية.

عوامل تكنولوجية

ان مذهب الردع النووي ينطوي على التهديد بالانتقام النووي المهلك، ملحقاً ضرراً «غير مقبول» في حالة عمل يقوم به الخصم ويعرّض للخطر مصالح امنية حيوية. ان احد المقوّمات الهامّة لايجاد توازن الردع النووي المستقر هو قوة الضربة الثانية. وتوازن الردع يُفهم انه يعني ان كل طرف يعرف ان الطرف الآخر يمتلك اسلحة نووية، وان هذه الاسلحة مخبأة ومحمية الى درجة ان من المستحيل القضاء عليها بضربة واحدة. وذلك يعني ان الضربة المباغتة، أيضاً، لا تضمن انتصاراً للطرف الذي يقوم بالهجوم، لأن الطرف الذي تعرّض للهجوم يمكنه ان ينتقم بالقيام بضربة نووية.

لقد نجحت الدولتان العظميان، طوال السنين، في تطوير قوة الضربة الثانية؛ وقد سبقت

الولايات المتحدة الاتحاد السوفياتي في تطوير هذه القوة. وفي عدم وجود قوة ضربة ثانية موثوق بها، يتزايد القلق من ان الطرف الآخر من المحتمل ان ينزل ضربة «نازعة للسلاح» تدمّر منظومات الاطلاق النووية. ان هذا القلق من المحتمل، من جانبه، ان يصبح حافزاً على ان تكون الدولةُ الطرفَ المهاجم الأول. اذن، في عدم وجود قوة ضربة ثانية، ثمة حوافز لدى الطرفين على انزال ضربات نووية. والدول العربية التي ليست لديها اسلحة نووية لا تمتلك، بالتالي، قوة الضربة النووية الثانية. ولا ندري مدى معوّليّة قوة الضربة النووية الثانية التي ما برحت اسرائيل تطوّرها.

عوامل تاريخية

ان استحداث الاسلحة النووية في الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي حدث في خلفية تاريخية للعلاقات بين هاتين الدولتين العظميين، تختلف، اختلافاً كبيراً، جداً عن الخلفية التاريخية للعلاقات بين اسرائيل والدول العربية.

عندما استحدثت الولايات المتحدة الاسلحة النووية، في المرحلة الاخيرة من الحرب العالمية الثانية، كانت الدولتان العظميان حليفين ضد دول المحور. واستحدث الاتحاد السوفياتي الاسلحة النووية في أواخر سنوات الاربعين. ان التوتر الذي قام فيما بينهما، والذي نشأت عنه في السنتين ١٩٤٨ و١٩٤٩ المراحل الاولى من الحرب الباردة، حدث، اذاً، في خلفية تحالف سابق. ولم يشجّع ذلك الامر على استخدام القوة العسكرية في اطار علاقاتهما المتبادلة.

امّا في سياق العلاقات بين اسرائيل والعرب، فان الصراعات ذات الخصائص العقائدية لا تزال قائمة. ولهذه الصراعات جذور في مصالح اقليمية ودولية متعارضة. ومستوى العنف بين الطرفين مرتفع. ومنذ سنة ١٩٤٨، نشبت ست حروب بينهما، كان آخرها الحرب التي شنّتها اسرائيل على لبنان والفلسطينيين سنة ١٩٨٢. وبالاضافة الى هذه الحروب، نشب عنف دون الحرب بين اسرائيل والعرب. واحياناً كثيرة استخدمت القوة العسكرية اداة لتحقيق اهداف سياسية واستراتيجية مختلفة، واداة للتهديدات، كما فعلت اسرائيل في السنوات ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٨ و١٩٨٢.

وكما قلنا، فان اسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط التي تحوز على اسلحة نووية. واذا حازت دولة عربية، او أكثر، اسلحة نووية، فان من المحتمل ان تحدث هذه الحيازة في الوقت الذي يدور الصراع الذي ما فتىء قائماً منذ عشرات السنين. وان من الجلي ان ما ينطوي على خطر كبير على أمن دول المنطقة وشعوبها حيازة الاسلحة النووية، خصوصاً في خلفية الصراع في وقت قيام الصراع.

وفضلاً عن ذلك، لقد نشبت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ببضع سنوات. ولم تكن الدولتان على استعداد للتورّط في حرب شاملة. لقد كانت الحرب العالمية الثانية هائلة وفظيعة. فقد فَقَدَ الاتحاد السوفياتي حوالى ٢٠ مليون نسمة في تلك الحرب. وقد رافق الفقدان البشري التخريب الرهيب للاقتصاد السوفياتي. لقد قلّلت هذه الخلفية، بشكل كبير، الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية في حرب كبيرة. هكذا، على سبيل المثال، قرّر جورج كينان:

«لقد اخضعت الحرب الروس. وكانت ثمة حاجة كبيرة الى اصلاح اقتصادهم المدمّر، جراء الحرب. ان كل من كان متعرضاً للحرب، كما كانوا هم متعرضين لها في السنوات الاربع الماضية، لم يكن على استعداد للعودة الى هذه التجربة. ولم يكن الخطر متمثلاً في هجوم عسكري سوفياتي

على غرب اوروبا. لم تكن هذه هي المشكلة.

«ومن المحتمل، احتمالاً كبيراً جداً، انه لولا الخلفية التاريخية المذكورة لما كانت الاسلحة النووية منعت نشوب حرب كبيرة فعلاً في نهاية سنوات الاربعين او بداية سنوات الخمسين»[٢].

وفقدت الولايات المتحدة، أيضاً، في الحرب العالمية الثانية كثيراً من الاشخاص، وتكبّدت خسائر مادية واقتصادية كبيرة.

تختلف الحالة في الشرق الاوسط. فالحروب التي اندلعت بين اسرائيل والعرب، على الرغم من فظاعتها، لم تبلغ فظاعة الحرب العالمية الثانية. فالخسائر البشرية التي تكبّدها العرب، والفلسطينيون بخاصة، والاسرائيليون، لا تضاهى بالخسائر البشرية التي تكبّدها الاوروبيون، بما في ذلك سكان الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية والاميركيون؛ والتخريب الذي لحق باقتصادات الدول العربية واسرائيل، جرّاء تلك الحروب، لم يبلغ، نسبياً، مدى التخريب الذي ألحق باقتصادي الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي بخاصة. ولم ينشأ، بعد، المحرّك الحاسم في الصراع بين اسرائيل والعرب لتفادي مواصلة استخدام القوة العسكرية. فاسرائيل لا تزال تمعن في مواصلة سياستها القائمة على السيطرة والتوسّع والاحتلال والاستيطان على حساب الاراضي العربية. وينطوي انتشار الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، في ظل هذه الخلفية، على خطر كبير.

وعلاوة على ذلك، نتيجة للحرب العالمية الثانية، حققت الدولتان العظميان مكاسب كبيرة جداً. لقد هزمتا، مع الدول المتحالفة معهما، المانيا النازية وايطاليا الفاشية واليابان العسكرية. واصبحتا الدولتين القائدتين في العالم. ونُشرت الاشتراكية في دول اوروبا الشرقية، لما اعتبره الاتحاد السوفياتي مكسباً كبيراً له. وزادت الولايات المتحدة من نفوذها السياسي والاقتصادي في اوروبا الغربية وأماكن أخرى. ومن الجلي ان هذه المكاسب لم تشكّل حافزاً على دخولهما في حرب أخرى.

عوامل بنيوية

من الخصائص الرئيسة لمنطقة الشرق الاوسط انها متعدّدة القطب، من حيث الممثلين الاقليميين؛ اذ يوجد، في هذه المنطقة، عدد من الدول البارزة التي تؤدي ادواراً مركزية في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية والاستراتيجية. ولا يوجد تماثل في توزيع ابعاد القوة بين اللاعبين الرئيسين. فثمة اختلافات بين دول المنطقة في ما يتعلق بعدد السكان والقوة العسكرية والاقتصادية والمالية، والتطور الثقافي والاجتماعي والصناعي والعلمي والتكنولوجي. وقسم من دول المنطقة يعاني من الانقسام العرقي، أو الديني، أو الطائفي. ان اللاتماثل هذا يعزّز العوامل الباعثة على عدم الاستقرار، ويجعل نظام الشرق الاوسط الاقليمي أكثر عرضة للزعزعة، ويجعل من الاصعب تحقيق التنسيق الاقليمي السياسي والاستراتيجي، ويجعل من الصعب وضع استراتيجيات مستقرة نسبياً في محيط الاسلحة التقليدية والنووية.

وثمّة اختلاف آخر بين حالة الدولتين العظميين وحالة اسرائيل والدول العربية. فبالنسبة الى الدولتين العظميين، لم تكن للدولة العظمى الواحدة مطالب من الاخرى في ما يتعلق بأية ممتلكات اقليمية، وتركّز النزاع بينهما على التأثير في مناطق مختلفة في العالم كانت بالنسبة الى الولايات المتحدة بعيدة مسافة آلاف الكيلومترات. ان الاحتكاك المباشر بين الدولتين العظميين، بمعنى تعريض الاراضي الوطنية ذاتها للخطر، كان قليلاً. وهاتان الدولتان تترأسان نظامين للمعاهدات الامنية. ولا يوجد

تماس الاّ بين مناطق النفوذ التابعة لهما. وذلك الملتقى يبعد مسافة كبيرة عموماً عنهما[٣]؛ ولا توجد خطوط احتكاك مباشرة بين جيشي الدولتين العظميين، باستثناء المانيا؛ ولا يوجد تهديد برّي مباشر من جيش دولة عظمى واحدة لاراضي الدولة العظمى الاخرى. وقد تعلقت الخلافات التي نشأت بينهما بدءاً من ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ بمناطق النفوذ. كل هذه العوامل اسهمت في منع نشوب حرب بينهما، وجعلت من الممكن بناء القوة النووية من الجانبين، دون حدوث صدام بينهما.

وتختلف الحالة القائمة في الشرق الاوسط. ان استيلاء الحركة الصهيونية على الاراضي الفلسطينية، وسياسة التوسّع التي تتبعها اسرائيل ازاء الدول العربية الملاصقة والمجاورة، هما صميم الصراع بينها وبين العرب. وبخلاف الحالة القائمة بين الدولتين العظميين اللتين يركز النزاع بينهما على التأثير والنفوذ في مناطق مختلفة نائية عن الدولتين، وخصوصاً عن الولايات المتحدة، تقوم في الشرق الاوسط مطالب اقليمية بين اسرائيل ودول وشعوب عربية، هي مطالب تتعلّق بأرض قومية، وليست بأرض دولة حليف. فالاردن وسوريا ولبنان تطالب باستعادة الاراضي التي تحتلها اسرائيل. والشعب الفلسطيني يطالب باستعادة اراضيه المحتلة. ان وجود نقاط الاحتكاك والصدام المباشرة بين جيوش اسرائيل ودول عربية يعرّض الاراضي الوطنية ذاتها للخطر. وسيكون لهذه الحقائق، في حالة انتشار الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، في ظل الصراع بين اسرائيل واطراف عربية، اثر في استمرار العنف ورفع مستوى الصدام. ومن المحتمل جداً ان تؤدي هذه الحقائق، في حالة انتشار الاسلحة النووية في المنطقة، في ظل هذا الصراع، الى نشوب حرب تستعمل فيها اسلحة نووية.

وثمّة حجة بأن وجود بلدان العالم الثالث مكّن الدولتين العظميين من توجيه طاقتيهما القتاليتين الى الاراضي التي لم يجر فيها تجنّب الاحتكاك بين الدولتين العظميين بصورة مباشرة. وثمّة وجه آخر لتلك الحجة، وهو ان الدولتين العظميين تديران صراعهما الدولي في العالم الثالث بالاستعانة بـ «وكلاء»، وذلك بسبب الخوف من ان يؤدي الصدام المباشر الى المواجهة النووية.

وسواء أكانت هذه الحجة صحيحة ام لا، فانه من المعقول التبرير بأن بلدان العالم الثالث تمكّن الدولتين العظميين من توجيه قسم من قوة الصراع بين الغرب والشرق من اوروبا الى مناطق أخرى، أقل خطراً من ناحية التردّي الى مواجهة نووية. ويمكن، طبعاً، الادعاء بأنه في هذه المناطق بالذات، على سبيل المثال الشرق الاوسط، من المحتمل ان تؤدي ازمة اقليمية الى مواجهة بين الدولتين العظميين. ومع ذلك، نظراً الى ان القوات البرية لهاتين الدولتين لا تحتكّ الواحدة منهما بالأخرى في هذه المنطقة، فان خطر التردي الى مواجهة عسكرية مباشرة لأزمة أقل منه في اوروبا. نرى، اذاً، ان عدم الاحتكاك المباشر للدولتين العظميين في المناطق التي تكثر فيها الصراعات في النظام الدولي يخفّف، الى حد كبير، من خطر التردّي الى أزمات نووية بين الدولتين العظميين.

وللبنية اثر في التحكّم في العلاقات بين الدول. ان من الاسهل التحكّم في العلاقات بين دولتين ـ مثل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ـ من التحكّم في العلاقات بين دول عديدة، مثل الدول في الشرق الاوسط.

طابع المجتمعات والانظمة

يحدث داخل دول الشرق الاوسط توتّر اجتماعي نابع من التقارب بين عمليات التحديث (على الرغم من انها محدودة في نطاقها) ونظام قيَم تقليدي ومحافظ موجود في المجتمعات. ويشكل هذا التقارب خلفية لنشوء حركات سياسية واجتماعية عقائدية متناقضة، ممّا يزيد في خطورة مركزية

القوة العسكرية في المنطقة.

وفضلاً عن ذلك، ان هذه العمليات، التي لها ديناميكيتها، ليست حسّاسة ازاء مختلف مضامين الاسلحة النووية. ان ردّ الفعل الاجتماعي على عمليات التحديث، وهو ردّ الفعل الذي ينشأ في أماكن مختلفة من العالم الثالث، بما فيه الشرق الاوسط، يحدث داخل الدولة. وعلى مستوى الدولة، ان منطق الاسلحة النووية والوعي بالاثمان النابعة من مركزية القوة العسكرية بين الدول في ظروف حيازة الاسلحة النووية، ليسا قائمين بالقدر الكافي. وعندما تحدث ردود فعل عنيفة على عمليات التحديث، فانها تُسهم في تفاقم مركزية القوة العسكرية في المنطقة.

وفي هذا الصدد، تختلف الحالة القائمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. فهاتان الدولتان قد مرّتا بعمليات التحديث منذ وقت مضى؛ وهما، لذلك، لا تشهدان التوتر الاجتماعي النابع من هذه العمليات. ويتّسم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، كلاهما، باستقرار اجتماعي وسياسي أكبر من الاستقرار الاجتماعي والسياسي في دول الشرق الاوسط. ان استقرار النظامين، السوفياتي والاميركي، النسبي، يضمن العملية المؤسسية لنقل السلطة، ويمنع أخطار الانقلابات العسكرية والقلاقل السياسية الخطيرة. هذه كلها تضمن، الى حدّ معيّن، منع الاخطاء والاخطار في المجال النووي.

وتختلف الحالة في الشرق الاوسط. ان الكثير من دول هذه المنطقة تسيطر عليه انظمة لم تترسّخ فيها أسس عمليات تغيير السلطة المنتظمة.

من سمات الحياة الدولية مركزية القوة العسكرية. ان مركزية القوة العسكرية واسهام القوة العسكرية في حلّ النزاعات الدولية موضوعان متعلقان بالشعور بالأمن لدى الدول في النظام الدولي، ويعبّر عنهما بعبارة «معضلة الأمن». وفي «معضلة الامن» يتجلّى، بصورة جوهرية، جانب مركزي من بُعد مركزية القوة العسكرية في المجتمع الدولي. فوفقاً لـ «معضلة الامن» لا تستطيع دولة ان تتمتع بالامن الكامل في النظام الدولي. ان محاولة دولة لزيادة أمنها من طريق زيادة قوتها العسكرية تؤدي، حتماً، الى ردود فعل مضادّة، وتكون النتيجة النهائية ان الامن النسبي لتلك الدولة لا يزيد، بل يقلّ احياناً. ان «معضلة الامن» تقوم، بصورة رئيسة، على عدم وجود تيقّن في النظام الدولي من نوايا الطرف المضادّ. وفي ظروف الشك هذه، تسعى الدول الى زيادة أمنها النسبي.

هل حلّت حيازة الاسلحة النووية «معضلة الأمن» في العلاقات بين الدولتين العظميين ؟ ان من الحقائق الاساسية ان هذه الاسلحة لم تحلّ «معضلة الامن» بينهما. بل ان هذه المعضلة ازدادت شدة. فالدولتان العظميان تواصلان بناء قوتيهما النوويتين وزيادة كميتيهما وتحسين نوعيتيهما، على الرغم من انهما تستطيعان ان تحققا توازن الردع النووي المتبادل من طريق قوة نووية على مستوى أكثر انخفاضاً من مستوى القوة الموجودة تحت تصرّفهما.

وان من الحقائق الاساسية، أيضاً، ان الاسلحة النووية لم تزل النزاع بين الدولتين العظميين. فهذه الاسلحة، حتى في ظروف الردع النووي المتوازن المتبادل وبعد اكتساب معرفة كبيرة بطابع هذه الاسلحة، لا توقف النزاع بين الدولتين. ان السؤال الذي يطرح نفسه: الى أي حدّ منعت الاسلحة النووية، منذ سنوات الاربعين (فيما بعد الحرب العالمية الثانية) وحتى اليوم، نشوب الحرب بين الشرق والغرب ؟ ان عدداً كبيراً من الباحثين يقدّر ان الاسلحة النووية حملت الدولتين العظميين على التصرّف بحكمة وضبط النفس، ممّا أدى الى تخفيض احتمال نشوب الحرب بينهما، تخفيضاً كبيراً جداً،

والى تقليص بُعد مركزية القوة العسكرية في النظام الدولي؛ ومن ناحية أخرى، قال عدد لا يستهان به من الباحثين أيضاً، انه من الممكن عكس ترتيب الامور، أي كلما توفّر لدى الدولتين العظميين (على تفاوت بينهما) من الحكمة والحذر وضبط النفس في تصرّفهما كان الردع النووي ناجحاً. ولا شك في ان الاسلحة النووية أسهمت في منع نشوب حرب عالمية.

ومهما يكن الامر، فان ما اتسم به سلوك الدولتين العظميين من الانضباط وحيازتهما للاسلحة النووية لم ينهيا، تماماً، دور القوة العسكرية في النظام الدولي، ولم ينهيا بُعد مركزية القوة العسكرية في هذا النظام. فالعلاقات بين الدولتين العظميين تقع، دائماً، تحت تهديدات قوية وخطيرة. ولا تضمن استمرار الاستقرار الدولي النسبي الاّ المحافظة الدائمة على جوانب مختلفة تضفي الاستقرار على العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الدولتين العظميين. وهذه المحافظة ديناميكية وتستلزم توفّر مستوى رفيع من الحساسية الفكرية. ومن هذه الجوانب، نخصّ بالذكر توفّر القدرة لدى هاتين الدولتين على منع الازمات بينهما، وعلى ادارتها وتذليلها.

لقد أشرنا الى دوام بُعد مركزية القوة العسكرية و«معضلة الامن» في النظام الدولي. ان هذين الامرين سينطبقان، أيضاً، على شرق أوسط نووي. ان الخصائص المميّزة لنظام الشرق الاوسط، والمذكورة اعلاه، تسهم في ادامة هذين الامرين في محيط نووي أكثر من ادامتهما في النظام القائم بين الدولتين العظميين.

الخلاصة

يدلّ التحليل سابق الذكر على ان حيازة الاسلحة النووية في الشرق الاوسط لن يكون لها الاثر الردعي الذي تتمتع به تلك الحيازة في العلاقات بين الدولتين العظميين. فالعوامل المختلفة المذكورة اعلاه في سياق الدولتين العظميين تعزّز الاستقرار النسبي في توازن الردع النووي بينهما، وتلك العوامل ستجعل من العسير، في سياق شرق أوسط نووي، نشوء الاستقرار النسبي في توازن الردع النووي. ومن الجلّي ان عدم وجود استقرار توازن الردع النووي في الشرق الاوسط سينطوي على خطر كبير على أمن شعوب المنطقة. ولدرء هذا الخطر، يتعيّن على اسرائيل، التي هي الدولة الوحيدة الحائزة للاسلحة النووية في المنطقة، ان تصفّي اسلحتها النووية، وان تكفّ عن انتاج هذه الاسلحة.

---

(١) من الدراسات الكثيرة التي تتناول هذا الموضوع كتاب أمين حامد هويدي، **الصراع العربي - الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣؛ و Pry, Peter; *Israel's Nuclear Arsenal*, Boulder: Westview Press, 1984

(٢) Kennan, Geogre F.; *The Nuclear Delusion; Soviet - American Relations in the Atomic Age*, New York: Partheon Books, 1982, p. 12.

(٣) في هذا المجال، ثمّة فروق بين الدولتين العظميين: الولايات المتحدة دولة عظمى، بحرية ومحاطة بالمحيطات. وبخلاف ذلك، على حدود الاتحاد السوفياتي، أو بالقرب منه، توجد، في آسيا، دول حليفة عدة للولايات المتحدة، مثل تركيا وباكستان.

الفن التشكيلي في فلسطين المحتلة

عندما اجتاحت القوات الاسرائيلية باقي أرض فلسطين، وأراضي عربية اخرى ، العام ١٩٦٧ ، واحتلتها، وضمّت اجزاء منها الى اسرائيل، كانت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدتا بعض النشاطات الفنية التشكيلية قبل ذلك الوقت، يمكن اعتبارها البدايات الاولى للحركة الفنية التشكيلية الفلسطينية التي أثّرت، دون شك، في شكل ومسار الحركة الفنية التشكيلية في الأرض المحتلة.

ففي العام ١٩٥٣. اقيم، في مدينة غزة، أول معرض للفن التشكيلي الفلسطيني. وفي العام ١٩٥٧، اقيمت معارض مماثلة في كل من نابلس وغزة ورام الله والقدس، ولقيت نجاحاً شعبياً ملحوظاً.

في هذه الاثناء، ايضاً، بدأ يبرز بعض النشاطات الأخرى، مثل تأسيس ندوة الرسم والنحت في القدس، ومجموعة الشباب والفتيات الهاوين للرسم في نابلس، وانشاء مراكز الخدمات الاجتماعية التي أسستها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) في المخيمات الفلسطينية في الضفة والقطاع، وهي مراكز أشبه بالنوادي، اشتملت على نشاطات عدة، منها الرسم والاشغال الفنية.

ومع نهاية الخمسينات وبداية الستينات، كان هناك عدد من الموهوبين الناشئين الفلسطينيين شق طريقه الى دراسة الفن في البلدان العربية، والاجنبية.

في العام ١٩٦٤، أقام الفنان جمال بدران معرضه في القدس، احتوى على اعماله في مجال الزخرفة العربية والخط، منفّذة على الورق المقوّى والجلد والخشب ومواد اخرى؛ كما قام اسماعيل وتمام شموط بتنظيم معرض لاعمالهما في كل من القدس ونابلس وعمان في العام عينه. بعد ذلك، عرض احمد نعواش اعماله في القدس. وفي تلك الفترة، افتتح جمال بدران مشغلاً له في رام الله للصناعات الفنية التطبيقية التقليدية. وكانت ساميه طقطق (الزرو) تعلّم الرسم والاشغال الفنية في دار المعلمات في الطيرة، قرب رام الله، التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وهي فتاة فلسطينية درست الفن في الجامعة الاميركية في بيروت؛ وعفاف عرفات، وهي، ايضاً، فنانة فلسطينية درست الفن في لندن، كانت تدرّس الرسم والاشغال الفنية في دار المعلمات الحكومية في رام الله، ايضاً.

بعد احتلال الضفة والقطاع العام ١٩٦٧ ، بدأ عدد من الفنانين الفلسطينيين، الذين كانوا يدرسون الفن في الخارج، يعود الى ارض الوطن، على الرغم من الاحتلال؛ كما اضطر عدد منهم الى ان يبحث له عن عمل في اقطار الخليج العربي والسعودية وليبيا.

كان لاحداث العام ١٩٦٧ ، وانتقال هاتين المنطقتين من واقع رسمي عربي الى واقع الاحتلال الاسرائيلي، آثار شلّت الحياة بشكل عام، بما في ذلك الحياة الثقافية، لفترة من الزمن امتدت حتى بزغت في الافق آمال جديدة انبعثت من الانتصار النسبي الذي حققته معركة «الكرامة» في آذار (مارس) ١٩٦٨، وممّا تبع ذلك من امتداد ثوري فلسطيني على الساحة العربية المحيطة بفلسطين، بل على الساحة العربية بشكل عام.

في هذا الواقع الجديد، المفعم بالاحباط، من جهة، والمفعم بالآمال نتيجة للمدّ الثوري الفلسطيني، من جهة أخرى، بدأت حركة الفنانين التشكيليين الفلسطينيين في الارض المحتلة اولى خطواتها، فتعاون عدد من الفنانين الذين كانوا انهوا دراستهم قبيل الاحتلال (كامل المغني ونعيم ابو الجبين واسماعيل عاشور وفيرا تماري وابراهيم سابا)، وآخرون انهوا دراستهم الفنية بعيد الاحتلال وعادوا (نبيل عناني وعصام بدر وسليمان

منصور الذي درس في القدس) ومن تبعهم.

وفي هذه الاثناء، حدث تواصل مع بعض الفنانين الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون على الارض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٤٨، امثال عبد عابدي وعبدالله الكرّة وخليل ريان وضاهر زيدان وابراهيم حجازي ومروان ابو الهيجاء، ممّا اضاف الى تجربة الفريقين تجارب جديدة.

في العام ١٩٧٢، بدأ عدد من الفنانين بإقامة المعارض الفردية، او الثنائية، في كل من القدس ونابلس والخليل، كان أبرزها معرض نبيل عناني ورحاب النمري ومعرض كامل المغني وبشير السنوار، ومعرض فيرا تماري. وفي العام ١٩٧٣، بدأ الفنانون هناك يستشعرون أهمية وضرورة تنظيم طاقاتهم في اطار رابطة تضمّهم، وتنظّم، وتوحّد، جهودهم، انسجاماً مع وجود الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين الذي تأسس العام ١٩٦٩. وتقدمت مجموعة من الفنانين في الارض المحتلة بطلب الى الحاكم العسكري في الضفة الفلسطينية، للموافقة على تأسيس رابطة لهم، الّا أن الطلب رفض. ومرّت سنين السبعينات، وتكرر تقديم الطلبات التي رفضت كلها، ولم تؤسس الرابطة المرجوة حتى العام ١٩٨٠.

الّا أن هذا الأمر لم يقف عثرة على طريق نشاطات الحركة الفنية الفلسطينية في الارض المحتلة. لقد تمكّن الفنانون، خلال هذه السنين، من اقامة معارض فردية، وجماعية، عديدة؛ كما تمكنوا من التحايل على القانون، او بالاحرى الاستفادة من القانون الذي لم يكن قد ألغى وجود «ندوة الرسم والنحت في القدس» التي مرّ ذكرها، فأُعيد احياؤها، وتحركوا لفترة من الزمن من خلالها الى أن أُصدر قرار بتجميدها.

وفي تاريخ ٢/٥/١٩٨٠، دعا رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، الفانين التشكيليين في الضفة والقطاع الى اجتماع، حيث تمّ الاتفاق على ضرورة السعي، مرة اخرى، الى تشكيل رابطة لهم. وقد تحقّق لهم ذلك في اجتماع لاحق ضمّ عدداً كبيراً من الفنانين، وانتخبوا من بينهم هيئة ادارية تدير شؤون الرابطة. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، واعمال القمع والارهاب الاسرائيلي، المباشر وغير المباشر، تمكّن الفنانون هناك من القيام بنشاطات عديدة، فاستمرت عمليات تنظيم المعارض في مدن الضفة والقطاع.

شهد العام ١٩٧٥ أول معرض مشترك اقيم، للمرة الأولى، في جمعية الشبان المسيحية في القدس؛ ثم نقل الى رام الله ونابلس وغزة واريحا. كما شهد العام ١٩٧٨ اقامة المعرض المشترك الثالث، الذي افتتح في نادي الخريجين العرب في القدس، والذي شارك فيه، فيما بعد، فنانون من الجليل (الارض المحتلة العام ١٩٤٨) ليفتتحه رئيس بلدية الناصرة، الشاعر الفلسطيني توفيق زياد، في مدينة الناصرة. بعد ذلك، نقل المعرض ذاته الى بلدة ام الفحم التي شهدت معرضاً تشكيلياً فلسطينياً للمرة الأولى. وتلا ذلك نقل المعرض الى غزة. وكان من أبرز الفنانين الذين شاركوا في هذا المعرض من فلسطيني ١٩٤٨ عبد عابدي وحنا مسمار وخليل ريّان وابراهيم حجازي وداود الحايك.

وفي العام ١٩٧٩، تمكّن الفنانون في الارض المحتلة من افتتاح قاعة عرض لهم في مدينة رام الله، سجّلت باسم احدهم لاعتبارات قانونية، سميت «غاليري ٧٩». وقد شهدت هذه القاعة العديد من المعارض الفردية، والمشتركة، لكن سلطات الاحتلال الصهيوني لم تمهل هذه القاعة كثيراً من الوقت، اذ تمّ اغلاقها بقرار من الحاكم العسكري الاسرائيلي في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠، اي بعد مرور حوالى عام على افتتاحها، وصودرت الاعمال التي كانت تعرضها القاعة، وهي لوحات الفنان محمد حمّودة، كما صودرت مجموعة من الملصقات للفنانين سليمان منصور وعصام بدر.

وكان القيّمون على هذه القاعة يتطلعون الى «منتدى ثقافي ومعرض دائم ومدرسة لتنمية مواهب الناشئة».

وفي مدينة غزة، حصل حادث هام مماثل من حيث المحتوى. ففي اوائل العام ١٩٨٠، كان تقرر نقل معرض جماعي الى غزة ليقام ويفتتح في قاعة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني فيها. وبعد أن تمّ نقل اللوحات الفنية الى مقر الجمعية، حيث جرى حفظها في مكتبتها لكي يتمّ، في اليوم التالي، تعليقها على الجدران، تعرضّ

مقر الجمعية للهجوم في الليل من قبل «مجهولين» قاموا بحرق المكتبة، فأتت النار على محتوياتها وقضت على اللوحات التي كانت محفوظة فيها، وعددها اثنتان واربعون لوحة لاكثر من عشرين فناناً.

ان غلق «غاليري ٧٩» في رام الله بقرار من الحاكم العسكري، ومصادرة اللوحات التي كانت معروضة فيه، واحتراق معرض آخر في غزة بفعل «مجهول»، والعراقيل التي وضعت في وجه تأسيس رابطة للفنانين التشكيليين الفلسطينيين في الارض المحتلة تشكل جزءاً من معاناة الفنان التشكيلي الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي؛ أمّا الجزء الآخر، فيتشكّل من زجّ بعض الفنانين في السجون الاسرائيلية، واستدعاء البعض الى استجواب، وفرض الاقامة الجبرية على البعض الآخر، اضافة الى مصادرة الاعمال الفنية من قاعات العرض، وما الى ذلك.

ولقد احدثت هذه الاجراءات التعسفية ضد الفنان الفلسطيني، ونتاجه، ردة فعل ايجابية عند بعض الفنانين والمثقفين الاسرائيليين، الذين عبّروا عن استنكارهم واستيائهم من وسائل القمع هذه ببيانات الاحتجاج وبمقالات في الصحف والمجلات الاسرائيلية، والقيام ببعض التظاهرات التي بيّنوا، من خلالها، تضامنهم مع الفنانين الفلسطينيين، ومع الحق الفلسطيني. من هذه التظاهرات صدور بيان وقّعه خمسة واربعون فناناً ومثقفاً اسرائيلياً استنكروا فيه اقدام سلطات الاحتلال الاسرائيلية على غلق قاعة العرض «غاليري ٧٩» في رام الله، وطالبوا باعادة فتحها؛ ولكن دون جدوى.

وانسجاماً مع قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية الأخيرة، والتي أوصت بالتعامل مع القوى التقدمية الاسرائيلية واليهودية في العالم، بدأ الفنانون الفلسطينيون في الارض المحتلة، باقامة علاقات مع الفنانين والمثقفين الاسرائيليين التقدميين العام ١٩٨٢. ففي اجتماع تمّ في نقابة الفنانين في حيفا بين الفريقين اتفق المجتمعون على تنظيم معرض مشترك، افتتح في حيفا بتاريخ ١٥/١١/٨٢، وشارك فيه اربعة وعشرون فناناً فلسطينياً واسرائيلياً؛ ثمّ نقل المعرض الى مدينة الناصرة، وبعد ذلك الى القدس.

ولقد أثار هذا المعرض المشترك اهتماماً وجدلاً كبيرين في الوسطين، الفلسطيني والاسرائيلي؛ كما قدم الى الفن التشكيلي الملتزم، ودوره، دعماً ادبياً هاماً.

تعتبر رابطة الفنانين التشكيليين الفلسطينيين في الارض المحتلة فرعاً اساسياً من فروع الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين (له ستة فروع، هي فرع فلسطين وفرع لبنان وفرع سوريا وفرع الكويت وفرع الامارات العربية المتحدة، وهناك مشروع فرع سابع للفنانين الفلسطينيين الذين يعيشون في اوروبا). لذلك، فقد كانت رابطة الفنانين التشكيليين في الارض المحتلة على اتصال دائم مع الامانة العامة للاتحاد العام وتنسّق معها في القضايا والمشاريع الداخلية والخارجية كافة. واضافة الى نشاط الفنانين في الارض المحتلة، داخلياً وخارجياً، فقد كان لهم حضورهم الدائم في مختلف نشاطات الاتحاد العام المركزية المختلفة، في العالم العربي، وخارجه.

تناول الفنانون الفلسطينيون في الارض المحتلة موضوع فلسطين من جوانب عدة، كان ابرزها الحرص على تأكيد الوجود والذات الفلسطينية. وبحكم الظروف التي عاشوها، ويعيشونها، في ظل الاحتلال البغيض، والقمعي، فقد لجأ كثير من هؤلاء الفنانين الى الرمزية في أعمالهم للدلالة على ما يدور في اعماقهم من مشاعر وطنية جيّاشة. وظل الانسان في اعمالهم يشغل الحيّز الاكبر في اللوحة ويشكل مركز الثقل في معظم الاعمال.

تنتمي لوحات الفنانين الفلسطينيين في الارض المحتلة الى أساليب عدة، منها الواقعية، والواقعية التعبيرية، والتعبيرية، والرمزية، والسوريالة، والفطرية، والحروفية. ويلاحظ أن بعض الفنانين ظل يعمل باسلوب واحد لسنوات عدة، بينما نرى آخرين وقد تنقّلوا من اسلوب الى آخر في سبيل الوصول الى تحقيق الهدف الفني ـ الاجتماعي ـ السياسي. ولأن هدف الفنان الفلسطيني، بشكل عام، سواء اولئك الذين يعيشون في فلسطين المحتلة او الذين يعيشون في المنفى خارج فلسطين، هو هدف فني واجتماعي وسياسي في الوقت عينه، فاننا نلحظ ابتعاد هذا الفنان من تناول الاسلوب التجريدي، الذي لم ير فيه الفنان مجالاً للتعبير عن الذات الفلسطينية.

واستفاد عدد من الفنانين في الارض المحتلة من عناصر التراث الشعبي الفلسطيني التشكيلي، كالتطريز والرسم الشعبي والنقوش التي نجدها في الصناعات التقليدية الشعبية. وقد راح البعض منهم يستعمل قطعاً من التطريز الفلسطيني القديم، او من الخزف، او المعادن المصاغة شعبياً، في لوحاته، للتشديد على انتمائه الفلسطيني.

قال الفنان كامل المغني، في مقابلة معه، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، نشرت في مجلة «اليوم السابع» التي تصدر في باريس: «يجب أن تكون العلاقة مع التراث اتجاهاً فنياً متكاملاً. فالتراث تعبير عن اصالة الشعب وحضارته التي تشكل جذوره التاريخية والتحامه مع الارض. ان دعوتي الى التراث جاءت نتيجة لمحاولات العدو طمس هويتنا الفلسطينية. اننا في معركة حضارية يومية نحاول بكل ما لدينا من وسائل تعبيرية تأكيد هويتنا ووجودنا».

ان اللجوء الى عناصر الزخرفة الموجودة في التراث الشعبي هاجس موجود عند معظم الفنانين، وادخلوه في اعمالهم باشكال مختلفة، منطلقين من ضرورة تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية في مقابل محاولات الطمس والقمع والانكار التي تمارسها السلطة الاسرائيلية المحتلة.

ومن المنطلق ذاته، والهدف ذاته، راح الفنانون الفلسطينيون هناك يعقدون الندوات ويديرون المناقشات لبلورة مفهوم خاص للحركة الفنية التشكيلية في الارض المحتلة، واتخذوا القرارات التي التزم بها الجميع. منها، على سبيل المثال، قرار برسم القرية الفلسطينية، حيث راح الفنانون بأدواتهم الى القرى الفلسطينية يسجّلون صورها، او انطباعاتها، ثم نظّموا بها اكثر من معرض، في غير مكان، في فلسطين، وذلك العام ١٩٨٠ . ولم تكن زيارة الفنانين للقرية الفلسطينية من أجل رسمها في لوحاتهم فقط، بل من أجل التعرّف على الحياة فيها، اضافة الى تسجيل صورها. وقد تبادلوا الاحاديث مع سكانها حول كل جوانب الحياة فيها، وحول دور الفن في المشاركة في تحرير الوطن والحفاظ عليه. وكانت لهذه التجربة آثار في غاية الاهمية؛ اذ غابت، عن كثير من لوحاتهم، صورة القرية المرئية بالعين المجردة، وحلّت مكانها صورة جوهر الحياة في القرية.

قال الفنان نبيل عناني، أحد ابرز الفنانين في الارض المحتلة، في مقابلة في شباط (فبراير) ١٩٨٧، في مجلة «الافق» التي تصدر في نيقوسيا: «كانت هذه التجربة لنا في الارض المحتلة تجربة فريدة، من حيث الاهتمام بالارض والتفاصيل اليومية والعادات والتقاليد الفلاحية، وحتى الادوات المستخدمة، مثل القش والاعمال اليدوية كالتطريز وغيره. لقد اتاحت لنا هذه التجربة الدخول في اعماق الانسان الفلسطيني».

الاتجاهات الفنية

واضح أن معظم الفنانين التشكيليين في الارض المحتلة قد اتجهوا نحو الرسم، والتصوير، والملصق احياناً. لقد كان هناك بعض المحاولات المحدودة في مجالي النحت والحفر (الغرافيك)، ظلت محصورة، لاسباب عدة، اهمّها أن النحت يحتاج الى مشغل خاص وادوات فنية تشغل حيّزاً كبيراً من المكان، كذلك الحفر واعمال الغرافيك الطباعية التي تستلزم توفير آلات معيّنة وادوات خاصة كثيرة لا يستطيع الفنان في الارض المحتلة، بامكانياته المحدودة وفي ظل ظروف الاحتلال، ان يوفّرها. كما أن الفنان يعمل وفي هاجسه، دائماً، ضرورة عرض هذا العمل هنا، وهناك، متنقلاً بأعماله من مكان الى آخر، ومن بلد الى بلد. ان نقل اعمال الرسم والتصوير والحفر اسهل بكثير من عملية نقل المنحوتة، سواء أكانت من الحجر او من المعدن. اضافة الى أن فن النحت ينتعش، عادة، في حالات الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي.

في الثامن من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، انطلقت ثورة الحجر بانتفاضة شعبية عارمة قلبت الموازين السياسية في منطقة الشرق الاوسط. ودخلت كلمة «انتفاضة» القاموس العالمي، وارتبط مفهومها بثورة الشعب الفلسطيني ضد المحتل الاسرائيلي: طفل أعزل، إلّا من حجر في يده، في مواجهة الجندي الاسرائيلي المحتل والمسلّح بكل انواع الاسلحة العصرية الفتاكة. وتفرض هذه الانتفاضة الباسلة نفسها على العالم، فتتصدر اخبارها واجهة الانباء العالمية، وتتسارع وسائل الاعلام في كل مكان لتغطيتها، فهي انتفاضة مستمرة،

منظمة، متصاعدة باصرار منقطع النظير.

مع هذه الانتفاضة العظيمة وقف الفنان والمثقف الفلسطيني، والعربي بشكل عام، مندهشاً ومزهواً بها، حائراً متسائلاً عن دوره، وكيف له أن يلحق بهذا الحدث ليكون في مستواه، ثمّ يبدأ العمل والمشاركة، لكنه لا يلبث أن يعي أنه يلهث وراء الحدث ولا يتقدمه. انه حدث فاق التوقعات عند الكثيرين.

قال الروائي السوري حنا مينه (**الهدف**، نيقوسيا، ١٢/٣/١٩٨٩)، اجابة عن سؤال حول دور المبدع تجاه الانتفاضة:

«دور المبدع ان يسبق الحدث، لا أن يلهث وراءه. لكن ما حدث في الاراضي العربية المحتلة كان العكس؛ فالانتفاضة العظيمة، المتعاظمة، كانت الاسبق، حتى بالنسبة الى من يملكون حساسية هدهد بيننا. وقد أكّدت ان مجد الحجر من مجد السيف، حين يكون السيف حدّ الحدّ بين الحقيقة والباطل، وحدّ الحد بين النور والظلمة. ان زهرة لوز لا تصنع ربيعاً. وقد حسبنا، في البدء، ان الانتفاضة زهرة لوز في غير فصلها، او انها زهرة مفردة لا تشكل حديقة، لأننا، في غيم الاحباطات العربية، عجزنا عن رؤية الشمس المحجوبة عنا، ورسبنا في درس التاريخ، وتخصيصاً تاريخ البطولات الشعبية التي تنفجر كما العاصفة على غير توقع حتى من البحّار الذي امضى عمره في اليمّ. هكذا عاصفة الانتفاضة فاجأتنا، كتبت على صحائفنا البيض، بينما القلم يرتعش من فرط حرج».

لم يصل علمنا أن احداً من الفنانين التشكيليين في فلسطين المحتلة استطاع ان يتلمّس، او أن يتنبأ بوقوع الحدث العظيم المتمثل بالانتفاضة الشعبية الفلسطينية العارمة. من الممكن ان تكون هناك بعض الاشارات، او الدلالات، لفجر منتظر في لوحة هنا،او اخرى هناك. لكن اللوحة التي تناولت هذا الموضوع بصورة مباشرة وبيّنة لم تولد عند فناني الداخل قبل الانتفاضة.

الفنان سليمان منصور، من ابرز الفنانين في الارض المحتلة، رئيس الهيئة الادارية لرابطة الفنانين التشكيليين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، قال، في هذا الصدد (**صوت البلاد**، بلغراد، ١/٣/١٩٨٩): «ان الحدث كان كبيراً، وكان فاعلاً بصورة لم تكن في حيّز التوقعات، وان الاعمال الاولى للفنانين التشكيليين بعد اندلاع الانتفاضة لم تكن في مستوى الحدث العظيم؛ وحتى الآن، فان معظم الاعمال الفنية التي تمّ انتاجها لم تصل الى المستوى المطلوب الذي تفترضه التطورات المستجدة».

اثنان فقط من الفنانين الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى خارج فلسطين تناولا هذا الموضوع بشكل بيّن في اعمالهما الفنية. الأول الشهيد ناجي العلي الذي انتج عشرات الرسوم الكاريكاتورية متناولاً الحجر كسلاح في يد اطفال فلسطين في مواجهة العدو الصهيوني؛ والثاني كاتب هذه السطور، وقد سبق له التنبؤ بأحداث مماثلة في الماضي، فقد رسم لوحتين تناولتا هذا الموضوع بشكل واضح العام ١٩٨٤، لوحة حملت اسم اطفال الحجارة وصورت مجموعة من الاولاد والفتيات الصغيرات في ايديهم الحجارة كسلاح ينتظرون وصول دورية اسرائيلية الى مرمى حجارتهم في جو متوتر؛ والثانية باسم اطفال الدهيشة: عشرات من الاولاد والبنات يقذفون دورية اسرائيلية، في زاوية اللوحة، بالحجارة، وواحدة من البنات مصابة بطلقة نارية في كتفها.

ان أجواء الانتفاضة، وهذا التصدي البربري القمعي الرهيب الذي يواجه به العدو الصهيوني ابناء الشعب الفلسطيني المنتفض، لا تسمح كثيراً بنشاطات فنية تشكيلية مركزة. لكن هذا لم يمنع من التمكّن من اختراق هذه العوائق وتحقيق عدد من النشاطات التشكيلية. من ابرز هذه النشاطات، معرض أُقيم في قاعة مسرح الحكواتي في القدس (وهي قاعة شهدت كثيراً من المعارض الفلسطينية منذ انشائها) ضمّ مئة لوحة لخمسة وعشرين فناناً فلسطينياً وثمانية فنانين اسرائيليين. تناول الفنانون، في لوحاتهم، موضوعاً واحداً هو شهداء الانتفاضة، تخليداً لذكراهم، ولرفع صوت الاحتجاج في وجه السلطات الاسرائيلية المحتلة، وأُقيم المعرض في آب (اغسطس) ١٩٨٨.

احد العارضين فيه، تيسير بركات (من مخيم جباليا)، قال عن مشاركته في المعرض: «الامر ليس مجرد

رمي حجارة؛ انها، ايضاً، اشياء مختلفة في حياتنا وجزء من هذا كله هو الثقافة، وجزء من الثقافة هو هذا الفن».

حنا كوكالي، (من بلدة بيت ساحور) عارض آخر أظهر في لوحته «صورة لصديقه الشهيد بجوار قالب من الطوب (حجر اسمنتي) محطّم، وقد احاطت به السنة اللهب التي ترمز الى دمائه التي تشكل نجمة داود. وقد غلبت الوان علم فلسطين الاربعة على غيرها من الالوان».

احد زوار المعرض، المهندس مالكي، قال، بعد زيارته للمعرض، انه يظهر أن الكل يشارك، بطريقة او بأخرى، في الانتفاضة.

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، اقيم معرض ضمّ اعمال اربعة وعشرين فناناً فلسطينياً واسرائيلياً (١٢ + ١٢)، افتتح في نيويورك تحت عنوان «انه لأمر ممكن». وقد نظمت هذا المعرض لجنة تدعى «لجنة الفنانين والكتاب المؤيدين للسلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني». احد هؤلاء الفنانين العارضين، وهو عضو في اللجنة المذكورة المنظمة، والمقيم في واشنطن، قال، في هذا الخصوص: «من الطبيعي ان الفنانين الاسرائيليين والفلسطينيين الذين يؤكدون اتحادهم ازاء السلام ان يعلنوا، في الوقت نفسه، تمسكهم بحرية الطرف الآخر».

وفي الشهر عينه، نظّمت رابطة التشكيليين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة معرضها الحادي عشر في قاعة الحكواتي، في القدس، الذي شارك فيه الفنانون في الضفة والقطاع بستين عملاً من «وحي الانتفاضة والسلام العادل وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة الدولة الوطنية المستقلة».

وكان العام ١٩٨٨ شهد نشاطات اخرى للفنانين في الارض المحتلة، منها ارسال معرض من ثلاثين عملاً الى طوكيو، للمشاركة في المعرض الذي ينظّم مرة كل سنتين في متحف المتروبوليتان، ويشرف عليه الاتحاد الياباني للفنانين (جالا). ومعرض آخر لرسوم الاطفال الفلسطينين، أقيم في غير مكان وبلد من بلدان العالم.

مع بداية العام ١٩٨٩، افتتح معرض مشترك لفنانين فلسطينيين وايطاليين واسرائيليين، في قاعة مسرح الحكواتي، في القدس، تحت عنوان «من أجل فلسطين. وكان للجنة «كوفية» الايطالية الدور الاساسي في هذا المعرض. ولجنة «كوفية» هي لجنة ايطالية تشكلت قبل الانتفاضة لمساندة الحق الفلسطيني، واقامت معرضاً تجوّل في اكثر من عشرين مدينة ايطالية العام ١٩٨٨. وفي مؤتمر صحافي عقد في القدس بهذه المناسبة، قال احد اعضاء لجنة «كوفية»، باولو سينيزي، عن «كوفية» انها «الوان من أجل فلسطين، ومن أجل التضامن مع الشعب الفلسطيني، وضد غطرسة القيادة الاسرائيلية واساليبها البوليسية، كالابعاد والاعتقالات الجماعية والاحترازية ومحاصرة المخيمات وطمس السمات الثقافية والوطنية الفلسطينية».

وبتاريخ ٢٣/١/١٩٨٩، نظّم مركز الفنون في «غفعات حبيبا» (مركز للبحوث والنشاطات المختلفة تابع لحزب مبام في الارض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٤٨) بالتعاون مع رابطة التشكيليين الفلسطينيين في الارض المحتلة امسية خاصة لمعرض «شخصيات ضحايا الانتفاضة». اشتملت الأمسية على معرض ضمّ اكثر من مئة لوحة لشهداء الانتفاضة (المعرض الذي مرّ ذكره، واضيفت اليه اعمال جديدة)، وكذلك محاضرة عن التشكيليين الفلسطينيين وهمومهم، قدمها الفنان سليمان منصور.

قال منصور في الأمسية: «ان معرض شهداء الانتفاضة يشكّل مناسبة جيدة لتعريف الشعب الاسرائيلي بالحركة الفنية الفلسطينية ومشاكلها... ان رابطة التشكيليين الفلسطينيين عملت، على الرغم من الاحداث الخطيرة التي يمرّ بها شعبنا، على تصعيد نشاطها الفني، بما في ذلك تعميق القيم التشكيلية عبر معايشتهم للاحداث بكل صدق وبساطة».

وفي آذار (مارس) ١٩٨٩، شهدت قاعة مسرح الحكواتي، في القدس، معرض الرابطة السنوي تحت اسم «معرض الربيع ـ ١٩٨٩»، وهو يقام للمرة الثانية، حيث أقيم الأول في آذار (مارس) من العام ١٩٨٨ تحت اسم «معرض الانتفاضة». وقد لوحظ أن الفنانين تناولوا موضوع الانتفاضة ومشتقاتها بشكل واضح، حيث شغل الانسان الفلسطيني الحيز الاكبر في اللوحات المعروضة؛ كما كان هناك تناول لعناصر التراث الفلسطيني في

تلك اللوحات.

عدنان الزبيدي (من سكان بيت لحم)، احد العارضين، قال عن لوحة له في المعرض انها مستوحاة من شهر آذار (مارس) العظيم، ذي المناسبات العظيمة كـ «يوم الارض» و«يوم المرأة العالمي» و«عيد الأم» و «يوم الشهيد» و«يوم الكرامة»، والربيع؛ فكتب على لوحته كلمة «آذار» بطريقة شغلت حيزاً كبيراً من اللوحة وبشكل يحتضن زهرة شقائق النعمان الحمراء الحنونة التي تشق حضورها، على الرغم من رقّتها، الصخور في سبيل اثبات الوجود والحرص عليه، رمزاً لاطفال الحجارة الذين يتحدون بسواعدهم الطرية حديد العدو.

طالب الدويك (مدرس التربية الفنية في المعهد العربي في ابو ديس، قرب القدس) قال ان الانتفاضة اثرت في النتاج الفني بشكل واضح، سواء من حيث المضمون او من حيث الشكل. لقد اتجه بعض الفنانين الى استغلال خامات البيئة المحلية. سليمان منصور، مثلاً، راح يستعمل الرمل والتبن والاصباغ الترابية والحنّاء. نبيل عناني بدأ تجربة جديدة باستعماله الحنّاء والرسم به على الجلد. وكريم دباح استعمل النحاس مع تلوينه بطريقة «الامايل». وتيسير بركات لجأ الى الخشب ليعمل ابداعه فيه.

ان تحوّل بعض الفنانين التشكيليين الفلسطينيين في الارض المحتلة الى استعمال المواد الخام والمتوفرة في طبيعة الارض الفلسطينية له دلالتان: الأولى، انه تعبير عن موقف سياسي ينسجم مع ظروف الحياة في ظل الانتفاضة، لمقاطعة كافة البضائع والمواد التي تنتجها اسرائيل او يستوردها التجار الاسرائيليون؛ والثانية هي العودة الى الاصول، الى المواد الخام، والتعاطي معها لاكتشافها، واكتشاف آفاقها.

يلاحظ المرء أن المعارض التي اقيمت في زمن الانتفاضة، اقيمت كلها امّا في القدس، او في مدن فلسطينية من فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨. اننا لم نعلم عن اي معرض، اقيم، في هذه الاثناء، في اي من مدن او قرى الضفة والقطاع. والسبب في ذلك عائد الى الصعوبات المتمثلة بضرورة الحصول على تصريح لاقامة المعرض اولاً، وهو أمر يرفض دائماً؛ ثمّ ان الاجواء لا تسمح للناس بالتفكير في زيارة معرض، لانشغالهم بتدبير أولويات الحياة للعيش وضمان استمرار الانتفاضة.

ففي القدس، ومدن كحيفا والناصرة وام الفحم وتل ـ ابيب، وفي غيرها من الاماكن، استطاع التشكيليون الفلسطينيون هناك تنظيم نشاطاتهم، مستفيدين من القوانين التي تتطلب الحصول على تصاريح لنشاطات ثقافية مسبقاً، ومستفيدين من القوى الثقافية الاسرائيلية التي قدمت التسهيلات الى تلك النشاطات، من خلال المؤسسات التي تنتمي اليها، كالنقابات والاندية وغيرها.

اسماعيل شموط

اسحق شامير في واشنطن

أفكار قديمة برداء جديد

حظيت زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، للولايات المتحدة (استغرقت عشرة أيام)، وتحديداً محادثاته الرسمية مع الرئيس الاميركي، جورج بوش، ووزير خارجيته، جيمس بيكر، التي استغرقت يومين، باهتمام ملحوظ من جانب الاوساط السياسية، والصحافية، المهتمة بقضية الشرق الاوسط، بسبب حالة الترقّب والانتظار التي روّجتها وسائط الاعلام الاسرائيلية، وغير الاسرائيلية، لما سمي بـ «الافكار والمقترحات الجديدة»، التي أعدّها وبلورها رئيس الحكومة الاسرائيلية، تمهيداً لطرحها على الادارة الاميركية، خلال محادثاته الرسمية مع الرئيس الاميركي وكبار رجالات ادارته. وساهمت أوساط في الادارة الاميركية في رفع حرارة حالة الترقّب والانتظار، هذه، لزيارة شامير ومحادثاته المرتقبة في واشنطن، من طريق تسريب معلومات، نسبت الى موظف كبير في الادارة الاميركية قوله ان ادارة الرئيس بوش ألمحت، بهدف تأكيد جدية مساعيها الى احياء عملية السلام في المنطقة، بأنها تقترح تأجيل زيارة شامير، اذا لم يكن في جعبته «أفكار ومقترحات جديدة»، تساعد في تحريك، وتنشيط، عملية السلام في المنطقة (**هآرتس**، ١٢/٣/١٩٨٩).

ورافق حالة الترقّب والانتظار، هذه، الكثير من التكهنات والتسريبات بشأن جوهر ومضمون الافكار والمقترحات التي سوف يحملها رئيس الوزراء الاسرائيلي معه الى واشنطن، اضافة الى ملامح الموقف الاميركي والمقترحات الاميركية المتوقعة رداً على مقترحات شامير.

ومن ناحية أخرى، حظيت الاجواء السياسية المحيطة بالزيارة والمحادثات بتغطية واسعة، نسبياً، حيث أفرد معظم الصحف حيّزاً لا بأس به لمتابعة آخر التصريحات من كلا الجانبين، الاسرائيلي والاميركي، عشية الزيارة، اضافة الى بعض التقارير الصحافية التي تناولت الاجواء الاميركية والمناخ السياسي العام الذي ينتظر شامير ومحادثاته.

توقّع بعض المعلّقين الصحفيين ان تكون «الزيارة صعبة» وانها لن تخلو من ممارسة «الضغوط» بسبب «التآكل» الحاصل في مكانة اسرائيل، ليس في اوساط الرأي العام الاميركي فحسب، بل، أيضاً، داخل الكونغرس الاميركي (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٩). لكن البعض الآخر، وان لم ينف ذلك، استبعد ممارسة ضغوط فورية من جانب الادارة الاميركية، قد تؤدي الى احداث أزمة في العلاقات، معللاً ذلك بأن الادارة الاميركية الحالية غير معنيّة بذلك الآن، لأن شعارها في الوقت الحاضر ـ كما قال أكثر من معلّق صحفي ـ هو الانتظار و«ترك الامور حتى تنضج» (**المصدر نفسه**).

اجواء الزيارة؛ لا ضغوط، ولكن...

أجمع معظم التعليقات الصحفية التي تناول كاتبوها الاجواء التي تنتظر شامير في العاصمة الاميركية، وفي الولايات المتحدة عموماً، على ان المشكلة الاساسية هي التدهور الحاصل في مكانة اسرائيل في نظر الرأي العام الاميركي، والعداء الذي تبديه، على وجه التحديد، وسائط الاعلام الاميركية. ومع ذلك، فقد أكد معظمهم ان الادارة الاميركية لن تذهب بعيداً الى حد التسبّب في مواجهة علنية مع شامير، على الرغم من الخلافات القائمة في وجهات النظر، بالنسبة الى جملة من القضايا المتعلقة بكيفية احياء عملية السلام وشروطها.

فالمعلق السياسي الاسرائيلي، يوئيل ماركوس، خلص، في مقالة تناول فيها الاجواء التي تنتظر شامير في العاصمة الاميركية، الى استنتاج مفاده «ان المزاج العام المعادي لاسرائيل، اضافة الى المقالات النقدية والصور التي تتحدث عن ذاتها على شاشات اجهزة التليفزيون، لن تمكّن، لأمد طويل، اعضاء عديدين في الكونغرس من التباهي بدعمهم الاعمى لاسرائيل ومن مواصلة ذلك الدعم» (المصدر نفسه). وعقّب ماركوس على فوز احد المراسلين الاميركيين الذين يغطون احداث الانتفاضة بجائزة «بوليتسار»، قبل اسبوع من مجيء شامير الى واشنطن، قائلاً: «لا شك في انه لم تعد هناك قصة حب بيننا وبين الاعلام الاميركي. فاسرائيل تملأ، دون توقف، صفحات الصحف وشاشات التلفزة بروايات وقصص غير سارة، والاعلام لا يخفي استياءه من تصرفاتها. ففي مجال الانتفاضة، خسرنا المعركة في وسائط الاعلام. فهي لا تتحدث فقط بتعاطف صريح عمّن تعتبره الضحية (مرة كنا نحتل هذه المكانة)، بل تتخذ موقفاً معادياً لاسرائيل» (المصدر نفسه). وخلص ماركوس الى ان «هذه الحقيقة سوف يكون لها تأثير تراكمي مع مرور الوقت، على الجهات صانعة القرار هنا أيضاً. ولكن على المدى الفوري ، فهي تمارس الضغط على [الطوائف] اليهودية بشكل أساسي» (المصدر نفسه).

امّا على صعيد الادارة الاميركية، فرأى ماركوس ان بوش وبيكر يفتقدان ذلك «الاحساس التاريخي بالالتزام باسرائيل»، حيث ان توجههما نحو الحل سوف يكون اكثر «موضوعية، نظراً الى علمهما بأن الجمود والانتفاضة لن يضيفا لحسابهما نقاطاً لدى الرأي العام، ولن يمكّناهما من التعامل مع اسرائيل المتعنّتة، وكأن شيئاً لم يحصل» (المصدر نفسه).

امّا المعلّق جدعون سامط، فاستبعد ان تؤدي الاجواء التي احاطت بزيارة شامير (تصريحات الرئيس بوش، وتحديداً قوله «بوجوب انهاء الاحتلال») الى احداث ازمة، أو شرخ، في العلاقات بين البلدين. فعلى حدّ قوله، ليس هناك أي جديد في المواقف الاميركية، ولا في حالة القلق والمخاوف منها. ولتأكيد ذلك، استعرض جملة من المواقف الاميركية السابقة، المماثلة للمواقف الاخيرة، مشيراً الى انها لا تقل حدّة عنها، لا في صيغتها ولا في دلالاتها، حيث ان البعض اعتبرها، في حينه، بمثابة انذار لاسرائيل. وقياساً بالماضي، رأى سامط ان ادارة بوش لن تسارع الى احداث ازمة في علاقاتها مع اسرائيل، حيث لن تفوّت الفرصة التي وضعها شامير في يديها، من طريق اقتراحه اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، على الرغم من ان كل هدفه هو كسب الوقت (المصدر نفسه، ٥/٤/١٩٨٩). ورأى سامط ان الفارق الاساسي، لناحية الاجواء المحيطة بزيارة شامير هذه، مقارنة بالزيارات السابقة، يكمن في ما سماه بـ «البعد الزمني». فشامير ـ على حد قوله ـ «سوف يعتقد بأنه كسب بعض الوقت؛ وآخرون سوف يقولون اننا خسرنا بعض الوقت؛ ولكن هذه هي المرة الاولى، على الاقل، منذ بداية الانتفاضة، حيث الوقت يعمل بشكل واضح في غير صالح الطامحين الى تأجيل عملية التسوية. فكل ما ينبغي على الادارة الاميركية ان تفعله الآن ـ اذا لم ترغب في ان تكون أكثر فظاظة ـ هو الانتظار. فالانتفاضة وما يبدو لعين كل مراقب في الولايات المتحدة، حتى لو لم تكن مزوّدة بعدسة مكبّرة، كانجراف شديد في الرأي العام الاميركي والمؤسسة السياسية الاميركية، وصل في السنة الاخيرة الى ابعاد خطيرة» (المصدر نفسه).

وذكر سامط: «ولذا، فالمسألة أو المشكلة الحقيقية ليست ما ستفعله الادارة الاميركية، بل ما هو مدى الحكمة التي ستأخذ بها الادارة الاسرائيلية لكي تمنع عن شعبها ضرراً مؤكداً في المستقبل. هناك خلاف جاد عندنا بالنسبة الى ما هو جدير باعتباره ضرراً: فالحل في نظر جزء من الجمهور الاسرائيلي وحكومته هو كارثة في نظر الجزء الآخر. والاميركيون سوف يظهرون لنا، في القريب العاجل، كمن على استعداد لمساعدتنا لكي نرى بعيون يقظة اكثر الحقل ومخاطره. فبحكم كونهم مقيدين بالقيام بدور الصيّاد، فانهم لا يسارعون الى اطلاق النار؛ فالاوزّ البري هو الذي يجب ان يقرر اين يكمن، بالنسبة اليه، الخطر الاكبر. ووفقاً لطريقة شامير، فالخطر الاساسي يكمن في ان يقودنا هو، في نهاية المطاف، الى المصيدة بيديه» (المصدر نفسه).

هذه الصورة للاجواء المحيطة بزيارة شامير، لناحية استبعاد احتمالات تعرضه للضغوط الفورية من جانب ادارة بوش، تتكرر في معظم التعليقات الصحافية التي تناولت موضوع الزيارة واحتمالاتها. فهناك شبه

اجماع لدى معظم المعلقين على ان ادارة بوش ليست في وارد ممارسة الضغط على شامير. فعلى حد قول المعلّق عكيفا ايلدار، فالادارة الاميركية تميل الى منح شامير الثروة التي يرغب فيها أكثر من أي شيء آخر ـ الوقت. «ففي لقاء بوش وبيكر مع زعماء الطوائف اليهودية، قال الاثنان انهما سوف يمنحان شامير مهلة تتراوح بين ستة شهور الى سنة، من اجل التفتيش عن ممثلين فلسطينيين للمشاركة في محادثات الحكم الذاتي ' الموسع '. وبعد ذلك سوف يستأنفان البحث في فكرة المؤتمر الدولي. واذا كان عليه ان يختار بين ستة شهور وسنة، فليس هناك شك في ما سيختاره شامير». وأضاف ايلدار: «ان الاميركيين يقدرون انه خلال الفترة ذاتها سوف تواصل الانتفاضة ضغطها على الرأي العام في اسرائيل والولايات المتحدة على حدّ سواء، وربما، أيضاً، على يهود الشتات. وشعارهم هو ' ترك الامور حتى تنضج ' » (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٩).

من ناحية أخرى، أكدت صحيفة «هآرتس» (٣/٤/١٩٨٩)، في مقالة افتتاحية، ان الاميركيين ليسوا في عجلة من أمرهم. لكنها استدركت: «ولكن، نظراً الى انهم [أي الاميركيين] اقحموا انفسهم في الموضوع، فمن الصعب الاعتقاد بأنهم، بعد استماعهم الى وجهات نظر الاطراف، سوف يسارعون الى الاستنتاج ان لا سبيل الى ردم الهوة القائمة بينهم، وانه من الافضل ابقاء الساحة الاسرائيلية ـ العربية [تتخبّط] بنزاعاتها. وحتى لو لم تكن هذه المنطقة تحتل مرتبة عالية في سلّم الاولويات الاميركي، فان من بدأ شوطاً سوف يضطر الى مواصلته. واذا وجدوا انهم على طريق مسدود، فقد يتغلّبون على ترددهم باعلان موافقتهم على عقد المؤتمر الدولي. ففي نهاية المطاف، فانعقاد المؤتمر الدولي لن يلحق الضرر بقوة، وهيبة، الولايات المتحدة». وقال المعلّق دان مرغليت، ان الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تحمّل تصرفات حكومة شامير. وأضاف: «لقد وقف الاميركيون على اللعبة ـ الخدعة. فشامير وارنس ندما لكونهما رفضا وثيقة بيرس ـ الحسين. واليوم، وبشكل مفاجىء، يريدان عودة الاردن الى المسار؟ هذا جيد، ومن الممكن محاولة ذلك، لكن الامر يتطلب عقد مؤتمر دولي. وهما يريدان، أيضاً، فلسطينيين من سكان المناطق [المحتلة] للحوار؟ وهذا، ايضاً، ممكن. لكن ارنس لا يجب ان يخدع نفسه بأن لسان بيكر قد خانه. فاذا لم تنجح اسرائيل في التحاور مع م.ت.ف. في نابلس، فلا بد من ان تتفاوض مع م.ت.ف. في تونس» (**هآرتس**، ٢/٤/١٩٨٩). وعزا مرغليت التعنّت الذي يبديه شامير في تصريحاته عشية زيارته واشنطن، الى انه يساوره قلق عميق وفعلي من الرحلة التي تنتظره. وأضاف، انه اذا سار شامير بعيداً نحو انتخابات فعلية في المناطق المحتلة أو مفاوضات مشروطة مع م.ت.ف. فان ذلك سوف يكون لا بسبب نصيحة المقرّبين منه، بل لأن ضغوطات بوش وبيكر قد فعلت فعلها (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، أظهر استطلاع للرأي العام الاميركي، قامت به شبكة اي.بي.سي. ان ٧١ بالمئة من الجمهور الاميركي يعتقدون بأن على اسرائيل البدء بمفاوضات مع م.ت.ف. وان ٢٥ بالمئة فقط يعارضون ذلك؛ وقال ٨٣ بالمئة من المشاركين في الاستفتاء، ان ما يجرى في المناطق المحتلة يلحق الضرر بالدعم الذي تحظى به اسرائيل في اوساط الجمهور الاميركي؛ لكن ٥١ بالمئة قالوا ان الفلسطينيين يتحمّلون المسؤولية عن الغليان في المناطق المحتلة، مقابل ٢٨ بالمئة فقط اعتبروا ان اسرائيل تتحمّل المسؤولية عن ذلك (**معاريف**، ٧/٤/١٩٨٩).

في المقابل، أعرب ٨٢ بالمئة من سكان اسرائيل عن معارضتهم اجراء مفاوضات فورية مع م.ت.ف. لكن ٥٨ بالمئة منهم قالوا انهم سوف يؤيدون مثل هذه المحادثات في مرحلة لاحقة، اذا اعترفت المنظمة باسرائيل وأوقفت عملياتها «الارهابية». وأعرب ٤٤ بالمئة من المستفتين ان قيام دولة فلسطينية على جزء من، أو على كل اجزاء، الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، هو بمثابة أمر لا يمكن الحؤول دونه خلال السنوات العشر، أو العشرين، المقبلة (**دافار**، ٣/٤/١٩٨٩).

تفويض وشكوك

خلافاً لزيارته السابقة للولايات المتحدة، قبل حوالى ثلاثة عشر شهراً، حظي شامير، في زيارته الحالية، بتفويض من شريكه الاكبر في الحكومة بطرح برنامجه السياسي خلال محادثاته مع الرئيس بوش، كبرنامج موحّد للحكومة كلها. وقام شامير، قبيل سفره، باطلاع اعضاء الطاقم السياسي (بيرس ورابين وارنس) على

مضمـون الافكار التي سوف يحملها الى واشنطن. وركز شامير حديثه على مبادىء كامب ديفيد وعلى الجهد المطلوب لايجاد تمثيل فلسطيني غير محسوب على م.ت.ف. من اجل البدء بمحادثات بشأن التسوية المرحلية. وقال شامير انه سوف يستجيب للمطلب الاميركي بتخفيف القيود المفروضة على المناطق المحتلة، شرط ان يترافق ذلك بايقاف العنف من جانب الفلسطينيين (**هآرتس**، ٣/٤/١٩٨٩). وذكرت مصادر اخرى ان ما طرحه شامير، خلال لقائه بأعضاء الطاقم السياسي، لم يكن خطة مبلورة، بل كيفية رده ومواجهته للمواقف التي قد يطرحها زعماء الادارة، والاسئلة التي قد يطرحونها خلال المحادثات (**دافار**، ٣/٤/١٩٨٩). وأثار رفض شامير البحث، في جلسة الحكومة، في الافكار التي ينوي طرحها على الادارة الاميركية حفيظة عدد من وزراء الليكود، وتوجيه انتقادات بهذا الشأن (**المصدر نفسه**). من ناحية أخرى، رفض بيرس الخوض في تفاصيل الحديث الذي دار بينه وبين شامير بحضور الوزيرين، رابين وارنس، وذلك بدعوى ان المشاركين في الحديث تعهدوا الحفاظ على سرية ما دار فيه. وبمناسبة سفر شامير الى واشنطن، تمنّت كتلة المعراخ في الكنيست النجاح لرئيس الحكومة في زيارته الهامة للولايات المتحدة. ودعت كتلة المعراخ رئيس الحكومة الى ان يمثّل، في محادثاته، الخطوط الاساسية للحكومة كلها، وكذلك توق الشعب الاسرائيلي للسلام (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٩).

امّا كتلة الليكود، فأصدرت بياناً، في تلك المناسبة، دعت فيه المعراخ وكتل المعارضة الاخرى الى الامتناع عن اسماع اصوات «صامّة للآذان، وتلحق الضرر بقدرة اسرائيل على الصمود. فالخلافات ـ اذا وجدت ـ فسوف يتمّ استيضاحها بعد عودة رئيس الحكومة من الزيارة» (**المصدر نفسه**). وقبل اطلاع شامير زعماء المعراخ على بنـود خطتـه، أدلى زعيم حزب العمـل بتصريـح شكـك فيه في امكان السير على طريق السلام، وفقاً للمواقف الكلاسيكية لليكود: «لدي شكوك في ما اذا كان بمقدور الحكومة، لاحقاً، مواجهة القضية المركزية المتمثلة بعملية السلام. يوجد بيننا خلافات في الرأي؛ ولا معنى لأن اخفي ذلك. ومن جانبي أشك في امكان السير على طريق السلام، وفقاً للمواقف الكلاسيكية لليكود. لقد سألوني عمّا اقترح على شامير ان يحمله معه الى واشنطن، وأجبت بأنني اقترح عليه ان يحمل معه برنامج المعراخ» (**المصدر نفسه**، ٢/٤/١٩٨٩). من جهته، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، ان حكومة الوحدة الوطنية لا تستطيع تبنّي صيغة «اراض مقابل السلام». وأضاف انه تلقّى تلميحات من شخصيات فلسطينية، وأيضاً من دولة عربية اخرى، بأنهم سوف يكونون على استعداد للدخول في مفاوضات سياسية مع اسرائيل، اذا تمّ التوصل الى اتفاق مسبق بشأن مبدأ «أراض مقابل السلام». وانطلاقاً من ذلك، ومن عدم تمكّن الحكومة من تبنّي الصيغة آنفة الذكر، قال رابين: «وفي مرحلة معيّنة سوف تكون هناك ضرورة لاجراء انتخابات جديدة لكي يحسم الشعب في الخلاف. ولكن الى حين ذلك، ومن اجل تحريك دواليب المفـاوضـات، يتوجب على حكومة الوحدة الوطنية ان تستمر، ولا يجوز حلّ الشراكة بين حزب العمل والليكود (**هآرتس**، ٣/٤/١٩٨٩). وبروح أقوال رابين، وعلى الرغم من شكوكه، تمنّى بيرس النجاح لرئيس الحكومة في مهمّته. وأعلن انه لن يخطو أية خطوة يمكن ان تعرقل تلك المهمة. وأضاف: «اذا قُبلت افكار شامير التي لا تتلاءم ـ كما هو معروف ـ مع برنامج المعراخ، فسوف أكون سعيداً جداً. فالسلام أهمّ من الحزبين الكبيرين سوياً، ومن كل منهما على حدة» (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٩).

وعكّر اجواء الوئام هذه تصريحات بعض وزراء حزب العمل في الكنيست. فالوزير موشي شاحل أعرب عن اعتقاده بأنه لن يكون بامكان حزب العمل مواصلة مشاركته في الحكومة، اذا لم يتوصل شامير الى تفاهم مع الولايات المتحدة (**المصدر نفسه**). واتهم عضو الكنيست ميخائيل بار ـ زوهر وزراء الليكود بأنهم يتصرفون كالنعامة، متجاهلين الايماءات والاشارات الواضحة الصادرة عن البيت الابيض، والخارجية الاميركية، ومجلس الشيوخ، ووسائط الاعلام الاميركية، التي تتحدث عن ضرورة التوصل الى حلّ اقليمي وسط. وأضاف: «ان رفض وزراء الليكود وتعنّتهم سوف يلحق بنا جميعاً كارثة، وسوف يقود الى حل مفروض» (**دافار**، ٢/٤/١٩٨٩). امّا عضو الكنيست عن حركة «راتس»، يوسي ساريد، فقال ان ما يحمله شامير معه «ليست افكاراً... وليس جديداً». من جهته، تمنّى رئيس الوكالة اليهودية، سيمحا دنيتس، على رئيس الحكومة ان يتوجّه الى واشنطن، حاملاً مشروع سلام مشتـركـاً، يحظى بتأييد الحزبين الكبيرين. وقال دينتس ان ما يقترحه يحتّمه الواجب، «لأننا

تعلّمنا انه لا يمكن خوض الحرب ولا التوصل الى السلام دون اجماع واتفاق بين الحزبين الكبيرين». وقال دينتس، أيضاً: «ان اسرائيل ملزمة ببناء مفهوم وخطة قومية يساعدانها في احداث تغيير في صورتها ومكانتها لدى الرأي العام الاميركي» (**المصدر نفسه**).

شامير؛ هجوم مضاد

وفقاً لبعض المصادر الاسرائيلية، اصرّت ادارة بوش على ضرورة ايفاد سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتاين، الى واشنطن، قبل وصول شامير اليها، بهدف الاطلاع على مقترحات شامير ومبادىء خطته (**هآرتس**، ٤/٤/١٩٨٩). وازاء ذلك، قرّر شامير ومستشاروه، وفقاً لما قاله مصدر في حاشيته، ان يحذّروا مضيفيهم منذ البداية، ومنذ اللحظة الاولى للرحلة، من نتائج «السير على طريق الصدام». وبحسب المصدر ذاته، قال الاسرائيليون، في مرحلة معيّنة: «اذا كنتم راغبين في ذلك [أي الصدام]، فلن يكون هناك مناص؛ فالمواجهة سوف تحصل» (**المصدر نفسه**، ٧/٤/١٩٨٩). واستناداً الى هذا التكتيك، فالتصريحات شبه اللاذعة التي أدلى بها شامير و«رجاله» عشية الزيارة، لم تكن، على حدّ قول معلّق صحفي، مجرّد «عملية تنفيس فقط، بل شكّلت اشارات انذار لرجال الادارة الصديقة ـ المضيفة، الى أي حدّ يمكنها الذهاب بعيداً مع اسرائيل شامير» (عوفراه يشوعاه ـ لايت، **معاريف**، ٧/٤/١٩٨٩). ومن هذا المنطلق، ارتأى شامير، على ما يبدو، ان خير وسيلة للدفاع هي الهجوم، ممّا دفع ادارة بوش الى محاولة ترطيب الاجواء، عشية وصول شامير واشنطن، بعد التصعيد الذي وصل ذروته في أعقاب محادثات بوش ـ مبارك. ففي خطاب ألقاه الرئيس بوش في الحفل التكريمي للرئيس المصري، أعلن الرئيس الاميركي، ان لديه «احساساً بالالحاح» يشاركه فيه الرئيس مبارك، بالنسبة الى ضرورة التقدم في مسار السلام؛ محدداً «انهاء الاحتلال» و«تحقيق الحقوق السياسية للفلسطينيين»، كهدفين من الاهداف السياسية الاساسية الثلاثة لادارته، اضافة الى هدف «ضمان أمن اسرائيل» (**هآرتس**، ٤/٤/١٩٨٩). ولفت بعض الموظفين الاميركيين، انظار مراسلي الصحف الى انه لم يسبق لرئيس اميركي ان تحدث عن سيطرة اسرائيل على المناطق المحتلة بمثل هذه اللهجة من السلبية الصرفة (**المصدر نفسه**، ٥/٤/١٩٨٩).

كيف ادار شامير «حرب التصريحات» استعداداً لمحادثاته مع زعماء الادارة الاميركية ؟ ان متابعة دقيقة لمجمل تصريحاته، وللتصريحات المنسوبة الى مصادر مقرّبة منه، عشية زيارته، وخلالها، تظهر، دون الحاجة الى قراءة ما بين السطور، انه انتهج تكتيكاً زاوج فيه بين المرونة في الشكل والتعنّت في الجوهر؛ لكنه خرج عن طوره وتكتيكه هذا في أول مناسبة، اعتبرها بمثابة «استفزاز» لمفاهيمه الايديولوجية. مسلسل المرونة من حيث الشكل والتعنّت من حيث الجوهر بدأ، عملياً، عشية توجّهه الى نيويورك. فقد أوضح بعض مقرّبيه انه عازم على ان يرفض، بشكل قاطع ونهائي، كل اقتراح يتضمّن، ولو تلميحاً، امكان اجراء محادثات مع م.ت.ف. أو الاعتراف بمبدأ «أراض مقابل السلام» (**المصدر نفسه**، ٢/٤/١٩٨٩). من ناحية أخرى، حاول شامير اضفاء اجواء مريحة قبل وصوله واشنطن في المؤتمر الصحفي الذي عقده في مطار بن ـ غوريون قبيل اقلاع طائرته من هناك الى نيويورك. فزيارته ـ حسبما قال ـ «هي فرصة لاستئناف التعاون والصداقة» بين اسرائيل والولايات المتحدة، وانها تتمّ «على خلفية الجهود الجديدة الهادفة الى تقدّم مسار المفاوضات بيننا وبين جيراننا»، والهدف منها «هو تبادل الآراء والافكار، وتقدير فرص واحتمالات البدء بمفاوضات [للتوصل] الى تسوية سلمية» (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٩). مع ذلك، لم يفته التأكيد، وهذا بيت القصيد، «انه سوف نصرّ على ان تكون المفاوضات في اطار معقول، وان تجرى بشكل مباشر ودون شروط مسبقة». وهذا يعني رفض المؤتمر الدولي، ورفض مشاركة م.ت.ف. ورفض مجرّد الاشارة الى طبيعة الحلّ النهائي. وبالنسبة الى الخطة التي اعدها، رفض شامير الخوض في التفاصيل، مكتفياً فقط بالقول «انه يفتش عن حلول صحيحة للمشاكل»، وانه يأمل في ان تلقى اقتراحاته اهتماماً لدى الاميركيين، حيث ان «الهدف الاساسي»، هو «التقدم نحو السلام». مع ذلك، قال احد مستشاريه، ان ليس لدى شامير أية نيّة بخوض معركة كسر عظم مع الرئيس بوش في هذه المسألة، أو تلك (**المصدر نفسه**).

وذكرت مصادر صحفية ان شامير اطلع، فور وصوله نيويورك، على تقرير من سكرتير الحكومة عن

نتائج لقاءات الاخير مع مساعدي وزير الخارجية الاميركية. ووصفت مصادر في حاشية شامير الرد الاميركي الاولي على المقترحات التي حملها سكرتير الحكومة الاسرائيلية، بأنه «غير بارد» (**المصدر نفسه**، ٥/٤/١٩٨٩). لكن مستشار رئيس الحكومة لشؤون الاعلام والاتصالات، آفي بازنر، قال ان مصادر صحفية اميركية وصفت ردّ الفعل الاميركي الاولي بأنه «كان بارداً»، الأمر الذي أثار القلق (**المصدر نفسه**، ٧/٤/١٩٨٩).

وكانت مصادر صحفية اسرائيلية أشارت الى ان شامير سوف يطرح، خلال لقائه مع بوش، افكاراً لن تتجاوز نصوص كامب ديفيد، بما في ذلك مسألة بدء المحادثات بشأن التسوية الدائمة بعد مضي ثلاث سنوات على تطبيق التسوية المرحلية القائمة على الحكم الذاتي، ومسألة انسحاب الجيش الاسرائيلي الى نقاط ومراكز متفق عليها. وأضافت هذه المصادر، نقلاً عن مصدر رفيع المستوى في الليكود، ان شامير سوف يطرح افكاره هذه كبشرى يحملها معه الى الولايات المتحدة، «مستنداً الى جهل الجمهور الاميركي، وحتى الكثير من الصحفيين، بتفاصيل اتفاقيتي كامب ديفيد». الى ذلك، قالت المصادر اياها ان شامير يبدي مرونة في موضوع الانتخابات في المناطق المحتلة، حيث لن يربط هذا الموضوع بالجدول الزمني المحدّد في كامب ديفيد. وانه سوف يقترح على الاميركيين التباحث بشأن طريقة اجراء الانتخابات وطابعها (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٩).

من ناحية أخرى، اشارت مصادر صحفية اسرائيلية الى ان ملامح الموقف الاميركي اخذت تتضح قبيل لقاء شامير مع زعماء الادارة الاميركية. ونقلت هذه المصادر عن مصادر اميركية، ان الرئيس بوش، ووزير خارجيته بيكر، سوف يؤكدان للضيف الاسرائيلي انه اذا لم تطرح اسرائيل مبادرة جديدة تغيّر صورة الوضع في عملية السلام من اساسها، فانه «سوف تكون هناك ضرورة للبحث في عقد مؤتمر دولي، خلال فترة تتراوح بين ستة شهور أو سنة» (**المصدر نفسه**، ٢/٤/١٩٨٩). هذه الرسالة أوصلها بوش وبيكر الى شامير، من خلال لقائهما مع ممثلين عن مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة. فقد اوضح الاثنان ان السعي الاسرائيلي الجديد الى اعادة الاردن الى الصورة يلزم، ويحتّم، الدعوة الى عقد مؤتمر دولي، لأن الملك حسين يعتبر هذا الامر شرطاً مبدئياً. في المقابل، أعرب الاميركيون عن استعدادهم لتأجيل النظر في موضوع المؤتمر الدولي، مقابل موافقة شامير على ثلاثة مبادىء: ١ ـ مبدأ الاتصالات التدريجية مع الفلسطينيين، في البداية محادثات مع ممثلي السكان في المناطق المحتلة بشأن التسوية المرحلية، ثم تتلو ذلك محادثات مع ممثلي م.ت.ف. بشأن التسوية الدائمة؛ ٢ ـ الاعلان عن ان القرار ٢٤٢ ينسحب على الجبهات كافة؛ ٣ ـ قبول مبدأ مبادلة اراض بالسلام (**المصدر نفسه**).

هذه الخطوط العامة لملامح الموقف الاميركي وصلت ذروتها في تصريحات بوش، في ختام محادثاته مع الرئيس المصري، التي حدّد فيها مبدأي «انهاء الاحتلال» و«تحقيق الحقوق السياسية للفلسطينيين»، هدفين اساسيين لسياسة ادارته، الى جانب «ضمان أمن اسرائيل». واضافة الى ذلك، قال بوش ان المفاوضات المباشرة بين الاطراف، هي السبيل الى تحقيق هذه الاهداف. لكنه لم يستبعد فكرة عقد المؤتمر الدولي، «لأن مؤتمراً دولياً للسلام، يخطط له كما ينبغي، قد يكون له دور مفيد في الوقت المناسب» (**دافار**، ٤/٤/١٩٨٩).

ولم يتأخر الرد الاسرائيلي على هذه الاشارات الاميركية كثيراً. فقد انتهز شامير فرصة لقائه بحشد كبير من زعماء المنظمات اليهودية، لكي يصعّد هجومه المضاد للاشارات التي تلقاها من الادارة قبل بدء محادثاته الرسمية مع كل من بيكر وبوش. وركّز شامير هجومه على فكرة اشراك م.ت.ف. في المفاوضات في مرحلة التفاوض بشأن المكانة النهائية للمناطق المحتلة. ووصف شامير م.ت.ف. بأنها «ليست مجرّد منظمة ' ارهابية ' ، بل هي من أوجد واحتضن ودرّب وكان الأب الروحي للارهاب الدولي». وقال شامير، أيضاً، ان «م.ت.ف. ليست حركة تحرير وطني بل حركة أُقيمت لكي تدمّر اسرائيل». وادعى شامير بأن «أعمال المنظمة، يوماً اثر الآخر... تثبت انه لم يحصل أي تغيّر على نهجها، على الرغم من التصريحات خلافاً لذلك». وأضاف «ان معظم الناس في اسرائيل يدرك... ان الاعتراف بـ م.ت.ف. سوف يقود الى دولة فلسطينية... وهم يدركون، أيضاً، ان دولة فلسطينية بقيادة م.ت.ف. هي وصفة محققة للحرب المقبلة. من جهتنا، لن نسمح بذلك ابداً». وأشار شامير الى

موضوع الانسحاب، فأعرب عن استغرابه، لأنه «لم يطلب من أي زعيم عربي استبدال مناطق بالسلام، ولكن نحن توجّه الانتقادات الينا، لأننا لا نقبل بهذه الصيغة». وأضاف: «لقد تنازلت اسرائيل عن ٩٠ بالمئة من المناطق المحتلة عندما انسحبت من سيناء». ورفض الانسحاب من المناطق المحتلة «لأن انسحاباً من يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، سوف يجلب كوابيس بيروت الى القدس وتل ـ أبيب. وفوق كل ذلك، وخلافاً لسيناء، فهذه المناطق هي اجزاء من ' أرض ـ اسرائيل' ، ولنا حق عليها منذ ثلاثة آلاف سنة». وبأسلوب ديماغوجي، تطرّق الى الوضع النهائي للمناطق المحتلة، فقال «ان العرب يدعون بأن لهم حقوقاً على تلك الاراضي. ولذا، فنحن سنطرح مطالبنا، وهم سيطرحون مطالبهم، وسوف نتوصّل الى اتفاق. وهذا الاتفاق لن يستجيب تماماً لمطالب كل طرف، ولكن بالامكان العيش في ظل ذلك». وأكد شامير ان القدس «سوف تبقى موحّدة ومفتوحة للجميع وتحت السيادة الاسرائيلية، كعاصمة اسرائيل الابدية» (**المصدر نفسه**، ٥/٤/١٩٨٩).

وكان شامير بدأ خطابه في المؤتمرين من زعماء المنظمات اليهودية، بابراز «الايجابي» ـ من وجهة نظره ـ في سياسته؛ اذ قال: «اننا على استعداد لأن نمنح العرب حكماً ذاتياً، وهذا أقصى ما يتلاءم مع احتياجاتنا الأمنية». وأضاف انه على استعداد للتحاور والتفاوض مع أي كان في العالم، اذا كان بامكانه المساهمة في عملية السلام، «ولكن المفاوضات مع م.ت.ف. لن تحقّق ذلك، وسوف تقود، فقط، الى كارثة». وقال شامير انه مدرك للاضرار التي لحقت بمكانة دولة اسرائيل وصورتها، وانه لا ينبغي التقليل من ذلك، بل سيفعل كل شيء لتحسين تلك المكانة. لكنه أضاف، ان على اسرائيل، في الوقت ذاته، ان تحذر التضحية بالمضمون من اجل العلاقات العامة (**هآرتس**، ٥/٤/١٩٨٩).

ترطيب الأجواء

استعداداً للمحادثات الرسمية، بين شامير وبيكر ومن ثمّ بوش، وازاء تصريحات شامير التي سبقت تلك اللقاءات، قال بعض المصادر الصحفية ان واشنطن سارعت الى ترطيب الاجواء وتخفيف وقع الانطباع الذي تركتـه تصريحـات الرئيس بوش، التي وصفها مصدر في حاشية رئيس الحكومة الاسرائيلية بأنها كانت «غير متوقعة، ومثيرة للقلق، واحدثت خيبة أمل» (**دافار**، ٥/٤/١٩٨٩).

فبلهجة بدت كأنها تهدف الى تمهيد الاجواء المريحة لمحادثات شامير، قال موظف كبير في البيت الابيض ان رئيس الحكـومـة يصل واشنطن «في وقت حيث العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية متينة ومفعمة بالثقة، وحيث الالتزام الاميركي بأمن اسرائيل وسلامتها وطيد». وأضاف، ان الادارة تتوقع اجراء محادثات «صادقة وصريحة وفقاً لما يتطلبه طابع العلاقات السائدة فيما بين البلدين». وأكد، من ناحية أخرى، ان المحادثات سوف تتطرق الى كل الجوانب المتعلقة بعملية السلام، وان المبادىء الموجهة للسياسة الاميركية سوف تبقى قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، والمفاوضات المباشرة، والسلام مقابل أراض، وأمن اسرائيل والحقوق السياسية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، قال الموظف الكبير اياه ان الادارة الاميركية لم تقل، أبداً، انها تتوقع ايقاف الانتفاضة كلياً، قبل ان يكون ممكناً الاقدام على أية خطوة أخرى. وكان بذلك يرد على ما نشره بعض الصحف من ان شامير يشترط ايقاف الانتفاضة كلياً لاجراء الانتخابات. وقال الموظف الكبير «ان الادارة ترى ان هناك حاجة ملحّة الى تغيير الاجواء السائدة في المناطق [المحتلة]، لكي يكون ممكناً البدء بحوار تتلوه مفاوضات». ورفض التعقيب على الاقتراحات التي نسبتها وسائط الاعلام الى شامير، قائلاً «انه ليس من عادة الرئيس التعليق على ما ينشر في الصحف». وعلى حد قوله، فالرئيس بوش عازم على ان يستمع، بنفسه، ومن مصدر أولي، وبالتفصيل، الى شامير وما لديه من أقوال بالنسبة الى السبل الممكنة لتقدّم عملية السلام، دون الحكم، مسبقاً، على كل فكرة او اقتراح ينسبان اليه (**المصدر نفسه**).

وبـاللهجـة ذاتهـا، الهادفة الى تهيئة اجواء مريحة، قال وزير الخارجية الاميركية، بيكر، انه توصل الى

اتفاق مع الرئيس المصري بأن المؤتمر الدولي بامكانه، فعلاً، ان يقوم بدور مساعد في عملية السلام، ولكن «بالشكل الملائم والوقت الملائم». امّا الآن، فيجب تفعيل وسائل تخلق المناخ الملائم لعقد المؤتمر (**المصدر نفسه**).

المحادثات الرسمية

أُجريت المحادثات الرسمية بين الطرفين، الاسرائيلي والاميركي، على جولتين: الاولى مع الوزير بيكر، والثانية مع الرئيس بوش. وبدا واضحاً من وصف بيكر لاقتراحات شامير بأنها «مشجعة جداً»، ان الادارة الاميركية بعيدة، كل البعد، من اجواء التوقعات باحتمال ان تؤدي الخلافات في وجهات النظر الى أزمة في العلاقات بين الجانبين. كذلك أعرب بيكر عن أمله في ان «تشكل الاقتراحات قاعدة تمكّننا من دفع عجلة السلام الى أمام». وأشار كل من بيكر وشامير الى انه لا يزال هناك حاجة الى مزيد من البحث في الاقتراحات. وقال شامير، بعد ان شكر بيكر على دعوته لزيارة واشنطن، ان المحادثات كانت «عميقة وودّية». ونوّه الاثنان بأن جولة محادثاتهما قد طالت أكثر ممّا كان مخططاً لها. ومع ذلك ـ كما قال بيكر ـ بقيت هناك مواضيع لم يتمكنا من البحث فيها. وأصرّ كل من شامير وبيكر على عدم الخوض في تفاصيل المحادثات التي اجرياها. واكتفى الاثنان بالقول، انه «ولغرض تطوير اقتراحات رئيس الحكومة، فسوف تجرى مداولات على مستوى الخبراء من كلا الجانبين، قبيل لقاء شامير مع الرئيس الاميركي بوش» (**المصدر نفسه**، ٦/٤/١٩٨٩).

ونسبت المصادر الاسرائيلية الى مراقبين سياسيين في واشنطن تقديرهم ان ادارة بوش سوف تواصل السير وفق هذا النهج القائم على تشجيع الاقتراحات والاستعداد الاسرائيلي لكسر الجمود من خلال الدفع نحو مزيد من التقدم، استناداً الى الاقتراحات الاسرائيلية. وقالت هذه المصادر، أيضاً، ان المحادثات بين شامير وبيكر طاولت مجالات أخرى عديدة، من بينها موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفياتي الى اميركا بدلاً من اسرائيل، والتسهيلات الاميركية الجديدة بهذا الشأن، وكذلك موضوع التعاون الاستراتيجي بين الجانبين. وتضمّنت جولة المحادثات الرسمية الاولى، التي أجراها شامير، لقاء آخر مع وزير الدفاع الاميركي، طرح فيه شامير موضوع المساعدات الاميركية الى اسرائيل، طالباً الحفاظ على مستواها الحالي، من أجل ضمان التفوّق العسكري النوعي لاسرائيل، مقابل التفوّق الكمّي الهائل للدول العربية. وأكد شامير، خلال اللقاء، انه، ازاء الاسلحة المتطوّرة التي يواصل الاتحاد السوفياتي تزويد الدول العربية بها، لا يجوز لاسرائيل ان توقف تفوّقها النوعي هذا (**المصدر نفسه**).

واعتبر المعلّق السياسي، يوئيل ماركوس، ان التصريحات المقتضبة لكل من بيكر وشامير، في ختام محادثاتهما ـ «بيكر الذي تتحدث عن أفكار مشجعة جداً حملها شامير معه، وعن محادثات مفيدة وودية، وشامير الذي أعلن لقد بدأنا محادثات جادة، من خلال توجه ودي» ـ قد خفضت مستوى التوقعات التي تحدثت عن احتمال ان تسفر المحادثات عن زلزال سياسي بقوة ثلاثة درجات وفق سلّم رختبر. وقال ماركوس، أيضاً، ان التناغم الذي بدا في اجمال كل من بيكر وشامير لنتائج محادثاتهما «كان بمثابة الذروة ـ النقيض (anti-climax) لاعلان بوش الحاد قبل ذلك». وخلص ماركوس الى انه «يبدو ان الادارة الاميركية تميل، في هذه المرحلة، الى اعتبار الاقتراحات التي جلبها شامير معه ـ الانتخابات في المناطق [المحتلة] لاقامة حكم ذاتي موسّع ـ قاعدة من الممكن ان تضاف اليها عناصر اخرى للتقدم في عملية السلام». وعزا ماركوس ترحيب الادارة الاميركية باقتراحات شامير «الى انهم يدركون في واشنطن، ان التقدم [في عملية السلام] يمكن ان ينجز فقط بالتعاون مع اسرائيل، التي تحتفظ في يديها بـ ' السلع ' التي بواسطتها يمكن تحقيق السلام. فبيكر لم يبخل بالكلمات، لكي يؤكد اهمية اسرائيل كحليف وضرورة السير معاً على طريق السلام» (**هآرتس**، ٦/٤/١٩٨٩).

من ناحية أخرى، قال ماركوس، في معرض تعليقه على ما انتهت اليه جولة المباحثات الاولى مع شامير: «بقيت قضايا عديدة مفتوحة وموضع خلاف بين الجانبين، يفترض ان يتواصل البحث فيها على مستوى أطقم الخبراء المشتركة وكذلك في المحادثات الختامية مع الرئيس بوش. وابرز هذه القضايا ما يلي:

« ○ على سبيل المثال، ترفض الادارة طلب [شرط] شامير بايقاف الانتفاضة كشرط لاجراء الانتخابات.

« ○ والقضية الثانية موضع الخلاف تتعلق بالقضايا الفرعية المتفرعة من الانتخابات: ما هي الادوات والوسائل لوضع وتحديد اجراءات المفاوضات والانتخابات ؟ ومن هي الهيئة، أو الجهة الخارجية، التي يجب ان تشرف على الانتخابات ؟ وكيف سيتمّ ضمان الحقوق السياسية للفلسطينيين، خلال الفترة الانتقالية ؟

« ○ والقضية الثالثة موضع الخلاف تتعلق بكيفية ربط الانتخابات وعملية الحوار مع الفلسطينيين بموضوع دمج الملك حسين في عملية السلام.

« ○ أمّا القضية الرابعة موضع الخلاف، فهي الاكثر حدّة وتعقيداً وتتعلق بتحديد اهداف الانتخابات وكيفية ربط الفترة الانتقالية، أي فترة الحكم الذاتي، بالمفاوضات المتعلقة بالمكانة النهائية للمناطق» (**المصدر نفسه**).

مشروع شامير

في بيانه الختامي الذي أجمل فيه ما انتهت اليه محادثاته مع الرئيس الاميركي بوش، طرح شامير، بعد ديباجة كرّر فيها العديد من مواقفه السابقة والمجاملات المألوفة في مثل هذه المواقف، مشروعاً من أربع نقاط «من اجل تقدم قضية السلام»:

«١ ـ في البداية، نحن نقترح بذل جهد من اجل تحويل اتفاقيتي كامب ديفيد الى حجر زاوية في عملية توسيع السلام في المنطقة. اننا ندعو الاطراف الثلاثة الموقعة على الاتفاقيتين، بمناسبة الذكرى العاشرة لاتفاق السلام، الى ان تؤكد، بالاعمال، اخلاصها للاتفاقيتين.

«٢ ـ اننا ندعو الولايات المتحدة ومصر الى ان توضحا للحكومات العربية ان عليها ان تتخلّى عن عدائها وحربها ضد اسرائيل. وان عليها ان تستبدل الحرب السياسية والمقاطعة الاقتصادية بالمفاوضات والتعاون.

«٣ ـ اننا ندعو الى بذل جهد دولي بقيادة الولايات المتحدة، وبمشاركة جوهرية في اسرائيل، من اجل حل قضية اللاجئين المزمنة، التي خلّدتها الحكومات العربية، في الوقت الذي استوعبت اسرائيل مئات آلاف اللاجئين اليهود من البلدان العربية. وكل هؤلاء اللاجئين بحاجة الى مأوى ملائم وحياة كريمة. وهذا المسار لا يجب ان ينتظر الحل السياسي، ولا يجب ان يكون بديلاً منه.

«٤ ـ ومن اجل البدء بمسار مفاوضات سياسية، فاننا نقترح اجراء انتخابات ديمقراطية حرّة، حرّة من اجواء العنف والارهاب والتنكيل التي تنشرها م.ت.ف. بين العرب الفلسطينيين، سكان [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة. وهدف الانتخابات هو ان تسفر عن تشكيل وفد للتفاوض بشأن تسوية مرحلية قوامها الحكم الذاتي... والفترة المرحلية هذه، سوف تضع التعايش والتعاون بين الطرفين في اختبار حيوي. وفي اعقاب ذلك، سوف تأتي المفاوضات من اجل التوصل الى اتفاق دائم.

«وكل الخيارات المقترحة سوف تفحص خلال هذه المفاوضات. هذه هي صيغة خطتنا للسلام الشامل. انها مبنيّة على مبادىء ديمقراطية، وهي تتعلق بالقضايا الفعلية. وسوياً، كلّي ايمان، بامكان تحقيقنا لهذه الاهداف» (**المصدر نفسه**، ٧/ ٤/ ١٩٨٩).

أمّا الرئيس بوش، فضمّن بيانه الختامي، الى جانب تأكيده الخطوط العامة للسياسة الاميركية، ترحيبه باقتراح شامير القاضي باجراء انتخابات في المناطق المحتلة. وبالنسبة الى تلك المبادىء، أكد الرئيس بوش علاقات الشراكة والتحالف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة، وان المصالح المتبادلة التي تربط، سوياً، الشعب الاميركي واسرائيل هي مصالح واسعة وعميقة. ثمّ تطرق بوش الى مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية من طريق الحوار والمفاوضات، مشيراً الى انه «في كل انحاء العالم، يجد الاعداء القدامى طريقاً الى التحاور والى انهاء النزاعات، بشكل يحفظ المصالح الاساسية لكل طرف من الاطراف في تلك النزاعات». وأضاف: «هذا ممكن، ويجب ان يحصل في الشرق الاوسط... [حيث] من الممكن تحقيق سلام وأمن وحقوق سياسية بواسطة

المفاوضات المباشرة. ان الوضع الراهن لا يخدم مصالح أي كان» (**المصدر نفسه**).

وانتقل بوش، في بيانه، الى ما اتفق عليه مع شامير، فقال: «لقد وعدت رئيس الحكومة بأن القاعدة الاساسية لنهجنا للتسوية في الشرق الاوسط لم تتغيّر. فالولايات المتحدة ملتزمة بالسلام الشامل بواسطة مفاوضات مباشرة على قاعدة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨... وبالنسبة الى موضوع المكانة النهائية، عدت وردّدت على مسامع رئيس الحكومة اننا لا نؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة، وفي الوقت ذاته لا نؤيّد احلال السيادة الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، او الاحتلال الاسرائيلي الدائم لتلك المناطق» (**المصدر نفسه**).

وأكد بوش ضرورة تحريك عملية السلام، مشيراً الى ان التقدم «يتطلب خطوات ذات دلالة لتخفيف التوترات، وحواراً سياسياً بين اسرائيل والفلسطينيين، واشارات واضحة الى ان كل ذوي الشأن على استعداد للتفكير بشكل مبدع وخلّاق في المواضيع الجوهرية الاساسية». وأضاف الرئيس ان واجب المساهمة في عملية السلام وتقدمها لا يجب ان تتحمل اسرائيل، لوحدها، أعباءه، بل يتوجب على «الفلسطينيين والدول العربية وأطراف معنيّة أخرى [بالسلام] ان تظهر، أيضاً، استعدادها لتحويل السلام الى واقع». وانتقل بوش الى الجزء الاساسي من مشروع شامير، فأكد «ان أية عملية سلام لا يمكنها النجاح في فراغ سياسي. فالحوار الجاد مع الفلسطينيين بشأن حقوقهم السياسية المشروعة هو مصلحة اسرائيلية». وأضاف: «ان الولايات المتحدة تؤمن بأن الانتخابات في المناطق [المحتلة] بامكانها ان تتبلور بشكل يساهم في عملية سياسية قوامها الحوار والمفاوضات. اننا ندعو اسرائيل والفلسطينيين الى التوصّل الى صيغة انتخابات مقبولة من الطرفين...

«لقد وعدني رئيس الحكومة بأن اسرائيل ملتزمة بالمفاوضات بشأن المكانة النهائية... وأوضح ان التسويات المؤقتة بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني ليست نهاية الطريق، بل ترتبط، مباشرة، بعملية سياسية أوسع تتضمّن المفاوضات والتوصل الى اتفاق بشأن المكانة النهائية.

«انني اجد ما يشجع في وعود رئيس الحكومة بأن كل الخيارات مفتوحة للمفاوضات. وقد اتفقنا، رئيس الحكومة وأنا، ان تبقى حكومتانا على اتصال وثيق، من اجل ضمان عمل كل ما ينبغي عمله لدفع فرص السلام في الشرق الاوسط الى أمام» (**المصدر نفسه**).

تحليلات المعلقين السياسية لما أسفرت عنه محادثات شامير ـ بوش تلتقي، جميعها، على ان تلك المحادثات أسفرت عن ثلاث نتائج أساسية: اولاً، لم تحصل المواجهة التي توقعها البعض؛ وثانياً، ان اعتبار الادارة ان أفكار شامير «مشجعة»، تتيح لشامير الادعاء بأن محادثاته كانت ناجحة، وبالتالي، يكون قد كسب بعض الوقت؛ وثالثاً، فكرة الانتخابات، على الرغم من عدم بلورتها بعد، تتيح للولايات المتحدة الادعاء بأنها كسرت الجمود السياسي الحالي وتمكّنها من مواصلة نشاطها السياسي.

مع ذلك، لم يفت بعض المعلّقين الاسرائيليين ملاحظة ان بذور الازمة المحتملة في العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة، والتي أمكن تلافيها حالياً، لا تزال قائمة. من هؤلاء المعلّقين، كانت مراسلة صحيفة «معاريف» في واشنطن، عوفرا يشوعاه ـ لايت. كتبت عوفرا ـ لايت: «في هذه الاثناء، لا مواجهة بين الولايات المتحدة واسرائيل. فهذه هي النتيجة الأكثر دلالة لزيارة شامير لواشنطن. ويقول رجال حاشية شامير انه تمّ التوصل الى تفاهم في المحادثات مع زعماء الادارة الاميركية. أمّا من يعترض على هذا الاستنتاج، فبامكانه القول ان اسرائيل حصلت على مهلة أخرى من الوقت فقط». وأضافت يشوعاه ـ لايت: «وسواء هذا أو ذاك، فشامير يعود الى البيت محققاً، على الأقل، نصف انتصار. فالاميركيون لم يلووا ذراعه» (**معاريف**، ٧/٤/١٩٨٩).

لكنها، مع ذلك، أشارت الى ان بعض الجمل «الحادّة» التي تضمّنها بيان بوش، «تكمن فيها بذور المواجهة في الزيارات المقبلة، بعد سنة، أو سنتين. فبالفعل هو يعارض قيام دولة فلسطينية، لكنه يعارض، أيضاً، وفي الوقت ذاته، ' السيادة الاسرائيلية ' أو الاحتلال الاسرائيلي الدائم للضفة الغربية وقطاع غزة». وتطرّقت يشوعاه ـ لايت، الى ما ورد في بيان بوش، من ان «الزعماء الذين يتحلّون بالشجاعة والرؤية الكافية وبعد النظر

يحلّون المشاكل»؛ وسألت: «فهل يلمّح بوش الى انه يتوقع لقاء تاريخياً بين اسحق شامير وياسر عرفات». وأضافت: «لقد فضّل الطرفان عدم التطرّق الى هذه المسألة. ولكن اذا تطرّقا اليها في اللقاءات المقبلة، بعد الانتخابات الحرّة التي ـ على حدّ قول شامير ـ سوف يشارك فلسطينيون في تنظيمها، فان ممثلي الفلسطينيين المنتخبين ـ مع عرفات او بدونه ـ سوف يتحدثون بلغة عرفات؛ تلك اللغة التي لا يفهمها شامير مطلقاً» (**المصدر نفسه**).

أمّـا المعلّق السياسي يوئيل ماركوس، فرأى ان شامير قد حظي، في محادثاته، في واشنطن، بثلاثة أمور: الملاطفات، والصفعات، وكذلك المزيد من الوقت. وعدّد ماركوس الكثير من الملاطفات التي حظي بها شامير، ولكن اهمّها يبقى، على سبيل المثال لا الحصر، معارضته لقيام دولة فلسطينية، وتبنّي فكرته لاجراء انتخابات، وعدم الاتيان على ذكر المؤتمر الدولي، وعدم الاشارة، علناً، الى م.ت.ف. وعدم تكرار صيغة «اراضٍ مقابل السلام». أمّا في دائرة الصفعات، فعدّد ماركوس ابرزها بما يلي (**هآرتس**، ٧/ ٤/ ١٩٨٩):

- مع معـارضته (أي بوش) للدولة الفلسطينية المستقلة، الّا انه، وفي السياق ذاته، عارض «السياسة الاسرائيلية» او استمرار الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة. الى ذلك، يضاف الاحساس بالالحاح الذي زرعه بوش لدى شامير والتوقعات الكبيرة التي ينتظرها منه، من اجل التوصل الى سلام شامل ووطيد.

- لقد أوضح بوش انه لا يمكن التقدّم نحو السلام في «فراغ سياسي»، ملمحاً الى انه يتوجب على اسرائيل ان تجد شركاء للحوار. واذا كانت تبغي حواراً جادّاً بالفعل، فعليها ان تتطرق الى «الحقوق المشروعة والسياسية للفلسطينيين».

- كذلك، فهو لم يخف، في المداولات الداخلية، ان م.ت.ف. سوف تكون جزءاً من المسار، ورفض طلب شامير بايقاف الحوار معها.

- لقد دفع بوش شامير الى الموافقة على وجود رابط بين الاتفاق المرحلي وبقية المسار الهادف الى تحديد المكانة النهائية للمناطق.

وخلص ماركـوس الى ان «الكلمـة الاخيرة في الزيارة هي ان الادارة تبنّت فكرة الانتخابات... من خلال الافتراض ان ليس في هذه اللحظة مخرج آخر لاستخدامه كنقطة انطلاق. لكن الادارة ترى في فكرة الانتخابات بمثابة قطار يجب ان تقرن به حافلات أخرى مع الوقت، قد تتحوّل، من شهر الى آخر، الى عبء ثقيل على كاهل شامير». وأضاف ماركوس: «من ناحيته، يمكن لشامير ان يزعم انه حقق انجازاً. لكن المزيد من الوقت الذي يبدو انه حظي به مشروط ومحدود. فخلال مكوث شامير في الولايات المتحدة، سوف تعيّن الادارة أطقم عمل من جانبها لمواصلة البحث مع الاطقم الاسرائيلية. والانطباع هو ان ادارة بوش لن تتيح لشامير الافلات من صنّارتها قريباً» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

الشؤون العسكرية الاسرائيلية

كشفت مؤسسات الصناعة العسكرية الاسرائيلية عن مجموعة متنوّعة من المعدّات الحربية التي طوّرتها حديثاً، والتي توزّعت بين الاسلحة البرية الثقيلة، والفردية، وغيرها، خلال الآونة الاخيرة. وقد عرضت بعضها للتصدير الى الدول الاجنبية، بينما دخلت معدّات أخرى الخدمة لدى صفوف القوات المسلّحة الاسرائيلية، أمّا الجانب الآخر، الجدير بالاهتمام في مجال الشؤون العسكرية الاسرائيلية الاخيرة، فيتمثّل بالجولة المتراكمة الواسعة من التنقلات والتعيينات الجديدة في صفوف الجيش والمؤسسة الامنية والصناعية العسكرية، منذ مطلع السنة الحالية.

معدّات القتال البري الجديدة

تألّفت المعدّات البرية التي قدّمتها شركات وهيئات الصناعة العسكرية في اسرائيل، منذ مطلع العام ١٩٨٩ وحتى نيسان (ابريل)، من أربعة أصناف رئيسة، هي: مدفع هاوتزر ١٥٥ ملم معدّل، ونموذج محسّن للدبابة «م ـ ٦٠»، وبرج جديد حامل لمدفع هاون، ومجموعة من الاسلحة الفردية وتوابعها.

ان الشركة المسؤولة عن تعديل المدفع الهاوتزر عيار ١٥٥ ملم هي «سولطام»، التي يملكها مجمّع «كور» الصناعي. والمعروف ان المجمّع «الأم» يواجه الافلاس، ممّا دفعه الى التفكير ببيع «سولطام»، علماً بأن الشركة الاخيرة تواجه الافلاس والاغلاق. وجدير بالذكر، ان المدفع المعدّل هو، في الاصل، الطراز «م ـ ١١٤» اميركي الصنع؛ وتقدّم «سولطام» نموذجاً جديداً يحتاج الى أقل قدر من التعديل، من أجل تحديثه. ويشمل ذلك «كعباً» معدّلاً (أي آليّة التلقيم) يناسب السبطانة الجديدة، التي تحتوي على خرطة حلزونية بنسبة ١ الى ٢٠ (أي دورة كاملة كل ٢٠ بوصة) وتنتهي بكابح اعتيادي عند الفوهة (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ١/ ١٩٨٩). ويلاحظ ان الشركة الاسرائيلية امتنعت عن استخدام السبطانة عيار ٣٩ (أي التي تدور داخلها القذيفة ٣٩ دورة وتزيد طولاً بذلك على السبطانات الاعتيادية عيار ٣٨)، ولم تسع الى اطلاق القذائف بكامل حشواتها الدافعة الاضافية، ممّا وفّر عليها تبديل الهيكل ونظام امتصاص الصدمة واجهزة حفظ التوازن. انما أكدت الشركة ان نموذج «م ـ ١١٤ س» المعدّل قادر على رماية كافة أنواع الذخيرة العاملة، أو قيد التطوير، دون ذكر عدد الحشوات ونوعها، وان مداه الاقصى يبلغ ١٩,٥ كيلومتراً عند استخدام قذائف «ناتو» و١٧,٦ كيلومتراً بالقذائف الاميركية و٢١ ـ ٢٤ كيلومتراً بالقذائف الفرنسية الحديثة. ويضاف الى ما سبق، ان وزن المدفع يبلغ ٥٧٤٠ كيلوغراماً، وطوله عند الرماية ٨,٧ أمتار (٩,١١٥ أمتار عند القطر)، وعرضه ٢,٤ متر، وارتفاعه ١,٨ متر (عند القطر). ولا بد من التأكيد ان اسرائيل تبحث عن زبائن خارجيين لهذا السلاح، حيث يوجد بكثرة لدى جيوش عديدة، ولا تسعى الى استخدامه.

لحق سلاح الدروع الاسرائيلي شركة «سولطام» بعرض سلاح محسّن، هو دبابة القتال الرئيسة «م ـ ٦٠»، علماً بأنه للاستخدام المحلي وليس للتصدير، حيث يسعى الجيش الاسرائيلي الى اطالة الحياة العملية لحوالى ٩٥٠ دبابة «م ـ ٦٠/م ـ ١أ٦٠» متقادمة لديه، كي تساوي النموذج الاميركي «م ـ ٣أ٦٠» من حيث القدرات الفنية والقتالية. ويتسم هذا الجهد بالاهمية الخاصة، نظراً الى تأخر انتاج الدبابة الاسرائيلية التصميم «مركافاه ـ ٣»، التي كان يفترض ان تحل محل الطرازات الآخذة بالتقادم، والتي تشكّل حوالى ٦٧ ـ ٧٥ بالمئة من التسليح العامل.

ويتميّز نموذج «م ـ ٦٠» المحسّن باضافة تصفيح جانبي لحماية العجلات والجنزير، وتعزيز التدريع

العلوي على البرج لمواجهة الهجوم الفوقي. ويأتي ذلك ضمن اضافة تصفيح «سلبي» (أي غير متفجّر) جديد للجهات الامامية والجانبية للهيكل والبرج، ممّا يوفّر حماية أفضل من التصفيح «النشط» (المتفجّر) السابق ضد قذائف الطاقة الحركية علاوة على الحشوات الجوفاء. وقد تطلب كل ذلك استبدال المحرّك والجنزير (نفس جنزير «مركافاه»)، من اجل المحافظة على قدرة عبور الارض الوعرة. والواضح ان المحرّك الجديد هو نموذج ديزل معدّل للطراز «تيليداين كونتيننتال أ.في.د.س ـ ١٧٩٠» الاميركي، الذي يوجد داخل دبابات «مركافاه ـ ١» و«م ـ ٦٠»، وأيضاً داخل «سنتوريون» و«م ـ ٤٨» بعد تعديلها سابقاً في اسرائيل (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٥/٢/١٩٨٩). كما تشمل التعديلات المدخلة على «م ـ ٦٠» تركيب نظام كومبيوتري لضبط النيران من تطوير شركتي «ألبط» و«ال ـ أوب»، وهو ذاته العامل لدى «مركافاه». ويعمل هذا النظام بواسطة هوائية موضوعة على ظهر البرج لقياس الاحوال الجوية، من سرعة الرياح وضغط الهواء والحرارة الى ادراج المعلومات في الحاسب الالكتروني، وأيضاً بواسطة جهاز قياس المدى الذي يعمل بأشعة اللايزر. أمّا المدفع عيار ١٠٥ مليمترات، الذي تصنعه شركة الصناعات العسكرية الاسرائيلية الحكومية، فلم يتبدل، وهو الدارج في جميع الدبابات العاملة في اسرائيل، باستثناء «مركافاه ـ ٣»، علماً بأنه يستخدم على الارجح القذائف الخارقة للدروع المصنوعة من مادة اليورانيوم غير المشعّ.

سعياً منها الى زيادة المبيعات الخارجية، ولتجاوز ازمتها المالية، عرضت شركة «سولطام»، في هذا الوقت، سلاحاً جديداً الى الزبائن العالميين. ويتمثّل هذا السلاح بنموذج جديد لمدفع الهاون عيار ١٢٠ مليمتراً «ك ـ ٦»، هو الطراز «ر.م.س ـ ٦». والمعروف ان الطراز الاقدم «الخفيف» «ك ـ ٦»، تمّ اختياره من قبل الجيش الاميركي في اوائل العام ١٩٨٨، للعمل على منصب ارضي أو على متن العربة المدرّعة حاملة الهاون طراز «م ـ ١٠٦أ٢». وبلغ وزن المدفع ١٤٤ كيلوغراماً ومداه العادي ٧,٢ كيلومترات. وجدير بالذكر ان شركة «سولطام» قد تعاونت مع شركتين اميركيتين، هما «مارتين ماريبتا» و«بوكال»، لتطوير الهاون، وتنتظر صدور القرار الاميركي النهائي حول حجم الاقتناء، علماً بأن الجيش قد طلب ٢٨ مدفعاً في البداية، لغرض اجراء التجارب العملية (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ٢/١٩٨٩).

امّا النموذج الجديد «ر.م.س ـ ٦»، فيتميّز عن سابقه بعدة جوانب هامّة. اولاً، يتمّ تلقيمه من الخلف، أي من خلال آلية التلقيم، خلافاً للمدفع الاقدم الذي يتمّ تلقيمه من الفوهة، فلا جهاز تلقيم لديه. ويرتبط ذلك، بالضرورة، بتركيب النموذج المعدّل «ر.م.س ـ ٦» داخل برج خاص وكأنه مدفع دبابة، ممّا يتيح تلقيمه من داخل العربة دون اضطرار الطاقم الى التعرّض للنيران المعادية، حيث ان مدافع الهاون المحمولة تركب، عادة، على أرضية هيكل العربة، وتطلق من خلال فتحة واسعة بالسطح، ممّا يضطر الافراد الى الوقوف والانكشاف عند الرماية. ويعني تطوير البرج الخاص، أيضاً، تحسين قدرة المدفع «ر.م.س ـ ٦» على الرماية الى الاتجاهات كافة؛ اذ انه يعمل بشكل دوراني (٣٦٠ درجة) مع التفاف البرج وبزاوية علوية تتراوح بين ٤٠ و٨٥ درجة، علاوة على امكانية الرماية المباشرة (**المصدر نفسه**). ويسمح هذا النمط، أيضاً، بتلقيم الهاون الجديد آلياً، اضافة الى التلقيم اليدوي، على عكس سابقه، مما يتيح معدل رماية يبلغ ١٥ قذيفة في الدقيقة. واخيراً، فان الفارق الهام الآخر هو تخفيض قوة الصدمة القصوى عند الاطلاق من مئة طن (ضغط) الى اربعين طناً فحسب، بفضل نظام لامتصاص الصدمة جزئياً، ممّا يسمح بحركة طولية للمدفع عند الرماية تبلغ ١٨ متراً. وتكمن أهمية ذلك في امكان تركيب المدفع «ر.م.س ـ ٦» عيار ١٢٠ ميليمتراً على عربات لا تقدر، عادة، على ان تتحمّل مدفعاً أقوى من العيار ٨١ ميليمتراً، كالعربات الحاملة للهاون من طراز «م ـ ١٣٥أ٢» و«ل.أ.في ـ ٨١».

أمّا الصنف الرابع من المعدات القتالية البرية الجديدة التي تعرضها شركات الصناعة الحربية الاسرائيلية، فيتألف من مجموعة من الاسلحة والاجهزة الفردية، التي تمّ تطويرها، استناداً الى الخبرة المكتسبة خلال الحروب العربية ـ الاسرائيلية أو عند مكافحة الفدائيين الفلسطينيين أو قمع الانتفاضة الراهنة. وتشمل هذه، بداية، قاذف قنابل للتركيب على فوهة البنادق الآلية الاعتيادية، وهو مخروطي الشكل («كورنيت البوظة») من اجل استيعاب واطلاق مختلف عيارات القنابل الغازية المسيلة للدموع. وقد تمّ توسيع قاعدة القاذف كي

يُركّب، أيضاً، على البنادق المخصّصة لمكافحة التظاهرات، من عيارات كبيرة تصل ١,٥ بوصة (**المصدر نفسه**). وتمثّلت أداة أخرى لمواجهة المتظاهرين في طلقة عيار تسعة ميليمترات من مادة «باليستايت» دون مقذوف، كي يتمكن رجال الامن من استخدام الرشيشات عيار تسعة ميليمترات لاطلاق قنابل الغاز في اعمال الامن الداخلي دون قتل المصابين. تجدر الملاحظة، طبعاً، ان الصناعة الاسرائيلية قد طوّرت مجموعة متنوعة من هذه المعدّات المضادة للتظاهرات، التي باتت معروفة تماماً، مثل الحاضنات التي توضع على فوهة البنادق الآلية لاطلاق الكرات الحديدية ـ المطاطية، وقد عرضت، جميعاً، في المحافل المختصة الدولية للبيع. أمّا الشيء اللافت في هذا المجال، فهو الطلقة «تريبليكس» البلاستيكية، التي تقذفها حشوة «باليستايت». وتتألف الطلقة من ثلاث اسطوانات مطاطية تنقل صدمة حركية الى جسم الشخص المستهدف على مسافة ٤٠ متراً، ممّا يكفي لشلّه للحظة ريثما يصله رجال الامن ليعتقلوه (**المصدر نفسه**)؛ علماً بأن الاسطوانات تتوزع («تنفلش») وتفقد مفعولها ودقتها بعد تلك المسافة. هذا، ويتم وضع الطلقة في فوهة البندقية تمهيداً للرماية، ويتمّ نزع مسمار أمان منها لتحريرها.

أمّا الاجهزة الاخرى التي تنشط الشركات الاسرائيلية بترويجها، فتتمثّل في المناظير الخاصة للبنادق الآلية القناصة ولبنادق مكافحة التظاهرات. المنظار الاول هو «سنايبر ـ سي ٣» الذي بُدىء بتصميمه في العام ١٩٧٩، وانطلق تطويره من قبل شركة «ألبط» في العام ١٩٨٦ (**المصدر نفسه**، ١٠/١٩٨٨ و٢/١٩٨٩)، وتعمل الشركة، حالياً، على انتاج نموذج يعمل في الليل، فيما تواصل تسويق الطراز «فالكون»، بعد ان باعت اعداداً منه الى الجيش الاسرائيلي (**المصدر نفسه**، ٦/١٩٨٩). وفي هذه الاثناء، نجحت شركة «اورتيل»، التابعة لشركة «ال ـ أوب»، في بيع بعض المناظير طراز «هيت آي ـ ١٥٠٠» للاستخدام مع قواذف القنابل المركبة على البنادق الآلية. ويذكر ان ميزة هذا الطراز الاخير، الذي يكبّر الهدف بنسبة ١,٥ ضعف، هي امكان فتح العينين عند استخدامه ممّا يوسّع رقعة رؤية الرامي.

جولة التعيينات

شهدت المؤسسة العسكرية والامنية الاسرائيلية جولة واسعة من التعيينات شملت غالبية الاجهزة التابعة مباشرة للجيش ولوزارة الدفاع، وكذلك عدداً من شركات الصناعة الحربية، منذ بداية العام ١٩٨٩. ويتمثل احد ابرز التعيينات الجديدة بتوصل رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الى قرار حول اختيار الرئيس الجديد لجهاز المخابرات «موساد»، في أواخر كانون الثاني (يناير). فقد وقع الاختيار على احد كبار المسؤولين في الجهاز، بعد جدال طويل داخل الحكومة والجيش (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/١/١٩٨٩). وثبت، لاحقاً، ان الرئيس السابق، الذي استقال من منصبه، كان ناحوم ادموني، الذي عيّن في منصبه في صيف العام ١٩٨٢ بعد مقتل المرشح الاصلي لرئاسة «الموساد»، اللواء يكوتيئيل آدم، نائب رئيس الاركان العامة للجيش، في هجوم فدائي في بلدة الدامور جنوب بيروت (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٣/١/١٩٨٩؛ **وفلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٦/٣/١٩٨٩). وقد أكد شامير ان ادموني لم يُقل، وان احداً لم يقترح اقالته، بل انه حظي بثقة كاملة وقام بعمل غير عادي، لكنه انهى ولايته بعد تمديدها (**هآرتس**، ١٣/١/١٩٨٩). وجاء ذلك رداً على بعض الانتقادات الموجهة الى الجهاز بسبب تدهور العلاقات مع بريطانيا وانكشاف اعمال غير قانونية اسرائيلية في الولايات المتحدة. والمعروف ان أوساط الجيش وأطراف في الحكومة كانت تدعم احد مسؤولي الاستخبارات العسكرية لتولي منصب رئيس «الموساد»، الذي لا يتمّ تحديد هويته، او منصبه السابق، حسب العادة وحفاظاً للسرية (**السفير**، بيروت، ٢٤/١/١٩٨٩).

أمّا أبرز التعيينات العلنية، في هذه الآونة، فكان تولي الاميرال أوري (ميشا) رام قيادة سلاح البحرية، الذي حلّ مكان اللواء ابراهام بن ـ شوشان. وكان بن ـ شوشان ارتقى الى قيادة السلاح في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، بعد تحمّل مسؤوليات بحرية عدّة منذ العام ١٩٧٥، وانتقل، الآن، الى واشنطن، ليصبح ملحقاً عسكرياً بدلاً من الجنرال عاموس يارون (**جينز ديفينس ويكلي**، ١١/٢/١٩٨٩ و١٥/٤/١٩٨٩).

وشهدت قيادة الجيش تغييراً اضافياً؛ اذ تسلّم اللواء (احتياط) افيغدور (يانوش) بن ـ غال منصب مستشار رئيس الاركان، وذلك لدراسة مجالات عملياتية، وللاشتراك في اجتماعات مختلفة داخل هيئة الاركان العامة (**بمحانيه**، ٨/٢/١٩٨٩). والمعروف ان بن ـ غال قائد دروع منذ العام ١٩٥٨، وقاد لواء مدرّعاً في حرب العام ١٩٧٣ (في الجولان)، ثم المنطقة الشمالية في ١٩٧٧ ـ ١٩٨١، واخيراً تولّى منطقة البقاع خلال حرب العام ١٩٨٢، ممّا يدل على الاهتمام الاسرائيلي بشؤون الجبهة السورية ـ اللبنانية وتطوير الدروع.

كما تمّ تعيين مستشار اقتصادي لرئيس الاركان، هو العميد ميخائيل نافون، الذي تولّى، أيضاً، شعبة الميزانيات في وزارة الدفاع (**عل همشمار**، ١٣/١/١٩٨٩). وقد ارتقى نافون الى رتبته بعد ان كان عقيداً، وحلّ مكان العميد رؤوبين هرشكو الذي انتقل الى بعثة وزارة الدفاع في اوروبا، بصفة مدنية. وفي هذه الاثناء، تمّت ترقية العميد ايلان بيرن، الذي تسلّم رئاسة شعبة الامداد والتموين، الى رتبة لواء (**المصدر نفسه**). لم يكن بيرن هو الوجه الجديد الوحيد في أسلحة الدعم والاسناد داخل هيئة الاركان العامة، حيث دخل شخص جديد اليها هو العقيد يشاي دوتان، الذي تمّت ترقيته الى رتبة عميد، لتولّي قيادة شعبة الهندسة (**جينز ديفينس ويكلي**، ٦/٥/١٩٨٩).

شملت جولة التعيينات مواقع أخرى في المؤسسة العسكرية، أو الحكومية. فقد تمّ تعيين العقيد شالوم بن ـ موشي في منصب كبير ضباط الشرطة العسكرية، في أوائل آذار (مارس)، حيث خلف العقيد اميل أليميليخ (**عل همشمار**، ٣/٣/١٩٨٩). وكان أليميليخ، المغربي الاصل، خدم في صفوف الشرطة العسكرية منذ العام ١٩٦٢، حتى قادها منذ آب (اغسطس) ١٩٨٥، ويغادر الخدمة الآن. اما بن ـ موشي، البالغ من العمر ٤١ عاماً، فقد خدم في لواء غولاني فحسب، منذ العام ١٩٦٩، حيث تولى قيادة كتيبة، ثم ادارة العمليات، وبعدها دورة القادة، واخيراً عمل موجّهاً في كلية القيادة والاركان (**يديعوت احرونوت**، ٣/٣/١٩٨٩). وقد قاتل خلال حرب العام ١٩٧٣ على الجبهة المصرية، وفي القطاع الغربي في صيف العام ١٩٨٢، كما خاض عمليات خاصة، مثل عملية عنتيبي. وكان سبق ذلك تعيين قائد جديد للدفاع المدني والدفاع الاقليمي، هو العقيد اوري مانوس، بعد ترقيته الى رتبة عميد (**هآرتس**، ٢٧/١/١٩٨٩). ويأتي مانوس، البالغ ٤٧ من العمر، محل العميد اهارون فاردي، الذي يترك الجيش. امّا مانوس، فقد أمضى خدمته في مراكز قيادية في سلاح المدفعية، علماً بأنه كان قائداً لمنظمة الجدناع (كتائب الشباب) خلال السنوات الاربع الاخيرة.

كما شملت الجولة، العقيد حاييم يفراح، الذي انتقل الى قيادة وحدة الاتصال في القوات الاجنبية (**دافار**، ٢٠/١/١٩٨٩). وسوف يرقّى يفراح، المغربي الاصل، الى رتبة عميد، ويحل مكان العميد يكوتيئيل (كوتي) مور الذي اصبح سكرتيراً عسكرياً لوزير الدفاع، اسحق رابين. وجاء ذلك نتيجة قرار السكرتير العسكري الاسبق، العميد اليكنه هيرنوف، الاستقالة من منصبه في منتصف ولايته (**عل همشمار**، ١٣/١/١٩٨٩). أمّا مور، فكان، قبل العمل في وحدة الاتصال مع القوات الاجنبية، أمضى غالبية خدمته في جهاز الاستخبارات العسكرية. كما تمّ تحويل نحمان شاي، مدير الاذاعة العسكرية للجيش، وهو عامل مدني، الى الرتبة العسكرية كعميد، بعد ان تقرّر تعيينه متحدثاً باسم الجيش الاسرائيلي، على الرغم من وجود ناطق رسمي، هو العميد افرايم لبيد (**يديعوت احرونوت**، ١٥/١/١٩٨٩؛ **وبمحانيه**، ٨/٢/١٩٨٩). واخيراً، في ما يخص الجيش، لقد اصبح العميد يهودا دوفدفاني ملحقاً عسكرياً ورئيساً لبعثة وزارة الدفاع في الارجنتين، وسيتولى منصبه في حزيران (يونيو) بعد مغادرة الملحق العسكري العقيد يوآب ليفي (**عل همشمار**، ٢٥/١/١٩٨٩). امّا دوفدفاني، فقد خدم سابقاً في سلاحي المشاة والمظليين، واعاد تأسيس لواء غفعاتي بعد حرب العام ١٩٨٢، قبل ان يصبح رئيساً لمقر قيادة الجنوب، ثم نائباً للواء موشي بار ـ كوخبا مساعد رئيس الاركان، لاستخلاص الدروس العسكرية. وعلى هامش التعيينات، يجدر الذكر انه عثر على العميد (احتياط) شلومو ليئور، وهو قائد دروع سابق، قتيلاً داخل مستودع لشركة انتاح الكتروني اميركية، في ظروف غامضة (**فلسطين الثورة**، ٩/٤/١٩٨٩).

نالت المؤسسة الصناعية العسكرية بعض الاهتمام أيضاً، حيث تمّ تعيين مدير جديد لشركة «تاديران»،

هو يوسف ققيان (**جينز ديفينس ويكلي**، ١١/٢/١٩٨٩). وكان ققيان سابقاً، المسؤول الاول لشركة «اليسرا»، وجاء مكان يغئال نيئمان في «تاديران»، المعروف انها تعاني من أزمة مالية حادة. كما شهدت مؤسسة «رفائيل ـ هيئة تطوير وسائل القتال» الحكومية التغييرات ايضاً؛ اذ تمّ تعيين عضوين جديدين في مجلس استشارتها، هما عضو منظمة المستخدمين يورام اوفركوفيش والباحث الاقتصادي دافيد مطلون (**المصدر نفسه**، ٤/٣/١٩٨٩). وفي الوقت ذاته، أتى احد الملحقين العسكريين السابقين في واشنطن، الجنرال (احتياط) اوري سيمحوني، مديراً عاماً لشركة «سولطام» الواقعة في عجز شديد، وذلك بعد استبدال مديرها السابق العازر باراك. والمعروف ان سيمحوني له تاريخ طويل في الجيش يعود الى قوات المظليين والعمليات الانتقامية في عقد الخمسينات؛ وقد خدم في هيئة الاركان منذ العام ١٩٨٠، ثمّ ملحقاً عسكرياً منذ العام ١٩٨٣.

د. يزيد صايغ

تعاليم في السياسة الخارجية الاميركية

مذكرات الرئيس نيكسون: الحرب الحقيقية (ترجمة د. سهيل زكار)، دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٣، ٤٦٤ صفحة.

يقع كتاب «الحرب الحقيقية» في ٤٦٤ صفحة من القطع العادي، اضافة الى ١٢ صفحة (مرقّمة أبجدياً) أعدّها المترجم كمقدمة للكتاب، استهدف منها، كما قال «انارة السبيل أمام القارىء العربي، ليحسن التعامل مع محتويات هذا الكتاب» (ص ـ ل)؛ وقال أنه أقدم على ترجمة هذا الكتاب «نظراً لأهمية محتوياته... ولمكانة مؤلفه الذي أمضى من عمره ثلث قرن يعمل من موقع القرار في الولايات المتحدة» (ص ـ ج). وقال مؤلف الكتاب، ريتشارد نيكسون: «هذا الكتاب هو آخر ما أنتجته ... بعد استقالتي من الرئاسة ـ من ٩ آب [اغسطس] ١٩٧٤ حتى ٩ شباط [فبراير] ١٩٨٠ ـ ولقد كتبت خلال هذه السنوات الخمس ونصف السنة مذكراتي، وهذا المجلّد؛ فالثلث قرن الذي قضيته في الحياة العامة كانت له أصداء كثيفة ودروس كبيرة؛ وأنا أحاول، الآن، تقديم هذه الدروس لتساعد الغرب على مواجهة تحديات السنوات المقبلة. وجاء كتاب المذكرات بمثابة نظرة نحو الماضي، في حين جاء هذا الكتاب بمثابة تطلّع نحو المستقبل» (ص ٤٥٨).

ينتمي الرئيس نيكسون الى مدرسة في السياسة الأميركية ترى أن التاريخ المعاصر ليس مؤلفاً «من حرب باردة تلاها انفراج بين الجبارين؛ ولا هو صراع شرق / غرب حلّ مكانه صراع شمال / جنوب. انه يتألف، أساساً، من ' صراع الحرية مع الشيوعية ' ؛ وضياع البعد الأيديولوجي في خضم الحسابات السياسية مسؤول عن تراجع النفوذ الأميركي» (د. غسان سلامة، «الايديولوجيا والسياسة الخارجية [الاميركية]»، **السياسة الاميركية والعرب**، بيروت: مؤسسة دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص ٢٥٧. وتعرض الدراسة الاتجاهات الايديولوجية المسيطرة في الحزب الجمهوري)؛ ففي انتخابات مجلس النواب التي دفعت نيكسون الى الحياة العامة (١٩٤٦)، كان شعار «معاداة الشيوعية، فقط، المناسب من بين الأشياء... وحقّق الجمهوريون المتطرفون السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ، لأول مرة، منذ ١٩٣٠... ففي كاليفورنيا... انتخب ريتشارد ميلهاوس نيكسون الى مجلس النواب، وشن حملة عديمة الضمير، ملمّحاً الى أن عدوه الشيوعية السرية. ولم يكن وحيداً» (Brogan, Hugh; *The Pelikan History of the United States of America,* London: Penguin Books, 1988, pp. 609 - 610)؛ اذ رأى نيكسون، في كتابه موضوع العرض، «أن الصراع بين ' الثورة ' الأميركية و' الثورة ' الشيوعية هو صراع بين مجتمع حرّ، ومجتمع خاضع للسيطرة» (ص ٣٢٢)؛ وأن «المهمة الملحّة، والمباشرة، التي يواجهها المدافعون عن الحرية في السنوات المقبلة: أن يحافظوا على بقائهم؛ وببقائهم يبقون الحرية ذاتها على قيد الحياة؛ وما لم يحافظ الغرب على بقائه خلال العقود القليلة المقبلة، فان المدنية الغربية كما نعرفها، بكل مثلها وحضارتها وتطلعاتها الكبيرة، ستنسحق في غبار التاريخ؛ وبابقاء هذه الأفضلية واضحة في الذهن، يستطيع الغرب أن يحافظ على بقائه؛ أمّا بدونها، فقد يشكل فجر القرن الحادي والعشرين الفصل الأول لعصر جديد للبربرية على نطاق عالمي» (ص ٤٤١).

وفي عهد الرئيس نيكسون تمّ التوصّل مع الاتحاد السوفياتي (١٩٧١) الى توقيع أول اتفاقية للحدّ من انتشار الأسلحة الاستراتيجية (سالت ـ ١) متوِّجة أولى الخطوات العملية للانفراج بين العملاقين، والتي تطوّرت، في نهاية عهد الرئيس الأميركي، رونالد ريغان، الى اتفاقيات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية.

ونيكسون، ايضاً، هو أول رئيس اميركي يزور الاتحاد السوفياتي والصين (١٩٧٢). وليس من باب الصدفة أن يبدأ الرئيس الاميركي الحالي، جورج بوش، فاتحة نشاطه الدبلوماسي بزيارة للصين. فالصين، حسبما ورد في كتاب نيكسون ايّاه، «قيد الاستيقاظ من نومها الآن... [وهي البلد] الذي سيتمكّن بشكل أساسي من تقرير مصير ميزان القوة في العالم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، والذي يمكن أن يصبح أقوى بلد على وجه الكرة الأرضية خلال القرن الحادي والعشرين» (ص ١٧٥). وفي عهد نيكسون تمّ التوصّل الى توقيع اتفاقية السلام مع فيتنام (٢٣/١/١٩٧٣)، منهياً بذلك التورّط العسكري الأميركي في الحرب الفيتنامية؛ كما في عهده، أيضاً، وقعت الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة (١٩٧٣)، وتمكّن، عقبها، وزير خارجيته، هنري كيسنجر، من التوصل الى توقيع اتفاقيتي فك الارتباط بين اسرائيل وكل من مصر (١٩٧٣) وسوريا (١٩٧٤)، فاتحاً بذلك الباب للجوء الى التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ لكن الموضوع الفلسطيني شكّل العقبة الرئيسة أمام تطوير اتجاه التسوية السلمية ليشمل سوريا والأردن، فاقتصر على الجبهة المصرية. وفي مواجهة ادارة نيكسون للموضوع الفلسطيني، بدا موقفها متناقضاً. فقد قال وزير الخارجية، في حينه، كيسنجر (٦/١٢/١٩٧٣): «يجب ايجاد علاقة بين الحقوق الفلسطينية التي أشارت اليها الولايات المتحدة في عدة وثائق عالمية وحدود الاستيعاب في الأرض المحتلة من فلسطين»؛ (د. محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥ ص ١٥٠). وأوضح نائبه لشؤون الشرق الأوسط، هارولد ساوندرز، «ان ثمة ما يقارب الثلاثة ملايين شخص، يسمّون انفسهم فلسطينيين، ينظرون، اليوم، الى أنفسهم على أساس كونهم شعباً ذا كيان، ويرغبون في حقهم في تقرير وضعهم السياسي... [و] ما نحتاج اليه، في البدء، عملية دبلوماسية تساعد في خلق تعريف معقول للمصالح الفلسطينية، وهو وضع بامكان المفاوضات أن تبدأ منه للعمل على حل الجوانب الفلسطينية من المشكلة. ان القضية ليست في التعبير عن المصالح الفلسطينية في التسوية الاخيرة، انما كيف ؟ لن يكون هناك سلام حتى يتمّ ايجاد جواب» (**المصدر نفسه**، ص ١٥٤ ـ ١٥٥). في المقابل، قدّم كيسنجر، وكان نيكسون غادر البيت الابيض، تعهداً الى اسرائيل، نص فيما نص عليه: «لن تعترف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير، ولن تتفاوض معها، الّا عندما تعترف هذه بحق اسرائيل في الوجود، وتقبل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨» (**المصدر نفسه**، ص ١٥٤). وقد أوقف العمل بتعهد كيسنجر ايّاه، عندما قررت ادارة ريغان، في ١٥/١٢/١٩٨٨، فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ وبدأ الحوار حول ما أشار اليه ساوندرز.

أمّا حول كتابه، فقال الرئيس نيكسون: «عندما استقلت من منصبي اياه، تركت عملاً دون أن أنجزه، وهو يعنيني ويهمني أكثر من أي شيء انشغلت فيه في عمري، ألا وهو اقامة 'بنية سلام' جديدة من شأنها أن تحول دون وقوع حرب كبرى، وأن تحافظ، في الوقت ذاته، على أمن العالم الغربي في ميزان هذا القرن» (ص ١)؛ و«ان كتابي هذا صرخة من القلب موجهة ليس الى قادتنا السياسيين فحسب، بل الى القادة في مختلف ميادين الحياة، لكي يعقدوا العزم، قبل فوات الأوان، ويعزّزوا قوى أميركا، بحيث يضمنون لها البقاء... وأن العقدين القادمين من الزمن يمثّلان زمن ذروة الأزمات بالنسبة الى اميركا والغرب، حيث أن مصير العالم لأجيال قادمة سيتحدّد خلال تلك الفترة» (ص ٣)؛ والفكرة الأساسية لموضوع الكتاب «هي أن الغرب، اليوم، قد اجتاز عتبة الحقبة الزمنية لأزمة حادة، حيث أضحى بقاؤه خلال القرن الحادي والعشرين مهدداً بصورة مباشرة بخطر عميق. اننا نمتلك القدرة المادية والاقتصادية والقوة التكنولوجية لكي نسود، أي للمحافظة على حريتنا، وتفادي وقوع حرب كبرى» (ص ٨ ـ ٩)؛ ويجب ان تتركّز الغاية، حسب الكتاب، «على خلق عالم تكون الديمقراطية فيه في أمان؛ والأهم من ذلك هو ايجاد عالم يُكبَح فيه الاعتداء، ويُضمَن فيه الاستقلال الوطني؛ وتماماً كما شهدت الأربعينات والخمسينات نهاية الاستعمار القديم، يجب أن نقوم، في الثمانينات والتسعينات، بردع الامبريالية السوفياتية الجديدة. ولكي نرسم طريقنا للمستقبل، ينبغي علينا أن نعرف أعداءنا، وأن نفهم أصدقاءنا، ونعرف أنفسنا، وأين نحن [؟] وكيف وصلنا الى هنا [؟] والى اين نريد الذهاب [؟]» (ص ٢٢).

والكتاب يعرض رؤيا أميركية لطبيعة الصراع بين العملاقين وأهداف كل منهما من هذا الصراع،

ورؤية الولايات المتحدة الى العالم في اطاره، وسبل ادارة هذا الصراع. والأفكار الواردة فيه ما زالت قيد التشغيل في السياسة الخارجية الأميركية؛ ومن هنا تأتي أهمية عرض الكتاب، بالرغم من الزمن الذي مضى على تاريخ نشره لأول مرة.

حرب عالمية ثالثة

يسيطر على صفحات الكتاب جوّ حرب قائمة، يسمّيها الكاتب «الحرب العالمية الثالثة». وقال انها بدأت «قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية» (ص ٢٤). واوضح بدايتها بـ «سيطرة السوفيات على أوروبا الشرقية، ومن طريق الاحتلال الشيوعي للصين، والحروب في كوريا والهند الصينية، وكذلك من طريق اقامة مخفر سوفياتي أمامي في نصف الكرة الغربي، في كوبا، ووصولاً الى اندفاعات السوفيات وحلفائهم داخل افريقيا، والهلال الاسلامي، وأميركا الوسطى... من هنا كان بوسعنا أن نعتبر الحرب العالمية الثالثة هي الحرب الكونية الفعلية الأولى؛ فليست هناك من نقطة على وجه الكرة الأرضية خارج نطاق مسرحها» (ص ٢٦ ـ ٢٧). وحدّد أهداف الاتحاد السوفياتي في هذه الحرب بثلاثة مستويات؛ اذ «أن الهدف النهائي للاتحاد السوفياتي، في الحرب العالمية الثالثة، هو المنافس الرئيس، أي الولايات المتحدة الأميركية؛ وأهدافه المتوسطة هي أوروبا الغربية واليابان؛ أمّا أهدافه الفورية، فهي تلك المناطق غير المستقرة والسهلة المنال في افريقيا وآسيا والشرق الأوسط واميركا اللاتينية؛ تلك المناطق التي يمكن فيها، بقليل من الخطر والكلفة نسبياً، أن يحقق مزايا استراتيجية، ويتخذ لنفسه، بشكل متزايد، موقعاً يسيطر فيه على موارد العالم وشرايين الحياة» (ص ٣٢). ونقل عن الرئيس الصومالي، محمد سياد بري، أن الرئيس السوفياتي الاسبق، ليونيد بريجينيف، أباح لبري: «ان غايتنا هي تحقيق السيطرة على خزانين زاخرين بالمواد الثمينة يعتمد عليها الغرب؛ خزان الطاقة في الخليج العربي وخزان المعادن في وسط افريقيا وجنوبها» (الصفحة ذاتها). ورأى ان «اعتماد البلدان الصناعية الغربية على المصادر الأجنبية للمواد الخام الحيوية هو احدى نقاط ضعفها الرئيسة» (ص ٣٣). واوضح انه في الوقت «الذي تعتمد الولايات المتحدة بصورة جزئية على استيراد النفط والمعادن الاستراتيجية، تعتمد أوروبا واليابان، اعتماداً مطلقاً، على موارد ما وراء البحار؛ فنصف نفطنا مستورد؛ أمّا أوروبا، فخمس وثمانون بالمئة من نفطها مستورد؛ واليابان مئة بالمئة؛ أما في ما يتعلق بالمعادن، فان أوروبا تستورد ٨٠ بالمئة، واليابان ٩٥ بالمئة... ومن هنا كان الكثير من الحق لديهم أن يهتموا بالتحرك السوفياتي نحو الخزانين الكبيرين اللذين يعتمد عليهما الغرب. بيد اننا نحن، من جانبنا، لنا مصلحة حيوية، وذلك لأمرين: أولهما، لأننا نحن، أيضاً، نعتمد على خزانات المواد الاستراتيجية ايّاها، وثانيهما، لأن قوة ووحدة الحلف الغربي أمران جوهريان لمواجهة التحدي السوفياتي» (الصفحة ذاتها)؛ هذا التحدي الذي يهدف ـ حسب الكاتب ـ الى «تطويق 'مدنية' العالم، وحرمان العالم الغربي الصناعي من الموارد التي لا يستطيع البقاء بدونها» (ص ٤١). ورأى «أن الامبريالية السوفياتية الجديدة، تتطلب وجود قوة مضادة تضعها تحت المراقبة، وليس بمقدور الولايات المتحدة أن تقوم بذلك لوحدها، وانما بدون قيادة قوية وفعّالة تتولاها الولايات المتحدة، فان القيام بذلك لن يتم اطلاقاً. انه لم يعد بوسعنا أن نركن الى المزيد من التأرجح واكثار الكلام؛ فامّا نتصرف كقوة عظمى، او سنتدنّى لمستوى قوة صغرى؛ ولن يكون ثمة بقاء لنا، اذا ما انحدرنا الى ذلك المستوى؛ كما انه لن يكون ثمة بقاء للحرية والقيَم الغربية» (ص ٤ ـ ٥)؛ وهذه الحرب هي الحرب الاولى التي تشنّ «على كافة مستويات الحياة والمجتمع، أي على مستوى القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية وقدرة الارادة وقوة الافكار المحتواة للأمة، وعلى حسن حسّها بالهدف، لأن جميع هذه الأمور عوامل حيوية بالنسبة لنتيجة الحرب... [و] هذه الحرب، أيضاً، أول حرب شاملة، بسبب طبيعة خصومنا؛ ذلك أن هناك نظاماً ديكتاتورياً يتقدّم في ظل راية أيديولوجية» (ص ٢٧ ـ ٢٨). وعلى ذلك، فان «المبارزة بين الولايات المتحدة والسوفيات صراع بين قطبين متنافرين للتجربة البشرية... فنظامهم بحدّ السيف، ونظامنا تحكمه الروح؛ ونفوذهم انتشر بالاحتلال، أمّا نظامنا، فقد انتشر باعطاء المثل؛ وليس ذلك الصراع بجديد، فهو لم يبدأ بانتهاء الحرب العالمية الثانية، أو بقيام الثورة الشيوعية، انه صراع قديم قدم المدنية ذاتها... انه صراع قديم قدم نزعة حكّام الى فرض العبودية، واستماتة شعب للتخلّص منها» (ص ٣٢٩). واختصر الكاتب الصراع بين الحرية

والعبودية الى صراع بين الغرب والشرق، حيث «ما زالت الحرية، حتى الآن، علاقة مميزة بين الشرق والغرب» (ص ٣٣٠). هذا الصراع جاء نتيجة فرز تاريخي بين الشرق والغرب، حسب الكاتب: «فقبل سبعة قرون من الزمن، وقع حدثان كبيران، حدّدا اتجاهي مدنيتين... ففي انكلترا أرغم تمرّد الأشراف الملك جون على توقيع الماغنا كارتا العام ١٢١٥؛ ومن تلك الوثيقة نبع مفهوم الملكية الدستورية، ثم صيغة الحريات الفردية، والحكومة الذاتية الديمقراطية، التي نقلت الى العالم الحديث، وترعرعت وازدهرت بولادة وتطور الولايات المتحدة... [بالمقابل] كان أحفاد جنكيز خان يقومون باجتياحهم نحو الغرب... وأوقفت حشود المغول على مقربة من وسط أوروبا، لكنهم عاثوا في روسيا فساداً... وفرضوا على روح الروس انطباع قساوتهم، ورعونتهم... وهكذا، فان هذين الحدثين، أي توقيع الماغنا كارتا واذلال المغول للروس، قد شكلا نقطتي البداية لسلسلتين من التطور التاريخي، وهما تختلفان، اختلافاً جذرياً؛ فوثيقة ' اعلان الحقوق ' مرتبطة بنشوئها بالماغنا كارتا؛ أمّا الدولة السوفياتية البوليسية، فمرتبطة بالتتر» (ص ٧٢ ـ ٧٣). ثمّ استعرض سيطرة القياصرة على روسيا بعد حكم التتر وطابع دولتهم التوسعية التي أنشأوها (ايفان الكبير) وطابعها القمعي (ايفان الرهيب)، ليستخلص انه «من جوانب عديدة نجد أن الثورة التي مكّنت الشيوعية من التوصل الى السلطة في روسيا لم يكن عملها تبديلاً للطرق القيصرية، بل جاء أشبه بأعمال التنقية والتعزيز لتلك الطرق؛ فلم تكن روسيا، في يوم من الأيام، قوة غير توسعية» (٧١)، و «ان ما يسمّى، اليوم، بـ ' اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ' هو حصيلة سبعة قرون من الاحتلال، وذلك من قبل ' الأمراء الموسكوفيين ' ... الذين وسعوا الأمبراطورية الروسية» (ص ٧٨)؛ «كما أنها لم تكن، فيما عدا أشهر عديدة العام ١٩١٧، دولة غير استبدادية وغير ديكتاتورية. وبكل بساطة، ليس هناك في روسيا، أي عرف للحرية داخلياً، والنزعة اللاعدوانية خارجياً» (٧١). ولذا، «كان ستالين من المعجبين بايفان الرهيب؛ لذلك عمد الى احياء ذكراه وتحسين سمعته في كتب التاريخ السوفياتية» (ص ٧٩). ورأى أن أكبر اخفاق في التاريخ «وأغلاه ثمناً، هو الاخفاق في الحيلولة دون تسلّم لينين للسلطة في روسيا العام ١٩١٧؛ ولقد كان ذلك الاخفاق بمثابة مأساة حلّت بالشعب الروسي وبالعالم بأسره» (ص ٨٣). مع ذلك، اعلن ان هذا ليس معناه القول «ان الشعب السوفياتي، أو حتى بالضرورة قادته، سيئون بالوراثة... لكنني أكره الشيوعية وما تفعله للشعب؛ فالشيوعيون منتجات نظام صارم وورثة تقليد قاس؛ فهم يتصرفون غريزياً كالنمر الذي يأكل البشر» (ص ٣٣٤).

وبنتيجة الحربين العالميتين، الاولى والثانية، التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين، تمّ «القضاء على النظام العالمي الذي أوجده الأوروبيون، وتمخضتا عن الاتيان بالشيوعية الى مركز السلطة في كل من [الاتحاد السوفياتي] والصين، وقضتا على القوى الخمس التي كانت تبقي [الاتحاد السوفياتي مقيّداً]؛ وجرّتا الولايات المتحدة الى خضمّ السياسة العالمية قبل ان تكون مستعدة لذلك» (ص ٩٣). ونتائج ذلك تعني «بالنسبة الى الولايات المتحدة... انتهاء البراءة؛ أمّا بالنسبة الى اوروبا، فقد كان يعني نهاية الامبراطورية؛ وبالنسبة الى شعوب [الاتحاد السوفياتي] والصين وعشرات من الدول الأخرى، فقد كان يعني أهوال حكم الشيوعيين؛ وأما بالنسبة الى القادة السوفيات، فيعني انتهاء الكبح الذي كانت تشكله قوى عظمى أبقت التوسع السوفياتي تحت مراقبتها» (الصفحة ذاتها). وللسوفيات ـ حسب الكاتب ـ هدف، هو «انتصارهم غير المشروط، واذعان الغرب غير المشروط؛ أمّا استراتيجيتهم، فتتضمن استخدام وتهيئة كافة السبل بأقصى ما يستطيعونه من الاحتراز نحو الوصول الى غايتهم النهائية... وفي الحرب العالمية الثالثة، لن يكون البديل من النصر، على المدى البعيد، هدنة غير سهلة، بل هزيمة في الحرب، أو الاستسلام بدون حرب، وهذا أمر غير مقبول... والأميركيون غير معتادين على التفكير على أسس عالمية، ولا يشعرون بالراحة بممارسة القوة ما لم يثاروا بشكل مباشر، كما كانت الحال بالنسبة الينا في بيرل هاربر؛ لذا، يجب ان يكون من الواضح الآن ان التحدي السوفياتي يشكّل اثارة لنا على نطاق عالمي» (ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠). وباعتبار ان أميركا تركت وحدها، بعد الحرب العالمية الثانية، تتصدر موقع القيادة للغرب، رأى الكاتب أن قيادة العالم تتطلب «شيئاً غريباً من جوانب شتى على العقل الأميركي؛ انها تتطلب وضع حدود للمثالية، ومسايرة الواقع، وفي بعض الأحيان مقابلة الازدواجية بالازدواجية، وحتى الوحشية بالوحشية... [وهي] تتطلب السير الى الملعب وأداء لعبة دبلوماسية القوة... حتى ولو كانت القواعد المفروضة على اللعبة

قواعد ليست من اختيارنا نحن» (ص ٩٨).

أمّا ساحة الحرب العالمية هذه، فهي خارج حدود البلدين المتصارعين، أو المدنيّتين المتصارعتين، اذا استعرنا مصطلحات الكاتب: «وأكثر البلدان المعنيّة مباشرة في طريق الأطماع السوفياتية بلدان ضعيفة وغير مستقرة، والعدوان في الحرب العالمية الثالثة غالباً ما يقع خلف الحدود أكثر ممّا يقع عليها، بشكل انقلابات، أو أعمال عصيان، يدعمها السوفيات... لقد أصبح العالم الثالث أرض معركة يدور رحى الجزء الأكبر من المرحلة الحالية للحرب العالمية الثالثة عليها؛ وانه لمن مصلحة شعوب العالم الثالث، وبلدانه، كما ومن مصلحتنا ان يسود جانبنا؛ فاذا ما كسبنا الحرب العالمية الثالثة، يمكن لجميع الشعوب أن تحافظ على بقائها، وتمضي في الطريق الذي تريده، مع اتاحة الفرصة لها للتقدم نحو الحرية والازدهار؛ واذا ما كسبها [السوفيات]، فسيصبح الجميع عبيداً وأتباعاً» (ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧).

حرب على الموارد الطبيعية

شعوب العالم الثالث هذه، التي، اذا ما كسبت الولايات المتحدة الأميركية الحرب العالمية الثالثة، ستمضي ـ حسب الكاتب ـ نحو الحرية والازدهار، ليست الّا خزانات للمواد الخام التي يحتاجها الغرب لاستمرار ازدهاره، بينما يسعى السوفيات، حسب الكاتب ايضاً، الى السيطرة عليها لخنق «المدنية الغربية»؛ فأميركا اللاتينية تعتبر «هدفاً سوفياتياً أولياً، لأسباب رئيسة ثلاثة: فهي تحتوي على مصادر طبيعية هائلة؛ ومع نهاية هذا القرن سيصبح عدد سكانها أكثر من عدد سكان الولايات المتحدة وأوروبا مجتمعتين؛ ولقربها من الولايات المتحدة، فهي، في واقع الأمر، أحشاؤنا البضّة. وكسبت بلدان أميركا اللاتينية حريتها، بدرجة كبيرة، نتيجة لمثالنا الذي قدّمناه اليها. وقد استطاعت تلك الدول ان تحافظ على تلك الحرية، خلال سنواتها الأولى، بسبب غطاء الحماية الذي ينشره مبدأ مونرو عليها» (ص ٤٨ ـ ٤٩)؛ وينص مبدأ مونرو (جيمس مونرو، الرئيس الخامس للولايات المتحدة، ١٨١٧ ـ ١٨٢٥) على عزل القارة الأميركية عن صراعات القوى الأوروبية المتنافسة في ذلك الحين. وممّا جاء في نصه: «قضت الحاجة الى التأكيد بوضوح، كمبدأ، أن حقوق ومصالح الولايات المتحدة اقتضت ألّا تعتبر القارة الأميركية، التي أكدت ودعمت شروط الاستقلال والحرية فيها، من الآن فصاعداً، موضوعاً لاستعمار مستقبلي من قبل أية قوة أوروبية... [و] سياستنا تجاه اوروبا التي تبنّيناها في مرحلة مبكرة من الحروب التي هزت طويلاً هذا الجزء من الكرة الأرضية، ظلت نفسها بالرغم من ذلك، وهي لا تتعارض مع الاعتبارات الداخلية لأي من تلك القوى» (النص مقتبس من Brogan, *op. cit.*, p. 262). ورأى نيكسون أن الولايات المتحدة، بسماحها «باقامة دولة عميلة للسوفيات في الاميركتين ـ وهي كوبا ـ [فقد] بدونا لهم وكأننا تخلينا عن ذلك المبدأ» (ص ٤٩). وبقيام أنظمة موالية للسوفيات «في أميركا الوسطى، فان نصف الكرة الغربي سينشطر الى شطرين من ' خصره النحيل' ، وستهدد مثل أنظمة الحكم هذه، من مواقعها في أميركا الوسطى، أكبر منتجيْن للنفط في أميركا اللاتينية: فنزويلا والمكسيك؛ وكذلك ستهدّد قناة باناما؛ وعليه، فليس بوسعنا أن نسمح بحدوث مثل هذا الشيء. وهكذا يتعين علينا احياء مبدأ مونرو، واعادة تحديده لمجابهة العدوان غير المباشر الذي لم يكن تهديداً قبل مئة وخمسين سنة. ويتعيّن على الولايات المتحدة، والحالة هذه، أن تبيّن، بشكل واضح، أننا سنقاوم التدخل في أميركا اللاتينية، ليس من قبل الحكومات الأجنبية فحسب، بل التدخل من قبل حكومات لاتينية أميركية خاضعة لقوى أجنبية» (ص ٥١).

ومنطقة الشرق الأوسط ـ بالنسبة الى الكاتب ـ ليست الّا موقعاً وخزان نفط، حيث «تتركز الأهمية الاستراتيجية للخليج حالياً على عاملين اثنين: موقعه، ونفطه» (ص ١٠٠)؛ اذ ان القوتين، الاقتصادية والعسكرية، باتتا تعتمدان على النفط كمصدر أساسي للطاقة. «وهذه الحقيقة جعلت من الخليج العربي هدفاً للعاصفة العالمية في العقود الأخيرة من القرن العشرين. واذا ما كسب الاتحاد السوفياتي القدرة على غلق صنابير نفط الشرق الأوسط، فسيتمتع بالقدرة على ارغام الجزء الأكبر من العالم الغربي المصنّع على الركوع أمامه. ولكي يحقق ذلك، فليس من الضروري أن يقوم الاتحاد السوفياتي بالاستيلاء على بلدان الخليج العربي بنفس

الطريقـة التي استولى فيها على أفغانستان؛ ويمكن للسوفيات أن يؤمنوا خدمة أغراضهم من طريق الضغوط الخـارجية، أو الاضطرابات الداخلية التي من شأنها أن تحرم الغرب من مصادر تلك البلدان... [و] هدف السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط، على المدى البعيد، يتجلّى في استغلال القومية العربية، من أجل خلق الصعوبات في وجه الدول الأوروبية للحصول على النفط» (ص ١٠١)؛ «ولقد علمتنا أزمة السويس، العام ١٩٥٦، كيف يمكن لرئيس مصري راديكالي أن يكون بمثابة أداة لخلق المتاعب وعدم الاستقرار. والى جانب الحاجة الى ابقاء السوفيات خارج منطقة الشرق الاوسط، فان اهمّ شيء بالنسبة الى اسرائيل والحكومات العربية المعتدلة، هو أن تسعى الى نزع فتيل القضية الفلسطينية ما استطاعت الى ذلك سبيلاً» (ص ١٣٠)؛ اذ أن «مسألة من يسيطر على ما في الخليج العربي والشرق الأوسط تشكل مفتاحاً بيد من يسيطر على ما في العالم» (ص ١٠٥). وتشكل المملكة العربية السعودية مركز الاهتمام، كونها تمتلك ربع نفط العالم المكتشف؛ وهي مهدّدة، أو مفتوحة من أربعة اتجاهات، حسب نيكسون، هي: «١ ـ من ' دول المواجهة' في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وهي مصر والاردن وسوريا واسرائيل؛ ٢ ـ من جهة الخليج العربي ـ أي ايران والعراق أو احدى المشيخات الصغيرة في الخليج؛ ٣ ـ من القرن الأفريقي عبر البحر الأحمر؛ ٤ ـ من عمان أو من اليمن الشمالي، أو الجنوبي، في طرفي شبه الجزيرة العربية. ان وقوع الأحداث في أي طرف من هذه الأطراف فيه من الأسباب الوجيهة ما يكفي لبعث مخـاوف السعـوديين. وما يتعلق بالسعوديين، هو أن أي تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي لا تحل المشكلة الفلسطينية ستزيد من النزعة العسكرية لدى الفلسطينيين» (ص ١١٩). ورأى أن ليس هناك وصفة سحرية «لحـل مشكلة النـزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. ومهما يكن من أمر، هناك مبادىء أساسية يجب أن تشكل الاسـاس لأيـة سياسة ممكنة تتبع لتحقيق تلك الغاية؛ ففي المقام الأول، ان أية مجموعة تدعي بأنها تمثّل الفلسـطينيين، أو تمثلهم فعلاً، يجب أن تعترف بحق اسرائيل في الوجود بسلام، ويجب ان ترفض استخدام الارهاب أو العمل المسلح ضد اسرائيل، أو المواطنين الاسرائيليين؛ وفي المقام الثاني يجب على اسرائيل أن توافق على أحكام قرار الأمم المتحدة الرقم ٢٤٢ في ما يتعلق بالانسحاب من أراض احتلتها، وان لاسرائيل، على أية حال، الحق في أن تكون لها حدود آمنة، ولا تستطيع الموافقة، ويجب ألّا ينتظر منها أن توافق، على اقامة دولة عدائية مسلحة في الضفة الغربية، بين ظهرانيها؛ وفي المقام الثالث ، يجب أن تنزع الأراضي المحتلة التي تعيدها من السلاح؛ وأخيراً يمكن للأردن أن يشغل دوراً بنّاء في حل القضية الفلسطينية. وهكذا، اذا ما وضعنا هذه المعطيات في حسباننا، لا بد لنا من الاعتراف بأن القضية الفلسطينية تشكل صرخة داوية لجمع شمل، وتأليب، القوى الراديكالية في المنطقة، والتي يمكن ان تستغل بشكل متواصل من قبل الاتحاد السوفياتي. وعليه، فقد كان من مصلحة اسرائيل ومصلحة كل حكومة معتدلة في الشرق الأوسط أن تبذل قصارى جهدها من أجل حلّها» (ص ١٢٩ ـ ١٣٠). والنزاع العربي ـ الاسرائيلي واحد من ثلاثة تهديدات تجعل الوضع في الشرق الأوسط على كفّ عفريت، «وهي النزاع العربي ـ الاسرائيلي الذي ينطوي على امكانيات كبيرة للتفجر، وروح المغامرة لدى السوفيات، والقوى الثورية المحلية كتلك التي أطاحت بالشاه» (ص ١٢٦). واستنتج: «بما أن النفط ضرورة وليس حاجة كمالية للغرب، فان على الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا واليابان أن يجعلوا تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الى حكومات المنطقة أفضلية... وذلك لصدّ أي عدوان عليها، أداخلياً كان أم خارجياً... وفوق كل شيء، يجب ان نؤكد، بشكل واضح لا غموض فيه، لزعماء العربية السعودية وعُمان والكويت والدول الرئيسة الأخرى في المنطقة انه، في حال تهديدها من قبل القوات الثورية، سواء أكان التهديد من الداخل أو الخارج، فان الولايات المتحدة ستقف الى جانبهم بكل حزم؛ وهكذا لن يعانوا من المصير الذي لقيه الشاه» (ص ١٣١ ـ ١٣٢).

أمّـا بالنسبة الى اسرائيل، وهي طرف أساسي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فرأى الكاتب «أن احدى الأولويات التي يجب أن تنطلق منها السياسة الأميركية، هي التزامنا الأخلاقي الشديد نحو المحافظة على دولة اسرائيل. وقد أثبتت اسرائيل، في أربعة حروب خاضتها خلال الثلاثين سنة الماضية، انها قادرة على أكثر من الوقـوف لوحدها في وجه جيرانها؛ والآن، وبعد أن حُيّدت مصر وأُزيح خطرها، أصبحت قدرتها أكثر حقيقية.

ولكن اذا كان الاتحاد السوفياتي سيقوم بتدخل شامل، كما سبق له وهدّد بالقيام به العام ١٩٧٣، فان اسرائيل ستنـزل تحت الأنبـوب، حتى ولو كانت ستمتلك، أو انها فعلاً تمتلك، السلاح النووي، فان مقدرتها النووية المتواضعة لن تقف حاجزاً عنيفاً في وجه القدرة السوفياتية. لذا، فان الأساس لبقاء اسرائيل هو تصميمنا على مسك الحلقة في وجه السوفيات. وقد كان جسرنا الجوي الذي أقمناه الى اسرائيل، واستنفار قواتنا الذي أُمرت به شخصياً ابّان حرب العام ١٩٧٣، مع علمي بأن هذه الاجراءات قد تؤدي الى حظر النفط العربي، بمثابة اعلان عن المدى الذي ستمضي الولايات المتحدة اليه، للحفاظ على التزامنا بالمحافظة على بقاء اسرائيل، وللحيلولة دون تدخل السوفيات في المنطقة» (ص ١٢٨ ـ ١٢٩) (في خصوص العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية، راجع محمد السعيد ادريس، الرؤية الاميركية لاسرائيل، في «السياسة الاميركية والعرب»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٥ ـ ٢٣١*)؛ أي يجب الحفاظ على اسرائيل قوية كقوة قابلة للتشغيل والاستخدام لخدمة مصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط باستمرار تدفق النفط منه، «لأن السيطرة السوفياتية على صنبور النفط في الشرق الأوسط ستعني نهاية العالم بالشكل الذي كنّا نعرفه منذ العام ١٩٤٥، والتعايش المشترك بين البلدان الحرة» (ص ٢٦٥). وقد وقّعت أميركا مع اسرائيل اتفاقية تحالف استراتيجي في العام ١٩٨١.

والدول المنتجة للنفط نفسها ـ حسب الكاتب ـ ليست حسنة النيّة تجاه الغرب. فـ «الزيادات التي قامت بهـا ' اوبك' [العالم الثالث] هي التي سببت ارتفاع أسعار البنزين على المضخة، وليس تآمر شركات النفط [الغربية]؛ وبالاضافة الى زيادة الأسعار، فان عدم الاستقرار السياسي قد أدى الى تقلقل امدادات النفط؛ وطالما أن الغرب يعتمد على النفط من الخليج العربي، ستكون هناك أزمات، أو احتمال نشوء أزمات... [وقد] كنت أول رئيس للجمهورية يقترح برنامجاً للطاقة واسع النطاق... [و] وصفت الطاقة بأنها أولى أولوياتنا» (ص ٣١٦). وعلى أساس هذه الأولوية، «يُطلب منّا أن نبدأ بالاستعداد لحماية مصالحنا في المناطق المنتجة للنفط في العالم؛ كما يُطلب منّا أن... نواصل السير في الضغط والتركيز على احراز التقدم الكبير في مجال تطوير مصادر طاقتنا الهائلة. وبهذا الشكل، فقط، يمكننا أن نضمن قابليتنا واستمرارنا كأقوى قوة اقتصادية وعسكرية في العالم» (ص ٣٢١). ويخالف معظم الباحثين في شؤون الطاقة نيكسون حول دور «أوبك» ومسؤوليتها الوحيدة في زيادة الاسعار؛ اذ «ان معدل ايرادات شركات النفط متعددة الجنسية قد ازداد، نسبة الى الأعوام السابقة؛ وبكلام آخر، فان زيادة الأسعار للعام ١٩٧٣ قد مكّنت هذه الشركات متعددة الجنسية من أن تنقل الى المستهلكين، «لا الزيادة في التكلفة فحسب، بل تضخيم مثل هذه الزيادة أيضاً. وبما أن معظم هذه الشركات هي أميركية القاعدة، فانه يصح القول أن ايراداتها الأعلى قد أفادت الاقتصاد الأميركي»**.

وفي ضوء تصوّره لأوضاع المناطق الحساسة بالنسبة الى الغرب، رأى نيكسون أن حدود الحرب الجديدة «هي التوسّعية السوفياتية، أي حدود التقدم السوفياتي في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وحدود المزيد من سيطرة النفوذ السوفياتي من طريق الأحزاب الشيوعية المحلية في أوروبا الغربية، ومن طريق حركات التحرر، ومن طريق اعادة كتابة التاريخ المحسوبة، ومن طريق الهزّات والدعاية والهجمات على تلك المؤسسات التي تقف في طريق المطامح السوفياتية» (ص ٤٤٠). أمّا كيف تصبح الأحزاب الشيوعية وحركات التحرر الوطنية حدوداً للحرب الجديدة، فرأى أن الأحزاب في بلدان أوروبا الغربية «بقيادتها للاضرابات، ومطالبتها بزيادات كبيرة للأجـور، وبدعوتها لتأميم الصناعات، وبتمويلها واعتمادها للارهاب ضد رجال الأعمال، يمكن أن تقضي على

---

* وانظر، أيضاً، الياس شوفاني، «اميركا واسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٢ ـ ٩٣، تموز / آب (يوليو / اغسطس) ١٩٧٩، ص ١٢٧ ـ ١٣٧.

** عبـاس نصراوي، «الطاقـة والسياسة الخارجية الاميركية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٢ ـ ٩٣، تموز / آب (يوليو / اغسطس) ١٩٧٩، ص ٩٥؛ وعاطف عبدالله قبرصي، «الاقتصاد السياسي لسياسة الطاقة للولايات المتحدة»، **المصدر نفسه**، ص ١٠١ ـ ١١١.

مناخ الاستثمار في بلد لدرجة توقف تدفق الأموال اليه؛ وهذا، بحد ذاته، يمكن أن يكون ذا أثر كبير في ما اذا كان البلد سيظل حراً أم لا» (ص ٢٩١). وعلل انتقال الصناعة من الاعتماد على الفحم الى الاعتماد على النفط بأن «الاضرابات التي قادها الشيوعيون في مجال صناعة الفحم الحجري الأوروبية، خلال الحرب العالمية الثانية، أدّت الى زيادة الاعتماد على النفط من الشرق الأوسط؛ وبعدئذٍ، انطلق السوفيات، وعن تعمّد مسبق ومدروس منذ الخمسينات، الى خلق الصعوبات في وجه استيراد الغرب للنفط من الشرق الأوسط» (ص٢٩٢)؛ بينما كان رخص النفط، في واقع الأمر ومن منطق حسابات الربح المحض، هو الدافع الأساسي لانتقال الصناعة الى الاعتماد عليه، كمصدر رئيس للطاقة.

وتطرّق نيكسون، في كتابه، الى جهاز الاستخبارات الاميركية (.C.I.A)، فرأى أن «استعادة القدرة لجهاز الاستخبارات من أجل حمايتنا، أمر أساسي، اذا أردنا معالجة مسألة الارهاب، قبل أن تستفحل وتفلت من نطاق سيطرتنا؛ وعلينا، بل من الضرورة بمكان، الدخول الى صميم المسألة، أي الى من يدعمون الارهاب، وعلى رأسهم الاتحاد السوفياتي» (ص ٥٨). وهكذا استنتج الكاتب «أن ' الحرب الثورية ' ـ حرب العصابات ـ كانت، دائماً، من الأدوات المفضلة لدى السوفيات في الحرب العالمية الثالثة... [ذلك] أن أفضل ميزة للحرب الثورية، في العصر النووي، هي أنها تُجنِّب المجابهة المباشرة؛ ولذا، كانت الحرب الثورية، بالنسبة الى القوى الشيوعية، حرباً تنطوي على مخاطر ضئيلة» (ص ١٣٤). وعليه، دعا الكاتب الولايات المتحدة الى « أن تتحاشى الوقوع في الخطأ الذي ارتكبناه في ايران بتقويض حكومة صديقة، لأنها لا تحرز تقدماً نحو ارساء قواعد الديمقراطية على النمط الأميركي، بالسرعة التي نرغبها» (٢٧٢).

مقابل الوسائل السوفياتية في خوض الحرب العالمية الثالثة ـ كما رآها الكاتب ـ رأى وجوب أن تعتمد الولايات المتحدة الأميركية وسائل موازية قادرة على افشال الوسائل السوفياتية. ومن هذه الوسائل المساعدات الى البلدان التي تحتاجها، حيث أثبتت فعاليتها. «فكرمنا الذي أبديناه لألمانيا وايطاليا واليابان، مكّنها من أن تتحول من أعداء الى حلفاء لنا... لقد قمنا بدور القيّم الأمين على المدنية الغربية بأسرها في تلك السنوات العصيبة... يومذاك كنّا نقدم المساعدة الى البلدان الصناعية كي تتنفس الصعداء وتتعافى من ويلات الحرب؛ أما الآن، فقد اتسع نطاق أغراض مساعداتنا» (ص ٣٠١). وحدّد نطاق تقديم المساعدات بـ : «أولاً: يجب أن تقدم المساعدة الأميركية لتقوية وتعزيز القاعدة الاقتصادية للبلدان... التي نقدم لها المساعدة العسكرية؛ ثانياً: علينا أن نساعد تلك البلدان التي تواجه خطراً من الداخل... لكي تحافظ على استقرارها الاقتصادي، وبذلك نقطع الطريق على الثوريين...؛ ثالثاً: علينا أن نواصل كرمنا بتقديم مساعدات محض انسانية لضحايا الكوارث الطبيعية... بغض النظر عن حكومتها... وفي حالة نظام الحكم الشيوعي... علينا أن نضمن أن تذهب مساعداتنا الى ابناء الشعب مباشرة، وليس الى الحكومة...؛ رابعاً: ان ثلثي العالم يعيش حياة التخلّف؛ ففي تلك البقاع من العالم لنا مصلحة عملية وانسانية بتقديم المساعدة اليها من أجل تطويرها... وعلى تلك البلدان، التي قمنا بمساعدتها على اعادة بناء نفسها بعد الحرب العالمية الثانية ، أن تقوم بمساعدة الآخرين اليوم؛ خامساً: يمكن للمساعدة، أحياناً، أن تستخدم بشكل واسع الفعالية، وبالغ التأثير، من أجل تحقيق دبلوماسية معيّنة، كما فعلت بشأن تحقيق الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي في العام ١٩٧٩» (ص ٣٠٢). وطرح ضرورة التمييز في تقديم المساعدات، حيث «ليس باستطاعتنا أن نساعد جميع البلدان على نفس القدر من المساواة؛ ولا ينبغي علينا أن نقدم عذراً عن استئنافنا لتقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة للبلدان التي يهمنا أمنها بشكل خاص» (ص ٣٠٣). وربط بين تقديم المساعدة والنظام السياسي، اذ «ينبغي علينا أن نصرّ على من يتلقّون مساعدتنا أن يتبنّوا نظامنا السياسي؛ بل علينا أن نربط المساعدة بسياسة اقتصادية سليمة... [و] يجب علينا أن نقاوم غوغاء ارسال المزيد من مساعدتنا من طريق الهيئات المتعددة الجنسية، كالبنك الدولي مثلاً... [و] مواثيق مثل تلك الهيئات والمنظمات لا تسمح لها بالتمييز بين البلدان على اساس سياسي، وقلّما يخدم مصلحة الولايات المتحدة... [و] علينا أن نعترف بالواقع، ونركز المزيد من أموال مساعدتنا المتوفرة على برامج ثنائية الجانب، حيث يمكننا استخدامها بصورة أكثر فعالية من أجل أن تحقق سياستنا الخارجية تقدماً في أغراضها... [و] علينا أن

نستخدم مساعدتنا من أجل دفع سياستنا الى امام، وكذلك دفع قضية السلام والاستقرار في العالم، ولا يجب أن نفتح أيدينا لكل بلد يطلبها ويحتاجها» (ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

ومن الوسائل التي دعا الى توظيفها في الحرب العالمية الثالثة، في تلك الدول المرشحة لوجود حركات تحرر فيها، الدعوة الى تطبيق حقوق الانسان، اذ «أن مجال الحقوق الانسانية مجال، اذا ما استخدمت فيه القوة على نحو سليم، ستكون شديدة الفعالية، ويجب أن تستخدم بشكل مختار، مع الحرص على التمييز بين الفوارق القائمة في العالم الحقيقي» (ص ٣٨٧). ودعا الى وضع «مقاييس عليا لسلوك أصدقائنا، أكثر ممّا نفعله بالنسبة الى اعدائنا. وهنا، لا يسعني الّا القول انه ينبغي علينا ألّا نلحّ على فرض الديمقراطية على الطراز الأميركي على البلدان ذات الخلفيات المختلفة عن خلفيتنا... علينا أن نتركهم يتحركون بطريقتهم الخاصة، وبالخطى التي يريدون نحو الأهداف التي استغرقنا، نحن في الغرب، مئات السنين لتحقيقها... [و] ان ممارستنا لمزيد من الضغط على أنظمة الحكم الصديقة، التي توفّر بعض الحقوق ولا تهدّد جيرانها، أكثر ممّا نمارسه على أنظمة الحكم العدائية التي لا توفّر أية حقوق وتشكل في المقابل تهديداً لجيرانها، ليست مراءاة فقط، وانما ضرب من الحماقة نرتكبه... ولست أطالب، هنا، بأن نتخلى عن التزامنا بالحقوق الانسانية في علاقاتنا مع أصدقائنا؛ ولكي يكون موقفاً فعّالاً، فاننا بحاجة الى تبني سياسة واقعية... ان من واجبنا، على المدى البعيد، أن نرفع عالياً راية الثورة الأميركية كمقياس أعلى يتطلع اليه الانسان؛ امّا على المدى القصير... لا بد لنا من أن نعي ونعترف بأنه، بالنسبة الى الجزء الأكبر من العالم، ما زال تحقيق ذلك حلماً بعيد المنال... [و] فكرة الحرية أقوى سلاح في ايدي الغرب... ويا للمأساة اذا ما أسأنا استخدامه بطريقة خبط عشواء، نضرب به أصدقاءنا وأعداءنا على حد سواء، فنلحق الأذى بأنفسنا في نهاية الأمر. ان منبر الواعظ موقع للقيادة الاخلاقية، وليس للأمبريالية الأخلاقية» (ص ٣٩٤ ـ ٣٩٧). واستعرض، على سبيل المثال، تجربة ايران كمثال لسوء استخدام الحقوق الانسانية من قبل الولايات المتحدة الأميركية (ص ٣٨٨ ـ ٣٩١)، واستنتج: «لقد خسرت الولايات المتحدة والغرب معها صديقاً وفيّاً في منطقة متفجّرة من العالم، حيث نحن فيها بأمسّ الحاجة لأصدقاء يقومون بدور القوة التي تحافظ على الاستقرار... ان هذا التطور المأساوي ينطوي على دروس يجب تعلّمها من أجل المستقبل... [و] خيارنا ليس بين الرجل الذي يتربع على عرش السلطة، والذي هو صديقنا، وبين انسان آخر، بل بينه وبين انسان أكثر منه سوءاً بكثير» (ص ٣٩٣).

أمّا الوسيلة الثالثة التي طرح الرئيس نيكسون استخدامها في مثل هذه الحرب، فهو مستخلص كدرس من التجربة الأميركية في فيتنام، وهو ما عرف، فيما بعد، باسم «مبدأ نيكسون». فبعد أن استعرض التوّرط الأميركي العسكري في فيتنام، رأى أنها كانت «بمثابة محنة قاسية للأميركيين، ومحنة مؤلمة، الى حد الوحشية، للفيتناميين، وفرصة يمكن استغلالها بالنسبة للسوفيات؛ واضافة لذلك، فقد كانت تلك الحرب احدى المعارك الحاسمة في الحرب العالمية الثالثة» (ص ١٣٣)؛ وقد ولدت تلك الحرب، في الولايات المتحدة، حسب وصف الكاتب، «موجة مسعورة مناوئة للتعقّل كانت اجتاحت جامعات البلاد آنئذٍ؛ كما أن التحرر قد ساد على السمو، ودرجت ظاهرة التهجّم على كل ما يمثّل النظام القائم؛ وهكذا، فقد كان لفوضى ذلك العقد الزمني وعواقبه أثرها البالغ في اضعاف مقدرة الأمة على تحمّل مسؤولياتها في العالم، ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل في مجال قدرتها على القيادة أيضاً» (ص ٦). ولم يدعُ نيكسون الى تجنّب الوقوع «في مشاكل أخرى، كمشكلة فيتنام، في المستقبل، وذلك بعدم تورطنا بالتدخل عندما تهدد البلدان الصغيرة، حتى لو كانت بلداناً صديقة او حليفة، بخطر العدوان الشيوعي» (ص ١٧٠) حسبما يريد البعض في الولايات المتحدة، بل دعا الى نفض غبار الدرس الخاطىء في فيتنام، وعلى الولايات المتحدة أن «تنساه... [و] الدرس الحقيقي لقضية فيتنام... لا يعني وجوب تخلّينا عن القوة، بل ان نتعلّم استخدامها بشكل فعّال للدفاع عن مصالحنا» (ص ١٧١). والدرس الذي استخلصه نيكسون، أوضحه بالمبدأ الذي حمل اسمه، ويقضي بأن «البلدان المهدّدة بخطر الاعتداء الشيوعي، يجب أن تتحمّل المسؤولية الأولى في الدفاع عن نفسها؛ ولا يعني ذلك أنه ليس ثمة دور لقوات الولايات المتحدة العسكرية، بل ما يعنيه هو أن الدول المهدّدة يجب أن تكون راغبة في تحمّل العبء الرئيس بتقديم الكوادر البشرية»

(ص ١٤٨)؛ فـ «اذا ما سُلِّح أولئك المهدّدون في بلد من قبل العصابات تسليحاً كافياً، ودُرّبوا وزُوّدوا بالامدادات، فبوسعهم مواجهة هجوم العصابات والحاق الهزيمة بها، شريطة أن يكون قتالهم من أجل نيل استقلالهم وحريتهم... طالما أن الاتحاد السوفياتي كان يفعل ذلك لأولئك الذين كانوا يحاولون القضاء على ذلك الاستقلال» (ص ١٧١)؛ اذ أن «المزيد من القنابل النووية والتفوّق العسكري الذي لا سؤال حوله، والقوة الاقتصادية الشاملة المتفوقة، لن يردعا الحرب الثورية والارهاب، أو الأشكال الأخرى لأعمال الشيوعيين العدوانية، التي أخفقت في الحرب التقليدية؛ وعليه، فقد كان من المتوجب على الولايات المتحدة، وحلفائنا، وأصدقائنا، تطوير قوة مشتركة في وجه القوة المستخدمة ضدّنا؛ وليس هناك من معنى أن تحاول استخدام مطرقة لقتل ذبابة، فذلك النوع من الأعداد يستدعي استخدام سلاح أقل قوة، ولكن أكثر فعالية... لقد تضمّن مبدأ نيكسون أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم الأسلحة والمساعدة الى البلدان المهددة بالاعتداء عليها، اذا كانت تلك البلدان ترغب في تحمّل المسؤولية الرئيسة من أجل تقديم القوة البشرية اللازمة لها، للقيام بالدفاع عن نفسها» (ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠). والمبدأ يعتبر رداً على السلوك السوفياتي؛ اذ «عندما يلجأ السوفيات الى العدوان غير المباشر بدعمهم للحرب الثورية، بامكاننا تفادي المزيد من ' فيتنامات' أخرى بتقديم العون العسكري والاقتصادي لأصدقائنا، بحيث يكونون قادرين على الدفاع عن أنفسهم، بدون تأكيدنا على تحمّل عبء خوض الحرب نيابة عنهم» (ص ٢٨٢). ويمكن اعتبار الدعم الأميركي للتمرّد في كل من أفغانستان ونيكاراغوا وأنغولا تطبيقاً لمبدأ نيكسون اياه. وقد طورت ادارة ريغان لاحقاً دروس نيكسون من تجربة فيتنام (راجع في هذا الخصوص، مايكل كلير، **ما بعد «عقدة فيتنام»**؛ **اتجاهات التدخل الأميركي في الثمانينات**، ترجمة د. محجوب عمر، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٢، ص ١٥ ـ ٢٩).

المواجهة المباشرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة

في اطار المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، رأى نيكسون، وجوب: ١ ـ تحقيق تماسك ووحدة الحلف الغربي، مقابل العمل على تفكيك وخلخلة التحالف الشيوعي؛ ٢ ـ الحدّ من تنامي القدرة العسكرية السوفياتية، مقابل تعزيز قدرة الولايات المتحدة الأميركية عسكرياً.

فبالنسبة الى شكلي التحالف، الشيوعي والغربي، رأى الكاتب أن «للاتحاد السوفياتي رعايا ودولاً دائرة في فلكه، وللولايات المتحدة حلفاء وأصدقاء؛ والاتحاد السوفياتي يملي على الدول الدائرة في فلكه، بينما لا تملي الولايات المتحدة على حلفائها، لكن مسؤولية القيادة ملقاة على عاتقنا لكوننا أقوى وأغنى بلد في العالم الحر» (ص ٣٨٤)، و «طالما أن الحاجة تدعو الى وجود حلفاء، فان الحفاظ على قوة أولئك الحلفاء سيظل احدى المسؤوليات الرئيسة» (ص ٣٨٧)، ورأى «أن المركز الاستراتيجي للتحالف الغربي بأسره يتمحور اليوم، وسيظل كذلك لسنوات مقبلة، حول الاعتماد على حصول أوروبا الغربية وأميركا الشمالية واليابان على النفط الخام من الخليج العربي، وعلى مواصلة الثقة بحماية ودعم الولايات المتحدة للدول الرئيسة في المنطقة، وعلى الحدّ من النفوذ السوفياتي فيها، وعلى تفادي الحرب ان كان ثمة امكانية لذلك... [ومن] الضرورة أن نكون على استعداد، وأن ينظر الينا بأننا على استعداد لأن ننضمّ جميعاً ونهب للدفاع عنها. ويجب أن تكون لدى الولايات المتحدة، أيضاً، المقدرة على التدخل من جانبها بصورة فردية في هذه المنطقة الحيوية من العالم، اذا ما دعت الحاجة الى ذلك» (ص ٢٦٦)؛ وحدّد أن «المهمة التي تواجهنا ليست مهمّة ملقاة على عاتق الولايات المتحدة وحدها طالما أن التهديد الحالي للخليج العربي يجعل من الواضح ان للغرب بأسره مصلحة مباشرة في الصراع، وكذلك للدول المهددة ذاتها» (ص ٤٣٦)؛ ودور الحلفاء لن يقتصر على تأييد الولايات المتحدة فقط، اذ أن هؤلاء الحلفاء يستطيعون توفير ردود أكثر فعالية على التهديدات «لا سيما في تلك المناطق التي أَلِفوها مدة طويلة؛ وبلدان الخليج العربي الاسلامية الغنية بالنفط تتقاسم مصلحة مشتركة في الدفاع عن استقلالها، وعن الاسلام، ضد أي توسّع سوفياتي في أفغانستان؛ غير أن الغرب، فعلاً، يتطلع الى الولايات المتحدة، من أجل القيادة؛ كما أن السوفيات يتطلعون، فعلاً، الى الولايات المتحدة في حسابهم لما يستطيعون سحبه» (الصفحة ذاتها).

لكن الدول المنضوية في اطار تحالف الغرب متباينة المواقف، وان لم تكن متعارضة، وذلك نتيجة تفاوت مصالح كل منها، وأحياناً تعارضها. واشار، في هذا السياق، الى أن أوروبا واليابان أكثر اعتماداً على نفط الخليج من الولايات المتحدة، الاّ أنه استنتج أن ذلك الاعتبار، اضافة الى الاعتبارات الاخرى، التي أدت في مجملها الى الاختلاف في وجهات النظر داخل أعضاء التحالف الغربي، لا يسوّغ «قلة تأييدهم... للولايات المتحدة؛ وليس امتناعهم عن دعمنا العام ١٩٧٣، وحده، هو الذي حال دون كسبهم لميزة ملموسة ودائمة مع الدول العربية، وجعل سياستهم تتّسم بقصر النظر في ما يخص العلاقة الاستراتيجية لاسرائيل بالأمن الأوروبي الغربي... [فـ] الاعتبارات السياسية العالمية والاقتصادية، في الخليج العربي بوجه خاص، تخلق مشاكل... تهمّ 'ناتو' كحلف... لذا، فانه من الالحاح والضرورة بمكان أن نعمل على ايجاد وسائل منسّقة وفعّالة لمعالجة هذه المشاكل. والتحدي الرئيس، في هذا الصدد، ليس اجرائياً، وليس تقنياً: انه تحدّ سياسي. فمصالح الأوروبيين الحيوية والمشروعة في الشرق الأوسط والخليج أكثر أهمية بالنسبة اليهم من أهمية المصالح الأميركية في المنطقة» (ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥). ورأى أن الضرورة قد تستدعي من البلدان الأوروبية «أن تكون مستعدة، وراغبة في استخدام القوة العسكرية بالتعاون مع الولايات المتحدة، دفاعاً عن مصالح الغرب الحيوية والمشروعة في الشرق الأوسط أو الخليج العربي» (ص ٢٦٦). ويمكن أن نرى تطبيقاً عملياً لذلك في انشاء القوة متعددة الجنسية التي رابطت في سيناء بعد توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، وفي ارسال القوة متعددة الجنسية الى لبنان بعد الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وفي ارسال السفن العسكرية الى الخليج العربي من قبل الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية لحماية ناقلات النفط، حين اشتدت حرب الناقلات بين ايران والعراق.

امّا نقطة الضعف المزعجة للتحالف الغربي، فهي تركيا؛ اذ انها، حسب الكاتب، «قنبلة موقوتة، اذا ما صحّ لها أن تتفجر، سيكون أثرها على حلف 'ناتو' أكثر تخريباً من الثورة في ايران. وتركيا لا تمتلك النفط، لكنها تشارك بالحدود مع ايران وسوريا والعراق والاتحاد السوفياتي؛ فهي تسيطر على المدخل المؤدي الى البحر الأسود، وعلى المدخل الشرقي للبحر الابيض المتوسط؛ كما أنها تشكل ثلث أجزاء 'ناتو' المؤلفة من ستة وستين جزءاً؛ كما أن قواتها المسلّحة... تعتبر الثانية من حيث الحجم في حلف 'ناتو' بعد قوات الولايات المتحدة. ولقد كانت تركيا، منذ قرون، بمثابة هدف للعدوان السوفياتي... فاذا اضمحلت تركيا سيتمزق الطرف الجنوبي لـ 'ناتو'، وسيضيع؛ كما أن تأثير ذلك على جيران ذلك الطرف، المنتجين للنفط، سيفوق كل حساب؛ ومن هنا، فان الضرورة تقتضي، بشكل ملحّ، أن تبادر بلدان 'ناتو'، بما فيها الولايات المتحدة، الى ايجاد برنامج يتضمّن المساعدة العسكرية والاقتصادية التي تضمن عدم حدوث مثل هذا الأمر» (ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤).

وحدّد الرئيس الأميركي الأسبق مفهومه للانفراج الدولي؛ فـ «الانفراج ليس وليمة حب، بل انه تفاهم بين دول ذات أهداف متعارضة، لكن ثمة مصالح مشتركة فيما بينها، بما في ذلك تفادي وقوع حرب نووية؛ وأن مثل هذا التفاهم يمكن أن يفعل فعله ـ أي أنه يمكن أن يمنع الاعتداء، ويحول دون وقوع الحرب ـ فقط اذا ما حُمل المعتدي الكبير على الاعتراف بأن لا الاعتداء ولا الحرب سيجديان نفعاً» (ص ٢١)، وقال ان الدخول السوفياتي الى أفغانستان (١٩٧٩) قد قطع طريق الانفراج؛ الاّ أن التطلع نحو المستقبل «بحاجة الى سياسة ثابتة من شأنها أن تجعل مرة أخرى، في صالح الاتحاد السوفياتي، أن يتفاوض مع الولايات المتحدة على أساس مقايضة واقعية؛ ومن شأن الانفراج الناجح أن يجعل تحقيق النصر ممكناً بالنسبة الى الغرب بدون حرب؛ بيْد انه علينا أن ندرك، قبل ذلك، أن الاحتواء عنصر أساسي للانفراج، وهو، في الحقيقة، ما يجعل تحقيق الانفراج الناجح ممكناً» (ص ٤٠٠)، و «من أجل التعامل مع السوفيات في المستقبل يتعيّن علينا أن نفكر في الانفراج كاكرام للاحتواء، بدلاً من أن يكون بديلاً منه؛ فالاحتواء، أي مقاومة التوسع [السوفياتي]، يجب أن يظل الشرط الأساسي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة» (ص ٤٠٨). ولا يراهن الكاتب على أن الانفراج سيغيّر من نوايا السوفيات، «بل انه مسألة تغيير حساباتهم لكلفة الربح... وكذلك جعل مبادراتهم السلمية أكثر منفعة من وجهة نظر مصالحهم الوطنية... وأن أساس سلوك [السوفيات] يكمن في أيدينا بقدر ما يكمن في أيديهم؛ ولكي تتمكن من الجلوس مع [السوفيات]، عليك أن تكون، أولاً، قادراً على التصدي لهم» (ص ٤١٣)، وانتهى الى أن

الخيار هو خيار أميركي بطرق عدّة (ص ٤١٤).

ودعا نيكسون الى عدم فصل القضايا، موضوع التفاوض، مع السوفيات بعضها عن بعض؛ ورأى وجوب الربط فيما بينها. وقال انه، ووزير خارجيته، آنذاك، كيسنجر، قد طوّرا مفهوم الربط بين المصالح؛ اذ «كنّا قررنا ان الأمور التي يريدها الاتحاد السوفياتي ـ أي العلاقات العامة الطيبة التي توفرها اجتماعات القمة، والعمليات الاقتصادية، واتفاقيات الحدّ من الأسلحة ـ لن يحصل عليها بدون مقايضة، أي رأس برأس؛ وقد كان الثمن الرئيس الذي كنّا نطلب مقايضته آنذاك هو الحصول على المساعدة لتحقيق تسوية في فيتنام، مقابل الاعاقات في الشرق الأوسط، وقرار يتعلق بمسائل برلين» (ص ٣٨١). وأضاف ان «الربط استراتيجية ناجعة، و [السوفيات] لا يزالون يرغبون في تحديد الأسلحة والعمليات الاقتصادية، وعلى الولايات المتحدة أن تصرّ، مرة أخرى، على التوازن، ولدينا كل الحق في أن نبدي اهتمامنا بشأن روح المغامرة التي يتبعها السوفيات في أفريقيا، وسلوك حليفهم فيتنام، ودعمهم لكاسترو، واستخدامهم... للجيش الأحمر خارج نطاق المعسكر السوفياتي للسيطرة على الخليج العربي، والتدخل في الشرق الأوسط؛ فجميع هذه الاهتمامات تعتبر مصالح شرعية، ويجب علينا ألّا نخجل، أو نكون انهزاميين، بشأن الربط بين ما نريده في هذه المناطق، وما يريده السوفيات في مناطق أخرى؛ كما يجب علينا ألّا نكون انهزاميين بشأن الالحاح على وجوب حماية المصالح الأميركية على أسس اتفاقيات الحدّ من التسلّح ذاتها... ولذا، يجب الربط بين التجارة واتفاقيات تحديد الأسلحة وبين تسوية الخلافات السياسية، اذا كان يراد لخطر الحرب أن يخفّف؛ واذا قمنا باستخدام الربط على هذا النحو فقط، سنكون قد قمنا بالقضاء على الأسباب الجذرية للحرب» (ص ٣٨٣).

الرئيس الأميركي ووسائل ادارة الصراع

هذا الصراع بطبيعته وأهدافه، التي حاولنا ايجازها قدر الامكان في الفقرات السابقة، ترتبط ادارته بالرئيس الأميركي الذي كان يرتدي ـ حسب وصف الكاتب له ـ «أربعة قبعات، كرئيس للدولة، ورئيس للحكومة، وكقائد أعلى للقوات المسلحة، وكزعيم لحزبه السياسي. ومنذ الحرب العالمية الثانية، أخذ الرئيس يرتدي قبعة خامسة، أي قبّعته كزعيم للعالم الحرّ» (ص ٣٨٣)، وسلطة الرئيس الأميركي، كزعيم معنوي للعالم الحر، كما قال، وقد خبرها، «سلطة واسعة الحدود؛ ولكن لكي تكون تلك السلطة فعّالة ينبغي على الرئيس أن يستخدمها بمهارة فائقة؛ وأهمّ ما في الأمر هو أنه ينبغي عليه استخدامها فقط عندما تبلغ الأخطار حدتها، وتستدعي التزامه» (ص ٣٨٧)؛ اذ «أن مصير الغرب يعتمد على حنكة وحسن استخدامه لهذه السلطة. وبمقدور الرئيس أن يستخدم سلطته بفاعلية بالغة الأثر، اذا ما أدرك الشعب الأميركي ما الذي يواجهه الرئيس، ولماذا تقتضي الضرورة استخدام القوة الأميركية، واذا ما تجاوب معه شعبه وشاركه في الحفاظ على أمن الغرب والسلام في العالم؛ ولن يكون بوسعه أن يحقق ذلك بمفرده؛ كما أنه لن يستطيع تحقيقه البتّة، اذا ما سدّت العقبات طريقه» (ص ٢). ورأى أن العقبة الرئيسة في وجه الرئيس الأميركي هي نخبة المجتمع الأميركي، حيث «في الوقت الذي يخوض فيه الرجل العادي في أميركا الحرب، تقوم النخبة المفكرة باعداد جدول أعمالها؛ والقرار فيما اذا كان الغرب سيحيا أو سيموت هو، اليوم، في أيدي نخبة السلطة الجديدة فيه، أي أولئك الذين يحددون شروط المناقشة العامة ويديرون الرموز، ومن يقررون فيما اذا كانت الأمم أو القادة سيعرضون على، وسيظهرون، على مئة مليون جهاز تلفزيوني، أمّا ' كأخيار' أو ' كأشرار' . ان نخبة السلطة هذه تضع حدود الممكن لرؤساء الجمهورية، أو الكونغرس، وهي [تفرض] الانطباع الذي يحرك الأمة، أو يغرقها في مستنقع موحل» (ص ٣٣٩)، والمقصود بذلك النخبة التي تصوغ الرأي العام الأميركي*. ورأى نيكسون، في كتابه، أنه «اذا كانت أميركا ستخسر الحرب العالمية الثالثة، فانما يكون السبب في ذلك... أولئك الهواة الانفعاليون... الذين يتاجرون بشعار آخر

* راجع، فؤاد المغربي، «التأثيرات الداخلية على السياسة الخارجية الأميركية نحو العالم الحر»، شؤون فلسطينية، العدد ٩٢/٩٣، تموز / آب (يوليو / اغسطس) ١٩٧٩، ص ١٥ ـ ١٦ و ٢٤ و ٢٨.

فكرة... عبر الأوساط الاعلامية... فالانتباه الذي أعير لهم و ' لقضاياهم' يضفي الرومانتيكية على التفاهة، ويضفي التفاهة على الجدية... ومهما تكن آخر قضية رفعوا شعارها ـ سواء ضد الحرب، أو ضد القوة النووية، أو ضد القوة العسكرية، أو ضد الأعمال التجارية ـ فانها، بلا تحديد، قضية ضد مصلحة الولايات المتحدة على مسرح صراع الحرب العالمية الثالثة» (ص ٣٤٤). وكونه أحد ضحايا النخبة المثقفة في الولايات المتحدة التي كشفت فضيحة «ووترغيت» تلاحظ نغمة الحقد على هذه الفئة؛ اذ قال: «ان احدى امتيازات الطبقة المثقفة، التي تدعو الى الاستغراب، هي حريتهم في ارتكاب الخطيئة بشكل مفضوح دون أن يسيئوا الى سمعتهم... كما أنهم يلقون اذاناً صاغية باحترام... وهذا ما أصبحت عليه الحالة لكثير من أبناء المؤسسة الثقافية في أميركا خلال معظم هذا القرن... [و] لا شيء يمكن أن يدافع عن مجتمع من نفسه، اذا كان مئة ألف من رجال ونساء طبقته العليا هم صانعو القرارات، والذين يساعدون على تحديد تفكير صانعي القرارات، وهم المصممّون على الاستسلام » (ص ٣٤٣). وهذه الفئة ـ حسب الكاتب ـ «ستظل على ما هي عليه خلال هذين العقدين الحرجين من الزمن؛ والذي ينبغي علينا أن نفعله هو تنبيه اولئك الذين يمارسون القيادة، واتعاظهم لكي يتحمّلوا مسؤوليات القيادة» (ص ١٠ ـ ١١)؛ فهل هي دعوة الى العودة الى «المكارثية» التي سادت في الولايات المتحدة في الخمسينات، حين كان الكاتب نفسه نائباً للرئيس؟

وربط نيكسون في استخلاصاته لما يجب أن يقوم به الرئيس الأميركي ونظرته العالمية فيما بين «مدى فهمه واجادته لاستخدام السلطة، وتمرّسه بالأساليب الدبلوماسية، وحيازته للرؤية الاستراتيجية، والحنكة والارادة... [وهي] عناصر حيوية، بل لا بدّ منها من أجل تنفيذ ذلك» (ص ٦)؛ ولكي يواجه الرئيس الأميركي التحدي السوفياتي، عليه «أن يستخدم كل ما في حوزته من قوة بطريقة فعالة ومسؤولة... من أجل ضمان بقاء الأمة، ومستقبل العالم الحرّ» (ص ٣٥٣)؛ وحدد الوسائل الضرورية للرئيس كي يتمكن من ادارة الصراع بنجاح، حيث «عليه... ألا يقدم الى خصومنا، أبداً، شيئاً يريدونه، ما لم يحصل منهم على شيء نريده؛ وفي الوقت الذي يحترم مبدأ الانفتاح، الذي يبدو عملياً، عليه أن يحافظ على السرية ما اقتضت الضرورة ذلك؛ وأن يعي ان جمع الاستخبارات وتسيير النشاطات السرية يسوّغان من حيث منعهما لوقوع الحرب بقدر ما يسوغان من أجل شنها؛ وأخيراً ينبغي عليه أن يقبل بواقع أن الكمال الأخلاقي في ادارة شؤون الأمم لا يمكن توقعه، ويجب ألّا يكون مطلباً» (ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤).

ومن خلال تجربته الشخصية خلال ثلث قرن من الزمن، ذكر نيكسون، في كتابه، انه اذا «كان لي أن أرسم لوحة مؤلفة من عشرة قواعد أعلقها على الجدران الداخلية للبيت البيضوي لخلفائي كي يتبعوها خلال سنوات الخطر المقبلة، فستكون كالآتي: ١ ـ كن، دائماً، على استعداد دائم للتفاوض، ولا تتفاوض دون أن تكون مستعداً؛ ٢ ـ اياك أن تكون مولعاً بالقتال، وتمسك دائماً بالثبات؛ ٣ ـ تذكّر، دائماً، أن الموافقة على الصكوك يجب أن تتمّ، دائماً، بصورة علنية، ويتمّ التفاوض عليها بصورة سرية؛ ٤ ـ لا تسع، أبداً، الى العلنية التي تقضي على القدرة على تحقيق النتائج؛ ٥ ـ لا تتخلّ، ابداً، من جانب واحد، عمّا يمكن استخدامه كورقة مساومة، ودع خصومك يقدمون شيئاً ما لقاء كل شيء يحصلون عليه؛ ٦ ـ لا تجعل خصومك، أبداً، يقللون من قيمة ما قد تفعله رداً على التحدي، ولا تعلمهم مسبقاً بما قد لا تفعله. [والجدير ذكره أن الرئيس الحالي، جورج بوش، قد بدأ أولى تصريحاته بالقول: ' تعلّمت ألّا أقول أبداً ما سأفعله وما لن أفعله' [**الحياة**، لندن، ١٥/٢/١٩٨٩]؛ ٧ ـ اترك لخصومك، دائماً، خط عودة ينقذ ماء وجههم؛ ٨ ـ عليك أن تميّز، دائماً، بدقة، بين الأصدقاء الذين يقدمون بعض الحقوق الانسانية، وبين الأعداء الذين ينكرون جميع الحقوق الانسانية؛ ٩ ـ اعمل، دائماً، من أجل أصدقائنا على الأقل بقدر ما يفعله خصومنا لأعدائنا؛ ١٠ ـ لا تفقد الايمان، أبداً، ففي القضية العادلة يمكن للايمان أن يحرّك الجبال، ولا جدوى في الايمان بدون قوة، لكن القوة بدون ايمان عقيمة» (ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥). واضاف الى وصاياه العشر، آنفة الذكر، وصية أخرى يُطلَب من الرئيس ابقاؤها بعيداً من رأي الآخرين، وهي: «عند القول ' دائماً' و ' أبداً' عليك أن تبقي ' دائماً' على تحفظ ذهني، ولا تكشف ' أبداً' الاستثناء الوحيد، وأن تفسح في المجال، بشكل دائم، للمناورة ... وعلى الرئيس أن يكون، دائماً، على استعداد لما كان ظن انه لن يفعله

أبداً» (ص ٣٥٥).

ملاحظات عامة

يلاحظ المتتبع للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بعد نيكسون، خاصة خلال فترة الرئيس السابق رونالد ريغان، أن استنتاجات نيكسون، الواردة في كتابه الذي عرضناه، كانت حاضرة في معظم السلوك السياسي الأميركي، سواء في علاقات الولايات المتحدة بدول العالم الثالث، أو بحلفائها في العالم، أو في صراعها مع الاتحاد السوفياتي. ويبدو أن هذه الاستنتاجات، التي تكتسب في الكتاب صفة التعاليم، ستبقى موجّهاً ورشداً للرئيس الحالي بوش ومن قد يخلفه من الحزب الجمهوري، على الاقل حتى نهاية القرن العشرين، كما حدّد لها نيكسون في كتابه؛ اذ ان الجذر الأيدلوجي لهذه المدرسة السياسية واحد، وان تباينت تفاصيل الاتجاهات داخله.

والاتجاه الأيديولوجي الناظم للأفكار الواردة في الكتاب، ومن ثمّ الاستنتاجات المستخلصة من تجربة الكاتب الشخصية، ترتكز على ثنائية قطبية حادّة غير قابلة للتصالح (مانوية)؛ اذ رأى نيكسون أنه «قد يبدو أمراً ' ميلودراماتيكياً ' أن يعامل القطبان التوأم للخبرة الانسانية الممثلة بالولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، كمعادل لفكرة الخير والشر، أو النور والظلام، أو الله والشيطان؛ ومع ذلك، فاذا ما سمحنا لأنفسنا أن نفكر بهما على هذا النحو، حتى ولو فرضياً، سيساعد ذلك على توضيح منظورنا على حلبة الصراع العالمي» (ص ٤٤٧). وحدّة هذه الثنائية تفترض، حسب منطقها الداخلي، انعدام أي نشاط، أو سلوك، انساني خارج قطبها. وفي الحالة التي أمامنا، موضوع الكتاب، يصبح أي نشاط سياسي لأي شعب من شعوب الكون امّا أنه سيصب في خانة السوفيات، أو أنه سيصبّ في خانة الأميركيين؛ وبالتالي، فان أي نشاط لا يصبّ في الخانة الأميركية هو، بالضرورة، نشاط معادٍ للولايات المتحدة، وبالتالي يجب عليها العمل ضده. وباعتبار أن منطقة الشرق الأوسط، ونحن معنيون بها، موضوعاً للصراع العالمي بين العملاقين، كما توضح صفحات الكتاب، يصبح فهم هذا النمط من التفكير الأميركي مهمّاً كي نتمكن من التعاطي معه.

والكتاب، عدا التعاليم والأفكار الواردة فيه، والتي حاولت قدر الامكان تكثيفها في سياق العرض، مليء بالمعلومات الهامّة المستقاة من مصادرها الأم، مصادر الرئيس الأميركي، ومن تجربته الشخصية، كشاهد عيان وكمركز قرار، اضافة الى الشواهد الكثيرة التي خبرها شخصياً، أو عاد الى مراجع تاريخية لتوضيح خلفياتها. ومع أن الكتاب، في محصلته، رؤيا بعين واحدة، فهو مرجع أساسي لفهم سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية خلال الفترة الزمنية السابقة؛ كما أنه أحد المراجع لاستيضاح توجّهاتها حتى بداية القرن المقبل.

أحمد شاهين

مكاسب عربية ودولية

تركّزت النشاطات السياسية الفلسطينية، في الآونة الاخيرة، على مسألتين: الاولى، زيارة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لباريس، ولقائه الرئيس الفرنسي، فرنسوا ميتران؛ والثانية، الاعداد لعقد الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة العربي، في الدار البيضاء، ثمّ ما تمخض عنها من نتائج هامة، على صعيد القضية الفلسطينية.

زيارة الرئيس لفرنسا

أجمعت الأوساط السياسية العربية، على الأهمية الفائقة للزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الفلسطيني، عرفات، لباريس، خلال الفترة من ٢ ـ ٣/٥/١٩٨٩، ومدى تأثير تلك الزيارة في تعزيز هجوم السلام الفلسطيني، من ناحية، واضعاف الدبلوماسية الاسرائيلية، التي حاولت، بشكل محموم، الحؤول دون حصول الزيارة، او، على الاقل، افقادها «وقعها واهميتها، وبالتالي الالتفاف على الجوهري منها» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٤/٥/١٩٨٩). إلّا أن كل المحاولات الاسرائيلية باءت بفشل ذريع.

ولاحظ المراقبون ان استقبال الرئيس عرفات، لدى وصوله فرنسا، تمّ باجراءات بروتوكولية كاملة، لا يحظى بها الّا الرؤساء، «ابتداء من السجادة الحمراء، واستخدام سيارة الرئاسة الفرنسية مع رفع العلم الفلسطيني عليها، وانتهاء بالاجراءات الامنية الخاصة لرؤساء الدول» (**المصدر نفسه**).

ورأت أوساط صحفية أن المغزى الرئيس للزيارة، تمثل في أن العالم الغربي، الذي ساعد على خلق اسرائيل، واستمرار وجودها وعدوانها، وعمل، دائماً، على تناسي الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة، وحاول تحويل قضيته العادلة الى مجرد قضية لاجئين، وسعى، على الدوام، الى القفز عن حق هذا الشعب في دولة مستقلة على أرضه؛ هذا الغرب نفسه، تبادر احدى عواصمه الرئيسة لاستقبال رئيس الدولة الفلسطينية، وللاعتراف بالشعب الفلسطيني وبممثله الشرعي والوحيد. ولقد عبّر عن ذلك وزير الخارجية الفرنسي السابق، كلود شيسون بقوله: هذه المنظمة هي الوحيدة القادرة على التحدث باسم الفلسطينيين» (محمود زايد، **الأفق**، نيقوسيا، ١١/٥/١٩٨٩).

وفي المقابل، تفاءلت أوساط سياسية بالزيارة، وأعتبرت وصول عرفات باريس، وصولاً الى أكثر النقاط قرباً من العاصمة البريطانية، لندن. هذا من ناحية الجغرافيا؛ أما في السياسة، فقد رأت الأوساط تلك الى انه بدا في الظاهر ان «حكومة تاتشر تريد افهامنا أن عرفات لا يزال بعيداً، وبعيداً جداً، عن لندن... وأن وجوده في باريس، على هذه المسافة القصيرة، ولقاءه مع الرئيس ميتران، أمر عادي» (أحمد سيف، **فلسطين الثورة**، ١٤/٥/١٩٨٩).

أما الصحافة العربية، فرأت في الزيارة نجاحاً فلسطينياً في تعطيل الحملة الدبلوماسية التي باشر بها رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير. ودلّلت على ذلك بما اعلنه الرئيس ميتران من «أن الدولة الفلسطينية خيار مطروح»، وان «الحركة الدبلوماسية انتقلت الى ميدانها الحقيقي، وهو حق تقرير المصير لشعب، وليس مجرد انتخابات تنتهي بحكم ذاتي قد لا يكون حتى حكماً ذاتياً» (خيرالله خيرالله، **الحياة**، لندن، ٥/٥/١٩٨٩). وباستقباله عرفات، مثّل ميتران «ارادة التحدي الأوروبية أمام محاولات التحجيم الأميركية» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ٨/٥/١٩٨٩).

ورأى معلّقون ان الزيارة لم تكن «مجرّد حلقة عادية في سياق الانتصارات التي تسجلها مبادرة السلام الفلسطينية على المستوى الدولي؛ بل يمكن القول انها ضربة معلّم، بكل المقاييس، [و] لا

يضاهيها، من زاوية الأهمية التاريخية السياسية، سوى اعلان القرارات التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨، وخطاب عرفات في جنيف [في] الجمعية العامة للأمم المتحدة» (**طريق الانتصار**، نيقوسيا، منتصف أيار ـ مايو ١٩٨٩). امّا المعلّقون الاسرائيليون، فاعترفوا بأن عرفات نجح في توجيه «ضربة قاسية جديدة للدبلوماسية الاسرائيلية، وضعتها في موقع دفاعي» (احمد عبدالحق، **فلسطين الثورة**، ١٤/٥/١٩٨٩).

وأياً تكن التعليقات، فقد نجح عرفات في تحقيق أهداف الزيارة على النحو الذي حدّده هو في حديثه الى صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية، بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٩، وهي: البحث عن السلام للشعبين، الفلسطيني والاسرائيلي؛ والدخول الى نتائج سياسية تدفع عملية السلام الى امام، مع الحفاظ على زمام المبادرة في يد م.ت.ف. مقابل حالة الجمود الاسرائيلي؛ وان واشنطن لا تملك جميع مفاتيح السلام في المنطقة (**المصدر نفسه**).

«القمة» الاستثنائية

على الرغم من ان القضية الفلسطينية قد حظيت باهتمام خاص، في سياق مناقشات القمة، ونتائجها؛ إلّا ان الحيّز الأكبر منها، تمّ تخصيصه للبحث في المسألة اللبنانية والمصالحات العربية ـ العربية؛ فالقضية الفلسطينية لم تشكل مسألة خلافية، على الرغم من التحفظات الأربعة التي ابداها الوفد السوري في القمّة. فالتحفظات السورية لم تؤثر، من الناحية الفعلية، لا في سياق مناقشات القمة الخاصة بالقضية الفلسطينية، ولا في اقرار المقررات النهائية. وقبل القمة، صرّح مستشار الرئيس عرفات للشؤون السياسية، د. نبيل شعث، بأن عرفات «سيطلب من الدول العربية اظهار التأييد المباشر، بإعطائها الاولوية لفلسطين، خصوصاً في تعاملها مع الولايات المتحدة الاميركية؛ واذا ما استطعنا اعادة صياغة السياسة العربية لدعم خطة السلام، فسيكون ذلك جيداً؛ فنحن لا نرغب بمجرد المزيد من الضجيج العدائي ضد اسرائيل» (**القبس**، الكويت، ٢٥/٥/١٩٨٩).

ولعل ما ورد في النقطتين، الاولى والرابعة، من نقاط ورقة العمل الفلسطينية يشكل جوهر المطالب السياسية الفلسطينية من القمة. اذ تضمّنتا «وجوب انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية، والعربية، التي احتلت العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية، ووضع الأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب الاسرائيلي تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة مؤقتة، تمهيداً لممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وإلغاء جميع إجراءات الضمّ والالحاق، وإزالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل على هذه الأراضي، وتشكيل لجنة خماسية من جمهورية مصر العربية، ودولة فلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، للتنسيق والتحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام، على أساس قرارات القمة العربية والشرعية الدولية» (**فلسطين الثورة**، ٢٨/٥/١٩٨٩). كما دعت الورقة الفلسطينية إلى رفض «خطة السلام» الاسرائيلية، وإلى تبني قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وتشكيل لجنة خماسية عربية للتحضير للمؤتمر الدولي، ودعوة الولايات المتحدة الأميركية إلى تطوير موقفها من المنظمة، والى تسديد مبلغ ١٢٨ مليون دولار كانت قمة الجزائر أقرّته، والتزام توفير مبلغ ٤٣ مليون دولار لتسديد حاجات الانتفاضة (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٨٩). ولعل ابرز ما حاولت المنظمة تحصيله من القمة هو تغطية سياستها عربياً، ودعم مواقفها في مواجهة السياسة الأميركية. وربّما هذا ما قصده عرفات في كلمته الرسمية في القمة؛ اذ اعلن، بوضوح، ان م.ت.ف. لم تلق الاستجابة المطلوبة التي تتناسب مع مكانة ودور الولايات المتحدة ومسؤولياتها الكبيرة تجاه مسألة السلام العالمي وحقوق الانسان، مؤكداً أن الموقف الأميركي لا يزال يتّسم بالمماطلة، ومحاولة كسب الوقت، كما لا تزال الولايات المتحدة تمتنع عن ادانة جرائم اسرائيل في الأراضي المحتلة مستخدمة صيغاً تساوي بين المجرم والضحية، ولا تتخذ أي موقف تجاه التصريحات الاسرائيلية العلنية بتصفية قيادة م.ت.ف. وكوادرها، وتحول دون اتخاذ أي قرار من مجلس الأمن بإدانة اسرائيل أو فرض عقوبات عليها، وفي الوقت عينه، تتخذ موقفاً مضاداً بقبول دولة فلسطين في المنظمات الدولية المتخصصة (**وفا**، تونس ٢٥/٥/١٩٨٩).

من جهة أخرى، اعتبرت أوساط سياسية

مطلعة عودة مصر إلى حظيرة جامعة الدول العربية مكسباً دبلوماسياً فلسطينياً، لا سيما ان المنظمة دعت الى هذه العودة منذ سنة ١٩٨٣، وتحمّلت، جراء ذلك، ما تحمّلته من جهود وتفسيرات وتأويلات عديدة. وبعودة مصر، تكون المنظمة قد كسبت ثقلاً أساسياً عربياً بجانب تحركها السلمي الفلسطيني. وفي هذا السياق، صرح عرفات، بعد استقباله الرئيس مبارك، بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٩، «ان يوم عودة مصر للقمة العربية تاريخ جديد لأمتنا العربية، وفتح جديد لها». وحول تصوره لمستقبل الشعب الفلسطيني، قال عرفات: «أن هذا المؤتمر، خاصة بعد حضور الرئيس مبارك وعودة مصر للقمة العربية، سيفتح الباب على مصراعيه للكفاح الفلسطيني» (**الأهرام**، القاهرة، ٢٤/٥/١٩٨٩).

على اي حال، ان أهمية القمة بالنسبة الى م.ت.ف. أنها جاءت بعد «دورة الانتفاضة» وفي ذروة الحركة السياسية الفلسطينية لكسب التأييد والدعم العالمي، الأمر الذي تجسّد، بوضوح، عقب زيارة عرفات لفرنسا (**فلسطين الثورة**، ١٤/٥/١٩٨٩).

وفي سياق ما حققته المنظمة من نجاحات داخل القمة، لاحظت أوساط صحفية دولية ان هنالك شعوراً متنامياً في العالم العربي بأن الجانب الذي يمسك بزمام المبادرة في الصراع، بعد ثمانية عشر شهراً من الانتفاضة الفلسطينية، هو المنظمة. فعندما عقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم، العام ١٩٦٧، اعلنت القمة «اللاءات» الثلاث: لا سلام، لا اعتراف، لا تفاوض، مع اسرائيل. والآن، تقول اسرائيل: لا للانسحاب من الأراضي المحتلة، لا للمؤتمر الدولي (**القبس**، ٢٥/٥/١٩٨٩؛ نقلاً عن **الانديبندانت**، بدون ذكر التاريخ).

المصالحة السورية ـ الفلسطينية

كانت الجهود الجزائرية للمصالحة بين سوريا وم.ت.ف. قد تجددت بعد قيام الرئيس السوري، حافظ الاسد، بجولة شملت تونس وليبيا والجزائر، واجتماعه الى الرئيس الشاذلي بن جديد، وأعلن حينها أن الرئيسين ناقشا هذه المسألة واتفقا على متابعة الاتصالات بشأن تذليل العقبات التي تعترضها، من أجل التوصل الى اتفاق وتفاهم بين الجانبين للمساعدة على توحيد مسيرة العمل العربي (**الشرق الأوسط**، ٢٣/٤/١٩٨٩). والواقع ان الجهود الجزائرية الاخيرة هي استكمال لجهود جزائرية سابقة على هذا الصعيد لم تتوصل الى اكثر من اعلان دمشق عن استعدادها لاستقبال وفد فلسطيني من قيادة المنظمة؛ في حين رأت منظمة التحرير ان تحقيق مصالحة حقيقية يوجب قيام النظام السوري بتوجيه دعوة رسمية الى الوفد الفلسطيني لزيارتها، والافراج عن المعتقلين الفلسطينيين في السجون السورية بسبب تأييدهم لسياسة المنظمة ورفضهم لحركة الانشقاق، وأن يكون موضوع البحث سياسياً، من أجل تنسيق المواقف العربية باتجاه المؤتمر الدولي ومواجهة السياسة الاميركية ـ الاسرائيلية، وحضور مسؤولين جزائريين كشهود على الحوار الذي سيجرى بين الجانبين، الفلسطيني والسوري. الّا ان النظام السوري رفض، في حينه، كل هذه النقاط، ممّا خلق اقتناعاً لدى القيادة الفلسطينية بأن دمشق ليست راغبة، فعلاً، في اجراء مصالحة حقيقية مع م.ت.ف. وانما راغبة، فقط، في الظهور بمظهر المتجاوب مع الوساطات العربية والدولية، واستغلال الاتصالات مع المنظمة لقطع الطريق على أي بحث جدي في قضية العلاقات الفلسطينية ـ السورية، فيما اذا اثيرت في مؤتمر القمة العربي.

وعلى الرغم من اجتماع الرئيسين، عرفات والأسد، في القمّة، ثمّ اجتماع وفدين يمثلان سوريا والمنظمة، إلّا أن ذلك لم يخرج عن نطاق ما شهدته القمة من مجاملات ومصالحات لم ترق الى مستوى تنقية الأجواء فعلياً.

سميح شبيب

«القمّة» العربية الاستثنائية

اجتمع، في الدار البيضاء، في المغرب، ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية، بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٩، في لقاء قمة غير عادية، ولم يتمكنوا من انهاء اجتماعاتهم في الموعد المقرر لها، فجرى تمديد للاجتماع وربطه بالانتهاء من جدول الأعمال المطروح على القمة. وأنهت القمة أعمالها، بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٩، ببيان ختامي لخّص ما توصلت إليه في مداولاتها.

وكان ملك المغرب، الحسن الثاني، بادر، في نهاية آذار (مارس) ١٩٨٩، «بطرح فكرة قمّة طارئة خاصة بقضية الشرق الأوسط، تستهدف بلورة موقف عربي موحّد ومتكامل من القضية الفلسطينية، في ضوء المستجدات التي حدثت... وجاء انفجار الأحداث في بيروت ليفرض ادراج الملف اللبناني على جدول أعمال القمة. وبعد الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، إلى الرباط، يوم ١١ نيسان (ابريل)، قام العاهل المغربي بتوجيه الدعوة للقادة العرب لحضور القمة الطارئة» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٧/٥/١٩٨٩). ووضح أن انعقاد القمة بات في حكم المؤكد عند اعلان السعودية موافقتها على حضورها، لدى استقبال الملك فهد لوزير خارجية المغرب، د. عبدالله الفيلالي، بتاريخ ٤/٥/١٩٨٩، الذي سلّمه دعوة الملك الحسن الثاني إلى حضور القمة الطارئة؛ اذ رأى مراقبون «أن الاعلان السعودي الرسمي عن المشاركة في القمة الاستثنائية لم يكن ليتمّ لولا تأكد المملكة من أن الأجواء صارت مهيّأة لعقد القمة، ولولا معرفة الرياض ان هناك اجماعاً عربياً على عقدها... وكان العاهل السعودي صرح... أنه ' من المهم أن يجتمع القادة العرب، ويلتقوا، وليس المهم أن يكون اللقاء عادياً أو غير عادي ' ؛ وأشار إلى أن النقاش في قمة المغرب سيتركز على الوضع اللبناني والقضية الفلسطينية، لكنه أكد أن ملف هذه القمة سيكون مفتوحاً لقضايا كثيرة وملحّة» (**الحياة**، لندن، ٦ ـ ٧/٥/١٩٨٩).

وفي ضوء موافقة قادة الدول العربية، التي حملها معهم مندوبو الملك الحسن الثاني، اقترح «عقد القمة العربية الاستثنائية في الدار البيضاء يومي ٢٣ و٢٤ أيار (مايو) ١٩٨٩، على أن يسبقه اجتماع لوزراء الخارجية العرب قبل ذلك بيومين» (**الأهرام**، القاهرة، ١٠/٥/١٩٨٩). وحدها ليبيا عارضت الاجتماع؛ وأعلنت الوكالة الليبية للأنباء «ان العقيد القذافي باشر حملة معارضة لانعقاد القمة الطارئة، وأنه أقنع سوريا والكويت بأن القمة غير ضرورية... وأنه اتصل بالرئيس الأسد وأمير الكويت... وبالرئيسين، الجزائري... والتونسي... لاقناعهم بوجهة نظر ليبيا القائلة ان ليس هناك ما يبرر انعقاد القمة، التي ستكرس عودة مصر إلى الصف العربي» (**الحياة**، ١٩/٥/١٩٨٩).

والقضايا التي بات واضحاً، قبل انعقاد القمة، أنها سيُبحث فيها، كما قال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، هي أربع: «الوضع الفلسطيني ودعم المقاومة الفلسطينية... ثم القضية اللبنانية، وقضية تثبيت السلام على الجبهة الشرقية للأمة العربية بين العراق وايران، وأخيراً عودة مصر لتأخذ مكانها في جسم الجامعة العربية... وهناك نقطة أساسية... هي قضية المساعدات العربية للانتفاضة التي أُقرت في قمة الجزائر ولم تنفّذ» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٦٠، ١/٥/١٩٨٩، ص ١١). لكن موقف مصر، واصرارها على حضور القمة كبقية الوفود، حسم مسألة عودة مصر دون أن تكون موضوعاً على جدول أعمال القمة؛ اذ أوضحت مصادر في الرباط وتونس «ان موضوع اعادة مصر قد يحسم في اجتماع وزراء الخارجية يوم ٢١/٥/١٩٨٩، استناداً إلى أن قرار تعليق عضويتها اتخذ في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي سبق قمة بغداد» (**الحياة**، ١٣ ـ ١٤/٥/١٩٨٩).

عودة مصر؛ تصويب الخطأ

آخر قمّة عربية شاركت فيها مصر كانت «قمة القاهرة» التي عقدت في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦. وبذلك يكون قد مرّ ما يقارب الثلاث عشرة سنة على غياب مصر عن العمل الجماعي العربي؛ اذ اتخذت الدول العربية في «قمة بغداد»، قراراً بتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، اثر توقيعها معاهدة السلام مع اسرائيل. وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، ان «تعليق عضوية مصر في الجامعة كان خطأ سياسياً أدى إلى اضعاف العمل العربي المشترك؛ وان مواجهة اسرائيل تستلزم وجود مصر، باعتبارها أكبر دولة عربية في قلب الصف العربي» (**المصور**، القاهرة، العدد ٣٣٧١، ١٩/٥/١٩٨٩، ص ٩)؛ واضاف القليبي: «ليس بهذه الطريقة نحارب اسرائيل... بل بالعكس، بالمحافظة على هذا البلد العربي الكبير في المجموعة العربية ومساعدته على الابتعاد من الشروط التي فرضت عليه، والتي تعارضت، أحياناً، مع ارادته» (**الحياة**، ١٢/٥/١٩٨٩). ونقل عن الكاتب المصري محمد حسنين هيكل قوله: «اكتشف العرب أنهم بدون مصر يفقدون القوة السياسية؛ واكتشفت القاهرة، بدورها، انها لا تستطيع أن تعيش بدون العالم العربي؛ والمصالحة التي تعكس حقيقة سياسية مصالحة غير عاطفية» (راي ويلكنسون وكارول بيرغر، **القبس**، الكويت، ٢٥/٥/١٩٨٩، ص ٨؛ نقلاً عن **نيوزويك**، بدون ذكر تاريخ النشر). وكان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، أول من أعاد الاتصال بمصر، بعد خروجه من حصار طرابلس في نهاية العام ١٩٨٣. وقد تقرر في «قمة عمان»، العام ١٩٨٧، أن يترك «لكل دولة عربية أن تقرر ما تراه بشأن علاقتها مع مصر؛ وبعدها، بدأت عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية» (**المصور**، العدد ٣٣٧٢، ٢٦/٥/١٩٨٩، ص ٣).

وعشية عقد القمة، كانت، سوريا وليبيا ولبنان فقط، الدول التي لم تعد علاقاتها مع مصر، والهامّ بينها هو الموقف السوري. ويبدو أن دمشق استوعبت، أخيراً، المتغيرات التي تجري في المنطقة والعالم. ففي ١٣/٥/١٩٨٩، أعلن الناطق باسم القصر الرئاسي في سوريا، جبران كورية، «أن بلاده لا تعارض مشاركة مصر في القمة الطارئة؛ وان سوريا، التي تعرف أن مصالحها ومصالح مصر المستقبلية واحدة، لا تغمض العين عن الجوانب الايجابية في سياسة الرئيس حسني مبارك؛ وهي ترى في حضور الرئيس مبارك القمة الطارئة تطوراً طبيعياً ايجابياً» (**الحياة**، ١٥/٥/١٩٨٩).

وبانتهاء التحفظ السوري، لم يبق إلّا الصيغة التي سيتمّ بها اخراج شكلية عودة مصر إلى الجامعة العربية. ومن بين الأفكار التي طرحت في هذا الصدد «ان تبدأ القمة باجتماع غير رسمي... لا تحضره مصر، للاتفاق على دعوة مصر للحضور، ثمّ توجه، بعده، الدعوة اليها للمشاركة... لكن مصر رأت في هذا الاقتراح مساساً بكرامتها... واشترطت للحضور أن تتلقى دعوة كاملة للمشاركة قبل بدء اجتماعات القمة... [و] الاقتراح الذي رأت فيه مصر مساساً بكرامتها قد اعترض عليه، بشدة، الرئيس العراقي... [و] ملك الأردن والرئيس اليمني... [و] شارك في رفض هذا الاقتراح... الملك فهد بن عبدالعزيز وحكام وأفراد دول مجلس التعاون الخليجي، الذين أصرّوا، أيضاً، على دعوة مصر، مسبقاً، لحضور القمة» (**الأهرام**، ١٣/٥/١٩٨٩).

وعلى ذلك، دعيت مصر كبقية الدول الأعضاء، وتوجّه وزير خارجيتها، د. عصمت عبدالمجيد، للمشاركة في اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي بدأ أعماله بتاريخ ٢١/٥/١٩٨٩. «ومع ذلك، كانت هناك مشكلة اجرائية تتعلق بقرارين صدرا عن قمة المقاطعة في بغداد: القرار ١٠٨ والقرار ١٠٩ اللذان يدعوان إلى مقاطعة مصر؛ ماذا يفعل وزراء الخارجية العرب بصدد هذين القرارين؟... بدأ وزير خارجية المغرب أعمال الجلسة معلناً... مشاركة مصر العربية في هذا الاجتماع التمهيدي لمؤتمر القمة العربي الاستثنائي بعد غياب طويل... [و] أعلن... ترحيبه باسم كل وزراء الخارجية العرب بالدكتور عصمت عبد المجيد والوفد المرافق له.

«تحدث، بعد ذلك، الشاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة العربية، ليؤكد أن العمل العربي المشترك لا يمكن أن يكتمل إلّا بعودة مصر إلى الجامعة العربية... ثمّ تكلم الدكتور عصمت عبدالمجيد... مؤكداً ان مصر لم تتخلّ، أبداً، عن مسؤولياتها القومية» (مكرم محمد أحمد، **المصور**،

العدد ٣٣٧٢، ٢٦/٥/١٩٨٩، ص ٤). وبعد أن أنهى المتحدثون كلماتهم، اقترح وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، «أن يوافق وزراء الخارجية العرب على اعتبار الكلمات التي ألقاها وزير خارجية المغرب وأمين الجامعة العربية، ووزير الخارجية المصري، في شأن استئناف مصر عضويتها كاملة في جامعة الدول العربية... وثائق رسمية لمؤتمر القمة. كانت موافقة وزراء الخارجية على اقتراح الوزير العراقي... تمثّل الحل الأمثل لتجاوز المشكلة الاجرائية... دون الحاجة إلى قرار جديد يكون مطلوباً من القمة أن تصادق عليه» (**المصدر نفسه**، ص ٤ ـ ٥). وفي بدء المناقشات حول جدول الأعمال، تحدث وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، «معلناً رغبة دمشق ' في أن تعلن ترحيباً مباشراً بعودة مصر لاستئناف عضويتها الكاملة في الجامعة العربية' ... وطالب، بعد ذلك، وزير خارجية الكويت بإضافة فقرة جديدة... حول استئناف مصر لعضويتها الكاملة في الجامعة... تؤكد على اجماع كل رؤساء الوفود المشاركين بالترحيب بعودة مصر لاستئناف عضويتها الكاملة في الجامعة» (**المصدر نفسه**، ص ٥).

وقد أفاد البيان الختامي للقمة بأن المؤتمر رحّب، في جلسته الافتتاحية، بوفد جمهورية مصر العربية، «وباستئناف مصر لعضويتها الكاملة في جامعة الدول العربية، وفي جميع المنظمات والمؤسسات والمجالس التابعة لها، وعبّر عن اقتناعه بأن وجود جمهورية مصر العربية في مكانها الطبيعي بين شقيقاتها العربيات سيساهم في تعزيز العمل العربي المشترك ودعم مسيرة التضامن ووحدة الصف العربيين لما فيه خير الأمة العربية وعزّتها وازدهارها» (**الأهرام**، ٢٧/٥/١٩٨٩، ص ٧). وعلّق الرئيس الفلسطيني، عرفات، قائلاً: «اننا احتفلنا في هذا المؤتمر بعودة العرب إلى مصر العرب» (**أخبار اليوم**، القاهرة، ٢٧/٥/١٩٨٩)؛ وعودة مصر، حسب قول عرفات، ستفتح «الباب على مصراعيه للكفاح الفلسطيني من أجل اقامة سلام عادل وشامل بالمنطقة، يأخذ في اعتباره الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (**الأهرام**، ٢٤/٥/١٩٨٩).

تأييد التوجّه الفلسطيني

يدرك الفلسطينيون، أكثر من غيرهم، حاجة العمل الفلسطيني الى الدعم العربي. ولذا، لم يترك الرئيس الفلسطيني مناسبة الّا ودعا فيها الى عقد القمة العربية، وذلك لكسب التأييد والدعم العربي لما صار يعرف باسم «هجوم السلام الفلسطيني». فالفلسطينيون «مطالبون، دائماً، بعمل مكثف لتركيز قوّتهم الذاتية، حيث لا تشكل العلاقات الدولية سوى عامل واحد منها. الانتفاضة هي العامل الأول في القوة الذاتية الفلسطينية... والعمل العربي هو العامل الثاني في القوة الذاتية الفلسطينية» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، العدد ٢٦١، ٨/٥/١٩٨٩، ص ٥). وتأتي أهمية القمة الاستثنائية من «أنها الأولى بعد قرارات ' دورة الانتفاضة' ؛ وتأتي في ذروة الحركة السياسية الفلسطينية لكسب التأييد والدعم العالمي لهجومنا السلمي الذي يحاصر عدونا الاسرائيلي» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٤٨، ١٤/٥/١٩٨٩، ص ٧)؛ و«ان الحلقة العربية لا تقوم بدورها في الصراع ضد اسرائيل، وتكتفي... بمساهمات ثانوية أشبه ما تكون بالتمنيات، [و] أن التحدي الكبير أمام القمة العربية أن يقول العرب للعالم: انتهت مرحلة التمزّق العربي، وأن للعرب موقفاً واحداً موحّداً؛ وأيضاً، فهذا الموقف ليس قرارات غير قابلة للتنفيذ؛ بل قرارات تدخل حيّز التنفيذ العملي فور صدورها... وقمة المغرب مدعوة إلى الخروج بقرارات تعيد [الى] العرب خبرتهم وثقلهم الاقليمي والدولي... ويجب أن يسمع العالم أن قرار القمة، هو: قيام الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية» (أحمد عبدالرحمن، **المصدر نفسه**، ص ٥).

وقد توجّهت منظمة التحرير الفلسطينية الى حضور اجتماعات وزراء الخارجية العرب، وهي تحمل ورقة عمل إلى القمة، من بين ما تطالب به: «دعم مبادرة السلام الفلسطينية...؛ [و] تشكيل لجنة عربية عليا على مستوى القمة، برئاسة العاهل المغربي... بصفته رئيس القمة العربية، وعضوية عدد من القادة العرب... لمتابعة التحرك على الساحة الدولية، لضمان نجاح المبادرة الفلسطينية؛ [و]

دعم الموقف الفلسطيني في رفض مشروع الحكومة الاسرائيلية بإجراء انتخابات في ظل الاحتلال... وضرورة التمسّك بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، ووضع الأراضي المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة مؤقتة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره؛ [و] تشكيل لجنة خماسية تضم مصر ودولة فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، للتنسيق والتحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام، على أساس قرارات القمة العربية والشرعية الدولية؛ [و] الالتزام بتقديم كل أشكال الدعم والمساندة السياسية والمادية والاعلامية [و] للانتفاضة من خلال م.ت.ف...؛ [و] دعوة الولايات المتحدة [الى] تطوير موقفها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والاعتراف الصريح بحقه في تقرير مصيره»، اضافة إلى مطالب أخرى، كحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الأمم المتحدة الرقم ١٩٤، وعقد المؤتمر الدولي بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وأطراف النزاع، بما فيها م.ت.ف. وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والاتفاق على ضمانات أمنية لجميع الدول بما فيها دولة فلسطين» (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٨٩).

وتقدمت سوريا، بدورها، بورقة عمل حول القضية الفلسطينية، بعدما أعلن وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، «ان بلاده لا توافق على أي خطوة من الخطوات التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية منذ دورة المجلس الوطني التي انعقدت في الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨» (**المصدر نفسه**)؛ وهو الموقف عينه الذي كان أعلنه الرئيس السوري، حافظ الأسد، في مقابلة في مجلة «تايم» الاميركية، بتاريخ ٣/٤/١٩٨٩.

ومن بين ما ركزت عليه الورقة السورية «استمرار العمل من أجل تحقيق... الانسحاب الشامل لاسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمها القدس؛ واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته في فلسطين؛ [و] حشد الطاقات العربية، السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، لمواجهة العدو الاسرائيلي... وكذلك العمل على تحقيق توازن شامل للقوة [معه]... وتقديم الدعم والمساعدة المادية والمعنوية إلى النضال البطولي والمستمر الذي يقوده الشعب العربي في فلسطين المحتلة، والجولان، وجنوب لبنان، في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي» (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٨٩).

ولتقريب وجهات النظر الفلسطينية والسورية، والتوصل إلى ورقة عمل موحّدة، تمّ تشكيل لجنة سداسية تضم المغرب وتونس والأردن ومصر وسوريا وفلسطين، مهمّتها صوغ ورقة عمل موحدة لترفع إلى القمة. وقد تحقق ذلك. وصرح وزير خارجية سوريا، بعد انتهاء الاجتماع التحضيري للقمة، «بأنه كانت هناك بعض التفصيلات في الورقتين، الفلسطينية والسورية، أمكن الاتفاق عليها وتمّت صياغتها في ورقة واحدة» (**الاهرام**، ٢٣/٥/١٩٨٩).

وحيّا البيان الختامي للمؤتمر «انتفاضة الشعب الفلسطيني... وقرر الاستمرار في تقديم كافة أنواع الدعم والمساندة لها... ودان المؤتمر جرائم الاحتلال الاسرائيلي... ودعا مجلس الأمن إلى تحمّل مسؤولياته تجاه تلك الجرائم... وحيّا المؤتمر نضال المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل ونضال المقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان ضد الاحتلال الاسرائيلي؛ وأكد المؤتمر الأسس التي قامت عليها خطة السلام العربية... التي تهدف إلى تحرير الأراضي الفلسطينية [و] العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧... وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة... بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية... وحشد الطاقات العربية، في مختلف المجالات، تحقيقاً للتوازن الاستراتيجي الشامل لمواجهة المخططات الاسرائيلية العدوانية؛ ورحّب المؤتمر بقرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وأكد دعمه لمبادرة السلام الفلسطينية... وأشاد بالتجاوب الدولي معها؛ وبارك المؤتمر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة...؛ وأيّد المؤتمر عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ... على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكافة قرارات الأمم المتحدة الأخرى الخاصة بفلسطين... وأقرّ المؤتمر تشكيل لجنة

عليا، برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني، للتحرك واجراء الاتصالات المناسبة، باسم جامعة الدول العربية، بغية تنشيط عملية السلام والمشاركة في الاعداد للمؤتمر الدولي؛ ودعم المؤتمر الموقف الفلسطيني في موضوع الانتخابات بأن تتمّ بعد الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبإشراف دولي، وفي إطار عملية السلام الشاملة... وأكد المؤتمر ضرورة التمسك بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، ووضع الأراضي الفلسطينية تحت اشراف الأمم المتحدة، لفترة مؤقتة، لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير» (**الأهرام**، ٢٧/٥/١٩٨٩، ص ٧).

وفي الجلسة الختامية لمؤتمر القمة، تحدث كل من ملك المغرب، والرئيس الفلسطيني، والملك الأردني. وقال الملك الحسن الثاني، في كلمته: «اننا ندعو الزعيم الفلسطيني في هذا المؤتمر، بعد اختياره رئيساً لدولة فلسطين، باللقب الذي يستحقه الآن، وهو فخامة الرئيس ياسر عرفات. وحيّا الملك انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، ووصفها بأنها صفحة ذهبية في تاريخ العرب» (**أخبار اليوم**، ٢٧/٥/١٩٨٩).

وقال عرفات، في كلمته: «ان التحديات الحضارية والمصيرية التي تواجه العرب ليست هجمة عسكرية فقط، وانما هي هجمة حضارية؛ ان نكون أو لا نكون. وما خرج به المؤتمر من قرارات وتوصيات حاسمة تدل على أن الخير ما زال في أمتنا العربية...» (**المصدر نفسه**).

كما صرح الرئيس المصري، حسني مبارك، بـ «ان عملنا هو أن نساند منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل ان تصل إلى حل بشأن القضية الفلسطينية» (**الأهرام**، ٢٧/٥/١٩٨٩).

تمديد أزمة لبنان

البحث في الأزمة اللبنانية كان الموضوع الذي لم يتوصّل وزراء الخارجية العرب إلى صيغة متفق عليها بشأنه لرفعها إلى القمة، ممّا أدى إلى ترك الموضوع للقادة العرب كي يبحثوا فيه في القمة. ونقل عن وزير عربي قوله: «انه سر الأسرار، وكل شيء متروك للرؤساء... ان موضوع لبنان كله أمام الرؤساء، بما في ذلك اقتراح دعوة العماد ميشال عون والرئيس الحص للادلاء بوجهتي نظرهما أمام القمة» (**الحياة**، ٢٤/٥/١٩٨٩).

والموضوع اللبناني اقتضى تمديد فترة اجتماعات القمة حتى ٢٦/٥/١٩٨٩؛ كما كان سبباً لتبادل الاتهامات بين القادة العرب. وذكرت المصادر الصحافية ان الرئيس السوري، حافظ الأسد، قال «رداً على الدعوات إلى خروج القوات السورية من لبنان، انه مستعد لسحب قواته اذا طلب اللبنانيون ذلك. وقد جاءه الجواب، من غير رئيس وفد، بأن اولئك اللبنانيين الذين طلبوا منكم الدخول في البداية يريدون منكم أن تنسحبوا الآن... وطرح الجانب السوري مسألة المساعدات التي يقدمها العراق الى ميشال عون، فأجاب الوفد العراقي بأنه عندما تنسحب القوات السورية لن تكون أي مساعدات عسكرية عراقية للعماد ميشال عون» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٥/١٩٨٩). وعرض الرئيس العراقي مأخذه على الموقف السوري في لبنان: «منذ دخول سوريا اليه، في العام ١٩٧٦، وموقفها من الاجتياح الاسرائيلي الأول العام ١٩٧٨، ثم الاجتياح الثاني العام ١٩٨٢، وكيف ان سوريا لم تتصد للاسرائيليين» (**المصدر نفسه**). حتى العقيد القذافي، حليف سوريا، قال «انه ضد الوجود الأجنبي في الأراضي اللبنانية، وبالذات الوجود الايراني، لأنه يعتبره كالوجود الاسرائيلي في لبنان. وقد لقي هذا التعليق استحسان وتأييد معظم الرؤساء» (**الأهرام**، ٢٧/٥/١٩٨٩). كما لاحظ المراقبون «ان الرئيس السوري حمل بعنف على الملك حسين، الذي سعى الى ايجاد مخرج لبق لعملية انسحاب القوات السورية من لبنان؛ اذ اعتبر شرق الأردن جزءاً من فلسطين الطبيعية، وان الحكم فيه غير شرعي» (**الحياة**، ٢٧/٥/١٩٨٩).

ودفعت الخلافات داخل القمة حول الموضوع اللبناني إلى اعادة الموضوع إلى وزراء الخارجية، الذين عقدوا اجتماعاً بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٩، وناقشوا اربعة خيارات تهدف إلى تسوية الأزمة اللبنانية: «أول الخيارات الأربعة اقتراح بإصدار بيان عن المؤتمر يدعو إلى عدم وجود قوات أجنبية في لبنان، دون ذكر دولة معيّنة بالاسم؛ أما الخيار الثاني، فهو أن يعلن البيان الختامي أن مشكلة

لبنان وأمنه مسؤولية عربية مشتركة؛ والاقتراح الثالث هو الأخذ باقتراح اللجنة السداسية وارسال قوة مراقبين للاشراف على وقف اطلاق النار بين الفئات اللبنانية المتحاربة... [و] الاقتراح الأخير هو الذي طرحه الملك حسين... ويقضي بإرسال قوة ردع عربية تساهم فيها جميع الدول العربية، بما فيها سوريا». وقد عارضت سوريا، بشدة، اقتراحات لاحلال قوة حفظ سلام عربية تحل محل قواتها في لبنان؛ وطالب وزير خارجيتها، فاروق الشرع، «بأن تعمل الدول العربية على تنفيذ وقف اطلاق النار الهش في لبنان، على أن يلي ذلك اصلاحات دستورية تلبّي مطالب الأغلبية المسلمة، ثمّ تجرى انتخابات لشغل منصب الرئيس الشاغر» (**القبس**، ٢٦/٥/١٩٨٩).

وأصدر، أخيراً، البيان الختامي. ومما جاء في الفقرة المتعلقة بالوضع اللبناني ان المؤتمر درس «باهتمام كبير الوضع المأساوي الذي يعيشه لبنان... وعبّر المؤتمر عن التزامه بالمحافظة على وحدة لبنان وعروبته وصيانة أمنه واستقلاله وسيادته... وقرر المؤتمر تشكيل لجنة مكوّنة من جلالة الملك الحسن الثاني... ومن... الملك فهد بن عبدالعزيز... ومن فخامة الرئيس الشاذلي بن جديد... وتتولى هذه اللجنة... توفير المناخ الملائم لدعوة أعضاء مجلس النواب لمناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية، واجراء الانتخابات الخاصة برئاسة الجمهورية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، ودعم بسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة أنحاء التراب اللبناني، على أن يتمّ ذلك في غضون فترة أقصاها ستة أشهر... كما قرر دعم الجهود اللبنانية دولياً في سعيها لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي اللبنانية» (**الأهرام**، ٢٧/٥/١٩٨٩، ص ٧).

وعلّق الرئيس المصري، حسني مبارك، على ما اتخذته القمة العربية بشأن لبنان، قائلاً: «كنا نأمل [في] أكثر من ذلك بالنسبة للبنان؛ ولكن الظروف كانت عسيرة. ولكن ما اتخذ من قرارات بالنسبة للبنان يعتبر خطوة للأمام، وأتمنى للملك فهد والملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد أن يفعلوا شيئاً طيباً بالنسبة للبنان، وسيكون ذلك مقدمة لمرحلة أخرى» (**المصدر نفسه**).

ورأت أوساط مشاركة في المؤتمر «ان الوفد السوري استطاع أن يكسب ورقة لبنان في مقابل ما قدّمه من 'تنازلات' حيال ورقة القضية الفلسطينية التي رفع الوفد السوري تحفظه عنها، بعد تعديل طفيف في بعض بنودها، وكذلك بالنسبة إلى قرار القمة في شأن النزاع العراقي ـ الايراني» (**الحياة**، ٢٧/٥/١٩٨٩). ورأى أحد المراقبين ان النظام السوري «حرص على ان يبقي الأوضاع اللبنانية على ما كانت عليه منذ بدء الحرب، وان يمنع حصول أي تفاهم لبناني حتى يمكن له أن يحوّل لبنان إلى ساحة خارجية للدفاع عن نفسه، والى ورقة أساسية في المساومة الاستراتيجية الدولية، والاقليمية، [و] لا يبدو على استعداد للتخلي عن هذه الرهينة الكبيرة دون مقابل؛ ولا يتعلق الأمر باستعادة الجولان وحدها... وانما، بشكل أكبر، بالتفاهم على مستقبل النظام نفسه وبقائه... ومن المستبعد أن يلفظ النظام السوري، الذي يتعرض اليوم لأكبر حصار، فريسته الوحيدة بسهولة» (برهان غليون، **الحياة**، ٢٦/٥/١٩٨٩، ص ٧).

قضايا أخرى

من بين القضايا التي تناولتها القمة، أيضاً، الوضع في منطقة الخليج. وكان الوفد العراقي تقدم بورقة تتعلق بموضوع الحرب العراقية ـ الايرانية، تؤكد المواقف العربية السابقة، وتدعو إلى «ضرورة التصدي للأطراف والجماعات التي تعمل على عرقلة المفاوضات العراقية ـ الايرانية، وعرقلة جهود التوصل إلى حل لهذا النزاع... وقد أكدت الورقة العراقية تأييد الدول العربية الموقف العراقي التفاوضي مع ايران وضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ٥٩٨ بكل بنوده» (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٨٩). وقد عارضت سوريا الفقرة التي تناولت ضرورة التصدي للأطراف والجهات التي تعمل على عرقلة المفاوضات؛ وطالب وزير الخارجية السورية، في اجتماع وزراء الخارجية العرب، بحذفها، قائلاً: «انه من الصعب تحديد هذه الأطراف» (**المصدر نفسه**).

وفي البيان الختامي للقمة، جاء حول هذا الموضوع ان المؤتمر استعرض «التطورات التي طرأت على الوضع بين العراق وايران... وأعرب

عن ارتياحه لتوقف القتال... وشدد المؤتمر على ضرورة التصدي لكل المحاولات الرامية إلى عرقلة، أو تأخير، تطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨... وأكد المؤتمر تضامنه الكامل مع العراق في الحفاظ على وحدة وسلامة أراضيه وحقوقه التاريخية في سيادته على شط العرب» (**الأهرام**، ٢٧/٥/١٩٨٩، ص ٧).

ولم يغفل المؤتمر ليبيا. فذكر البيان الختامي تأكيد المؤتمر «قراره وقرارات مجلس الجامعة بإدانة العدوان الأميركي على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وشجب اجراءات المقاطعة الاقتصادية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأميركية ضد ليبيا، ودعا إلى ضرورة رفع هذه الاجراءات؛ كما عبّر المؤتمر عن دعمه وتأييده لسيادة ليبيا على خليج سرت، طبقاً للمواثيق الدولية» (**المصدر نفسه**).

ولم يثر أي جدل حول موضوع التضامن العربي، وتعديل ميثاق الجامعة العربية؛ اذ ورد في البيان الختامي، أن المؤتمر أولى «موضوع تنقية الأجواء العربية كامل اهتمامه وعنايته، وجدد ايمانه بضرورة التضامن بين الدول العربية ونبذ الخلافات، وأكد أن العمل العربي المشترك هو السبيل الوحيد لمواجهة المخاطر والتحديات التي تحدق بالأمة العربية... وأكد المؤتمر تمسك الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية اطاراً مؤسساً شاملاً للعمل العربي المشترك... (و) رأى المؤتمر ضرورة تطوير التنظيم الاداري والهيكلي للجامعة، واعادة النظر في مشروع تعديل ميثاقها، حتى يأتي التعديل مستشرفاً آفاقاً جديدة، ومرسخاً شمولية دور الجامعة في العمل العربي المشترك، ودفع مسيرته» (**المصدر نفسه**)؛ وأشار الرئيس مبارك إلى التغييرات التي قد تحصل في ميثاق الجامعة، قائلاً: «سيشمل التغيير أشياء كثيرة في الميثاق. ولكن أهم نقطة ستكون نقطة اتخاذ القرارات ليس بالاجماع، وانما بالأغلبية، لأن الاجماع مسألة صعبة» (**المصدر نفسه**، ص ٣).

وكانت لقاءات الزعماء العرب المختلفين فيما بينهم انعكاساً للمساعي التي بذلت لتلطيف الأجواء. فقد التقى الرئيس المصري، حسني مبارك، مع كل من الرئيسين، السوري حافظ الأسد والليبي معمّر القذافي؛ كما التقى الأسد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات. وقال الرئيس مبارك معلقاً على لقاءات الزعماء العرب: «لا أستطيع ان أقول ان الخلافات حلّت تماماً. ما زالت هناك خلافات... ولكن بقدر المستطاع المناخ أفضل كثيراً؛ ولذلك، فقد طالبنا بأن تكون القمة سنوية منتظمة... لأنه لا داعي لتراكم الخلافات سنة، أو اثنتين، أو ثلاثاً، ثمّ يصعب حلّها» (**المصدر نفسه**، ص ٣).

أ. ش.

الحل الاميركي الوسط

عكس خطاب وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في الاسبوع الاخير من الشهر الفائت، وضوحاً لم يكن متوفراً في الموقف الاميركي حيال عملية السلام في الشرق الاوسط. ولهذا الخطاب اهميته القصوى التي تستمد وجاهتها من نقاط عدة تتأثر ببعضها، سلباً وايجاباً، ومنها لقاء الوزير الاميركي بنظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، في موسكو، حيث برزت قضية الشرق الاوسط ضمن الاوراق المكشوفة والمستورة في لعبة العملاقين، نظراً الى ما يتمتع كل منهما به من قدرة على تسهيل، أو تعطيل، حركة الآخر ازاءها؛ ومنها، أيضاً، محاولة الجانب الاميركي تسويق موقفه عربياً، مقدمة لانعقاد مؤتمر القمة العربية الطارىء في الدار البيضاء؛ ومنها، اخيراً، ان الادارة الاميركية باتت، الآن، تمتلك سياسة واضحة المعالم، إنْ بالنسبة الى خطة الحكومة الاسرائيلية الجديدة، أو بالنسبة الى الموضوع الفلسطيني، على وجه العموم.

في خطابه الى لجنة الشؤون الاسرائيلية ـ الاميركية (ايباك)، حدّد بيكر الموقف الاميركي من عملية السلام في الشرق الاوسط بالنقاط التالية:

اولاً: تعتقد الولايات المتحدة بأن هدف عملية السلام هو الحل الشامل الذي يمكن تحقيقه من خلال المفاوضات، على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى مبدأ مقايضة الارض في مقابل السلام والامن والاعتراف باسرائيل وكل الدول الاخرى والحقوق السياسية للفلسطينيين.

ثانياً: لكي تنجح المفاوضات، على الاطراف المشاركة التعاطي مباشرة، بعضهم مع البعض الآخر، وجهاً لوجه، والاعداد، بدقة، لمؤتمر دولي قد يكون مفيداً في الوقت المناسب.

ثالثاً: من الصعب التحرك مباشرة نحو الحل النهائي، لأن القضايا المطروحة في المفاوضات هي في غاية التعقيد، ولأن المشاعر عميقة. وعليه، فالمطلوب «فترة انتقالية» مرتبطة بالوقت والتنظيم، ومترافقة مع المفاوضات في شأن الوضع النهائي للارض المحتلة.

رابعاً: لن تفرض الولايات المتحدة، أو أي طرف داخلي، او خارجي، الحل قبل بدء المفاوضات المباشرة. وعلى هذا الاساس، فان الولايات المتحدة «لن تؤيد ضمّ الضفة الفلسطينية وقطاع غزة او سيطرة اسرائيلية دائمة عليهما؛ كما انها لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٣/٥/١٩٨٩).

واذا كانت هذه هي خلاصة النقاط التي أثارها الوزير الاميركي، فانه يكون قد خاطب اطرافاً خمسة، دفعة واحدة. وهذه الاطراف هي، على التوالي: الاتحاد السوفياتي، والعرب، والحكومة الاسرائيلية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأهالي الارض المحتلة.

رقصة الوفاق

ففي سياق اشارته الى الدور السوفياتي، قال بيكر، ان على السوفيات ان «يبذلوا المزيد ليبرهنوا، بصورة مقنعة، انهم جادّون في تفكيرهم الجديد نحو النزاع العربي ـ الاسرائيلي». وحثّ موسكو على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، ولتساعد «في الدفع الى امام بعملية السلام جدياً، وليس من طريق شعارات فضفاضة». وكشف بيكر، ان الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف ووزير خارجيته، شيفاردنادزه، قالا له، في اثناء محادثاته في موسكو، ان السياسة السوفياتية تجاه الشرق الاوسط يمكن لها ان «تتغير»، وأضاف: «ولقد وافق الاتحاد السوفياتي معنا على ان مقترحات رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، تستحق الدراسة. وهذه، بالطبع، جميعها، مؤشرات ايجابية» (**المصدر نفسه**).

والواضح ان العديد من كبار المسؤولين في

الادارة الاميركية كانوا استفاضوا في حديثهم عن الاهمية الكبرى التي احتلها النزاع العربي ـ الاسرائيلي في المباحثات الاميركية ـ السوفياتية التي أُجريت في منتصف الشهر الماضي في موسكو، وركّزوا على الضرورة الملحّة التي فرضت على الدولتين الكبريين عدم تأجيل او تأخير البحث عن سبل التعاون بينهما لحل هذا النزاع، لأن في هذا النزاع، وما يتصل به من مشاكل، «يكمن خطر حقيقي يهدد الاستقرار»، وقد يؤدي الى «اندلاع حرب في المنطقة تفوق خسائر أية حرب سبقت» (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٢/٥/١٩٨٩، ص ٩ ـ ١٠)، وهو ما اكده، أيضاً، الجانب السوفياتي. فقد صرّح شيفاردنادزه بـ «ان الوقت في منطقة الشرق الاوسط يعمل باتجاه الحرب وليس السلام» (**المصدر نفسه**). ويلتقي مع هذا الكلام كبار المسؤولين الاميركيين، ومن بينهم مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، الذي ترأس مع المفاوضين السوفيات لجنة النزاعات الاقليمية، حيث قال: «ان الوضع في منطقة الشرق الاوسط مقلق، ويفرض اولوية في حل النزاعات. واذا ما تطوّر هذا الوضع، فانه يهدّد بتغيير طبيعة الحرب التي عرفناها في الماضي» (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ٢٠/٥/١٩٨٩، ص ١).

بيد ان الامر الملاحظ لدى عدد من المراقبين والمحلّلين، ان احاديث المسؤولين الاميركيين، قبل، وخلال، وبعد، المباحثات مع السوفيات، لم تخرج عن اطار العموميات، الاّ من حيث التأكيد والتشديد على اهمية العمل وضرورته «لحل قضية الشرق الاوسط، وغيرها من القضايا الاقليمية، وتأكيد اعترافهم بأهمية ان يلعب الاتحاد السوفياتي دوراً مميزاً في الحل (**تايم**، ٢٢/٥/١٩٨٩، ص ١٠). ففي طريقه الى موسكو، أبلغ بيكر الى الصحافيين، ان واشنطن مستعدة لأن تعرض على موسكو ما وصفه «بدور متكافىء» في عملية احلال السلام في الشرق الاوسط، وقال: «لا ينبغي ان نقلق من مشاركة السوفيات في محاولة انعاش امكانات السلام في المنطقة. واذا ما ارادوا الدخول فرقاء حقيقيين، فان هذا لا يزعجنا، لكننا نريد أكثر من مجرد الكلام» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/٥/١٩٨٩).

وقد انعكس هذا التصريح على جوّ المباحثات الثنائية في موسكو، حيث اكد مسؤول اميركي رافق الوفد الزائر، ان الولايات المتحدة عرضت على الجانب السوفياتي تصوّرها لسبل التحرّك من اجل ايجاد حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، على أساس اسلوب «الخطوة خطوة»، ومن أجل تحويل «حوار العنف» السائد الى حوار «حول العملية السياسية التي يمكن ان تؤدي الى الحل». وشرح، ان واشنطن عرضت كذلك، في جولة المباحثات، «مخطط العمل» الذي اعدّته حول عملية السلام في الشرق الاوسط، والذي يرتكز على اشراك الاسرائيليين والفلسطينيين في الارض المحتلة في العملية؛ لكنه أوضح ان الجانب السوفياتي لم يعرض، في المقابل، أي «افكار محدّدة» حول سبل حل النزاع، وأضاف، ان ادارة الرئيس جورج بوش كانت تتطلع الى المباحثات في شأن النزاعات الاقليمية مع السوفيات من اجل معرفة وجهة نظرهم في مفهوم «التفكير الجديد» الذي ينادون به، وكيف سيترجم هذا التوجّه الجديد، من جانبهم، بالنسبة الى قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وزاد المسؤول الاميركي، ان كل الدلائل تشير الى ان الاتحاد السوفياتي مهتم بالبحث في النزاعات الاقليمية، ملاحظاً ان جلّ ما يكتب في موسكو عن «التفكير الجديد» يظهر اهتماماً بالنزاعات الاقليمية، لأنه يعرف مدى الخطر في حال اندلاع الحروب، خصوصاً اندلاع حرب جديدة في المنطقة العربية، وضرورة تحاشي وقوعها، والعمل على خفض حدّة التوتر السائدة هناك. وحسب ما صرح به المسؤول الاميركي نفسه، فان التزام ادارة بوش بهدف «التسوية الشاملة»، وبأن تصبّ الخطوات التي اتخذت، في ضوء المباحثات الثنائية، في محطة التسوية النهائية، مع عدم استثناء عقد مؤتمر دولي، قد تكون، جميعها، كافية لارضاء الاتحاد السوفياتي (**المصدر نفسه**).

لكن هذا لا يشي بموقف اميركي واضح، ولا يعطي مؤشراً كبيراً، لا سيما وان بيكر أعلن ان على الدبلوماسية السوفياتية ان «تضبط ساعتها» على التحرك الاميركي الهادف الى الحثّ على اجراء انتخابات في الارض المحتلة. ووجهة النظر الاميركية التي نوقشت في اطار المباحثات الثنائية، هي ان «الذين يتمّ انتخابهم في ظروف حرّة، وعادلة،

سيصبحون الممثلين عن السكان، بغض النظر عن انتمائهم السياسي». وما تريده الولايات المتحدة من الاتحاد السوفياتي، في هذا المجال، ان يسير في ركب ثلاث قضايا تعتبرها واشنطن مترابطة بعضها ببعض، وهي: اولاً، التيقّن من وجود رغبة عامة للتحرك نحو عملية السلام بعيداً من العنف؛ وثانياً الشعور بالاطمئنان بأن الانتخابات «سوف تكون حرّة وديمقراطية»، وان الالتزام بنتائجها لا غبار عليه، مهما كانت هذه النتائج؛ وثالثاً، ان تكون كل الخطوات مترابطة (**المصدر نفسه**، ١٢/٥/١٩٨٩).

في مقابل هذه المرتكزات الاميركية، برزت سياسة سوفياتية، في اثناء المباحثات، رأى المراقبون والمحلّلون انها شكّلت تحدياً اكبر للولايات المتحدة، ارتكزت على أسس عدة طرحها الوزير السوفياتي؛ منها، ان السوفيات يدعون الى جهد جماعي للتوصل الى تسوية تضمن أمن اسرائيل وأماني الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة؛ وانه ليس في مقدور قوة كبرى واحدة، بمفردها، ان تقيم سلاماً دائماً في المنطقة؛ ثمّ ان السوفيات مستعدون لاقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل عند بدء اعمال المؤتمر الدولي للسلام، وموافقة اسرائيل على التفاوض مع م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٥/٥/١٩٨٩).

بيد ان شيفاردنادزه عرض ثلاث نقاط سجّل تقدّماً في شأنها مع نظيره الاميركي: الاولى، قرار يقضي بعقد «لقاءات منتظمة بين خبراء الوزارتين»؛ والثانية، هي بيان عام جاء فيه تأكيد شيفاردنادزه الى الجانب الاميركي «أعرب، مبدئياً، عن تأييده عقد مؤتمر دولي» للسلام في الشرق الاوسط؛ امّا الثالثة، فهي امكان الاعداد لهذا المؤتمر عبر «مقاربات متعددة الشكل» حسب تأكيد الوزير السوفياتي، الذي أضاف: «اننا سنبحث، عن كثب، في مقترحات الدول العربية ومبادرات م.ت.ف. والافكار التي قدّمها شامير في شأن الانتخابات» (**الحياة**، لندن، ١٣ ـ ١٤/٥/١٩٨٩).

على مستوى التبعات

ولكن ماذا عن الاقطاب الاقليمية التي توجّه اليها خطاب الوزير الاميركي؟ اللافت، حقاً، ان بيكر توخّى اشاعة انطباع، عشية انعقاد مؤتمر القمّة العربي الطارىء في الدار البيضاء، بأن الولايات المتحدة مستعدة لتشديد لهجتها عند التحدث مع اسرائيل، وانها جادّة في ممارسة الضغط عليها، عبر انتقاد «احلامها» التوسعية، والدعوة الى اسقاط حلم «اسرائيل الكبرى» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٣/٥/١٩٨٩). وليس صدفة ان يقول خبير شؤون الشرق الاوسط في معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، باري روبن: «ان الولايات المتحدة تريد من العرب ان يخرجوا ببيانات معتدلة من قمّتهم. وهكذا جاء خطاب بيكر على اساس انه يفترض ان يساعدهم في هذا الاتجاه» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٥/١٩٨٩).

من السهل، طبعاً، ان يستنتج المرء ان صبر الادارة الاميركية بدأ ينفد باسحق شامير، او ان الادارة لا تثق كثيراً في الحكومة الائتلافية الحالية، او في خطّتها الاخيرة، ذات النقاط الاربع للسلام. ولكن هذا الاستنتاج سيكون خاطئاً؛ اذ ان بيكر كان حريصاً على تأييد الخطة الاسرائيلية، ولكن بتحفّظ من بعض عناصرها ومن تسلسلها الزمني. فهذه الخطة تتخذ لنفسها، كنقطة انطلاق، عقد قمّة ثلاثية اميركية ـ مصرية ـ اسرائيلية لاعادة تأكيد الالتزام بمبادىء اتفاقيتي كامب ديفيد، وتدعو الدول العربية الى انهاء حالة الحرب وارساء محادثات مع اسرائيل بهدف تطبيع العلاقات، كما تدعو الولايات المتحدة الى قيادة تحرّك دولي فلسطيني لاعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وتشدّد على عقد الانتخابات لاختيار مندوبين من الداخل يفاوضون اسرائيل على التسوية الانتقالية، ثمّ، لاحقاً، على التسوية النهائية (**الجيروزاليم بوست ويكلي**، ٢٠/٥/١٩٨٩، ص ١).

وبينما قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في واشنطن، شيئاً، قال المسؤولون الاميركيون شيئاً آخر. كان ذلك خلاصة يوم كامل من المحادثات التي اجراها ارنس مع بيكر وغيره من كبار المسؤولين الاميركيين. ففي الوقت الذي أعلن المسؤول الاسرائيلي ان الولايات المتحدة تؤيد «من دون تحفّظ» الخطة الاسرائيلية، وانه تمكّن من الحصول على دعم اميركي لفكرة القمة

الاسرائيلية ـ المصرية برعاية اميركية، فان مسؤولاً في وزارة الخارجية الاميركية اعلن ان بلاده «لم تؤيد خطة اسرائيل للسلام» (**الحياة**، ٢٠ ـ ٢١/٥/١٩٨٩). كما ان بيكر لم يذكر، في خطابه، اقتراح القمة الثلاثية، وانما ركّز، بصورة واضحة، على اقتراح عقد الانتخابات، وقال ان الخطة الاسرائيلية تشكّل «بداية مهمّة وايجابية في الطريق نحو المفاوضات البنّاءة»، ولا يزال هناك «الكثير من العمل الاضافي لاستنباط الافكار الفلسطينية والعربية نحو عناصر رئيسة في العملية، لتعزيز بعض التفاصيل في المقترحات الاسرائيلية، ولبناء الجسور عندما تختلف وجهات النظر». وأضاف بيكر، ان الحكومة الاسرائيلية قدّمت خطة «تستحق تجاوباً فلسطينياً وعربياً أوسع»؛ لكنه ركّز، بصورة خاصة، على امكان التوصل الى اتفاقية «حول مقاييس عملية انتخابية قابلة للتطبيق»، شرط ان تكون الانتخابات «حرّة وعادلة»، ويمكن التأكد من «سلامة العملية الانتخابية» من خلال الاعلام «والمراقبين من الخارج»، مؤكداً ان المشاركة في الانتخابات «يجب ان تكون مفتوحة قدر الامكان» (**الحوادث**، لندن، ٢/٦/١٩٨٩، ص ٣٩).

ولوحظ، في هذا السياق، ان من النقاط والاسئلة التي ركّز عليها مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، ومستشار الرئيس بوش لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد هاس، في مباحثاتهما التي شملت مصر والاردن واسرائيل، تطور فكرة الانتخابات، وتذليل العقبات التي قد تعترض سبيلها، ومحاولة الوصول الى الاجابة عنها. من هذه الاسئلة، تحديد الهدف من الانتخابات، ومن الذي سيشارك فيها؟ وصلاحيات الفريق الذي سيتمّ انتخابه، وتحديد الجهة التي ستشرف على الانتخابات، وهل ستجرى بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق ذات الكثافة السكانية في الارض المحتلة؟ وغير ذلك من الجوانب التفصيلية التي يعترف المسؤولون الاميركيون بأنها تمثّل عقبات ما زالت تعترض اجراء الانتخابات (**الشرق الاوسط**، ١٣/٥/١٩٨٩).

وفي هذا الصدد، اشار هؤلاء الى العقبة المتمثّلة في مشاركة فلسطينيي القدس الشرقية في الانتخابات، وهو امر رفضته اسرائيل، بحجة ان «القدس توحّدت الى الابد»؛ بينما ترى الولايات المتحدة انه لا بدّ من مشاركتهم في العملية الانتخابية. ورصد عدد من المراقبين ميلاً ظهر، مؤخراً، في الاوساط الاكاديمية القريبة من عملية صنع القرار، ينحو باتجاه تأييد فكرة رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، وهي ان في استطاعة سكان القدس من العرب الاقتراع في الانتخابات البلدية في القدس كلها، وان يكونوا، في الوقت عينه، تابعين للضفة الغربية في عملية الانتخابات السياسية هناك (**الحياة**، ١٢/٥/١٩٨٩).

ومن العقبات الاخرى موضوع الاشراف على الانتخابات. وفي هذا الصدد، تعتقد الاوساط الاكاديمية نفسها بأن موسكو وواشنطن باتتا متفقتين على ضرورة اشراف جانب محايد، ان لم يكن اشرافاً من جانب الامم المتحدة، فربما يكون باشراف الدولتين الكبريين وغيرهما من الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (**الشرق الاوسط**، ١٣/٥/١٩٨٩). ثمّ هناك موضوع ان نتائج الانتخابات هي مقدمة تمهيدية لمرحلة أخرى للمفاوضات المباشرة لتقرير مصير الارض المحتلة. وهنا تعتقد الاوساط الاكاديمية نفسها بأن فكرة اجراء مفاوضات فلسطينية ـ اسرائيلية تحت المظلة الاميركية ـ السوفياتية، والتي ناقشها بيكر في موسكو، ممكنة في اطار الانتخابات؛ فاذا تمّ التوصل الى اتفاق على اجراء الانتخابات، فان الهيئة، أو المجموعة، التي ستفرزها ستكون مؤهلة لمباشرة المفاوضات مع اسرائيل؛ اذ ان حجّة الاخيرة عدم التفاوض مع م.ت.ف. ستسقط، لأنها تتفاوض مع الممثلين المنتخبين، علماً بأن هؤلاء سيكونون، بطريقة ما، على علاقة بالمنظمة، إنْ لم يكونوا أعضاء فيها. كما ان الحضور السوفياتي، في اطار المظلة، سيطمئن م.ت.ف. بأن هذه المفاوضات ليست سوى مرحلة اولى، ستلحقها مرحلة أخرى تشارك فيها المنظمة للتوصل الى الحل النهائي. وقال هؤلاء، ان هذه الفكرة ستكون صيغة لا يستطيع شامير رفضها؛ اذ انها لا تتحدث عن مؤتمر دولي، ولا عن مشاركة فعلية لـ م.ت.ف. واعترف الاكاديميون بأن هذا التصوّر يتطلب انطلاقه موافقة الاتحاد السوفياتي وم.ت.ف. على أساس مشاركتها في مراحل لاحقة، وقبل كل شيء موافقة

الحكومة الاسرائيلية (**الحياة**، ١٢/٥/١٩٨٩).

هل ثمّة ما يدعو الى التفاؤل؟ المصادر الاميركية ردّت بالايجاب، انطلاقاً من «النجاحات» التي حققها روس خلال زيارته الاخيرة لاسرائيل. وقالت المصادر، ان روس توصّل الى اقناع الجانب الاسرائيلي بقبول رقابة «دولية» على الانتخابات، على ان تكون «محض اميركية»؛ كما اقنعها، أيضاً، بفكرة الموافقة على تصويت سكان القدس الشرقية كجزء من الضفة الفلسطينية، وعلى سحب القوات الاسرائيلية من المدن خلال عملية الانتخابات. وأضافت المصادر نفسها، ان الجانب الاميركي حصل على تعهّد اسرائيلي بعدم التعرّض للممثلين المنتخبين عن الفلسطينيين، مهما كانت هويّتهم، لكنها أوضحت انه لم يتمّ التوصّل الى اتفاق على تفاصيل، أو موعد، اجراء الانتخابات، أو وظيفة الهيئة التمثيلية (**المصدر نفسه**، ٢٠ - ٢١/٥/١٩٨٩).

انطلاقاً من هذا الاساس، أكد بعض المسؤولين الاميركيين ان الاطر العامة قد وضعت، وان الخطوة الاولى يُبحث فيها وتُناقش. وهذه مجرد بداية متواضعة لمشوار طويل، مع التحذير المسبق من ان ليس لدى الادارة الاميركية «صمّام الأمان» الذي من شأنه ان يحول دون انهيار العملية التي تتصورها، أي عملية الخطوة خطوة ومفاوضات الامر الواقع، بسبب التفاصيل المحيطة بالعملية ذاتها (**نيويورك تايمز**، ٢٥/٥/١٩٨٩). فمن وجهة نظر الادارة الاميركية، ان الانتخابات اداة، تؤدي الى تغيير اسلوب تعاطي الاطراف بعضها مع بعض، ولا تتطلب تغييراً جذرياً في البيئة، وتكسر النمط الراهن في معاملة الاطراف لبعضها، انما شرط ربطها مع خطوة لاحقة، وهي، حسب التصور الاميركي، التفاوض حول المرحلة الانتقالية (**المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩٨٩).

بيد ان ما يعترض عليه الاسرائيليون، بشدة، هو اصرار واشنطن على التزام اسرائيل بتسوية نهائية قائمة على مبدأ مقايضة الارض بالسلام الى جانب ارتباط المرحلة الانتقالية بالحل النهائي. فالمرحلية، في «الخطة» الاسرائيلية، تختلف عن المرحلية في الاطروحات الاميركية. وأسلوب الخطوة خطوة الذي تقدّمت به واشنطن يختلف عن الاسلوب الذي تبنّته الحكومة الاسرائيلية في محاولتها لتجنّب مواجهة القضايا الساخنة بالغموض (**الحوادث**، ٢/٦/١٩٨٩، ص ٣٩).

امّا الولايات المتحدة، فانها تبتغي «الوضوح» من قبل جميع الاطراف في عملية البحث عن تسوية دائمة للنزاع. من هنا، ابلغت الحكومة الاميركية رسمياً الى م.ت.ف. من طريق سفارتها في تونس، انها تتمنّى على المنظمة ان تمارس «الوضوح» وتعطي الضوء الاخضر لسكان الارض المحتلة للمشاركة في الانتخابات التي اقترحها شامير. وتضمّنت الرسالة الاميركية، كذلك، اشادة بفكرة الانتخابات باعتبارها «خطة جيدة جداً»، الّا انها أشارت الى ان ادارة بوش لا تؤيد كل جوانب خطة شامير. كما دعت الى تشجيع سكان الضفة والقطاع على انتخاب ممثلين عنهم، وأكدت انه يمكن لواشنطن، في مقابل ذلك، «الضغط على اسرائيل لوقف بناء المستوطنات في الضفة» (**الحياة**، ٣١/٥/١٩٨٩).

واذا كان الامر كذلك، فالحق مع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، عندما اتهم الادارة الاميركية بتجاهل م.ت.ف. والانحياز الى اسرائيل في العديد من المسائل (**الواشنطن بوست**، ١٨/٥/١٩٨٩). وعليه، فان اكثر ما يمكن قوله، في هذا الصدد، ان الادارة الاميركية يمكنها، في أية مرحلة مقبلة، ان تتملّص من أي فشل في العملية التي تدفع بها. فخطاب بيكر لا يمكن اعتباره مبادرة اميركية رسمية؛ وبالتالي، لا يتحمّل مسؤولية فشلها، فالاطراف المعنيّة هي المسؤولة عن التفاصيل. وهكذا ارتأت براغماتية بيكر ان تتحسب لحصاد النجاح، وان تتملّص من مسؤولية الفشل.

د. نبيل حيدري

تصعيد ضد العدو وعملائه

استمر نمط التصاعد في العنف الذي تشهده الارض الفلسطينية المحتلة منذ اوائل آذار (مارس) الماضي، اثر تزايد حدة الصدامات بين المواطنين وبين جيش الاحتلال وجماعات المستوطنين المسلحين، خلال الفترة من ١٦ نيسان (ابريل) الى ١٥ أيار (مايو). فقد شهدت السياسة العسكرية الاسرائيلية المتبعة لقمع الانتفاضة الشعبية تقلّبات جديدة، فيما لعب المستوطنون دوراً متنامياً. وفي المقابل، ردّت القوات الضاربة الفلسطينية بتصعيد هجماتها ضد الاهداف الاسرائيلية وضد المتعاونين مع الاحتلال، فيما عاد اسلوب حرق الاحراج والحقول الاسرائيلية الى الظهور، مع قدوم الصيف. وحصل، في هذه الاثناء، توتير تدريجي للاوضاع العسكرية في جنوب لبنان.

سمتان جديدتان

برزت سمتان للانتفاضة خلال الفترة الاخيرة، هما انتهاء مرحلة التسامح مع العملاء والمتعاونين مع العدو، وازدياد عدد الهجمات بمختلف الوسائل ـ وابرزها السكاكين ـ على الاهداف الاسرائيلية. فقد اتضحت السمة الاولى عبر الهجمات العديدة والمتكررة التي تعرّض لها العملاء، اضافة الى بعض الموظفين وغيرهم الذين لم يستجيبوا للنداءات التي طالبتهم بالاستقالة او عدم الاتجار بالبضائع الاسرائيلية، حيث وقع ٢٥ هجوماً بين ١٧ نيسان (ابريل) و ١٥ أيار (مايو). وكان ابرز النشاطات هو إعدام ما مجموعه ١٢ عميلاً خلال تلك الفترة، عدا اصابة ستة آخرين بجروح، وإلحاق الاضرار بممتلكات خمسة منهم.

ابتدأ مسلسل الاعدامات في قرية كفر دان في ١٧ نيسان (ابريل)، وأعقب هذا التاريخ طعن عميلة دون قتلها في نابلس، في اليوم التالي. ثمّ حصلت اعدامات جديدة في ارطاس، في ٢١ نيسان (ابريل)، والزبابدة، في ٢٣ منه، وحالتان في نابلس، في ٢٥ منه، ورأس عطية، في ٢٦ منه، فيما قتل متعاون رمياً بالرصاص في نابلس، في ٢٨ الشهر، في حين استخدمت السكاكين مع السابقين. واستمر المسلسل باعدام عميل في قرية رامين، في الاول من أيار (مايو)، فيما نجا آخر بعد ان أطلق النار واصاب شاباً في الزاوية، في اليوم ذاته. ثمّ قضى متعاون آخر في المغيّر، في الثالث من الشهر، وبعده تاجر مخدرات عميل في خان يونس، في السابع منه، وجاء الاعدامان الاخيران في خان يونس في ١٤ و١٥ الشهر. الى جانب ذلك، تعرض عملاء للضرب، أو الطعن، في قلقيلية ونابلس وبيت لحم وكفر ثلث، في ٢٧ نيسان (ابريل) و٢ و٩ و١٣ أيار (مايو)، على التوالي. كما تعرضت منازل وسيارات ستة متعاونين للهجوم، أو الحرق، في رمّانة وقلنديا والزاوية وقلقيلية، في ١٨ و٢٠ و٢٢ و٢٩ نيسان (ابريل) والثاني من أيار (مايو)، على التوالي.

أثارت هذه الهجمات القلق الشديد لدى القيادة الاسرائيلية، التي تخوّفت من فقدان شبكة عملائها في الاراضي المحتلة، حيث أكد قائد القوات الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية المحتلة، غابي اوفير، في الثالث من أيار (مايو)، انه ينظر الى الامر بجدية كبيرة (**الحياة**، لندن ٤/٥/١٩٨٩). فقد صادف ذلك التصريح صدور احصاء مفاده ان ١٤ عميلاً قتلوا خلال نيسان (ابريل) وحده. ثم أعلن الناطق باسم الجيش الاسرائيلي، في الثامن من أيار (مايو)، أن ٣٦ عميلاً لاقوا حتفهم منذ بداية الانتفاضة، الى جانب ١١٣ جرحى، ومفقودين اثنين، وذلك خلال ٣٠٣ هجمات فلسطينية (**المصدر نفسه**، ٩/٥/١٩٨٩). وفي محاولة منها لمنع تكرار مثل تلك العمليات التأديبية، ولاستعادة مصداقيتها، ركزت القيادة الاسرائيلية جهوداً رئيسة على تعقّب الفاعلين، حيث أعلنت، في ١٥ أيار (مايو)، عن كشف مجموعة خلايا تابعة لـ «فتح» في نابلس ومخيم بلاطة ورام الله، وخليّة

غير معروفة الانتماء، اشتركت جميعاً بتصفية المتعاونين (**المصدر نفسه**، ١٦/٥/١٩٨٩). وعلّق قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، اللواء عميرام متسناع، على ذلك بالتأكيد ان سرعة الكشف ـ حيث قامت تلك الخلايا بالاعدامات بين ١٢ كانون الثاني (يناير) و٣ أيار (مايو) ـ تثبت ان الجيش يدافع عن المتعاونين معه (**المصدر نفسه**، ١٦/٥/١٩٨٩).

امّا سمة ازدياد الهجمات المباشرة على الاهداف الاسرائيلية، فقد انعكست في أشكال عدة، ابرزها حالات الطعن والاختطاف. فقد جرت محاولة لطعن أحد المستوطنين في سديه موشي، في ٢٣ نيسان (ابريل)، فيما نجح المهاجم الفلسطيني بالفرار (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٧/٥/١٩٨٩). ثمّ تعرّض مستوطن آخر للطعن قرب «ألفتا ـ ج» في الثاني من أيار (مايو)، فيما اصيب ثالث بجراح، بواسطة سكين، في مدينة عكا، في التاسع من الشهر، وقد اعتقل المهاجم بالحادثة الاخيرة (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٠/٥/١٩٨٩). غير ان الحادثة المثيرة كانت قيام شاب فلسطيني بقتل اسرائيليين وجرح ثلاثة طعناً، بعد مهاجمتهم، جهاراً، في احد شوارع القدس، في الثالث من أيار (مايو)، قبل ان تتمّ اصابته واعتقاله (**المصدر نفسه**، ٤/٥/١٩٨٩؛ **والحياة**، ٤/٥/١٩٨٩). وفي هذه الاثناء، جرح جنديان في ١٦ نيسان (ابريل)، حين تعرضت سيارتهما للهجوم وانقلبت، بينما جرح خمسة آخرون في الثامن من أيار (مايو)، واستشهد فلسطينيان بعد ان حاولا قلب سيارة اسرائيلية، فاصطدمت سيارتهما بباص عند مفترق كاستينا ـ عسقلان (**فلسطين الثورة**، ٢٣/٤/١٩٨٩؛ **والحياة**، ١٠/٥/١٩٨٩). امّا العملية اللافتة الاخرى، فكانت اختطاف جندي، في السابع من أيار (مايو)، من قبل شخصين يرتديان «القلوسية» اليهودية ويقودان سيارة في جوار قطاع غزة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٨/٥/١٩٨٩). وقد ارسل الجيش ٣٠٠ جندي للبحث عن المخطوف، فيما فرض نظام منع التجول على بعض انحاء القطاع والضفة الفلسطينية، ولكن باءت كل المحاولات بالفشل، على الرغم من ارتفاع عدد الباحثين الى ثلاثة آلاف جندي ومئات عدة من المتطوعين (**الحياة**، ١٥/٥/١٩٨٩)، قرب مفترق غفعاتي، إلّا انه تمّ العثور على جثة المظلي آفي سبورتاس الذي كان اختفى في شباط (فبراير) الفائت، ممّا أثار هجمات معادية للعرب في مدينة اشدود.

تجسّد نمو الهجمات الفلسطينية، ايضاً، بارتفاع حالات زرع العبوات الناسفة؛ حيث انفجرت شحنة ناسفة صغيرة وضعت داخل صندوق قمامة في حي برديس كاتس في تل ـ ابيب، وثانية عند مدخل ملهى ليلي في المدينة ذاتها، في ١٦ نيسان (ابريل). وتبع ذلك انفجار عبوة في شارع يافا في القدس، بعد ثلاثة أيام. وكانت العملية الاهم، على الرغم من فشلها، هي محاولة تلغيم سيارة قرب مقر الشرطة في القدس، في ٢٨ الشهر، إلّا ان انفجارها المبكر ادى الى استشهاد السائق الفلسطيني (**المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩٨٩). واخيراً، انفجرت عبوة صغيرة، خامسة، داخل غرفة للهاتف في بيتح تكفا، في ١٤ أيار (مايو). وفي اليوم عينه، وقعت مواجهة بالاسلحة النارية بين فلسطيني ومجموعة شرطة قرب سجن شطا، في جوار بيسان، ممّا أدى الى جرح، ثمّ وفاة، الفلسطيني بعد اعتقاله، والى جرح شرطيين (**المصدر نفسه**، ١٦/٥/١٩٨٩). ولم يتأكد اذا ما كان المهاجم هو الشخص الذي حاول انتزاع سلاح جندي في المنطقة ذاتها، في وقت سابق من ذلك اليوم.

كذلك، استمرت هجمات القوات الضاربة الفلسطينية ـ الجيش الشعبي بواسطة الاساليب التي باتت «تقليدية»، كقنابل المولوتوف، ولم تعد تتوفر الاحصاءات الدقيقة بسبب كثرة وتكرار تلك العمليات عموماً؛ لكن ما هو جدير بالذكر ان هذه العمليات ترافقت مع أعمال الحرق المتعمّد بواسطة الاساليب الاخرى، حيث تعرّضت ثلاث سيارات وعربات زراعية للحرق في ١٦ نيسان (ابريل)، ومثلها من السيارات والباصات في اليومين التاليين. وقد أكدت شركة «ايغد» الاسرائيلية، في ٢٠ الشهر، انها خسرت ٤٠ باصاً، حرقاً، خلال ١٦٠٠ هجوم منذ بدء الانتفاضة، ممّا ادى الى جرح ٢٤ سائقاً و٢٠٠ راكب، واضطرها ذلك الى تصفيح نوافذ ١٦٠ حافلة، بكلفة ٨٠٠٠ الى ١٠,٠٠٠ شيكل لكل باص (**مسطراه**، ٤/١٩٨٩). كما ادّى حرق مولّد كهرباء

في السابع من أيار (مايو) الى قطع التيار عن مستوطنتي معاليه شمرون أ وب ومستوطنتي كرنيه شمرون أ وب.

هذا، ومع استمرار الضربات ضد السيارات الاسرائيلية، العسكرية والمدنية، عادت الحرائق لتشتعل بالاحراج، بداية في مستوطنة قرب قلقيلية، في ١٩ نيسان (ابريل)؛ وقد أتت النيران على ٢٠ دونماً من الاحراج والحقول الاسرائيلية في مرج ابن عامر، وعلى احراج اخرى قرب كفر ثلث، في ٢١ الشهر، وكذلك على أحراج شيلو، في ٢٣ منه (**فلسطين الثورة**، ٧/٥/١٩٨٩). ثمّ احترقت ٣٠٠٠ شجرة في غابة اسرائيلية قرب القدس، في ٢٧ الشهر، بينما اندلعت عشرة حرائق بمئات الدونمات من الاحراج والمراعي في هضبة الجولان، في ١٥ الشهر التالي (**الحياة**، ٢٨/٤/١٩٨٩ و١٦/٥/١٩٨٩).

حملة القمع الاسرائيلية

قامت قوات الاحتلال الاسرائيلية، خلال الشهر قيد المراجعة، بمواصلة الاتجاه المتنامي منذ اوائل آذار (مارس) نحو تشديد حدّة العنف وتعميمه، سعياً الى قمع الانتفاضة الشعبية، حيث قتلت القوات الاسرائيلية ما مجموعه ٤٦ فلسطينياً بين ١٦ نيسان (ابريل) و ١٥ أيار (مايو)، مقارنة بـ ٤٥ شهيداً خلال الفترة المماثلة السابقة، وجرحت مئات عدة. وقد وصل عدد الشهداء الى الذروة في ذكرى استشهاد نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، بسقوط سبعة مواطنين واصابة ١١٢، في ١٦ نيسان (ابريل). كما جاءت ذروة اخرى للعنف في عيد الفطر المبارك، حيث استشهد ثلاثة فلسطينيين وجرح ٢٠٧ خلال السادس والسابع من أيار (مايو). وقد اشتكت وكالة الغوث (اونروا) ان جنود الاحتلال منعوا سيارات الاسعاف من نقل المصابين في تلك المواجهات (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١١/٥/١٩٨٩). هذا، واستقر معدّل سقوط الجرحى عند حوالى العشرين يومياً في أيام عديدة، بينما ارتفعت الحصيلة الى ما فوق الثلاثين في ١٩ و٢٣ و٢٨ نيسان (ابريل) والعاشر من أيار (مايو)، وبلغت ٨٠ في ٢٥ نيسان (ابريل)، و٧٧ في ٢٧ الشهر، و٦٥ في ١٢ أيار (مايو).

دفعت هذه الوقائع أطرافاً عدّة الى اصدار الاحصاءات حول مجموع الاصابات الفلسطينية؛ وكان أولها وكالة الغوث التي أكدت، في ٢٠ نيسان (ابريل)، سقوط ٤٤٢ شهيداً، منذ بدء الانتفاضة، واصابة ٢٥ ألفاً بجروح (**الحياة**، ٢١/٤/١٩٨٩). وقد اعترف الجيش الاسرائيلي، في المقابل، بقتل ٣٦١ فلسطينياً، منهم ٢٣٧ في الضفة الفلسطينية و ١٢٤ في قطاع غزة (**المصدر نفسه**، ٩/٥/١٩٨٩). غير ان الاحصاء اليومي الموثوق يدل على بلوغ المجموع العام، حتى ١٥ أيار (مايو)، ٥٦٠ شهيداً. كما صدر احصاء عن ضابط اسرائيلي، في معتقل أنصار ـ ٣، اكد فيه مرور ١١٥٠٠ فلسطيني عبرالمعتقل منذ بدء الانتفاضة، منهم ٣٠٠٠ ما زالوا فيه الآن، وان بناءه كلّف عشرة ملايين شيكل (**فلسطين الثورة**، ١٤/٥/١٩٨٩). وجاء ذلك قبل الاعلان عن كشف خلية تابعة لـ «فتح» في القدس الشرقية، في ١٢ أيار (مايو)، وخليّتين أخريين غير معروفتي الانتماء في الخليل، في ١٥ الشهر، وقبل الاعلان عن اكتشاف مصنع أسلحة في مخيم الدهيشة، في ١٥ الشهر السابق (**الحياة**، ١١ و١٣ ـ ١٤ و١٦/٥/١٩٨٩).

يلاحظ، في هذا السياق، ان ارتفاع الاصابات الفلسطينية نتج، ايضاً، عن انقلاب السياسة العسكرية الاسرائيلية مجدداً، حيث تراجع جيش العدو عن سياسة الابتعاد من القرى والبلدات الريفية والاحياء الداخلية، وعاد الى اقتحامها تكراراً. وتسبب ذلك في زيادة عدد المواجهات، غير ان ذلك لم يثن اللجان الشعبية والقوات الضاربة الفلسطينية عن إظهار المبادرة والسيطرة، من خلال تنظيم العروض شبه العسكرية في ٢١ من أصل ٣٠ يوماً خلال الفترة قيد المراجعة. وقد شملت تلك المسيرات عشرات القرى والمدن، خصوصاً في ذكرى استشهاد «ابو جهاد» وفي عيد الفطر. وساهم كل ذلك في تكرار رئيس هيئة الاركان للجيش الاسرائيلي، دان شومرون، تأكيده انه يستحيل إخماد الانتفاضة (**فلسطين الثورة**، ٧/٥/١٩٨٩).

إلّا ان هذا الرأي لم يؤثر في استمرار أعمال القمع؛ حيث قام الجيش بهدم ١٢ منزلاً وغلق

اربعة في أماكن عدة، في ٣ و ١١ و ١٤ أيار (مايو)، وباقتلاع، أو جرف، ما يزيد على ألفي شجرة مثمرة، منها ألف في خربة الشيخ (قرب صوريف)، في ١٧ نيسان (ابريل)، و٣٠٠ في صرة، في السادس من الشهر التالي (**المصدر نفسه**، ٧ و١٤/٥/١٩٨٩). كما لجأ العدو الى مصادرة الاراضي؛ مثلاً، صادر ١٧ دونماً تابعة لدير جرير، في ٢٦ نيسان (ابريل)، و١٣٩٤ دونماً في الظاهرية، في ١١ أيار (مايو)، عدا جرف ١٢ دونماً في حوسان، في اليوم السابق (**المصدر نفسه**، ٧ و٢١/٥/١٩٨٩). ويذكر انه، حسب المصادر الفلسطينية، تمّ اقتلاع ١٨٥٠ شجرة خلال الفترة الممتدة من الاول من آذار (مارس) الى العاشر من نيسان (ابريل)، اضافة الى هدم ١٠٨ منازل ومصادرة ١٨٢٠ دونماً (**المصدر نفسه**، ٢٣/٤/١٩٨٩).

لجأت قوات الاحتلال إلى اجراءات قمعية اخرى، منها استمرار منع المواطنين من دخول القدس لتأدية صلاة الجمعة في المسجد الاقصى، فيما تمّ غلق سبعة مساجد في الضفة الفلسطينية (**الحياة**، ٣/٥/١٩٨٩). غير ان التدبير الاوسع هو فرض حظر التجول، كالذي تعرّض له قطاع غزة لمدة اسبوع بعد الثامن من أيار (مايو)، والذي بقي سارياً بين الثانية والرابعة فجراً كاجراء دائم (**المصدر نفسه**، ١٥/٥/١٩٨٩). وعانت بلدات وقرى اخرى من التدبير عينه، اذ أخضعت بيتا لحصار كامل لمدة اسبوع بين ٨ و١٤ من الشهر عينه (**فلسطين الثورة**، ٢١/٥/١٩٨٩). وقد اقترح وزير النقل الاسرائيلي، موشي كتساف، في العاشر من الشهر، ان يتمّ غلق كامل الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ ونشر الجيش لمدة ثلاثة شهور، وان يتمّ منع العمال العرب من العمل في اسرائيل خلال الصيف، والاستعاضة عنهم بتلاميذ المدارس الاسرائيليين المجازين، وذلك بهدف إيقاف الانتفاضة نهائياً (**الحياة**، ١٢/٥/١٩٨٩). وعقّب وزير الدفاع، اسحق رابين، على ذلك، في ١٥ الشهر، بالتهديد بفرض تدابير عقابية جديدة على الفلسطينيين، اذا ما رفضوا مشروع الانتخابات الاسرائيلي، حيث لوّح بزيادة مستوى العنف، وتقليص الاتكال الاقتصادي على الفلسطينيين، وعرقلة انتقالهم بين الضفة والقطاع، وتعليق بعض القوانين التي تتيح لهم المرافعة لدى المحكمة العليا الاسرائيلية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٦/٥/١٩٨٩).

وفي هامش الحديث عن السياسة الرسمية، ظهرت معدّات جديدة لدى جيش الاحتلال في اثناء تصديه للمتظاهرين الفلسطينيين. تمثّل احدها في طائرة صغيرة دون طيار تزن خمسة كيلوغرامات، تحلّق لمدة ٢٥ دقيقة فقط، وتلتقط الصور للمنتفضين، لتحدد اماكنهم ولترسل المعلومات الى محطات مراقبة ارضية. امّا العتاد الآخر، فهو جهاز ملقّب بـ «الغسّالة»، يركّب على متن العربات، ويقذف سائلاً لزجاً سرعان ما يتحوّل الى مادة صلبة كالاسمنت، ويستخدم لغلق المنافذ والازقة الضيقة (**فلسطين الثورة**، ٧/٥/١٩٨٩؛ **والحياة**، ٢٠/٤/١٩٨٩).

الى جانب دور الجيش، تصاعد، بشكل خطر، اشتراك المستوطنين الاسرائيليين في الاعتداء على الفلسطينيين في الآونة الاخيرة. فقد هاجمت مجموعات كبيرة منهم القرى والمدن في مناسبات عديدة؛ كما تعرضت الاملاك والارواح للضرر؛ اذ استشهد مواطن على الاقل بنار المستوطنين في الخليل، في ٢٩ نيسان (ابريل)، وجرح ثان اثر هجوم عليه في القدس، في ١٨ الشهر، وقتل ثالث طعناً في مدينة عكا، في ١١ أيار (مايو). وشمل سجل الاعتداءات تحطيم السيارات في البيرة، في ١٨ نيسان (ابريل)، واقتحام خربة بني حارث، في ٢١ الشهر، وتكرار الاعتداء على البيرة، وتدمير خطوط الري في باقة الشرقية، واقتلاع ٥٠ شجرة في بديا، في ٢٣ منه، وتحطيم ٧٠ سيارة ومحلات في الخليل، في اليوم التالي. كما استمر المسلسل باقتحام حوسان، في ٢٧ من الشهر عينه، وإتلاف الخضار والفواكه في البيرة، في الثالث من أيار (مايو)، ومهاجمة الخليل ومحاولة دخول بديا، في الرابع من الشهر، وحرق اربعة دونمات مزروعة في عزون ـ الزاوية، بعد يوم، فيما اقتحمت مئة سيارة قرية مسحة، في السادس من الشهر، وأُحرقت سيارتان فلسطينيتان، في ١٢ منه، وهوجمت قرية بديا ليلة ١٤ منه. كما عثر على عبوة، ربما زرعها مستوطنون، وسط قرية باذان، في ١٣ الشهر (**فلسطين الثورة**، ٢١/٥/١٩٨٩).

جنوب لبنان

تواصلت العمليات العسكرية في الجنوب اللبناني خلال هذه الفترة، دون اتضاح اتجاهها الاخير؛ حيث استمرت أعمال المقاومة الوطنية لتبلغ ٣٠ عملية خلال شهر نيسان (ابريل)، بعد ارتفاعها الى ٤٢ عملية خلال آذار (مارس) السابق، ممّا ادى الى جرح سبعة جنود اسرائيليين بانفجار الغام وعبوات، وقتل ثلاثة وجرح ١٨ من جنود جيش لبنان الجنوبي العميل، فيما استشهد ١٨ فدائياً خلال ست محاولات للتسلل الى داخل «حزام الامن» والارض المحتلة (**الحياة**، ١٢/٥/١٩٨٩).

انما انخفضت العمليات الفدائية بعد ذلك، حيث جرت المحاولة الوحيدة بين ١٦ نيسان (ابريل) و ١٥ أيار (مايو) في وادي عربة في الاردن، وليس عبر الحدود اللبنانية؛ اذ أعلنت جبهة التحرير الفلسطينية عن قتل جندي اسرائيلي وجرح واحد هناك، في ١٧ نيسان (ابريل) (**فلسطين الثورة**، ٢٦/٣/١٩٨٩). انما بقيت اجواء المعركة المقبلة في جنوب لبنان قائمة؛ اذ ادخلت اسرائيل حوالى ألفي جندي الى القطاعين، الاوسط والشرقي، في العاشر من أيار (مايو)، للبحث عن جندي مفقود، لم يتأكد نبأ اختفائه اصلاً (**المصدر نفسه**، ١٢/٥/١٩٨٩).

ي. ص.

زيارة عرفات لفرنسا في منظور اسرائيلي:
الاختراق السياسي الفلسطيني الأبرز

تعتبر زيارة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لباريس، بتاريخ ٢ ـ ٣/٥/١٩٨٩، الاختراق السياسي الابرز الذي انجزته منظمة التحرير الفلسطينية بعد قرار وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٨، فتح حوار رسمي مباشر معها. واجمعت غالبية آراء الاوساط السياسية، والاعلامية، على ان المرحلة المقبلة ستتلوّن تطوراتها السياسية بترجمات هذا الاختراق السياسي الفلسطيني على الساحة الدولية، الاوروبية بشكل خاص، كون باريس هي أول عاصمة اوروبية غربية وعضو دائم في مجلس الامن الدولي، والثالثة من بين هؤلاء الاعضاء، بعد موسكو وبكين، التي تستقبل الزعيم الفلسطيني، في ظل ظروف تتسم بازدياد درجة التنسيق بين عواصم الدول العظمى لايجاد الحل السياسي لازمة الشرق الاوسط.

الموقف الاسرائيلي الرسمي

تركّزت ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية على زيارة رئيس دولة فلسطين لفرنسا، ولقائه برئيسها، فرانسوا ميتران، على محورين: المحور الاول، توجيه النقد اللاذع الى الرئيس ميتران والى مفكرين فرنسيين وشخصيات فرنسية أخرى، رفيعة المستوى؛ والثاني، التشكيك في صدق نوايا عرفات تجاه ما يصرّح به الى وسائط الاعلام، واعتبار لقاء عرفات ـ ميتران عقبة على طريق مسار السلام في الشرق الاوسط، ومسّاً بمشاعر اليهود، جرّاء تزامنه مع ذكرى «يوم الكارثة».

ففي أعقاب نشر خبر الزيارة، قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «انني انظر بخطورة كبيرة الى اللقاء المرتقب بين عرفات وميتران... ميتران يعتبر نفسه صديقاً لاسرائيل، بيد ان ما يفعله، الآن، يتعارض مع ابسط مقاييس الصداقة تجاه اسرائيل» (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/٤/١٩٨٩). ومن ثمّ أشار شامير الى تزامن الزيارة مع ذكرى «الكارثة»، وزعم: «هذا الرجل [عرفات] يواصل العمل على درب النازية. ومع هذا لسنا بحاجة الى رموز لكي نعارض الزيارة... لأن كل خطوة تشجع عرفات وتمنحه المزيد من الاحترام والاهمية تشجع الاتجاهات المتطرفة في العالم العربي، وتقلّص من احتمالات مبادرة السلام الاسرائيلية» (**دافار**، ٢/٥/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، صبّ وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، جام غضبه على المفكرين وكبار الشخصيات الفرنسية، الذين ارادوا «التعطّر بود رفقة عرفات». وقال، ان هذا الامر يذكره «بما فعله بعض المفكرين والمثقفين الفرنسيين عندما سعوا الى كسب ودّ هتلر»، حسب زعمه.

وتعقيباً على تصريح عرفات، في باريس، بشأن اعتبار الميثاق الوطني الفلسطيني متقادماً، قال شامير: «لا أهمية لما يقوله عرفات. فهو على استعداد لقول أي شيء للعالم يبدو له مفيداً... لا أرغب في وضع عرفات أمام أي امتحان. ما أرغب فيه هو غيابه عن المنبر». وعندما سئل كيف يغيب الرجل؟ أجاب: «غير مهم» (**معاريف**، ٤/٥/١٩٨٩). وأضاف شامير، خلال لقائه بوفد التضامن مع اسرائيل، الذي نظّمه الصندوق التأسيسي من دول اميركا الشمالية واللاتينية: «ليس لدينا شك في ان الاستقبالات الرسمية التي يحظى بها في عواصم دول العالم الحرّ انما تغذي العنف وتطيل أمد الطريق المسدود في وجه مسيرة السلام... ومعنى اقامة دولة فلسطينية هو خلق وضع على غرار

عقد مؤتمر دولي وهو يدرك، تماماً، ان هذا المؤتمر لن يبتعد أكثر من اقامة الدولة الفلسطينية التي سوف تقام في المناطق [المحتلة] وتعيش بسلام الى جانب دولة اسرائيل. وهذا، بحد ذاته، تغيّر جوهري، مقارنة بما طالب به الفلسطينيون في العام ١٩٧٤ ـ اقامة دولة ديمقراطية علمانية على كامل التراب الفلسطيني.

«وبما ان أية حكومة لا تستطيع تغيير سياستها بجرّة قلم، على الرغم من استخدامها للوسائل كافة التي في حوزتها، للتغلّب على المعارضة التي تواجهها، فان سياسة اسحق شامير تجاه ضرورة غياب م.ت.ف. من على المسرح لا أمل لها في النجاح... لهذا، ينبغي على حكومة اسرائيل ملاءمة سياستها مع التحول الذي طرأ على الموقف الاميركي، والذي مهّد الطريق لزيارة عرفات لباريس» (فولص، «م.ت.ف. تتقدم، واسرائيل تتخلف»، **هآرتس**، ٥/٥/١٩٨٩).

كذلك توصّل الى الاستنتاج ذاته صحفي آخر، فكتب: «لقد حظي عرفات، من الناحية الاعلامية، بتفوّق يصعب مواجهته او الغاؤه. فهو حاذق في صنع الكلام، ويعرف كيف يزيل من طريقه أي لغم حتى ولو كان الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يتحدث، صراحة، عن ابادة اسرائيل. والحقيقة الثانية، ان كل مآثر م.ت.ف. ومواثيقها وقرارات القمم العربية على اختلافها لم تحُل دون رؤية الرئيس الفرنسي زعيم م.ت.ف. على انه رجل سلام. كما ان عرفات كان استقبل قبل ذلك من قبل الكرسي الرسولي في الفاتيكان، ومن قبل ملك اسبانيا، كما فتحت واشنطن حواراً معه» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٣/٥/١٩٨٩).

وكتب يشعياهو بن ـ بورات معقّباً على الزيارة ونتائجها: «ان ما حدث فعلاً في باريس، على الرغم من اختلاف تفسيرات كلمة 'كادوك'، هو ان عرفات حصد، مجدداً، نجاحاً اعلامياً. فباريس ليست اوسلو او ستوكهولم، او مدريد، او روما؛ باريس أكثر اهمية. انها باريس ميتران. وشامير لا يستطيع نفي ذلك، حتى ولو عبّر عن غضبه أمام ميتران.

«حقاً ان باريس لم تمهّد الطريق لعرفات الى واشنطن، لكنها مهّدتها الى لندن وعواصم اوروبية اخرى... ونحن كيف نرغب في ان ينظر العالم الينا عندما يجد رئيس حكومتنا ان من الصواب القول: انه حتى لو أجرى عرفات تغيّراً فعلياً في الميثاق الوطني الفلسطيني، فان هذا الامر ليس له أي اهمية اووزن؟ ماذا يريد شامير ومن لفّ لفّه في جبهة الرفض؟ هل يريدون ان ينضمّ عرفات وم.ت.ف. الى الحركة الصهيونية؟ ان ما ينبغي عمله لكي نثبت مصداقيتنا امام العالم، والتصدي لحملة عرفات الاعلامية، هو اثبات رغبتنا في السير قدماً نحو الحل والعيش بسلام. امّا كلامنا عن تلاعب عرفات بالالفاظ، فقد اصبح غير مقنع» (**يديعوت احرونوت**، ٥/٥/١٩٨٩).

كذلك علّق صحافي آخر على تصريح رئيس الحكومة شامير، تجاه رغبته في غياب عرفات من عن الساحة السياسية بأي شكل من الاشكال، فكتب: «ان ردّ شامير هذا يعبّر عن فداحة الضائقة التي اصابت صانعي القرار السياسي في اسرائيل. وفي خلال سنوات خلت أوضحوا لكل من هو مستعد للاصغاء، ان اسرائيل لا تستطيع التفاوض مع م.ت.ف. بسبب ذلك الميثاق الذي يدعو الى القضاء على دولة اسرائيل وقيام كيان بديل على انقاضها. وقد ردد هذا الادعاء كل اسرائيلي عمل في مجال الاعلام الخارجي... لكن، فجأة، جاء عرفات بكلمة فرنسية واحدة، ذات دلالة عميقة، فسحب البساط من تحت ارجلنا... ولو افترضنا ان عرفات 'غاب' عن الساحة كما يتمنى شامير، يحتمل ان يحصل شامير على فترة مؤقتة هو بأمس الحاجة اليها... او ان يبقى عرفات متطرفاً لأنه بهذا يشكل كنزاً سياسياً بالنسبة له؛ أمّا عرفات بشخصية معتدلة، فهو خطر قومي، ولهذا من الافضل ان يغيب» (آرييه ناؤور، «من المستفيد من الارهاب الشخصي»، **يديعوت احرونوت**، ٧/٥/١٩٨٩).

صلاح عبدالله

خطة الانتخابات مصيرها الفشل

اسرائيليون: الانتفاضة لن تُهزم

لم تنتظر حكومة اسحق شامير طويلاً، بعد اعلانها عن خطتها لاجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حتى بدأت تكشف عن نواياها الحقيقية من وراء طرح تلك المبادرة السياسية، والهادفة، أساساً، الى تجميل وجه الاحتلال، عبر خداع السكان ببدعة الانتخابات لايقاف الانتفاضة، ودق إسفين بين الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، والتخلّص من ضغط الرأي العام العالمي. وتحت ستار المبادرة السياسية، لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى استخدام المزيد من الشدة في قمع الانتفاضة، وممارسة سياسة «العصا والجزرة» ازاء السكان الفلسطينيين، لوضعهم تجاه أحد خيارين: امّا قبول خطة الانتخابات كما تعرضها الحكومة الاسرائيلية، والتي هي، في النتيجة، تثبيت لواقع الاحتلال؛ وامّا مواجهة أنواع جديدة من القمع الوحشي للانتفاضة.

أهداف نوعيّة

وتنفيذاً لشق «الجزرة» لهذه السياسة، نشط وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، يساعده كبار مسؤولي الادارة المدنية الاسرائيلية، في عقد لقاء مع بعض الشخصيات الفلسطينية في الضفة المحتلة، لعرض مشروع الانتخابات وشرح اهدافه و«فوائده» بالنسبة الى السكان. وفي هذا الاطار، شدّد رابين، خلال اللقاءات، على ان «مثل هذه الفرصة لم تُعط لكم في السابق... و[أنصحكم] بقبولها» (**دافار**، ١٦/٥/١٩٨٩). وللهدف ذاته، اجرى رابين لقاءً آخر مع مجموعة من الشخصيات الفلسطينية من قطاع غزة. وقد سمع رابين من الفلسطينيين، في اللقاءين، تأكيدهم انه «بدون قيادة م.ت.ف. لا يمكنهم الموافقة على شيء. وأخبروه ان المبادرة يجب ان توجّه الى م.ت.ف.» (**عل همشمار**، ١٧/٥/١٩٨٩). وقد اعترف رابين بفشله في ايجاد محاور فلسطيني يقبل بما تطرحه اسرائيل، وقال: «يجب التحلّي بالصبر؛ فهم يدركون ان أمامهم بديل واحد فقط للتقدم باتجاه السلام، وذلك على قاعدة مبادرة الحكومة» (**دافار**، ١٧/٥/١٩٨٩).

وفي موازاة التحرك السياسي الاسرائيلي داخل الاراضي المحتلة، أُجري تحرك مماثل لوفد أميركي، برئاسة رئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، الذي رأى في المشروع الاسرائيلي «خطوة ايجابية جداً»، حسبما أوضح رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، بعد لقائه الوفد الأميركي» (**يديعوت احرونوت**، ١٥/٥/١٩٨٩). وقد أجرى الوفد الاميركي لقاءين مع شخصيات فلسطينية من الاراضي المحتلة، حدّد الجانب الفلسطيني موقفه خلالهما بوثيقة مكتوبة تطالب الولايات المتحدة باتباع «سياسة متوازنة» ازاء النزاع في الشرق الاوسط. واعتبرت الوثيقة الفلسطينية ان هدف خطة الانتخابات الاسرائيلية هو «خداع الرأي العام العالمي، وهي لا ترتقي الى مستوى مبادرة السلام الفلسطينية، وتتجاهل المشكلة الحقيقية». ودانت الوثيقة الاجراءات الاسرائيلية لقمع الانتفاضة التي تشكل «التعبير الشرعي عن معارضة الاحتلال» (**عل همشمار**، ١٧/٥/١٩٨٩).

وذكرت الاوساط الصحفية الاسرائيلية ان الاميركيين أبلغوا الى الجانب الفلسطيني انهم يرون بعض النقاط الايجابية في الخطة الاسرائيلية، وان الولايات المتحدة سوف تواصل طلب توضيح بعض النقاط. وأوضح الرد الفلسطيني، حسب الاوساط نفسها، ان الفلسطينيين لا يستطيعون الموافقة على خطة قبل ان تُعرف نتيجتها النهائية، وانهم

«سوف يشاركون في خطة تؤدي الى اقامة دولة فلسطينية، وتأخذ في الاعتبار م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وفي الوقت الذي حاول رابين اظهار «ديمقراطيته» عبر الحوار مع ممثلي سكان المناطق المحتلة، كان يطلق التصريحات ويتخذ الاجراءات العملية لتنفيذ شق «العصا» في السياسة الاسرائيلية الجديدة. وفي هذا السياق، حذّر رابين الفلسطينيين من انه في حال عدم قبول اقتراح الانتخابات، سوف يصدر الأوامر الى الجيش الاسرائيلي لاتخاذ خطوات «أكثر قسوة لقمع الانتفاضة». ومن بين الوسائل التي ذكرها رابين «تقليل الارتباط الاسرائيلي بقوة العمل الفلسطينية، وذلك بمنع مئة ألف فلسطيني من المناطق المحتلة العاملين داخل ' الخط الاخضر' من الاستمرار في العمل». وعلى الرغم من انه اعترف بالصعوبات التي تجرّها مثل هذه الخطوة على الاقتصاد الاسرائيلي، الّا انه اعتبرها بمثابة «كابح ازاء سكان المناطق [المحتلة] واقتصادهم» (**دافار**، ١٧/٥/١٩٨٩). وتحدث رابين، كذلك، عن فرض عقوبات اقتصادية أخرى لمنع بيع منتجات المناطق المحتلة في اسرائيل، اضافة الى تقليص حرية الحركة الفلسطينية بين تلك المناطق واسرائيل.

مصادر صحفية أخرى ذكرت انه في اطار خطة تصعيد العقاب في المناطق سوف «يركّز جهاز الامن الاسرائيلي على ما يسمّونه ' أهدافاً نوعية ' ، أي على المسؤولين القائمين على تنظيم الانتفاضة» (**عل همشمار**، ١٧/٥/١٩٨٩).

وعلى صعيد التنفيذ العملي للسياسة الاسرائيلية الجديدة، شهدت الاراضي الفلسطينية المحتلة تصعيداً خطيراً للاجراءات الوحشية من جانب السلطات الاسرائيلية، حيث أغلقت معظم المناطق المحتلة وطبّقت عليها نظام حظر التجول، وأعيد العاملون الفلسطينيون من أماكن عملهم في اسرائيل، ونفّذت قوات الامن الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة شملت مناطق عديدة في الضفة الفلسطينية والقطاع المحتلين. وقد ربطت مصادر اسرائيلية تلك الخطوات القمعية بثلاثة تطوّرات أساسية حصلت في الفترة الاخيرة، وهي: «التصعيد في مستوى العنف وحجم المشاركة في تظاهرات الانتفاضة في قطاع غزة؛ و' تسرّب ' الانتفاضة الى داخل اسرائيل، وزيادة العمليات داخل الخط الاخضر خلال الشهر الاخير، ومن ضمنها مقتل اثنين من [المستوطنين] في القدس، وخطف الجندي ايلان سعدون، ومحاولة الاعتداء على الشرطة في شمال اسرائيل، اضافة على عمليات أخرى؛ وكذلك المبادرة السياسية لحكومة اسرائيل. والهدف من [تلك الاجراءات] هو الاثبات للسكان في المناطق [المحتلة]، انه، في مقابل مبادرة السلام، لن تتردد اسرائيل في استخدام ' القبضة الحديدية' في قمع الانتفاضة» (دان سغير، **هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨٩).

ردود الفعل

التقى معظم الآراء والتعليقات الاسرائيلية، ازاء السياسة الاسرائيلية الجديدة، على وصف تلك السياسة بأنها تعبير واضح عن وصول حكومة اسرائيل وأدوات قمعها الى طريق مسدود، نتيجة افلاس سياستها في المناطق المحتلة، ومقاومة الشعب الفلسطيني الباسلة للاحتلال، ممّا يدخل الأزمة، في تلك المناطق، طوراً جديداً من أطوار الصراع. وما يجرى، الآن، ليس الّا بداية «المرحلة الجديدة في الانتفاضة التي بدأت تأخذ طابعاً شبيهاً بالثورة الجزائرية» (اوري نير، **هآرتس**، ٢٣/٥/١٩٨٩). ومن سمات المرحلة الحالية ـ حسب بعض الاسرائيليين ـ ان كل الاطراف المتورطة في النزاع في المناطق المحتلة، المنتفضين ومضطهديهم، والمواطنين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، دخلوا في «طور جديد من تصعيد الأعمال العدائية المتبادلة. فالتصلّب السياسي بين الطرفين يترجم عصبية وهجمات حادّة في المنطقة، وتزداد عمليات الانتقام المتبادلة، الأمر الذي يوسّع دائرة الاحتجاج والتناقضات» (**المصدر نفسه**).

مسار تاريخي

القرار الاسرائيلي، القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، احتل المكان الابرز في اهتمام أصحاب الرأي من الاسرائيليين، نظراً الى ما يخلقه مثل هذا الاجراء من آثار مادية للفصل بين اسرائيل والمناطق المحتلة. فبالقدر الذي يلحق هذا الاجراء الضرر بالفلسطينيين، فانه يلحق ضرراً أكبر بالاسرائيليين

أيضاً، ليس على الصعيد الاقتصادي فقط، وانما على غيره من الصعد. فعلى صعيد السكان العرب، سوف يخلق ذلك «قدرة اقتصادية واجتماعية ضاغطة لدفع الانتفاضة الى مستويات تؤجج النيران فقط». وعلى الرغم من ان بعض الاسرائيليين يأملون، من وراء ذلك، في تحطيم معنويات السكان من أجل اخضاعهم لاملاءات المخطط الاسرائيلي، فان هؤلاء «باتوا يدركون ان ليس في الامكان ايقاف المسار التاريخي الكبير، وان أي كسر عميق لا يفيد على المدى الطويل، وانما يزيد، فقط، من سرعة التطورات» (طلي زيلينغر، **دافار**، ١٢/٥/١٩٨٩). ومن الجانب الاسرائيلي، فان الاقتراحات السخيّة والجريئة التي يتقدم بها الصناعيون وأرباب المال لجلب عمّال من البرتغال، أو من الشرق، لا يمكن اعتبارها حلاً كاملاً للمشكلة التي يخلقها «الفراغ الناجم عن الفقدان الفوري لآلاف الأيدي العاملة العربية التي تعمل بأجور رخيصة في جميع قطاعات الصناعة والخدمات في اسرائيل. وستكون النتيجة... غير مفيدة، وضارّة» (**المصدر نفسه**).

واعتبر بعضهم ان مجرّد اتخاذ اسرائيل للاجراءات الاقتصادية معناه نجاح الانتفاضة، لأن الهدف الاول للانتفاضة هو تحويل اهتمام العالم الى وضع سكان المناطق المحتلة. أمّا الهدف الثاني، فهو فك النسيج الذي تمّ منذ العام ١٩٦٧، واثبات انه يوجد للدولة الفلسطينية كيان قائم بذاته. وعليه، فان الخضوع الاسرائيلي لهذا الاتجاه سوف يكون معناه «اعترافاً بعدالة الادعاء بأن الدمج الكامل بيننا وبين هذه المناطق، أي [فكرة] أرض ـ اسرائيل الكاملة، هو أمر غير ممكن. ويتوقف هذا الامر، بطبيعة الحال، على قدرة الفلسطينيين على تحمّل العبء الاقتصادي الجديد. وما يتوقع هو ان ينجح الفلسطينيون في هذا الامتحان، لأنهم «اثبتوا قدرة امتصاص لا تصدق خلال ١٨ شهراً من الانتفاضة، [وهم] يستطيعون، بدون شك، التكيّف مع الوقائع الجديدة». واذا كان المبرّر الأمني هو السبب الذي دفع مسؤولي الامن الى اتخاذ مثل هذا الاجراء، فانه يشك في تحقيق الهدف الأمني حتى لو تمّ تزويد جميع سكان المناطق المحتلة ببطاقات هوية جديدة، أو أية شارات مميّزة أخرى، حيث لن يخفّف ذلك الوضع من ضرورة حشد قوات عسكرية كبيرة تقف على كل الطرق، وفي كل الأزقة، لضبط الحركة من، والى، اسرائيل (يوفال اليتسور، **معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨٩).

الى هذا، رأى البعض ان قرار فصل المناطق المحتلة عن اسرائيل يخدم، الى حدّ كبير، تطلعات الشعب الفلسطيني الى اقامة دولته الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وهو، في الوقت عينه، يشكل ضربة ذات دلالة للمنادين بفكرة «أرض ـ اسرائيل الكاملة» في أوساط اليمين الاسرائيلي. كما ان مثل هذا الاجراء يشجع المقاومين الفلسطينيين على «تنفيذ أعمال القتل على الطرق بحماس مضاعف نابع من المصاعب التي سيخلقها لهم ولأفراد عائلاتهم استخدام الشدة بشكل أكبر، وانعدام الانسانية الكامن في وضعهم في غيتوان مغلقة بشكل محكّم.

«وعلى ذلك، فان فصل الختام، حالياً، وكالعادة دائماً، يكون بالحل الوحيد، وهو التوصل الى تسوية سياسية سريعة. واذا كان يبدو لنا، الآن، اننا بدأنا نعيش، من جديد، بداية الخمسينات، أو حتى نهاية الاربعينات، فمن الافضل، عندئذٍ، ان يستثمر كل هؤلاء الذين يشيعون نوبات خوف جماعية ويقترحون عمليات اغلاق وسدّ محكمة، طاقات الخوف الموجودة عندهم في العمل ـ كما حدث من قبل ـ في تمهيد السبيل الذي يؤدي الى الحل» (زيلينغر، **مصدر سبق ذكره**).

وفي هذا الاطار، يبدو ان الضرر الاقتصادي لدى الاسرائيليين، الناتج عن فصل المناطق المحتلة عن اسرائيل، أكبر ممّا هو لدى الفلسطينيين. فقد يتحوّل العمال الفلسطينيون الى العمل في الانتاج الزراعي، او الورش الصناعية الصغيرة، اضافة الى امتلاكهم قدرة عالية على التحمّل. أما على الجانب الاسرائيلي، فقد اضطربت، تماماً، النشاطات في العديد من القطاعات الاقتصادية التي كانت تعتمد على الفلسطينيين العاملين. وقد سبّب الامر اعتراضات واسعة من قبل اصحاب المصالح الاقتصادية لدى المسؤولين الاسرائيليين وقادة الهستدروت. فبينما طالب بعضهم بجلب عمّال أجانب الى اسرائيل، اعتبر آخرون ان هذا الاقتراح غير عملي ولا يساهم في حلّ الأزمة. وفي هذا السياق، دعا سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار،

المعنيين في المجالات الاقتصادية الى عدم الاعتماد على العمل الرخيص لعمّال المناطق المحتلة، أو على العمال القادمين من وراء البحار، وانما على العودة الى «العمل العبري» (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٥/١٩٨٩).

من يتحمّل الفشل ؟

واذا كانت الاجراءات القمعية الاخيرة تعبّر عن فشل اسرائيل في مواجهة الانتفاضة، فمن يتحمّل من الاسرائيليين مسؤولية هذا الفشل ؟ هناك من الاسرائيليين من قال ان المسؤولين السياسيين يعرفون حدود استخدام الجيش للقوة في قمع الانتفاضة. لذلك، فانهم لم يطلبوا من الجيش الاسرائيلي «فعل المستحيل»، ولكن لماذا يطلب شامير من العسكريين، حالياً، قمع الانتفاضة وانهائها ؟ يبدو ـ حسب احدهم ـ ان شامير يهدف، من وراء ذلك، الى التوصل الى احد الهدفين التاليين: «الاول، منح فرصة أخيرة للجنرالات، لاستخدام اكبر قدر من الوسائل، في محاولة يائسة لتصفية العصيان المدني في المناطق [المحتلة]. والهدف الثاني هو توفير حجّة لفشل المحاولة المقترحة. وهذا الاحتمال هو الاكثر واقعية بين الاثنين» (دان مرغليت، **هآرتس**، ١٤/٥/١٩٨٩).

ومهما يكن من أمر، فان تحقيق أي من الهدفين لن يجلب للجيش الاسرائيلي سوى التفكك، ويلحق به ضربة محكمة «بدأت تظهر علاماتها بطبيعة الحال». وهذان الهدفان ـ حسب التوقعات ـ اذا ما تحققا، لن يفعلا أكثر من تأجيل الخطوة السياسية اللازمة الخاصة بالحوار مع م.ت.ف. «التي اصبح شامير ورابين يشعران بأنهما يعيشان في معمعتها. وفي النهاية، سوف تكون هذه غلطة جوهرية، اذا ما القينا بالذنب على الجنرالات.

«ان الانتفاضة لن تهزم، ليس لأن الجنرالات فشلوا، بل لأن واقعاً سياسياً واخلاقياً لا يسمح بتجاوز الحدود البعيدة التي وصلوا اليها بطبيعة الحال، ولكن احداً ما يجب ان يتحمّل المسؤولية. ويريد السياسيون اليمينيون، عندما يسألون في مؤتمر الليكود المقبل، لماذا تخلّوا عن كل العهود والمحاذير وأجروا مفاوضات مع م.ت.ف. حول تقسيم أرض ـ اسرائيل، ان يكون في استطاعتهم الاشارة الى ان المذنبيْن الحقيقييْن هما [دان] شومرون و [عميرام] متسناع» (**المصدر نفسه**).

لقد استنفدت أجهزة القمع الاسرائيلية كل ما تملكه من أنواع البطش والتنكيل. وأشارت تجارب شعوب العالم كافة الى ان جيشاً ما لم ينجح في قمع التطلعات القومية لشعب آخر، «ولن ينجح في قمع [انتفاضة] ذات جذور قومية شعبية، لا في فرنسا، ولا في الجزائر، ولا في يوغوسلافيا، ولا في اليونان، وان كل من يطلب من الجيش النجاح في [هذه المهمة]، فانه كمن يكلّفه بمهمّة مستحيلة» (**المصدر نفسه**).

ان مسار التطوّرات في الاراضي المحتلة، سوف يدفع الفلسطينيين الى مزيد من تصعيد النضال، وسوف يسمح بتدفّق دماء جديدة في عروق الانتفاضة. وعلى الرغم من مرور ١٨ شهراً من الانتفاضة، لا تزال حكومة اسرائيل تكابر بعدم «الاعتراف بمدى ضراوتها، وبمدى تجذرها في نفوس الفلسطينيين... ويبدو انه لا يوجد لدينا [الاسرائيليين] ادراك بمدى استعداد الفلسطينيين للتضحية في هذا الصراع، ودرجة خشيتهم من العودة الى ظروف فشل [ثورة ١٩٣٦]. وبسبب ذلك، فحتى لو تحقق الهدف من الضغط الحالي (والتهديد بزيادة الضغط) على سكان المناطق [المحتلة]... [فـ] الاحباط والعداء المتراكمان سوف يدفعان، مستقبلاً، الى بعث جديد، أكثر تطرفاً...

«ان الخطة السياسية التي تقترحها حكومة اسرائيل على الفلسطينيين، في مضمونها الحالي، غير مقبولة، على الاطلاق، من قبل الاجماع العريض المتوفّر اليوم لدى الشعب الفلسطيني، ليس بسبب انها لا تستجيب للطموحات القومية للفلسطينيين فقط، وانما بسبب ان الأغلب الأعمّ منهم لا يثق بالسلطات الاسرائيلية. ان محاولة فرض المبادرة بالقوة على الجمهور الفلسطيني يغرس فيه الكراهية والالم فقط؛ وبسبب من غياب الثقة، سوف ينمو العداء والكراهية» (نير، **مصدر سبق ذكره**).

محمد عبد الرحمن

هموم عشية ذكرى اقامة اسرائيل

التطورات المتسارعة على الساحة السياسية، محلياً واقليمياً ودولياً، تركت آثارها في المجتمع الاسرائيلي، الذي بات يشعر، أكثر من أي وقت مضى، بأنه يواجه معركة على مصير اسرائيل وصميم وجودها. ويدرك الاسرائيليون انهم، منذ العام ١٩٨٢، يعيشون حرباً متواصلة ضد الفلسطينيين - بداية في لبنان، وتالياً في المناطق المحتلة - وهي الحرب التي شكّلت خلفية الانقسام الحادّ على الصعيد الحكومي، والجماهيري. ويدرك الاسرائيليون، أيضاً، انه ما لم يتمّ التوصل الى حلّ سياسي للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، فان احتمالات التصعيد العسكري في المنطقة ما زالت واردة الى حدّ خطير للغاية. وهذا، بالذات، ما دفع الادارة الاميركية الجديدة الى اتخاذ مواقف أكثر وضوحاً تجاه مشكلة الشرق الاوسط، والالحاح على حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل بضرورة التقدّم باقتراحات بنّاءة بشأن التسوية السياسية في المنطقة. وتزامنت المواقف الاميركية هذه مع ما تناقلته وسائل الاعلام من تصريحات وتقارير للجهاز الامني والمؤسسة العسكرية الاسرائيلية (آخرها تصريحات وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال زيارته الاخيرة للولايات المتحدة) تعترف بأن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في المناطق المحتلة هي، في الواقع، ثورة وطنية حقيقية، لا يمكن التغلّب عليها بعمليات عسكرية، ولا بد من ايجاد حلّ سياسي شامل يستجيب للمطالب الوطنية الفلسطينية (**هآرتس**، ٢٦/٥/١٩٨٩).

في خضمّ هذا الجوّ السياسي الحاد داخل اسرائيل، برزت قضايا عدة أثارت الاهتمام بشكل خاص، وألقت بعض الاضواء على الهموم والاعتبارات التي تشكّل خلفية المواقف السياسية الراهنة.

العلاقة الاسرائيلية - الاميركية

الارقام المعلنة بشأن المساعدات الاميركية لاسرائيل تشير الى ما قيمته ثلاثة مليارات دولار، تقدمها، سنوياً، الولايات المتحدة الى اسرائيل، من بينها ١,٨ مليار للاغراض العسكرية، والباقي مساعدة مدنية. على ان المساعدات الخارجية التي تحصل عليها اسرائيل فعلاً تتجاوز ذلك الرقم بملياري دولار اضافيين، يأتيان من المصادر التالية: نصف مليار دولار تدفعه المانيا الاتحادية، سنوياً، تعويضات لضحايا النازية؛ نصف مليار دولار من صناديق الجباية وتبرّعات يهود العالم؛ حوالى مليار دولار من الافراد والهيئات والمؤسسات الخاصة والاكاديمية. وبتوزيع مجمل المساعدات الخارجية على عدد السكان اليهود في اسرائيل، يتبيّن ان الهبة السنوية للفرد الاسرائيلي تصل حوالى ١١٠٠ دولار. على ان الاعتماد الاسرائيلي على واشنطن يتجاوز الارقام الحسابية بكثير، ويتناول الوجود المادي الاسرائيلي بالذات، سواء من الناحية العسكرية، أو من الناحية السياسية (**المصدر نفسه**، ١٢/٥/١٩٨٩). فاسرائيل ما كانت تستطيع الحصول على احدث المقاتلات الجوية والعربات والمدرّعات وغيرها من مختلف المعدّات والاجهزة الحربية المتطورة بدون مساعدة الولايات المتحدة. كما انها، بالتأكيد، كانت ستواجه الطرد من مختلف الاجهزة والمؤسسات الدولية لولا حق النقض (الفيتو) الاميركي، بالاضافة الى العقوبات الاقتصادية والمقاطعة من جانب الدول الاعضاء في الامم المتحدة، الامر الذي كان من شأنه ان يلحق ضرراً بالغاً بالتجارة الخارجية الاسرائيلية، نظراً الى اعتمادها على استيراد المواد الخام. ومن هنا، فان تقسيم المساعدات الاميركية لاسرائيل الى جانب عسكري وآخر مدني، هو، في النهاية، تقسيم شكلي ومصطنع، حيث ان حاجة اسرائيل الى احدث

الطائرات المقاتلة، والى النفط الخام، والى القمح المستورد، تشكل ضرورة أمنية وسياسية في آن.

هذا الاعتماد المزدوج (الدعم المالي والمظلّة السياسية) من جانب اسرائيل على الشريك الاميركي يقابله، من جانب واشنطن، مصلحة واضحة بضرورة الاحتفاظ باسرائيل قوية ومستقرة، بحيث تستطيع ان تكون الذراع الطويلة في الشرق الاوسط للدولة العظمى التي تخوض منافسة دائمة مع الاتحاد السوفياتي على مناطق النفوذ في العالم. ومن الواضح، بالتالي، ان اسرائيل، بدورها، تقدم خدمة مزدوجة للولايات المتحدة. فهي تشكل نقطة انطلاق مناسبة لأي عمل عسكري تلجأ اليه واشنطن؛ كما انها تقدم خدمة للمصالح الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط. على ان المشكلة التي تواجه اسرائيل، حالياً، هي ان خدماتها للحليف الاميركي، في مجال ضمان الهيمنة على الشرق الاوسط، باتت مهددة بصورة جدية بفعل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية المتواصلة في المناطق المحتلة. ذلك ان اصداء الانتفاضة الفلسطينية تثير مخاوف غير طرف في المنطقة؛ كما ان الانتفاضة الفلسطينية، وفي حال عدم التوصل الى أي انجاز سياسي، واذا ما استمر تصاعدها وميلها نحو العنف، فانها قد تؤدي الى تفجير الوضع بأكمله في المنطقة، وتفتح، بالتالي، الباب واسعاً لعودة الاتحاد السوفياتي وتهديد مواقع النفوذ الاميركي. ومن هنا يتضح البعد الاميركي لخطة شامير ـ رابين بشأن مراحل التسوية في المناطق المحتلة، وذلك من خلال الضغوط على حكومة شامير لبلورة مقترحات ايجابية تؤدي، من الوجهة الاميركية، الى تهدئة الوضع في المناطق المحتلة. وفي حين طالب بعض المراقبين الاسرائيليين بأن تضطلع الولايات المتحدة بدور فعّال في مجال التقريب بين وجهات النظر الفلسطينية والاسرائيلية، بارسالها، مثلاً، مبعوثاً خاصاً من مستوى وزير الخارجية الاسبق هنري كيسنجر (جدعون سامت، **المصدر نفسه**، ٣/٥/١٩٨٩)، فان القلق يتزايد داخل اسرائيل من بعض البوادر المتحفظة في السياسة الاميركية الجديدة. ويراقب الاسرائيليون باهتمام شديد الاصوات الاميركية التي ترتفع مطالبة بسياسة أكثر تقشفاً في مجال المساعدات الخارجية، خاصة تجاه اسرائيل ومصر، وبضرورة التخلّي عن أسلوب التماثل التامّ والمطلق بين المصالح الاميركية والاسرائيلية؛ وبالتالي، اتخاذ موقف أكثر «موضوعية» تجاه النزاع في المنطقة (بروس رسيت، **جيروزاليم بوست**، ١٢/٥/١٩٨٩). ولوحظ، في هذا المجال ايضاً، التحذير الذي تردّد في بعض الاوساط الاسرائيلية من مخاطر التصلّب الاسرائيلي، خاصة في مرحلة انحسار الحرب الباردة بين العملاقين وسيادة روح الوفاق في العالم، والذي سيقابل، بالتأكيد، بتصلّب فلسطيني مماثل، ذلك ان البديل الوحيد للاعتدال والحلول الوسط سيكون قعقعة السلاح والحرب المدمّرة (ديفيد كريفين، **المصدر نفسه**، ١١/٥/١٩٨٩ و٢٨/٤/١٩٨٩).

التسوية ومياه الضفة الفلسطينية

الى جانب القلق الاسرائيلي من الاعتماد المصيري على الدعم الاميركي السياسي، والاقتصادي، والعسكري، يلوح قلق آخر لا يقل اهمية عن سابقه، بسبب اعتماد اسرائيل المصيري، أيضاً، على مخزون المياه الجوفية في الضفة الفلسطينية. واذا كان الاهتمام، محلياً ودولياً، منصبّاً، الآن، على الجانب السياسي من الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فان موضوع المياه مرشّح للعب دور حاسم في تحديد ملامح التسوية وامكان تحقيقها في المنطقة. وقد كشف رؤوبين فدهتسور، في مقالتين متلاحقتين (**هآرتس**، ٢٥/٤/١٩٨٩ و٣/٥/١٩٨٩)، حقائق مذهلة عن مدى الاستغلال الاسرائيلي لمصادر المياه في الضفة، وبالتالي اعتمادها عليها، والاجحاف الكبير الذي يعاني منه سكان المناطق المحتلة، بسبب حرمانهم من هذه المياه. استهل الكاتب مقالته بالتأكيد ان أي اتفاق سياسي في المنطقة سيكون مصيره مرتبطاً بمسألة واحدة فقط، هي المياه. ولتوضيح هذا الحكم القاطع تابع ان «المسيطر على مصادر المياه في الضفة الغربية يستطيع، بكل بساطة، تجفيف الشريط الساحلي في اسرائيل»؛ ذلك ان التحكم بمسربي المياه الرئيسين في الضفة، وتنفيذ عمليات حفر آبار عميقة، وبالتالي استغلال المياه بصورة مكثّفة في القطاع الغربي من الضفة، وخاصة منطقتي جنين وطوباس، من شأنه ان يحرم المزارعين اليهود، في سهل «الشارون»، من مياه الري، وان يجعل حقول مرج بن عامر خراباً.

واتضح من الارقام التي أوردها الكاتب ان اسرائيل تؤمن حوالى ثلث استهلاكها المائي من مياه الضفة الفلسطينية، الامر الذي انعكس سلباً على مستوى المياه الجوفية هناك، وعلى نوعيتها. وأشارت حسابات متحفظة الى ان السنة المقبلة ستشهد نقصاً بمقدار ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه في الضفة؛ هذا في الوقت الذي يمارس الحكم العسكري قيوداً صارمة على كميات المياه الممنوحة للسكان العرب في الضفة الفلسطينية، ويمنع أية حفريات جديدة لآبار المياه. وتستهلك اسرائيل، سنوياً، حوالى ١,٩ مليار متر مكعب، توفر مصادر المياه في الضفة حوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب منها. وفي المقابل، فان الحدّ الاقصى لامكانات استغلال المياه تحت الارضية في الضفة الفلسطينية يقارب ٦١٥ مليون متر مكعب سنوياً. وهذا يعني ان اسرائيل تستغل، حالياً، نحو ٨٠ بالمئة من المياه الجوفية في الضفة. وأشارت الارقام المتوقعة للسنة المقبلة الى ان استهلاك اسرائيل من مياه الضفة سيرتفع الى ٥١٠ ملايين متر مكعب، في حين يخصص للمستوطنين اليهود في الضفة (وعددهم أقل من مئة ألف مستوطن) حوالى ١٦٠ مليون متر مكعب، مقابل ١٣٧ مليون متر مكعب فقط لسكان الضفة العرب، وعددهم يتجاوز المليون نسمة؛ أي ان كمية المياه المخصصة لكل مستوطن يهودي في الضفة حالياً يتجاوز ثلاثة أضعاف كمية المياه المخصصة للمواطن العربي الفلسطيني هناك. هذه الوتيرة من الاستهلاك المائي المكثّف (٨٠٧ ملايين متر مكعب سنوياً) لمصادر المياه في الضفة تترك عجزاً بحوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب تعوّضها اسرائيل حالياً باستخراج حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن، تخصص، أساساً، للمستعمرات اليهودية في غور الاردن. وتتوقع اسرائيل ان يتضاعف هذا العجز الى ٤٠٠ مليون متر مكعب خلال الثلاثين سنة المقبلة.

وعلى الرغم من ان هذه المسألة الحيوية لم تكن غائبة عن ذهن المسؤولين الاسرائيليين منذ بداية الاحتلال العام ١٩٦٧، الّا ان واضعي السياسة الاسرائيلية، آنذاك، آثروا التعامل بالحلول الآنية المحلية بدلاً من البحث في حلول استراتيجية بعيدة المدى. وقضت تلك الحلول بنقل ملكية مصادر المياه في الضفة الى الحكم العسكري، وفرض رقابة صارمة على توزيع حصص المياه للسكان العرب، وتقييد رخص حفر الآبار، بحيث لم يتجاوز عدد الآبار الجديدة، خلال ١٢ سنة الاولى من الاحتلال، سبعة آبار. الّا ان هذه الاجراءات، وحدها، لم تكن كافية لضمان سيطرة اسرائيل الدائمة على مصادر المياه في الضفة ومعدلات استهلاكها. وبالتالي، عمدت حكومة اسحق رابين، في العام ١٩٧٦، الى اجراء سلسلة من المحادثات مع مسؤولين اردنيين للبحث في قضايا المياه المشتركة بين الطرفين، من جهة، والى بلورة سياسة استيطانية جديدة، من جهة أخرى، تهدف الى قطع الطريق على أي احتمال في المستقبل لقيام حكم غير اسرائيلي في الضفة يهدّد ما تحصل عليه اسرائيل حالياً من المياه العربية. وتولّى الوزير بلا وزارة آنذاك، يسرائيل غاليلي، وضع المخططات الاستيطانية الجديدة بالتنسيق مع دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، والتي نصّت على اقامة مستعمرات مي عامي - ب وتسور نتان - ب (شمال غرب الضفة) وحورون - د (جنوب غرب الضفة)، بالاضافة الى مستعمرة مسحة (الكانا)، والتي تشكل، في مجموعها، خطاً استيطانياً جديداً يدفع بحدود «الخط الاخضر» شرقاً ويحافظ على سيطرة اسرائيل الدائمة على مصادر المياه الجوفية في الضفة. الّا ان «الانقلاب» السياسي في اسرائيل العام ١٩٧٧، الذي حمل الليكود، برئاسة مناحيم بيغن، الى سدّة الحكم لأول مرة منذ قيام اسرائيل، والهجمة الاستيطانية الشرسة التي نفّذتها حكومته ضد الاراضي العربية المحتلة، تجاوزت بكثير مخططات حكومة رابين، وضمنت السيطرة على مصادر المياه. وعلى الرغم من ان اتفاقيتي كامب ديفيد لم تنصّا صراحة على أية ترتيبات تفصيلية بشأن مستقبل المياه، الّا ان الوفد الاسرائيلي أوضح، بصورة قاطعة، وفي المحادثات غير الرسمية، اصرار اسرائيل على ان يبقى موضوع مياه الضفة مسألة خاصة بها فقط.

هذا الجشع في استغلال المياه العربية، وبالتالي حرمان سكان الضفة من الحصول على حصص عادلة من مياه اراضيهم، والاعتماد الاسرائيلي الهائل على مياه الضفة، يعتبر احد العوامل الحيوية وراء اصرار اسرائيل الدائم على اشراك الاردن في

أية تسوية مقبلة بشأن مستقبل الاراضي المحتلة. كما ان استكمال مشروع بناء سدّ المقارن، الذي تتولّى اقامته، سوياً، الاردن وسوريا، يعني ضرورة اشراك دمشق، ايضاً، في أية محادثات مقبلة بشأن توزيع المياه في المنطقة. ومن المتوقع ان يتمكن سدّ المقارن من تخزين حوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك (احد روافد الاردن) وتحويلها الى قناة الغور الشرقية في الاراضي الاردنية، وبالتالي تجفيف رافد اليرموك، تماماً، عند التقائه بنهر الاردن. الاّ ان الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية بدأت تشير، منذ الآن، الى احتمال مطالبة اسرائيل بحصة من مياه سد المقارن تخصص لسدّ احتياجات الضفة الفلسطينية، مقابل استمرار اسرائيل في السيطرة الكاملة على موارد المياه في الضفة واستغلالها، وذلك ضمن اطار أية تسوية شاملة في المنطقة. كما ان الاصرار الاسرائيلي على الاحتفاظ بالمستعمرات اليهودية في المناطق المحتلة خاضعة للسلطة الاسرائيلية، في حال التوصل الى أية تسوية سياسية، يمكن فهمه فقط من خلال تحكّم هذه المستعمرات بموارد المياه في هذه المناطق، وبغض النظر عن أية اعتبارات ايديولوجية، او حزبية، أو غيرها.

الاحتلال والحصار النفسي

اسرائيل، التي تحتل اراضي لبنانية وسورية بالاضافة الى كامل الاراضي الفلسطينية، تعيش حالة حصار نفسي كئيب، وكأنما هي الواقعة تحت الاحتلال. هذا هو الانطباع الذي يتكوّن لدى المرء من متابعة مجمل ما قيل عشية الاحتفال بذكرى اقامة اسرائيل، وممّا تردد مؤخراً عن لجوء المستوطنين اليهود الى تصفيح سياراتهم اتقاء لهجمات متوقعة من السكان العرب بالحجارة او الزجاجات الحارقة أو المتفجرات. «القانون الجنائي يعتبر النوايا عاملاً هاماً في اثبات الاتهام. ان صبياً فلسطينياً يرمي حجراً على سيارة اسرائيلية، تكون نواياه ليس مجرّد قتل السائق، بل قتل الوجود الاسرائيلي بأكمله». هذا ما قاله المحامي اليكيم هاعتسني في برنامج «موكيد» التلفزيوني الذي نقله الطبيب والمحلل النفسي يهويكيم شتاين (**المصدر نفسه**) ليشكل مدخلاً لحديثه عن الخلل النفسي الذي يعاني منه الاسرائيليون. فالموقف الذي عبّر عنه المحامي هاعتسني يعتبر نموذجاً كلاسيكياً للنهج اليميني الصهيوني الذي يتلاعب بمخاوف اسطورية قديمة ويستغلها لخدمة اغراضه السياسية، وهي، في هذه الحالة بالذات، تبرير الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع. وقبل متابعة التحليل الذي طرحه الطبيب شتاين للاحتلال الاسرائيلي، تجدر الاشارة الى ان هذا التحليل، بحد ذاته، يقدم نموذجاً للانفصام الذهني لدى الفرد الاسرائيلي. ذلك ان «مفهوم الاحتلال» يبقى محصوراً بحدود ١٩٦٧، أي انه ينطبق فقط على مناطق الضفة والقطاع الفلسطينيين. أمّا باقي الاراضي الفلسطينية، التي أُخضعت للاحتلال، العام ١٩٤٨، وأُقيمت عليها اسرائيل، فان واقعها لا علاقة له، اطلاقاً، بـ «مفهوم الاحتلال» على النحو الذي ناقشه شتاين. فقد قال: «عندما يصبح المحتل غير مؤهل، عاطفياً، للاعتراف بحقيقة كونه محتلاً، فانه يفقد الاتزان العقلي اللازم لاستخدام حدّ معيّن من العقلانية في مسار الاحتلال. وفي مثل هذه الحالة، من الواضح ان المحتل يكون غير مؤهل لاتخاذ قرار بانهاء الاحتلال». اذا كان هذا القول ينطبق على الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، فماذا عن بقية الاراضي الواقعة ضمن ما يسمى «الخط الاخضر» ؟ من اجل متابعة أفكار شتاين سوف نضطر الى غض النظر عن هذا السؤال الاساسي، ونسجل أوجه المقارنة التي طرحها الكاتب بين أشكال الاستعمار الغربي المعروفة والاستعمار الاسرائيلي للاراضي العربية العام ١٩٦٧.

لحظ شتاين ان الاحتلال الاسرائيلي العام ١٩٦٧ جاء في فترة شهدت نهاية عهد الاستعمار الغربي بصورته التقليدية المعروفة، وحصول غالبية المستعمرات، في آسيا وافريقيا، على استقلالها الوطني. وبالتالي، ومهما كانت المبررات التي تقف وراء استيلاء اسرائيل على مناطق ١٩٦٧، وهي في نظر الكاتب تختلف تماماً عن دوافع الاستعمار الغربي، على الرغم من انه لا يوضح ماهية هذه المبررات، فان النتيجة واحدة: التحكم والسيطرة على شعب آخر، خلافاً لرغبته. وبالتالي لم يكن من المعقول ان تمنح الدول الغربية ـ علناً على الاقل ـ تأييدها ودعمها لهذه الخطوة الاسرائيلية.

وفي حين استطاعت الدول الغربية الفصل،

تماماً، بين ممارساتها الاستعمارية القمعية في آسيا وافريقيا، وأنظمتها الديمقراطية في البلد الأم، بفضل البعد الجغرافي أساساً ما بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها، فان الوضع مختلف تماماً بالنسبة الى اسرائيل. فاجراءات القمع والاضطهاد والتمييز في مختلف المجالات ضد سكان المناطق العرب والاتجاه نحو نزع الصفة الانسانية عنهم، ترك بصماته على المجتمع الاسرائيلي نفسه، كما يشهد على ذلك الارتفاع الملحوظ في حالات العنف والانحراف الاجتماعي والنفسي. كما ان طبيعة الغزو الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، منذ أواخر العهد العثماني، فرض اسلوب «البرج والسور» وعقليته على جماعات المستوطنين حتى بعد قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨. فالملاحظ ان الكثير من مدن الاعمار التي أُقيمت بعد العام ١٩٤٨ (اوفيرا، قرب شرم الشيخ؛ كرميئيل، في الجليل؛ الناصرة العليا؛ كريات أربع، قرب الخليل؛ وغيرها) تعكس كلها احساس الاسرائيليين اللاواعي بالحصار وبضرورة الانغلاق على الذات كسبيل للدفاع عن النفس. انها، مجدداً، حالة «مسادا» والغيتو اليهودي في المدن الاوروبية. والنتيجة هي ان الاسرائيليين يعيشون في حلقة مفرغة من الحصار والاحتلال، الناجم، أساساً، عن معتقدات اسطورية دينية قديمة تتعارض، تماماً، مع معطيات الواقع المادي والموضوعي. وبما ان المنطق والوعي الاسرائيليين يرفضان الاعتراف بحقيقة الاحتلال وواقعه، فان المخرج الوحيد من هذه الدوّامة، هو امّا هزّة قوية من الداخل، أو ضغط شديد من الخارج، يعيد اسرائيل الى أرض الواقع.

هذه النظرة «العلاجية» للوضع القائم في اسرائيل شارك فيها، أيضاً، احد المختصين في صناعة الادوية والعلاج الطبيعي (سيدني روزنبرغ، **جيروزاليم بوست**، ٤/٥/١٩٨٩)، الذي دعا الجمهور السياسي في اسرائيل الى التخلي عن حالة انفصام الشخصية التي يعاني منها في تعامله مع المناطق المحتلة وسكانها العرب، والنظر الى الاسباب الحقيقية الكامنة وراء أزمات اسرائيل المتعددة، بدلاً من محاولة معالجة مظاهرها الخارجية فقط. وعندما يكون الاهمال هو أسلوب التعامل مع حالة المريض طوال عشرين عاماً، كما هو الحال بالنسبة الى المناطق المحتلة، فان الجراحة تصبح الخيار الوحيد الممكن للبقاء على قيد الحياة.

حالة الحصار التي تعيشها اسرائيل لا تتمثل فقط في واقع الاحتلال للمناطق المحتلة وانعكاساتها على الوعي الاسرائيلي، ولا تتغذى من مخاوف الاعتماد المتزايد على مياه الضفة، أو القلق ازاء مستقبل التحالف مع الولايات المتحدة، بل يزيد في حدّتها، أيضاً، العامل الديمغرافي الذي كثر الحديث حوله مؤخراً. وعلامة الاستفهام، هنا، ليست موجّهة الى ارقام الميزانية السنوية ومدى العجز في احتياطي العملات الاجنبية، ولا الى مستويات التسلّح واعداد الطائرات والعربات المدرّعة، ولا الى مساحة الاراضي المرويّة من مياه الضفة الفلسطينية، ولا حتى الى الحجر الذي يطلقه اطفال المناطق المحتلة ويحاصرون به اسرائيل، بل هي موجهة الى صميم هوية اسرائيل: هل تبقى «الوطن القومي اليهودي» ام تتحول الى شيء مختلف تماماً، الى دولة ثنائية القومية ؟ (اريه ناؤور، **المصدر نفسه**، ١٢/٥/١٩٨٩).

هذه المشكلة الديمغرافية، او القنبلة الموقوتة على حدّ تعبير وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، تتلخص في ان عدد السكان اليهود، مع حلول العام ٢٠٠٠، لن يتجاوز ٥٥ بالمئة من مجموع سكان فلسطين بحدودها الانتدابية، في حين يكون عدد السكان العرب قد بلغ ٤٥ بالمئة. ولكن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لم يجد سبيلاً الى التعامل مع هذه المسألة عشية الانتخابات للكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) سوى انكار وجودها واتهام اساتذة الجامعات «الذين اختلقوها» بالاحباط. وفي اثناء زيارته الاخيرة لواشنطن، تطرق شامير، مجدداً، الى المشكلة الديمغرافية، ولكن، هذه المرة، بهدف اعادة صياغتها، على اعتبار انها مشكلة مزعومة ومبالغ فيها، مضيفاً: «لقد اعتاد اليهود العيش مع هذه المشكلة منذ آلاف السنين؛ منذ ان دخل شعب اسرائيل هذه الارض في أيام يهوشوع [بن نون]، وما زلنا فيها» (**المصدر نفسه**). مرة أخرى ينكفىء السياسي الاسرائيلي الى الاساطير التوراتية القديمة يسخّرها لخدمة دعايته الانتخابية واغراضه السياسية. ولكن الاشارة هذه المرة ذات مغزى كبير وخطير. فما فعله يهوشوع بن نون لحل

المشكلة الديمغرافية آنذاك بين سكان البلاد الاصليين، من كنعانيين وغيرهم، وهم الأكثرية، وبين القبائل اليهودية المغيرة عليها، كان القضاء على مدن فلسطينية بأكملها، وابادة كل من فيها. فهل هذا ما يقصده شامير؟ (سي.سي. ارونسفيلد، **المصدر نفسه**، ٢/٥/١٩٨٩).

من المعروف ان دعوات صريحة بقتل العرب، أو تهجيرهم الى الدول المجاورة، ترتفع تكراراً في أوساط الاحزاب اليمينية المتطرفة والدينية الاصولية ومؤيديهم. ولكن الاعتبارات تصبح مختلفة، تماماً، لدى الساسة وصانعي القرار. فالملاحظ ان حكومات الليكود، بزعامة بيغن وشامير، لم تجد في ضمّ مناطق الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) امراً مجدياً من الناحية السياسية. امّا مسألة تهجير العرب، او نقلهم، فقد اعتبرها الوزير المكلّف بشؤون عرب اسرائيل، ايهود اولمرت، (ليكود) «فكرة سقيمة» (**هآرتس**، ١٢/٥/١٩٨٩). وتحدث بقلق عن مظاهر التحرك الوطني في اوساط عرب اسرائيل. ويبدو ان الاجواء الدولية، في الوقت الحاضر على الاقل، لا تسمح بتنفيذ خطوة من هذا النوع. ولكن في حين رفض اولمرت أي حلّ سلمي يتضمّن مبدأ «الارض مقابل السلام» لاعتبارات «أمنية بالدرجة الاولى»، فقد اعتبر غيره ان الوقت لا يعمل لصالح اسرائيل، قاصداً بذلك، أساساً، الانعكاسات والتأثيرات العميقة التي تحدثها الانتفاضة الفلسطينية في أوساط القطاع العربي ضمن حدود العام ١٩٤٨ (جدعون ساسط، **المصدر نفسه**).

في ذكرى احتفالات اسرائيل بمرور ٤١ عاماً على تأسيسها، لم تبد اسرائيل، في أي وقت مضى، أكثر قلقاً على هويتها ومستقبلها ومصيرها. وبعد مرور أكثر من عشرين عاماً على سيطرة اسرائيل على كامل أرض فلسطين التاريخية، أشار المراقبون السياسيون الى بوادر اجماع اسرائيلي «على اعادة تقسيم ارض ـ اسرائيل الغربية» (أ. شفايتسر، **المصدر نفسه**، ١٧/٤/١٩٨٩). ولم تسلم من اجواء التقسيم هذه حتى مدينة القدس الخالدة، التي بدأ الاسرائيليون يهجرون احياءها الشرقية والشمالية (حي عطاروت الصناعي) وينكفئون الى قطاعها الغربي (عوزي بنزيمان، **المصدر نفسه**، ١٢/٥/١٩٨٩).

ولعل يوسي ساريد (قائمة حقوق المواطن) كان محقاً في تلخيص المناخ السياسي السائد حالياً في اسرائيل على النحو التالي: اقرار غالبية السياسيين في اسرائيل بأمور ثلاثة: «انه لا مجال لعقد مؤتمر دولي؛ وان شامير لن يجلس غداً الى طاولة المفاوضات مع عرفات؛ وانه، بعد ٢١ سنة من الاحتلال ومئة عام من الصراع، لن تنسحب اسرائيل في الغد الى حدود العام ١٩٦٧؛ وبالتالي، فان تطبيق التسوية يجب ان يتمّ على مراحل» (دان بترينو، **جيروزاليم بوست**، ١٢/٥/١٩٨٩).

سياسة المراحل هذه تخدم مصالح حزبي الليكود والعمل الآنية، وتتجاوب مع اسلوب الادارة الاميركية الجديدة وسياستها في الشرق الاوسط؛ ولكن هل تجد قبولاً في أوساط المستوطنين اليهود في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وهل تستجيب لعذابات ومعاناة الجماهير الفلسطينية البطلة في انتفاضتها المتواصلة؟

مها بسطامي

الانتفاضة نحو تحوّل نوعي

فيما تستمر الانتفاضة الفلسطينية، وقد اجتازت شهرها الثامن عشر دون توقف، تتحدث الاوساط الاسرائيلية، في حملة اعلامية مركزة، عن تحوّلين في مجرى الاحداث في المناطق المحتلة واسرائيل. يتعلق الأول باحتمال لجوء الفلسطينيين، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الى تصعيد نوعي في اساليب عملهم يدخل الاعمال المسلّحة في اطار نضالهم اليومي؛ ويتعلق الثاني بتطورات في اساليب المواجهة بين العرب في اسرائيل والقوات الاسرائيلية، والتي تقع بين الحين والآخر. وهي تطورات على علاقة بالانتفاضة في الضفة والقطاع التي تركت تأثيراتها على الجزء الثاني من الفلسطينيين الذين يعيشون في اسرائيل منذ العام ١٩٤٨. في ظل هذه الأجواء، وصل الى القدس مدير دائرة التخطيط في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، على رأس وفد اميركي للتباحث مع الشخصيات الفلسطينية، في الضفة والقطاع، حول موضوع الانتخابات التي طرحها رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، والجوانب المختلفة في المبادرة السياسية للحكومة الاسرائيلية.

محادثات القدس

لم يكن لقاء الوفد الاميركي مع شخصيات فلسطينية في الارض المحتلة، عشية إقرار الحكومة الاسرائيلية لخطة شامير حول التسوية السياسية في المنطقة، لقاء عادياً، لجهة القبول به أو رفضه، أو من حيث الاجواء التي رافقته وسيطرت عليه. فقد وصل روس والوفد المرافق له اسرائيل بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٩، عشية انعقاد مجلس الوزراء الاسرائيلي بكامل اعضائه للنظر في خطة شامير الداعية الى اجراء انتخابات في الارض المحتلة، واتخاذ قرار حاسم بشأنها. ولم ينتظر الوفد الاميركي طويلاً؛ إذ خرج وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، «مهنّئاً» بالموافقة على الخطة التي حملت اسمه قبل ان تحمل اسم شامير، ثمّ اسميهما معاً، وتصبح، بالتالي، خطة سياسية للحكومة. وكان القنصل الاميركي العام في القدس، فيليب ويلكوكس، أعدّ، من جهته، للتحرك الذي سيقوم به روس. ومهّد لذلك بتوجيه الدعوات، قبل وصول الموفد الاميركي باسبوع، الى خمس عشرة شخصية فلسطينية، من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، للقاء الوفد الاميركي داخل مبنى القنصلية الاميركية في المدينة، ظهر الاحد بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩، للتباحث في مسألة الانتخابات، وللاطلاع على نتائج محادثات وزيري خارجية الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، جيمس بيكر وادوارد شيفاردنادزه، التي أجريت في موسكو، مؤخراً. وتلقّى دعوة القنصلية الاميركية في القدس كل من المحاضر في جامعة بير زيت، د. سري نسيبة، ورئيس جمعية الهلال الأحمر في الضفة الفلسطينية، عزالدين العريان، ورئيس تحرير صحيفة «الجسر» باللغة العبرية، زياد ابو زياد، ورئيس تحرير صحيفة «القدس»، محمود أبو الزلف، ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ورئيس نقابة الاطباء في قطاع غزة، د. زكريا الآغا، والمحاضر في الجامعة الاسلامية في غزة، د. محمود الزهار، والتاجر النابلسي، ابراهيم عبدالهادي، والتاجر من الخليل، فايز القواسمة، والمحاضر في جامعة بير زيت، غسان الخطيب، ورئيس الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية في القدس، د. مهدي عبدالهادي، والتاجر الغزّي، منصور الشوا، وعضو اللجان النسائية في القدس، زهيرة كمال، ونقيب المحامين في قطاع غزة، فايز أبو رحمة، ورئيس جمعية الهلال الأحمر في غزة، د. حيدر عبد الشافي. غير أن ترتيبات القنصلية الاميركية تعرّضت لتغيير كبير. فقد اعتذر فايز أبو رحمة ود. حيدر عبد الشافي عن حضور اللقاء، لأسباب ذكر أنها شخصية (**اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٦٤،

٢٩/٥/١٩٨٩). ولم يلبّ الدعوة الى اللقاء، من بين الشخصيات الثلاث عشرة، سوى أربع فقط، التقت الوفد الاميركي فعلاً في مبنى القنصلية، وهي الياس فريج ومهدي عبدالهادي ومحمود أبو الزلف وفايز القواسمة. وفسّر أحد الذين لم يشاركوا احجام الغالبية عن المشاركة «بعدم ارتياحهم لتوجيه القنصلية الاميركية الدعوة الى عناصر اسلامية من غزة، اضافة الى د. محمود الزهار الذي يعد من مؤيدي حركة «حماس» (**جيروزاليم بوست**، ١٥/٥/١٩٨٩). غير أن هذا التفسير ليس كافياً؛ فقد قدّمت ست شخصيات، هي د. سري نسيبة ود. زكريا الآغا وعزالدين العريان ود. غسان الخطيب وزهيرة كمال وزياد أبو زياد، مذكرة الى القنصل الاميركي العام، صباح اليوم المقرر للقاء، اعتذرت فيها عن حضور غذاء العمل الذي تمّت الدعوة اليه. وضمّنت الشخصيات الست مذكّرتها وجهة نظرها السياسية في موضوع الانتخابات، ورأت أنها يجب ان تكون جزءاً من خطة سياسية شاملة تؤدي، في النهاية، الى إقامة الدولة الفلسطينية؛ واكدت ان المؤتمر الدولي هو السبيل الى التسوية؛ وحرصت على دعم وتشجيع وتطوير الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية وم.ت.ف. واقترحت عقد لقاء مصغّر يضمّها والوفد الاميركي، برئاسة روس، في مكان وزمان يحددهما الفلسطينيون («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**). كذلك أوضح المدعوون، في المذكرة، أن عامل الوقت والعدد الكبير للمدعوين «جعلتنا نشعر بأننا لن نستطيع التقدم في المحادثات بالشكل الذي نطمح اليه». وقال نسيبة وزياد، فيما بعد، أن غداء عمل مع مجموعة كبيرة من الفلسطينين لن يفضي الى محادثات حقيقية؛ وان اجتماعاً بديلاً سوف يعقد ويضمّ شخصيات يختارها الفلسطينيون («جيروزاليم بوست»، **مصدر سبق ذكره**). أمّا المشاركون الأربعة في اللقاء، فقد اكدوا ان الهدف الاساس من وراء مشاركتهم هو تأكيد عدم وجود رغبة في المقاطعة، والاشارة الى أن الفلسطينيين حريصون على الحوار. وذكر الياس فريج انه جرى اعلام روس بـ «اننا نقبل بانتخابات حرّة وديمقراطية ونزيهة تحت اشراف دولي؛ واننا، في الوقت عينه، نعارض ما يطرحه شامير ورابين في هذا الخصوص». أما د. مهدي عبد الهادي، فقد ذكر انه اكد للوفد الاميركي رفض الانتخابات المطروحة، جملة وتفصيلاً، «لأنها تعني انتحار الانتفاضة وانتحار م.ت.ف. سياسياً»، وان المطلوب هو «مفاوضات مع القيادة الفلسطينية مباشرة» («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**). وبالفعل، عقد اللقاء الذي دعت اليه الشخصيات الست مع الوفد الاميركي في «فندق الوطني» في القدس الشرقية، وضمّ خمس شخصيات فقط، إذ اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي غسان الخطيب قبل ١٢ ساعة من موعد اللقاء (**جيروزاليم بوست**، ١٧/٥/١٩٨٩).

في اثناء اللقاء، الذي دام ساعتين، طالب وفد الشخصيات الفلسطينية روس بالتدخل لدى السلطات الاسرائيلية لاطلاق سراح الخطيب، واستنكر الحاضرون الخمسة عملية الاعتقال. ومن جهة أخرى، اكدوا، جميعاً، رفضهم لخطة شامير، لتنكّرها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في دولة مستقلة، وشدّدوا على ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني و«العنوان الرئيس الذي يجب ان تتجه اليه الانظار لارساء اسس سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط». وأبرز أعضاء الوفد الفلسطيني الثغرات والمخاطر التي تتضمنّها الخطة الاسرائيلية، «الهادفة الى صرف الانظار عن جوهر القضية، وضرب، وتصفية، الانتفاضة». من جانبه، وعد الوفد الاميركي بدراسة وجهة النظر الفلسطينية ومواصلة اللقاءات مع الفلسطينيين (**الاتحاد**، ١٧/٥/١٩٨٩). وطالب روس الطرف الفلسطيني بعدم رفض المبادرة الاسرائيلية بصورة قاطعة، مشيراً الى تحفظ الولايات المتحدة الاميركية، نفسها، من بعض نقاط المبادرة، كالموقف من مشاركة المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية في الانتخابات، وموضوع الاشراف الدولي، ومشاركة فلسطينيين من الخارج («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**). في وقت لاحق، وبعد مغادرة روس اسرائيل الى بروكسيل، عقد مساعداه، آرون ميلر ودان كيركزر، بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٩، في منزل القنصل الاميركي، في القدس، لقاء غير متوقع مع أربع شخصيات فلسطينية لم تكن ضمن قائمة الخمس عشرة، هم: الصحافي ابراهيم قراعين؛ ونقيب أطباء الاسنان، د. انيس القاق؛ والصحافي داود كتّاب؛ والمحامي جوناثان كتّاب. وتكرر، في

اثناء اللقاء، مطلب الوفد الاميركي من الجانب الفلسطيني الخاص بـ «امتحان النوايا الاسرائيلية بقبول الانتخابات وتسجيل التحفظات». وفي المقابل، كرّر الفلسطينيون الاربعة الموقف الفلسطيني القائل بأن م.ت.ف. هي الطرف الذي يملك الرد على هذه التساؤلات (**المصدر نفسه**).

نداء السلاح

سوف يظل البيان الرقم ٤٠ الصادر عن القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة علامة مميزة في طبيعة ومضمون النداءات التي درجت القيادة الموحّدة على اطلاقها على امتداد اكثر من عام ونصف العام من عمر الانتفاضة؛ وسوف يبقى، كذلك، موضع تساؤل، من جهة، وشهادة اثبات للذين يتبنّون وجهة النظر القائلة بأن تحولاً في مسار الانتفاضة نحو استخدام السلاح في مواجهة الجيش الاسرائيلي أخذ يشق طريقه ويتطور منذ مدة. فالبيان الرقم ٤٠ هو الاعلان الفلسطيني الذي يمكن أن يرفق مع ملف كل عملية مسلحة يقوم بها فلسطينيون، من الضفة أو القطاع، ليؤكد مثل هذا التحوّل الكبير. فبتاريخ ٢٠ أيار (مايو) ١٩٨٩، أصدرت القيادة الموحدة بيانها الرقم ٤٠، الذي طالب الفلسطينيين بقتل جندي او مستوطن مقابل كل شهيد فلسطيني يقتل في اثناء الاشتباك مع الجيش الاسرائيلي. وجاء في البيان: «من موقع الدفاع عن النفس، ولجعل العدو [الاسرائيلي] يدفع ثمناً غالياً على جرائمه، فان القيادة الوطنية الموحدة تدعو قواتها الضاربة الى تصفية جندي، أو مستوطن، مقابل كل شهيد من [أبناء] شعبنا» (جويل غرينبرغ، «حياة مقابل حياة»، **جيروزاليم بوست**، ٢١/٥/١٩٨٩). بعد يومين فقط على توزيع البيان، وقع حادث ذو دلالة كبيرة في الاتجاه المشار اليه، على الرغم من أنه قد لا تكون هناك أية صلة بين الحادث وما تضمنه البيان الرقم ٤٠. فقد تعرض جنود كانوا يستوقفون سيارة على الطريق بين بئر السبع وديمونه في منطقة النقب، بتاريخ ٢٢ أيار (مايو) ١٩٨٩، لاطلاق نار من شاحنة يقودها فلسطيني، توقفت على مقربة منهم (الان فراشون، «نشاطات الانتفاضة تعبر الخط الأخضر»، **القبس**، الكويت، ٣٠/٥/١٩٨٩؛ نقلاً عن **لوموند**، بدون ذكر تاريخ النشر).

واعتبرت اوساط اسرائيلية هذا الحادث، واحداث اخرى مماثلة وقعت لاحقاً، تصعيداً جديداً للعنف في المناطق المحتلة، ومؤشراً على تحوّل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية نحو حرب البنادق والميليشيا المسلّحة (جويل غرينبرغ، «انتفاضة أبشع»، **جيروزاليم بوست**، ٢٣/٥/١٩٨٩). غير ان سلطات الاحتلال تعتقد بأن تحوّلاً ما في مسار الانتفاضة نحو استخدام السلاح قد سبق اعلان القيادة الموحّدة الرقم ٤٠. فقد سبق وظهرت في نيسان (ابريل) ١٩٨٩، وقبله، وفي اماكن متفرقة في قطاع غزة، مثلاً، شعارات على الجدران تدعو الفلسطينيين الى تخزين العتاد الحربي. وقدرت اوساط اسرائيلية أن «فتح» تقف وراء مثل هذا النشاط، وهي قد بدأت تعدّ نفسها لاحتمال استخدام السلاح في مواجهة الجيش الاسرائيلي (**معاريف**، ١٨/٤/١٩٨٩). وتتابعت الوقائع التي «عززت» الانطباع والتقدير الاسرائيليين. ففي تاريخ ٣/٥/١٩٨٩، طعن شاب فلسطيني عدداً من الاسرائيليين قرب محطة للباصات في مدينة القدس، فقتل اثنين، طعناً بسكين، هما نسيم ليفي (٩١ عاماً) وكالمان فاردي (٦٥ عاماً)، وجرح ثلاثة آخرين (**جيروزاليم بوست**، ٤/٥/١٩٨٩).

وبعد أقل من اسبوع، أعلنت الاذاعة الاسرائيلية أنه تمّ العثور على جثة الجندي آفي ساسبورطاس، الذي اختفى في شهر شباط (فبراير) الماضي، وهو في طريق عودته الى منزله في مدينة أسدود. وأوضحت الاذاعة أن الجثة كانت مدفونة في عمق أحد الاحراج (**الاتحاد**، ٨/٥/١٩٨٩). في الاسبوع التالي، اطلق فلسطيني النار باتجاه شرطيين اسرائيليين كانت تقلّهما سيارة جيب عسكرية في طريق عودتهما الى العفولة، فاصابهما بجروح في اليدين (**المصدر نفسه**، ١٥/٥/١٩٨٩). جاء رد الفعل الاسرائيلي المباشر، والرئيس على هذه الاحداث في موقفين: الموقف الذي أعلنه رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، في اعقاب مقتل اسرائيليين في القدس مباشرة، والقرار الذي اتخذه وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، بغلق قطاع غزة ومنع العمال الغزيّين من الذهاب الى العمل في اسرائيل. فمن جهته، دعا شامير، في أول رد فعل اسرائيلي عنيف على حادثة القدس، اليهود الى

«عمل كل ما يمكنهم للدفاع عن النفس» و«لمنع القتلة من تنفيذ مهماتهم، والحؤول دون خروج المجرمين سالمين معافين، اذا ما نجحوا في تنفيذ أي عمل»، حسب تعبيره. وقال شامير، ايضاً: «لنا أمر مع الذين يأتون للقتل. يجب عمل كل ما هو ممكن لمواجهة هذه الحالة» (**الاتحاد**، ٨/٥/١٩٨٩). أمّا الموقف الثاني، فاعلنه ناطق بلسان قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائيلي الى الصحافيين، اكد فيه أنه لن يسمح للغزّيين بدخول اسرائيل. و«على العمال الغزّيين العودة الى بيوتهم». واعتبر مصدر اسرائيلي مطلع هذا القرار رسالة الى سكان قطاع غزة كي «يعرفوا أننا [الاسرائيليين] وليس بعض البيانات [الصادرة عن القيادة الموحّدة] من يقرر متى وكيف تسير الأمور؟» (**جيروزاليم بوست**، ١٦/٥/١٩٨٩). لكن هذا التوجّه، من منظار اسرائيلي آخر، قد يؤدي الى نتائج معاكسة. اذ يعتقد اسرائيليون بأن من شأن الضغط الاسرائيلي المتزايد بهدف قمع الانتفاضة أن يؤدي الى زيادة وتنمية الاستعداد لنضال فلسطيني أشد عنفاً. وقالت هذه الاوساط انه «حتى وان انطفأت جذوة الانتفاضة، أو توقفت، فسوف يظهر مكانها ارهاب، وتستخدم العيارات النارية، وربما باشكال وأبعاد تختلف عمّا عرفناه حتى اليوم؛ وان ثمة دلائل عملية على الارض تشير الى تحول في هذا الاتجاه من جانب الاصوليين المسلمين» (د. موشي شيمش، «الانجاز المهم لـ م.ت.ف.»، **الملف**، نيقوسيا، المجلد السادس، العدد ٢/٦٢، أيار ـ مايو ١٩٨٩، ص ١٣٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٦/٤/١٩٨٩).

أمّا الفلسطينيون، فقد ردّوا على الضغوطات الاسرائيلية الجديدة بتصعيد الانتفاضة، واستخدموا السلاح، مجدّداً، ضد دوريات الجيش الاسرائيلي، حيث وقع صدام مسلّح بين فلسطينيين مسلحين ودورية عسكرية في بيت اولا، قرب الخليل، بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٩، اسفرت عن مقتل جندي وجرح سبعة آخرين (**الدستور**، عمّان، ٢٠/٥/١٩٨٩). وقالت أوساط فلسطينية انه وبينما تصرّم.ت.ف. على ان الموقف الفلسطيني من استخدام السلاح، خلال الانتفاضة، ما زال على حاله ولم يتغير، وهو رفض هذا الاسلوب، راهناً على الاقل، فانه من الصعب الحفاظ على استمرارية هذا الموقف؛ اذ سيكون من الصعب على العناصر الفلسطينية، في المناطق المحتلة، تنفيذ دعوة القيادة الموحدة (اشارة الى البيان ٤٠) بدون استخدام السلاح. ويظهر من رد فعل سكان قطاع غزة والبلاغات الاخيرة لقيادة الانتفاضة رغبة واضحة لدى قطاع فلسطيني معيّن في الرد على التحدي الاسرائيلي، ومواجهته، وعدم ادارة الظهر له. فاذا ما واصل الطرفان، الاسرائيلي والفلسطيني، تحديهما المتبادل، فان صيفاً آخر حاراً سوف يحل في فلسطين (داود كتّاب، «استخدام العصا الغليظة»، **ميدل ايست انترناشيونال**، العدد ٣٥١، ٢٦/٥/١٩٨٩). وعزّز رئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني، مثل هذا الانطباع، وتوقّع ان تشهد الاراضي المحتلة عنفا متصاعداً مع استخدام للاسلحة النارية، في حال عدم حصول الفلسطينيين على ضمانات تخص استقلالهم الذاتي. وقال الحسيني، انه، في ظل غياب الضمانات، «لن يكون من السهل ضبط السكان [الفلسطينيين] الذين سوف يعمد بعضهم الى استخدام السلاح» (**الحياة**، لندن، ٣٠/٥/١٩٨٩). وعارض د. سري نسيبة هذا الرأي جزئياً؛ فهو يعتقد بأن الانتفاضة سوف تحافظ على طابعها الحالي، ونهجها المدني، كشكل رئيس لنضالها، غير أنه لا يستبعد وقوع اعمال عنيفة يعتبرها فردية وغير منظّمة (**المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩٨٩).

عبور الخط الأخضر

في ظل هذه المناخات، امتد الحديث الاسرائيلي عن عمليات مسلّحة في الضفة والقطاع الى التحدث عن مخاوف تنامي العمل الفلسطيني المسلّح داخل اسرائيل، أي ما وراء «الخط الاخضر» ضمن حدود العام ١٩٤٨. وقد شنّت وسائل الاعلام الاسرائيلية، في الآونة الأخيرة، حملة مركّزة حول هذا الموضوع تحت عنوان «عبور الانتفاضة الفلسطينية الخط الأخضر». وتناولت الحملة الاسرائيلية، الى جانب التحدث عن اعمال مسلّحة وعنيفة، متابعة بعض الظواهر والتحوّلات السياسية ذات العلاقة بهذه الاعمال، أو ما كان انعكاساً مباشراً للانتفاضة في الضفة والقطاع، او جاء كأحد مؤثراتها بين السكان العرب داخل اسرائيل. فقد حذّر وزير الشرطة

الاسرائيلية، حاييم بار ـ ليف، في لقاء له مع رئيس بلدية حيفا، ارييه غورئيل، من وجود توجه واضح لتقوية التيارات القومية الفلسطينية بين العرب في اسرائيل. وقال بار ـ ليف، انه، منذ بدء الانتفاضة، «لمسنا... اعمال عنف وغلق شوارع، وكذلك انتماء عرب من اسرائيل الى منظمات فدائية. وهي أمور لم نسمع بها قبل ثلاث سنوات» (**دافار**، ٢٥/٤/١٩٨٩). وأعلنت شرطة منطقة الغور عن اكشاف تنظيم يضمّ شباناً تتراوح اعمارهم بين ٢٠ و٣٠ عاماً، من سكان قرية جتّ في وادي عربة. وذكرت مصادر الشرطة أن اعضاء التنظيم اعترفوا بقيامهم بأعمال «غير قانونية»، بدوافع قومية، وتوزيع منشورات حملت توقيع اللجنة الشعبية لقرية جت، والقاء زجاجة حارقة، ورشق سيارات اسرائيلية بحجارة، ورفع علم فلسطين، وتهديد متعاونين مع السلطات الاسرائيلية، ورسم شعارات معادية (**معاريف**، ١٤/٥/١٩٨٩).

وفي مؤتمر صحافي عقده عضو الكنيست الاسرائيلي، رعنان كوهين (حزب العمل)، بتاريخ الثاني من أيار (مايو) ١٩٨٩، أعلن كوهين عن وقوع ٦٠٠ حادثة في اسرائيل لها علاقة بالانتفاضة، منذ العام ١٩٨٧ (يهودا ليطاني، «عنف الانتفاضة يمكن ان يجتاز الخط الأخضر»، **جيروزاليم بوست**، ٣/٥/١٩٨٩). واشارت مصادر اسرائيلية الى وجود مسبّبيْن وراء هذه الظواهر: الاول محاولة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تحريك العرب في اسرائيل وحشدهم للمشاركة في أعمال الانتفاضة؛ والثاني محاولة القوة ١٧ التابعة لـ «فتح» حث السكان على تصعيد نشاط المواجهة داخل الخط الاخضر. وقالت هذه الاوساط ان «فتح» أوقفت جميع نشاطاتها العسكرية انطلاقاً من الحدود اللبنانية، وهي تهدف، حالياً، الى تحريك خلاياها داخل اسرائيل، غير أنها لا تزال تعارض اشتراك العرب من اسرائيل في نشاطات الانتفاضة (**المصدر نفسه**).

وتعارض هذه الحملة آراء كثيرة لا تخلو من واقعية، وتنظر الى الموضوع المثار بكثير من الموضوعية. فقد اعتبر مصدر اسرائيلي ما قالته مصادر الحكومة الاسرائيلية ومؤيدوها حول هذا الموضوع نوعاً من فبركة انتفاضة بين عرب اسرائيل والتهليل لها لتبرير البطش الاسرائيلي المتصاعد للسكان العرب في اسرائيل، وباعتبار ما يقال ويذكر في هذا الخصوص تحريضاً عنيفاً ضد المواطنين العرب واتهامهم بالتحضير لانتفاضة داخل اسرائيل. من ذلك الاعلان عن قرار اتخذته الشرطة الاسرائيلية يقضي بتشكيل وحدة شرطة خاصة في منطقة المثلّث، لمعالجة العنف المتصاعد هناك، وعمليات «الاخلال بالامن»، خصوصاً في بلدتي الطيبة والطيرة. وقالت المصادر نفسها، ان الصحف الاسرائيلية التي تنشر ذلك، تخلط بين هذه الانباء وبين بعض اعمال التخريب التي تقع، كسرقة أدوية، او اساءة الى موظفين، او الحاق ضرر بأثاث او ممتلكات او عتاد وغيره، بهدف ترك انطباع يلصق كل ما هو سيىء في اسرائيل بالعرب، وهو ما تعتبره تحريضاً قومياً عنصرياً خطيراً ضد الاقلية العربية (**الاتحاد**، ١٧/٥/١٩٨٩).

ربعي المدهون

خطاب رئيس دولة فلسطين في «القمّة» العربية الاستثنائية

بسم الله الرحمن الرحيم

«انا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخّر ويتمّ نعمته عليك ويهديك سراطاً مستقيماً، وينصرك الله نصراً عزيزاً».

اصحاب الجلالة، والفخامة، والسمو؛

اسمحوا لي، في البداية، ان أتوجه بالشكر العميق الى أخي صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، رجل المهمات الكبيرة، وصاحب الدور المميّز في جمع شمل القادة العرب، كلّما اشتدت الحاجة الى ذلك، وما أحوجنا، اليوم، الى الوحدة والتضامن لمواجهة التحديات المطروحة علينا كأمة عربية؛ لذلك، فاسمح لي يا جلالة الملك ان أكرر شكري لجلالتكم ولشعبكم الشقيق المضياف، وأقول: شكراً، وشكراً، وشكراً.

كما ارجو ان تسمحوا لي بتحية الرئيس محمد حسني مبارك، مرحّباً، من خلاله، بعودة مصر العظيمة الى احضان امّتها العربية. واذا كانت مصر غابت، رسمياً، عن الجامعة العربية، لفترة من الزمن، فانها لم تكن يوماً بعيدة من تحسّس هموم امّتها، أو تحمّل مسؤولياتها، في القضايا القومية المصيرية؛ وظلت مصر، بتاريخها ونضالها وتضحياتها ودورها، حاضرة في الوجدان والوجود العربي، يرتبط مستقبله، كما تاريخه، بها، ويرتبط مستقبلها، كما تاريخها، به. وكانت هذه الحقيقة ماثلة، دوماً، في وعي الشعب الفلسطيني، وقيادته التي بادرت، منذ نهاية العام ١٩٨٣، الى اعادة علاقاتها الرسمية مع القيادة المصرية.

اصحاب الجلالة، والفخامة، والسمو؛

ثمانية عشر شهراً مرّت حتى الآن على اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الكبرى على أرضنا المحتلة؛ وهي ما تزال مستمرة؛ بل وتزداد عطاء، مجسّدة، بذلك، التاريخ النضالي المتواصل للشعب العربي الفلسطيني، منذ مطلع هذا القرن وحتى الآن.

ان استمرار الانتفاضة، وتصاعدها، وشمولها لكل مدن وقرى ومخيمات أرضنا المحتلة ولكل جماهير شعبنا، بنسائه ورجاله وشيوخه وأطفاله، في وحدة وطنية شعبية راسخة، قد اسقط أوهام المحتلين الصهيونيين الذين راهنوا على ادامة احتلالهم للارض الفلسطينية، والعربية، وازالة هويّتها، وتصفية الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

وما هذه الملاحم البطولية التي تسطرها جماهير شعبنا في الوطن المحتل، الّا امتداداً وتواصلاً للمعارك والمحن التي خاضتها الجماهير الفلسطينية وثورتها منذ انطلاقتها العام ١٩٦٥، مروراً بمقاومتها الباسلة للغزو الصهيوني العام ١٩٨٢، وصمود مخيمات الثورة في لبنان ضد حصار الجوع والموت والدمار، وتواصل المقاومة الباسلة اللبنانية ـ الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي طوال هذه السنوات السبع منذ الغزو الاسرائيلي سنة ١٩٨٢ وحتى الآن، على الرغم من التعقيدات الكبيرة، والظروف الصعبة التي يمر بها أهلنا الفلسطينيون واللبنانيون في لبنان.

لقد توهّم المعتدون والمتآمرون على شعبنا وقضيته ان رحيل الثورة من بيروت، ومحاولة فرض الحصار عليها، ومطاردتها في لبنان، وارتكاب المجازر ضد مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة والميّه وميّه والرشيدية وعين الحلوة وأبو الاسود والمعشوق، وتدميرها، انما هو هجرة الى الضياع؛ وما دروا انها عودة الى النبع، الى الوطن، الى حضن الجماهير التي برهنت على ان مخزونها النضالي لا ينضب ولا يتوقف عن العطاء.

وتستخدم سلطات الاحتلال العسكري كل قدراتها على القمع والارهاب لضرب الانتفاضة، بما في ذلك القتل المتعمّد بالرصاص الحي، والمطاطي، واستخدام الغازات السامّة والمحرّمة دولياً، واطلاق قطعان المستوطنين المسلّحين ضد القرى والمخيمات، وممارسة الاعتقال الجماعي والابعاد من الوطن، ونسف البيوت، وسلب الاراضي، وحرق المزروعات، واستباحة المقدسات، واغلاق المدارس والجامعات.

ولقد بلغت حصيلة الجرائم الاسرائيلية، حتى الآن، أكثر من ٧٦٠ شهيداً وأربعين ألف جريح، بينهم أكثر من ٦٠٠٠ معاق؛ وتمّ، منذ بداية الانتفاضة حتى الآن، اعتقال أكثر من خمسين ألفاً من الرجال والنساء والشيوخ والاطفال؛ كما تمّ نسف وهدم واغلاق أكثر من الفي بيت؛ هذا بالاضافة الى الحصار المتواصل، والتجويع المستمر، الذي تفرضه سلطات الاحتلال الصهيوني على مناطق بكاملها، كما يجرى في قطاع غزة هذه الايام.

وعلى الرغم من الادانة الواسعة التي تلقاها جرائم اسرائيل من المجتمع الدولي، بما في ذلك أوساط واسعة في الجاليات اليهودية في العالم، وحتى من بعض قوى السلام الاسرائيلية، وعلى الرغم من افتضاح اكذوبة الديمقراطية الاسرائيلية التي ظلّت تسوقها للرأي العام الدولي سنوات عديدة، وظهور اسرائيل على حقيقتها، دولة فاشية عنصرية تقوم على اغتصاب الارض الفلسطينية، وابادة الشعب الفلسطيني، وتهدد بالعدوان والتوسّع في أرض امتنا العربية، الّا ان حجم المواجهة العربية، والدولية، لهذه الجرائم، والعمل على وقفها، ظل دون الحد الأدنى المطلوب. وللأسف، فان دولة عظمى بحجم الولايات المتحدة الاميركية، وبكل ما تدعي به من حرص ودفاع عن حقوق الانسان، ما تزال تتبنّى الدفاع عن الموقف الاسرائيلي وتسوّي بين المجرم والضحية، وتحول، بموقفها المنحاز الى اسرائيل، دون اتخاذ أي قرار من مجلس الامن الدولي بادانة هذه الجرائم، ووقفها، وفرض عقوبات على اسرائيل. فماذا فعل العرب مع الادارة الاميركية ؟ اني اترك السؤال بلا جواب.

لذلك، فان اسرائيل لا تتوقف عن ممارسة هذه الجرائم بسبب هذا الدعم الاميركي اللامحدود، وبكافة الاشكال، وفي جميع الميادين، بل انها تصعّد ممارساتها وتهدّد، علناً، بتصفية قيادة منظمة التحرير، والانتفاضة، وتحضّر، كذلك، لعمليات طرد جماعية لتهجير الشعب الفلسطيني من على أرضه، بحجة التخوّف من الخطر الديمغرافي الذي يمثّله بقاء الشعب الفلسطيني، ونموّه، فوق أرضه.

ومرة أخرى، هل هي الصدف التي تأتي بهذا التصعيد الاسرائيلي الاجرامي في أعقاب زيارة اسحق شامير للولايات المتحدة الاميركية ؟ أم انه التشجيع الذي تمنحه الادارة الاميركية لحكام اسرائيل وسياساتهم ؟ ويأتي التصعيد الاجرامي الحالي، الذي تمارسه اسرائيل ضد جماهيرنا واطفالنا ونسائنا وضد مقدساتنا اكمالاً لهذه السياسة الخطيرة التي تمارسها الادارة الاميركية، بدعمها لهذه الجرائم الاسرائيلية؛ كما وانه يأتي، الآن، كتحدٍ جديد من حكومة العدو لارادة الامة العربية وكرامتها.

اخواني اصحاب الجلالة، والفخامة، والسمو؛

على الرغم من كل هذه التضحيات والمعاناة، فان تصميم شعبنا على مواصلة النضال لا حدود له، متسلّحاً بتراث نضالي عظيم، وارادة ثورية لا تلين، ووحدة وطنية راسخة، والتفاف شامل حول قيادته الوطنية، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد، وتمسكه بأهدافه التي حددتها ثورته الشعبية، وهي دحر الاحتلال وتحقيق حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، ان شاء الله.

ولم تكن الدروس التي أفرزتها، واستوعبتها، الانتفاضة صموداً وبسالة وتضحيات فقط، وانما نضجاً سياسياً وبرنامجاً نضالياً واقعياً تعامل مع الواقع المحلي والظروف الدولية بمسؤولية عالية أسهمت في اكتساب المزيد من الاحترام والتأييد العالميين للانتفاضة وقيادتها السياسية منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ظل النهوض الوطني، والتأييد الدولي، اللذين افرزتهما الانتفاضة، جاء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني يعكس النضج والواقعية السياسية التي تميّز بها النضال الفلسطيني ويعبّر عن تنامي الهوية الوطنية الفلسطينية والطموح نحو الاستقلال الوطني، ويلتقط اللحظة التاريخية، فيزاوج بين اهداف النضال الفلسطيني وقرارات القمم العربية والانسجام مع ارادة المجتمع الدولي في تحقيق السلام في منطقتنا، على أساس الشرعية الدولية.

من هنا، جاءت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة، في الجزائر، باعلان قيام الدولة الفلسطينية لتستجيب لارادة الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني، وتضع هذا الهدف في اطار ممكن التحقيق من خلال البرنامج السياسي الوطني الواقعي الذي تبنّاه المجلس الوطني، والذي يقوم على أساس قرارات القمم العربية في فاس والجزائر وعمّان، بما في ذلك الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي التي احتلت

العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية، ووضع هذه الاراضي تحت اشراف الامم المتحدة لفترة محدودة، تمهيداً لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره واقامة دولته عليها، وعقد المؤتمر الدولي للسلام على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ وتلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير وحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، وضمان أمن وسلام جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية؛ وهذا هو موقفنا الواضح رداً على ما ورد في رسالة الرئيس بوش.

وجرى اتخاذ هذه القرارات في المجلس في جوّ من الحماس والوحدة والديمقراطية، ممّا أضاف المزيد من التقدير والاحترام للشعب الفلسطيني ومؤسساته لدى الرأي العام العالمي.

ولقد أعطت هذه القرارات الوطنية، والواقعية، حافزاً قوياً لنضال الجماهير الفلسطينية ضد الاحتلال؛ كما فتحت آفاقاً جديدة لعملية السلام على الساحة الدولية.

وبالاستناد الى هذه القرارات، وقرارات القمم العربية، خاصة مشروع السلام العربي في فاس، وقرارات قمّة الانتفاضة بالجزائر، وانسجاماً مع قرارات الشرعية الدولية، واستجابة لارادة المجتمع الدولي، جاءت مبادرة السلام الفلسطينية التي اعلنّاها من على منبر الجمعية العامة للامم المتحدة، التي عقدت في جنيف، في كانون الاول (ديسمبر) الماضي. وقد اسقطت هذه المبادرة كل الذرائع الصهيونية والاميركية، وبيّنت من الذي يريد السلام العادل ومن الذي يسعى الى المزيد من الدمار والحروب واخضاع الشعوب وسلب حرياتها وأوطانها.

وكان من نتيجة ذلك، ونتيجة لدعم دول وشعوب امّتنا العربية لمبادرة السلام الفلسطينية، واعترافها وترحيبها بالدولة الفلسطينية، ان حظي الموقف الفلسطيني والحقوق الفلسطينية بتأييد عالمي واسع تمثّل في اعتراف أكثر من مئة دولة في العالم بالدولة الفلسطينية، وجرى قبول فلسطين عضواً مراقباً في الامم المتحدة، وتزايد التأييد الذي تلقاه من الاتحاد السوفياتي الصديق، والدول الاشتراكية الاخرى، والصين الشعبية، ومجموعة دول عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية، والدول الاسلامية، وجرت تحوّلات هامّة في موقف الدول الاوروبية الغربية، بما في ذلك اللجنة الثلاثية للسوق الاوروبية المشتركة، والدول الاوروبية المحايدة، واليابان، لصالح الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والمؤتمر الدولي.

ويهمّني، هنا، ان أشير، بشكل خاص، الى الموقف الفرنسي المتقدّم، والذي برز في اثناء زيارتي الاخيرة لفرنسا ولقائي الهامّ مع السيد الرئيس فرانسوا ميتران.

وازاء مجمل هذه التطورات، فقد ازدادت عزلة اسرائيل، وازداد، بالتالي، مأزقها الداخلي، والخارجي. امّا الادارة الاميركية، فقد أعلنت القبول باجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى الرغم من اننا قابلنا هذه الخطوة الاميركية بالجدية المطلوبة، وعبّرنا، في جلسات الحوار الرسمية وفي الاتصالات الثنائية بين السفيرين، عن موقفنا بكل وضوح، وعن رغبتنا في التوصل الى سلام حقيقي وعادل، الّا اننا، وأقول بكل صراحة، لم نلق الاستجابة المطلوبة التي تتناسب مع مكانة ودور الولايات المتحدة ومسؤولياتها الكبيرة تجاه مسألة السلام العالمي وحقوق الانسان.

فعلى الرغم من بعض المؤشرات الايجابية التي تمثّلت في القبول بمبدأ الحوار مع المنظمة، وفي بعض التصريحات التي صدرت عن الرئيس الاميركي جورج بوش، ووزير خارجيته، حول انهاء الاحتلال والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، الّا ان الموقف الاميركي لا يزال يتّسم بالمماطلة ومحاولة كسب الوقت، وبرفض اعطاء مضمون محدّد لمعنى الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني؛ أي انه يرفض حق تقرير المصير؛ كما انه يرفض الاستجابة للمقترحات المحدّدة للتحضير للمؤتمر الدولي، بما فيها الاجتماعات التحضيرية بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، أو الاعلان، صراحة، عن قبول مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي. كما لا تزال الولايات المتحدة تمتنع عن ادانة جرائم اسرائيل في الاراضي المحتلة، وتستخدم صيغاً تساوي بين المجرم والضحية، ولا تتخذ أي موقف تجاه التصريحات الاسرائيلية العلنية بتصفية قيادة منظمة التحرير، وكوادرها، وتحول دون اتخاذ أي قرار من مجلس الامن بادانة اسرائيل، أو فرض عقوبات عليها. وفي الوقت عينه، تتخذ موقفاً مضاداً لقبول دولة فلسطين

في المنظمات الدولية المتخصصة وتستخدم كل امكانياتها ونفوذها للحؤول دون ذلك، وتتبنّى مخططاً مشبوهاً للحكومة الاسرائيلية للانتخابات، لتكريس الاحتلال ومحاولة اجهاض الانتفاضة، وتعطيل الجهود الدولية للوصول الى تسوية شاملة عبر المؤتمر الدولي؛ بل انها توزّع، وتستخدم، خرائط تطلق على الارض الفلسطينية اسم «يهودا والسامرة».

لقد رفضنا هذا المشروع ـ المؤامرة، كما رفضه شعبنا في الداخل، والخارج، لأنه يستهدف ضرب الانتفاضة وتصفيتها، ويسعى الى تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني بين الداخل والخارج، ويقفز فوق ممثّله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال العمل على تزوير ارادة الشعب الفلسطيني عبر انتخابات يودّ اجراءها تحت حراب الاحتلال؛ كما ان المشروع يهدف الى اجهاض الحل الشامل والالتفاف حول فكرة المؤتمر الدولي. ولذلك أكدنا ان تحقيق الانسحاب الاسرائيلي ووضع المناطق المحتلة تحت اشراف دولي تمهيداً لممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، بما في ذلك اجراء الانتخابات الحرة، هو المدخل الصحيح للتوصل الى تسوية حقيقية ودائمة وشاملة. كما أكدنا انه لا يمكن البحث في مسألة تفصيلية وجزئية كالانتخابات بعيداً من الحل الشامل ومشروع السلام المتكامل المعروف من ألفه الى يائه، والذي يمكن ان تأتي الانتخابات في اطاره كمرحلة من المراحل، وهو ما تفي به مبادرة السلام الفلسطينية التي تحظى بأوسع اعتراف عالمي. وقد أشرنا، في هذا الصدد، الى المثال الناميبي وامكانية تطبيقه في فلسطين. فلماذا تقبل الولايات المتحدة وتوقّع على تطبيق مثل هذا المشروع في ناميبيا قبل عدة أشهر، وترفضه في فلسطين ؟

اخواني اصحاب الجلالة، والفخامة، والسمو؛

لقد فتحت مبادرة السلام الفلسطينية، بما تستند اليه من فعل وتأثير يومي للانتفاضة والصمود، آفاقاً حقيقية للسلام؛ يساعدها في ذلك جوّ الانفراج الدولي الذي يحكم العلاقات الدولية والاتفاق على حل المشاكل الاقليمية بالطرق السلمية، كما شهدنا، ونشهد، في معظم مناطق العالم.

من هنا تبرز أهمية الموقف العربي، ووحدته، وتحرّكه على الساحة الدولية لدعم الانتفاضة ومبادرة السلام الفلسطينية، والعمل على حماية شعبنا، وعلى انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، والفلسطينية، المحتلة. انني اصارحكم القول: ان الموقف العربي وتأثيره هو دون الحدّ الادنى المطلوب. أين استخدام النفوذ والامكانيات العربية ؟ أين توظيف العلاقات السياسية والاقتصادية العربية ـ الاميركية والعربية ـ الاوروبية لصالح الحقوق القومية العربية، وبضمنها الحقوق الفلسطينية.

انني اتمنى ان تعكس قرارات مؤتمركم، مؤتمرنا الموقّر، اهتمامه بقضية العرب المركزية، من خلال تشكيل لجنة عليا، على مستوى القمة، برئاسة رئيس القمة وعضوية عدد من القادة العرب، أو من يمثّلهم؛ مهمّتها تأكيد الالتزام والتبنّي العربي للقضية والحقوق الفلسطينية ومتابعة التحرك على الساحة الدولية لضمان انعقاد المؤتمر الدولي وتحقيق مشروع السلام العربي ومساندة دولة فلسطين ومبادرة السلام الفلسطينية.

وفي اطار توحيد الموقف العربي، فانني اجدّد الدعوة الى ضرورة اجتماع الاطراف العربية الخمسة المعنيّة مباشرة بالمؤتمر الدولي، من اجل التنسيق والتحضير لانعقاد المؤتمر الدولي؛ كما اننا نتطلع الى موقف عربي جدّي على الساحة الدولية، يستخدم فيه العرب نفوذهم مع جميع الاطراف والقوى الدولية، من اجل دفع مجلس الامن الى اتخاذ اجراءات حازمة لايقاف القمع الاسرائيلي الوحشي الموجّه ضد شعبنا على الاراضي المحتلة، بما في ذلك فرض عقوبات رادعة ضد اسرائيل، ولايقاف جرائمها وانهاء احتلالها.

اخواني اصحاب الجلالة، والفخامة، والسمو؛

ان استمرار الانتفاضة هو أحد أهمّ الشروط لاستمرار الفعل والتأثير في الساحة السياسية الدولية. وحتى تستمر الانتفاضة، لا بدّ من توفير كل مستلزمات الصمود لها، ولابناء الشعب الفلسطيني. ولقد وفّر شعبنا شروط الصمود الاساسية من وحدة وطنية راسخة والتفاف شامل حول قيادته وحول البرنامج السياسي لمجلسنا الوطني ووثيقة اعلان الاستقلال، ودقة تنظيمية في ادارة معركته القاسية مع العدو وحلفائه، وعلى المستويات والجهات كافة، وتكافله واقتسامه لقمة الخبز بين أبناء المخيم والقرية والمدينة، الّا ان طول المعركة التي تتواصل منذ سنة ونصف السنة حتى الآن، وستستمر ان شاء الله حتى النصر، على الرغم من وحشية العدو وتصاعد اجراءاته

القمعية والارهابية، تتطلب منّا، ومنكم، الكثير.

لقد ألقت الانتفاضة اعباء ومسؤوليات جديدة على كاهل منظمة التحرير الفلسطينية، تتزايد كل يوم، خاصة وان شهداء الانتفاضة قد زاد عددهم على ٧٦٠ شهيداً، وتتحمّل مسؤولية اسرهم بجانب العلاج والتعويضات لأكثر من ٤٠ ألف جريح، منهم أكثر من ستة آلاف معاق، واعالة اسر ٥٠ ألف مناضل جرى اعتقالهم منذ بداية الانتفاضة حتى الآن، وكذلك التعويضات للقطاعات الصناعية والحرفية، ولأكثر من ألفي اسرة نسفت وهدمت وأغلقت بيوتها، هذا بالاضافة الى مسؤولية ١٩ ألف موظف بعد اعلان فك الارتباط مع الاردن، وأربعة آلاف موظف وشرطي من الذين استقالوا من أعمالهم، بجانب المدارس في القدس، والمدارس الخاصة في الضفة والقطاع، غير العجز في ميزانية الجامعات في الداخل، والتعليم الشعبي، والمستشفيات والمستلزمات الصحية، ومصاريف البلديات والمجالس القروية والنقابات والاتحادات واللجان الشعبية والقوات الضاربة، بما في ذلك ٥٥ ألف مطارد من شبابنا في الجبال والوديان، والخسائر الاقتصادية، بما فيها الخسائر الزراعية (اتلافاً، وتدميراً، وعرقلة تصدير)، خاصة الحمضيات واللوزيات والزيت، وكذا الخسائر نتيجة لاضراب أكثر من ٦٠ بالمئة من عمّالنا (٦٦٠ مليون دولار مدخول عمّالنا سابقاً، انخفض الى ٢٤٠ مليون سنوياً)، وفرض الحصار شبه الدائم على مناطق عديدة من الضفة والقطاع، ومنع بقية العمّال من العمل، ومقاطعة السلطات الاسرائيلية للمنتوجات الصناعية والزراعية الفلسطينية، وخسائر السياحة، وخاصة السياحة الدينية منها، والتي بلغت، خلال العام الاول من الانتفاضة، ٨٥٠ ـ ٩٠٠ مليون دولار، أي ان خسائر شعبنا الاقتصادية والمادية دون البشرية، منذ الانتفاضة، حوالى ١٣٠٠ مليون دولار، بجانب الضرائب الباهظة التي يجبر أهلنا على دفعها للاحتلال، والتي وصلت الى ٣٨ نوع ضريبة، هذا عدا نفقات منظمة التحرير على مؤسساتها ودوائرها، ونشاطاتها الاعلامية والعسكرية والاجتماعية والدبلوماسية، بالاضافة الى مسؤولياتها عن أكثر من نصف مليون فلسطيني في لبنان، انتم تعرفون احوالهم نظراً الى الظروف اللبنانية الصعبة والقاسية، مع ما تعلمونه من توقف الدعم الذي تقرر في قمة بغداد، مشيراً الى ان السعودية والعراق داومتا على الوفاء بكل المدة، والكويت والامارات وقطر غطوا حوالى نصف المدة، وانني اشكرهم جميعاً على ذلك. ولقد قرر مؤتمر قمّة الانتفاضة، في الجزائر، دفع مبلغ ١٢٨ مليون دولار فوري لتغطية النفقات للستة أشهر الاولى من الانتفاضة؛ هل تعلمون كم دفع من هذا المبلغ ؟ انكم تعلمون انه لم يدفع شيء منها. كما قرّر مؤتمر القمة في الجزائر تخصيص مبلغ أربعة ملايين دولار شهرياً للانتفاضة، فماذا دفع من هذه المبالغ وقد مضت سنة على اقرارها ؟

وعلى الرغم من ذلك، فانني أشكر، من صميم قلبي، كل من تبرّع وساهم لاستمرار الانتفاضة، وخاصة الاخوة في السعودية والعراق والامارات وليبيا، ومن ساعدونا على ديمومة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي؛ وأشكر كل من قام بارسال بعض التبرّعات لصندوق الانتفاضة، وعبر وكالة الغوث الدولية التي ما زالت تعاني نقصاً حاداً في مواردها تجاه لاجئينا. وأشكر، في الوقت عينه، كل من حالت ظروفهم من المساهمة في ذلك. وانني أناشد بعض الاخوة الذين تحول ظروفهم دون مساعدتنا ان يساعدونا لتحصيل ضريبة التحرير والانتفاضة من ابناء شعبنا العاملين في دولهم؛ وانتم تعرفون ان حجم التبرعات الشعبية العربية قد تقلّص الى حدوده الدنيا، على اثر صدور القرارات المالية في القمة العربية السابقة، واعتماداً على هذه القرارات؛ وكثير ممّا جمع منها لا تعرف منظمة التحرير أين ذهب وعبر أي القنوات تمّ صرفه؟ اعذروني على سرد هذه التفاصيل أيها القادة. لكن المسؤوليات الجسام تجاه شعبي، وقضيته، وانتفاضته، قد وضعتني في موقع لا أحسد عليه. ويكفي ان أشير الى انني اضطررت الى ان امدّ يدي الى مدّخرات الضباط والجنود في جيشنا الفلسطيني وتقاعد الموظفين في منظمة التحرير الفلسطينية بعد اطلاعهم على الوضع المادي السيىء الذي نعيش فيه، فوافقوني مشكورين على اخذها، وصرفها على مستلزمات الانتفاضة؛ هذا غير الديون التي تراكمت علينا نتيجة لذلك.

وحين أقول ذلك، فأنا لا أنكر دور امتنا العربية وفضلها في صمود شعبنا في وجه الاحتلال. اننا نصمد ونتحدى باسم امتنا العربية، وندافع عن أرضها وشرفها ضد غزوة صهيونية همجية تستهدف أرضنا العربية كلها. لذلك، نشعر ان من واجبنا تجاه امتنا العربية الصمود في وجه اعدائها والتصدي لهم، وان من حقنا على امتنا ان نطالبها بالمساعدة والمساندة

والدعم وتوجيه الجهود والامكانات العربية وتوظيفها في خدمة معركة المصير العربي، والتي يساهم فيها شعبنا الفلسطيني بدمائه وأرواحه.

ومن هذا المنطلق، رأينا في صمود العراق الشقيق وانتصاره على البوّابة الشرقية لأمتنا العربية وتوفير جهده وطاقاته دعماً معنوياً ومادياً كبيراً لقضية شعبنا وأمتنا العربية كلها.

ومن خلال دعوتنا الدائمة الى تحقيق التضامن العربي وحشد الجهد العربي، رحّبنا بقيام التجمّعات الاقليمية العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومجلس التعاون الاقتصادي العربي والتجمّع المغاربي العربي؛ ورأينا فيها خطوات ايجابية لتنسيق، وتوحيد، وتكامل، الجهود والمواقف والطاقات العربية لخدمة القضايا القومية على طريق تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

كما اننا، ونحن نسعى الى تحقيق التضامن والوفاق العربيين، لا يمكننا ان ننسى لبنان الشقيق المعذّب. ان النزيف الدموي المستمر في لبنان العزيز، والمأساة التي تعصف به الآن، والاحتلال الصهيوني الواقع على جزء من جنوبه الغالي، ستظل، جميعها، جروحاً تدمي جسد الامة، خاصة وان المؤامرة الاسرائيلية ـ الاميركية، والمتورطة فيها، ويا للأسف، أطراف عربية، هي تقسيم لبنان الى كانتونات طائفية وتهجير الفلسطينيين منه الى الاردن. وانتم تابعتم تصريح رابين الاخير الخطير برفع الخط الاحمر الاسرائيلي من نهر الليطاني الى وادي التيم شمالاً بحوالى كيلومتر، واعتبار المنطقة منطقة نفوذ اسرائيلية، خاصة وان سيناريو حرب يتمّ اعداده حالياً في جنوب لبنان بجانب المأساة الدموية في وسطه وشماله.

وما لم نتحرك، كأمة عربية، لانقاذ لبنان من الوضع الذي آل اليه (التقسيم والتمزيق والالتهام) مثلما حدث لفلسطين سابقاً، ألا يكفي فلسطين واحدة في جسد الامة العربية ؟ وما هو انعكاس هذا الغول الطائفي على الدول العربية المجاورة؛ فيا ايها القادة العرب، لا بد من ازالة كل الاسباب والعوامل الداخلية والخارجية التي تنتقص من سيادة لبنان واستقلاله وتحول دون وحدة شعبه وأرضه ومؤسساته.

ان لبنان مسؤولية عربية، لا بد من حمايته والحفاظ على استقلاله وسيادته وعروبته ووحدة أرضه وشعبه ومؤسساته، والحؤول دون أي تدخل خارجي في شؤونه، وعلينا العمل على وقف القتال، فوراً، في لبنان، واتخاذ القرار الذي يضمن ذلك قبل ان يخرج القرار من أيدينا، ولات ساعة مندم.

وبهذه المناسبة، نؤكد، مجدداً، ان وجود جزء من شعبنا في لبنان هو وجود مؤقت فرضته ظروف احتلال وطننا؛ ولا مطلب، أو مطمع، لنا في لبنان غير حماية مخيماتنا وأمن شعبنا فيها ضمن الاحترام الكامل للسيادة اللبنانية، وكذلك مساعدة لبنان وشعبه في الخروج من هذه الازمة ـ الدوّامة الجارية الآن على ترابه.

وبهذه المناسبة، فانني اتوجه الى الاخوة القادة العرب لتشكيل لجنة عليا فورية للتحرّك لحل المشكلة ـ المأساة التي حدثت بين الاشقاء في كل من موريتانيا والسنغال، وبأسرع ما يمكن؛ وكذلك أهمية التركيز على سرعة انعقاد مؤتمر القمة العربي الافريقي لتمتين أواصر التعاون والعمل المشترك العربي الافريقي.

ان قرارنا وقرار شعبنا الفلسطيني هو مواصلة النضال حتى تحقيق الانتصار. وقد وطّد شعبنا نفسه على مسيرة طويلة وصعبة، وهيّأ لها من صدور ورنود ابنائه ووحدتهم كل ما لديه من قدرة وطاقة على النضال والاحتمال؛ ويبقى، بعد ذلك، دور أمّته العربية العظيمة، ووعيها بواجباتها، وقيامها بمسؤولياتها تجاه انتفاضة الشعب الفلسطيني، وقضيته العادلة.

بسم الله الرحمن الرحيم

«ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنّة؛ يقاتلون في سبيل الله، فيقتلون ويقتلون؛ وعداً عليه حق في التوراة والانجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذين بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم». صدق الله العظيم.

وانها لثورة حتى النصر،

ومعاً، وسوياً، حتى النصر الى القدس المحررة بعونه تعالى.

[نقلاً عن وفا، تونس، ٢٥/٥/١٩٨٩]

قرارات «القمة» العربية بشأن قضيـــة فلسطين

(...)

... بروح من المسـؤوليـة القومية، وشعوراً منه بدقّة المرحلة التي تجتازها الامة العربية، درس المؤتمر أهم القضايا والتحديات التي تواجهها الامة العربية:

حيا المؤتمر انتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة، وعبّـر عن اكباره واعزازه لابطالها الصامدين، وترحّم على شهدائها الابرار الذي رووا بدمائهم الزكية أرض فلسطين المباركة، وقرر الاستمرار في تقديم كافة أنواع الدعم والمساندة لها، حتى يتمكن الشعب الفلسطيني، بقيـادة منـظمـة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، من الاستمرار في مقاومته وتصعيد انتفاضته الباسلة ضد الاحتلال الاسرائيلي.

ودان المـؤتـمـر جرائم الاحتـلال الاسرائيـلي ومـمـارسـاتـه ضد الشـعب العـربي في الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، ودعا مجلس الامن الى تحمّل مسؤولياته تجاه تلك الجرائم والممارسات، بما في ذلك امكانية فرض العقوبات على اسرائيل.

وحيّـا المـؤتمـر نضـال المـواطنين السوريين في الجـولان السـوري المحتـل ونضال المقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان ضد الاحتلال الاسرائيلي.

وأكـد المـؤتمـر الأسس التي قامت عليها خطة السـلام العـربيـة، التي اقرّها مؤتمر القمة العربي الثـاني عشر في فاس، وأكـدهـا مؤتمر القمة العربي الطارىء في الجـزائـر، وهي الاسس التي تهدف الى تحرير الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ من الاحتـلال الاسرائيـلي، وتمكـين الشعب الفلسـطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة، بعـاصمتها القدس، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وحشد الطاقات العـربيـة في مختلف المجـالات، تحقيقـاً للتـوازن الاستراتيجي الشامل، لمواجهة المخططات الاسرائيلية العدوانية ولصيانة الحقوق العربية.

ورحّب المـؤتمـر بقـرارات الدورة التـاسعـة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وأكد دعمه لمبادرة السلام الفلسطينية المستندة الى خطة السلام العربية والى الشرعية الدولية، وأشاد بالتجاوب الدولي الايجابي معها.

وبارك المؤتمر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وأعرب عن عزمه على توفير كل مقوّمات الدعم والمساندة لها، وعبّر عن تقديره للدول الصديقة التي اعترفت بها رسمياً، ونـاشـد باقي دول العالم الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية، وتمكينها من ممارسة سيادتها على ترابها الوطني.

وأيّد المؤتمر عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسـط بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وجميع اطراف الصراع، بما فيها منظمة التحـريـر الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، بهدف التوصل الى تسوية عادلة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وكـافـة قرارات الامم المتحـدة الاخرى ذات الصلة، وكذلك الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والاتفاق على الضمانات الأمنية لجميـع دول المنـطقـة، بما فيها دولة فلسطين، وحلّ مشكلة اللاجئـين الفلسـطينيـين وفقاً لقرار الجمعية العـامـة للامم المتحـدة الرقم ١٩٤، واعتبـار جميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ما تزال توفّر شروطاً للشرعيـة الدوليـة تضمن حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة.

وأقـرّ المـؤتمر تشكيل لجنة عليا، برئاسة جلالة الملك الحسن الثـاني، للتحـرك واجـراء الاتصـالات الدوليـة المناسبة، باسم جامعة الدول العربية، بغية تنشيط عملية السلام والمشاركة في الاعداد للمؤتمر الدولي.

ودعم المـؤتمـر المـوقف الفلسطيني في موضوع الانتخـابـات بأن تتمّ بعد الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وباشراف دولي، وفي اطار عمليـة السلام الشاملة، حيث ان المخطط الاسرائيلي يهـدف الى ضرب الانتفـاضة وتجاوز منظمة التحرير

الفلسطينية والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. وأكد المؤتمر ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، ووضع الاراضي الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الامم المتحدة، لفترة مؤقتة، لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير.

[نقلاً عن **الشرق الاوسط**، لندن، ٢٧/٥/١٩٨٩]

◇
◇ ◇

الخطة السياسية للحكومة الاسرائيلية

[في ما يلي نص الخطة السياسية للتسوية التي اقترحها رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، وتمّ التصديق عليها، فيما بعد، من قبل الحكومة الاسرائيلية]

١ ـ هذه الوثيقة تعرض مبادىء المبادرة السياسية للحكومة الاسرائيلية، المتعلقة باستمرار عملية السلام، وانهاء حالة الحرب مع الدول العربية، وايجاد حل [لمشكلة] عرب يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، والسلام مع الاردن، وحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة.

٢ ـ هذه الوثيقة تتضمّن:

(أ) المبادىء التي تقوم عليها المبادرة.

(ب) تفصيل الاجراءات لتحقيق المبادرة.

(ج) تطرّق الى موضوع الانتخابات المطروحة. أمّا التفاصيل الأخرى المتعلقة بالانتخابات، وكذلك المواضيع الاخرى ذات الصلة بالمبادرة، فسوف يجرى البحث فيها على انفراد.

فرضيات أساسية

٣ ـ تقوم المبادرة على افتراض وجود اجماع قومي بشأنها، على قاعدة الخطوط الاساسية لحكومة اسرائيل، بما في ذلك النقاط التالية:

(أ) تطمح اسرائيل في تحقيق السلام واستمرار المسار السياسي من خلال مفاوضات مباشرة، وفقاً لمبادىء كامب ديفيد.

(ب) تعارض اسرائيل اقامة دولة فلسطينية أخرى في قطاع غزة وفي الاراضي الواقعة بين اسرائيل والاردن.

(ج) لن تتفاوض اسرائيل مع م.ت.ف.

(د) لن يطرأ تغيير على مكانة يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، الّا وفقاً للخطوط الاساسية للحكومة.

مواضيع في سياق عملية السلام

٤ ـ (أ) ترى اسرائيل أهمية في ان يكون السلام القائم بين اسرائيل ومصر، والمرتكز على اتفاقيتي كامب ديفيد، حجر الزاوية لتوسيع دائرة السلام في المنطقة، وتدعو الى بذل جهد مشترك لتعزيز وترسيخ السلام وتوسيعه، من خلال المشاورات الدائمة.

(ب) تدعو اسرائيل الى اقامة علاقات سلام بينها وبين الدول العربية التي ما زالت تعلن عن استمرار قيام حالة الحرب معها؛ وهذا بهدف التقدم نحو حل شامل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، يتضمّن الاعتراف، والمفاوضات المباشرة، والغاء المقاطعة، واقامة علاقات دبلوماسية، وايقاف النشاطات المعادية في المؤسسات والهيئات الدولية، والتعاون الاقليمي والثنائي.

(ج) تدعو اسرائيل الى بذل جهود دولية لحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين العرب في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع

غزة، من اجل تحسين ظروف معيشتهم واعادة تأهيلهم. واسرائيل على استعداد للمشاركة في هذه الجهود.

(د) من اجل التقدم في عملية المفاوضات السياسية التي تقود الى السلام، تقترح اسرائيل انتخابات ديمقراطية حرّة في أوساط العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، في اجواء خالية من العنف والتهديد والارهاب. ويتمّ، في هذه الانتخابات، انتخاب ممثلين [عن السكان] لاجراء مفاوضات بشأن فترة مرحلية من الحكم الذاتي. وهذه الفترة تشكل اختباراً للتعايش والتعاون. وفي ما بعد، تجرى مفاوضات للتوصل الى حل دائم، يتمّ فيها فحص كل الخيارات المقترحة لحل متفق عليه، وينجز السلام بين اسرائيل والاردن.

(هـ) الخطوات المذكورة، كافة، من الجدير انجازها بشكل متوازٍ.

(و) ادناه تفصيل لما هو وارد في النقطة «د» اعلاه.

المبادىء الموجِّهة للمبادرة

٥ ـ تقوم المبادرة على مرحلتين:

(أ) المرحلة الاولى: فترة انتقالية قوامها اتفاق مرحلي.

(ب) المرحلة الثانية: حلّ دائم.

٦ ـ ان ما يربط بين المرحلتين هو الجدول الزمني الذي بنيت المبادىء على أساسه؛ وعملية السلام المرسومة فيها ترتكز على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين أُرسيت عليهما اتفاقيتا كامب ديفيد.

الجدول الزمني

٧ ـ تستمر الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات.

٨ ـ في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد اقصاه السنة الثالثة من بدء تطبيق الفترة الانتقالية، تبدأ المفاوضات للتوصل الى الحل الدائم.

المشاركون في المفاوضات في المرحلتين

٩ ـ يتشكل المشاركون في المفاوضات، في المرحلة الاولى، من اسرائيل والممثلين المنتخبين عن العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة. وتوجّه الدعوة الى كل من الاردن ومصر للمشاركة في المفاوضات، اذا رغبتا في ذلك.

١٠ ـ ويتشكل المشاركون في المفاوضات، في المرحلة الثانية (مرحلة الحل الدائم)، من اسرائيل، والممثلين المنتخبين عن العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، والاردن؛ ويمكن لمصر ان تشارك في مفاوضات هذه المرحلة. ويتمّ، في المفاوضات بين اسرائيل والاردن، التي سوف يشارك فيها الممثلون المنتخبون عن العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، عقد معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن.

جوهر الفترة الانتقالية

١١ ـ في الفترة الانتقالية، يمنح السكان العرب الفلسطينيون في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة حكماً ذاتياً، يتولّون فيه، بأنفسهم، ادارة شؤونهم في مجالات الحياة الجارية. أمّا اسرائيل، فسوف تبقى المسؤولة عن شؤون الامن، والعلاقات الخارجية، وعن كل ما يتعلق بمواطني اسرائيل في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة.

امّا القضايا ذات الصلة بتطبيق مشروع الحكم الذاتي، فسوف يتمّ استيضاحها والاتفاق بشأنها في اطار المفاوضات بشأن الاتفاق المرحلي.

جوهر الحل الدائم

١٢ ـ خلال المفاوضات بشأن الحل الدائم، يحق لكل طرف ان يطرح للمناقشة والبحث كل المواضيع التي يرغب في طرحها.

١٣ ـ أمّا هدف المفاوضات، فيجب ان يكون:

(أ) انجاز حلّ دائم مقبول من جانب المشاركين في المفاوضات.

(ب) انجاز ترتيبات السلام والحدود بين اسرائيل والاردن.

تفاصيل عملية تطبيق المبادرة

١٤ ـ بادىء ذي بدء، حوار وموافقة مبدئية

من جانب العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، وأيضاً من جانب مصر والاردن، اذا رغبتا في المساهمة في المفاوضات، وفقاً للمبادىء الموجّهة للمبادرة.

(١٥) ـ (أ) يلي ذلك، فوراً [بدء] مرحلة اعداد وتنفيذ للاجراء الانتخابات، يتمّ فيها انتخاب ممثلين عن العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة.

وهؤلاء الممثلون:

١ ـ يكونون الطرف الشريك في اجراء المفاوضات بشأن الفترة الانتقالية (الاتفاق المرحلي).

٢ ـ ويصبحون سلطة الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية.

٣ ـ ويشكّلون العامل الفلسطيني المركزي في محادثات المفاوضات بشأن الحل الدائم، وفق مقتضى الاتفاق في نهاية السنوات الثلاث.

(ب) في فترة الاعداد والتنفيذ، يتحقق هدوء في أعمال العنف في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة.

١٦ ـ بالنسبة الى جوهر الانتخابات بحدّ ذاتها، يوصى باجراء انتخابات على أساس دوائر، تحدد تفاصيلها في مداولات أخرى.

١٧ ـ كل عربي فلسطيني يقيم في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة يتمّ انتخابه من جانب السكان لتمثيلهم، وبعد ان يتقدّم بكتاب ترشيحه، وفقاً للوثيقة المفصّلة التي يتمّ الاتفاق بشأنها في موضوع الانتخابات، بامكانه ان يكون شريكاً شرعياً في عملية اجراء المفاوضات مع اسرائيل.

١٨ ـ تكون الانتخابات حرّة، وديمقراطية، وسرية.

١٩ ـ فور انتخاب الهيئة التمثيلية عن العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، تبدأ المفاوضات معها للتوصل الى اتفاق مرحلي بشأن الفترة الانتقالية التي سوف تستمر، كما هو وارد، لمدة خمس سنوات. وفي هذه المفاوضات، يتمّ الاتفاق، بموافقة الاطراف، على كل المواضيع ذات الصلة بجوهر الحكم الذاتي والترتيبات اللازمة لتطبيقه.

٢٠ ـ في أقرب وقت ممكن، وفي موعد أقصاه السنة الثالثة بعد اقامة الحكم الذاتي، تبدأ المفاوضات للتوصل الى اتفاق بشأن الحل الدائم. وعلى امتداد فترة المفاوضات والى حين التوقيع على الاتفاق بشأن الحل الدائم، يستمر الحكم الذاتي، وفقاً لما تحدّد في المفاوضات بشأن الاتفاق المرحلي.

[نقلاً عن **هآرتس**، ١٥/٥/١٩٨٩]

◇
◇ ◇

م.ت.ف. ترفض الخطة الاسرائيلية

اطلعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في دورة اجتماعاتها من ١٤ ـ ١٥/٥/١٩٨٩، على ما تناقلته الانباء من بنود المشروع الذي صادقت عليه الحكومة الاسرائيلية. ورأت اللجنة التنفيذية ان هذا المشروع لا يعني الشعب الفلسطيني، لأنه لا يعترف بوجوده الوطني، ولا يتعامل، من قريب أو بعيد، مع قضيته وحقوقه الوطنية المشروعة، كما يتجاهل جميع القرارات الدولية، بما فيها ٢٤٢ و٣٣٨، التي تنص على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وعلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي الفلسطينية، والاراضي العربية، المحتلة منذ العام ١٩٦٧. وتمادياً من الحكومة الاسرائيلية في تحدي الارادة الدولية، والعربية، فقد توجّهت بمشروعها المخادع هذا الى الحكومة الاردنية التي كانت أعلنت،

رسمياً، فك ارتباطها بالضفة الفلسطينية المحتلة واعترفت بدولة فلسطين. ونحن على ثقة بأن هذا التضليل الاسرائيلي الرسمي الجديد لن ينطلي على الرأي العام العالمي وعلى القوى السياسية المؤثرة في العالم، التي تُجمع على الادراك ان السلام العادل والحقيقي يتطلب حلولاً واقعية، تقوم على اساس الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني؛ وان الاطار الملائم لتحقيق ذلك هو المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وتنشيط الجهود التحضيرية المبذولة لعقده؛ وان أية افكار، أو مشاريع مرحلية، يجب ان تكون جزءاً من خطة شاملة متكاملة تقود الى انجاز السلام العادل القائم على تلبية الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا، وصولاً لتحقيق استقلاله الوطني.

ان شرعية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، واقامة دولته المستقلة، ليست قابلة للجدل، أو المساومة. ولقد عفا الزمن على المشاريع التضليلية الرامية الى تجميل صورة الاحتلال وفك طوق العزلة العالمية بمثل هذه المشاريع الوهمية، أو محاولة تسويقها من أي طرف كان.

ان مشروع الحكومة الاسرائيلية يكشف، ويفضح، جوهر الدعوة الى اجراء انتخابات باعتبارها مهزلة ووسيلة لخداع الرأي العام العالمي وترسيخ الاحتلال، ترافقه حملة تصعيد بقبضتها الحديدية وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني وضرب الانتفاضة المباركة، كما تدل على ذلك الممارسات والتصريحات الاسرائيلية الرسمية.

وتتوجه اللجنة التنفيذية بالتحية والتقدير الى جماهير شعبنا في الداخل، التي بادرت الى رفض المشروع - المؤامرة الاسرائيلية وتصديها البطولي لاحباطه، مؤكدة التفافها الكامل حول ممثلها الشرعي والوحيد، ومجددة تلاحم ووحدة جماهير شعبنا، داخل الوطن وخارجه.

لقد قرّر الشعب الفلسطيني مواصلة نضاله وانتفاضته الباسلة وتمسّكه بخطه السياسي الذي تعبّر عنه مبادرة السلام الفلسطينية، حتى تحقيق اهدافه بالتحرّر، والاستقلال الوطني، والسلام.

[بيان]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٤/١٩٨٩ الى ١٥/٥/١٩٨٩

١٦/٤/١٩٨٩

• توقّف رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في القاهرة، لبضع ساعات، في طريق عودته من عمّان الى تونس، بعد زيارة عرض فيها مع الملك الاردني، حسين، تطوّر الاوضاع في المنطقة، واقتراح اسرائيل اجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، والقضايا المتعلقة بذلك (**الحياة**، لندن، ١٧/٤/١٩٨٩). وفي تونس، استقبل عرفات المبعوث العام للصليب الأحمر الدولي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، أنجلو فنيدنغر، يرافقه المبعوث الاقليمي، فرانسوا زندوفسينن. وتمّ، خلال اللقاء، بحث في تطورات الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وانتهاكات اسرائيل وخرقها اتفاقية جنيف الدولية. ووعد وفد الصليب الاحمر بالمحافظة على اتفاقية جنيف الرابعة، والزام اسرائيل بها (**وفا**، تونس، ١٦/٤/١٩٨٩).

• اطلق جنود الاحتلال النار على اطفال وفتيان في قرية السمّوع، فقتلوا محمد سلمان مسلّم ربعي (عشر سنوات)، وأصابوا آخرين بجروح؛ وقتل قنّاص اسرائيلي ناصر ابراهيم القصاص (١٧ عاماً)، الذي اصيب بعيار في قلبه، في اثناء خروجه من منزله في مخيم الدهيشة؛ كذلك قتل جندي اسرائيلي شاباً ثالثاً، لم تتوفر معلومات عنه. من جهة أخرى، تواصلت التظاهرات في مناطق متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، استنكاراً لمجزرة نحالين، واحياء لذكرى الشهيد القائد خليل الوزير (أبو جهاد)، في وقت استمر حظر التجول مفروضاً على جميع انحاء قطاع غزة وعدد من المدن الرئيسة في الضفة (**الاتحاد**، حيفا، ١٧/٤/١٩٨٩). على صعيد آخر، حذّر رئيس بلدية مدينة نابلس، حافظ طوقان، من مخطط اسرائيلي يهدف الى طمس التاريخ الفلسطيني، من خلال عمليات نسف منظمة للبيوت الأثرية. وقال ان المخطط الاسرائيلي يتركز حالياً، على مدينة نابلس، خصوصاً الحي القديم فيها. ويأتي هذا المخطط ضمن الضغط الاسرائيلي لايقاف الانتفاضة (**وفا**، ١٧/٤/١٩٨٩).

• عبّر القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، عن تأييده لاجراء انتخابات سياسية، وليست بلدية فقط، في المناطق المحتلة، وبمشاركة عرب القدس الشرقية فيها. كذلك أيّد بيرس القيام بأنشطة سياسية في المناطق المحتلة قبل الانتخابات. وصرّح بأنه «ينبغي على الحكومة الاسرائيلية الحسم في موضوع نوعيّة هذه الانتخابات. واعتقد بأنه يجب ان تكون سياسية، اذا كنّا نرغب في اجراء مفاوضات» (**عل همشمار**، ١٧/٤/١٩٨٩).

• توقّع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان تواجه دعوته الى اجراء انتخابات اشكالات معيّنة. وصرّح شامير، الذي تحدث في جلسة الحكومة الاسبوعية، بأنه لا ينوي اضاعة الوقت، وان هناك الكثير ممّا يفعله على صعيد الانتخابات؛ لكنه أكد، من جهة أخرى، انه لم يحسم أمره في ما يتعلق بطبيعة الانتخابات، وما اذا كانت بلدية أم سياسية تهدف الى فرز ممثلين عن الفلسطينيين للتفاوض مع اسرائيل (**عل همشمار**، ١٧/٤/١٩٨٩).

• نفت اوساط مقرّبة من وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان يكون رابين قد نقل رسالة الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بواسطة عضو الكنيست، عبدالوهاب دراوشة، الذي توجّه الى القاهرة. وكانت معلومات أفادت بأن رابين التقى دراوشة في مكتبه في الكنيست، يوم الجمعة الماضي، وبعث بواسطته برسالة شفوية الى عرفات تتعلق بمشروعه السياسي وبفكرة اجراء انتخابات في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٧/٤/١٩٨٩).

• دعا الوزير الاسرائيلي، افنير شاكي (مفدال)، في جلسة الحكومة، الى اقامة حرس مدني من بين المستوطنين في الضفة الفلسطينية لملء الفراغ الناجم عن تقليص قوات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة، بسبب تقليص ميزانية «الأمن». وحسب اقوال

شاكي، يستطيع المستوطنون ملء هذا الفراغ، اذا سمح لهم بالعمل في اطار الحرس المدني، الذي سوف يعمل تحت قيادة الجيش الاسرائيلي، او الشرطة الاسرائيلية، ممّا يبعد احتمال استغلاله لاهداف «غير صحيحة»، على حدّ تعبيره (**عل همشمار**، ١٧/٤/١٩٨٩).

١٧/٤/١٩٨٩

• دعا رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الادارة الاميركية الى توضيح موقفها من المجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. ودعا، كذلك، في كلمة القاها في افتتاح «ندوة الانتفاضة» التي تقام في تونس في الذكرى الاولى لاستشهاد القائد الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد)، الى فضح الممارسات الارهابية التي تستخدم فيها أسلحة محرّمة، دولياً (**وفا**، ١٧/٤/١٩٨٩).

• استشهد أربعة مواطنين برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال الاحتفالات التي تواصلت اليوم احياء لذكرى استشهاد خليل الوزير (أبو جهاد). فقد اصيبت رفيدة خليل أبو لبن (١٣ عاماً) بعيار ناري في اثناء تشييع جثمان الشهيد ناصر القصاص، أدّى الى استشهادها. واستشهد، كذلك، خليل مصطفى الاسطل (٢٢ عاماً) في مدينة خان يونس، وفارس سعد صالحة (٥٠ عاماً) وزياد حسن سلامة (١٦ عاماً)، من مخيم جباليا. وكانت وقعت اشتباكات متفرقة في قطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، فيما استمر حظر التجول مفروضاً على قرية نحالين ومخيم الدهيشة ومدينة خان يونس ومخيّمها (**الدستور**، عمّان، ١٨/٤/١٩٨٩).

• أكدت لجنة التضامن العلني مع الشعب الفلسطيني القبرصية ان شعب قبرص والعالم أجمع يتابعان بقلق استمرار قوات الاحتلال الاسرائيلي بارتكاب المجازر في الأراضي الفلسطينية المحتلة (**وفا**، ١٧/٤/١٩٨٩).

• ظهرت، في الأيام الاخيرة، في أماكن متعددة في قطاع غزة، شعارات كتبت على الجدران تدعو الى تخزين السلاح الناري. وتقدر أوساط أمنية اسرائيلية ان «فتح» تقف وراء ذلك، وتهيىء نفسها لاحتمالات استخدام السلاح مستقبلاً، في الانتفاضة. وتقوم السلطات الاسرائيلية، حالياً، بفحص دلالات هذه الظاهرة الجديدة (**معاريف**، ١٨/٤/١٩٨٩).

• بحث وزير الخارجية المصرية، عصمت عبدالمجيد، ومدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، رؤوبين مرحاف، في وسائل تحريك عملية مسار السلام، ومشروع رئيس الحكومة الاسرائيلية الخاص باجراء انتخابات في المناطق المحتلة. وقد سلّم مرحاف عبدالمجيد دعوة من وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، لزيارة اسرائيل (**معاريف**، ١٨/٤/١٩٨٩).

• طلب موظفون اسرائيليون، رفيعو المستوى، من شخصيات في قطاع غزة، التعبير عن وجهة نظرهم في موضوع الانتخابات. بين هذه الشخصيات المحامي فايز أبو رحمة، أحد مؤيدي ياسر عرفات في قطاع غزة. وحذّر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في جلسة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، من انه «اذا رغب الممثلون الفلسطينيون الذين سوف ينتخبون في تلك الانتخابات بالعمل خارج هذا الاطار المقرّر، فلن نمكّنهم من القيام بذلك، حتى ولو انتُخبوا». وأضاف شامير: «لن تقام دولة فلسطينية. والامر يدور حول انتخاب أشخاص لاجراء مفاوضات حول تسوية مرحلية» (**معاريف**، ١٨/٤/١٩٨٩).

• خاطب مسؤول التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، جمهوراً غالبيته من المؤيدين لاسرائيل، فقال: «كلما عرضنا عليكم خطة وقلنا لكم اقبلوها او ارفضوها، فانكم ترفضونها. وعلى هذا الأساس، قررنا [الادارة الاميركية] التحرّك خطوة ـ خطوة» (**نيويورك تايمز**، ١٨/٤/١٩٨٩).

١٨/٤/١٩٨٩

• عمّ الاضراب الشامل مناطق الوطن المحتل كافة، تلبية لنداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والتي دعت مواطني دولة فلسطين المحتلة الى اعتبار اليوم يوم اضراب شامل، احتجاجاً واستنكاراً لمصادرة قوات الاحتلال سيارات المواطنين واستخدامها في عمليات الاقتحام التي تقوم بها. في هذه الاثناء، تواصلت المواجهات والاشتباكات، وذكر ان ٣٥ فلسطينياً جرحوا خلالها؛ واستشهد الفتى كايد حسين موسى متأثراً بجروح اصيب بها خلال تشييع جثمان الشهيد فارس محمد صالحة في مخيم جباليا؛ كما سقط شهيداً، محمد ابو شعب، من قرية بني سهيلة، في اثناء محاولته رفع علم فلسطين على عمود كهرباء، حيث اصيب بصعقة كهربائية (**الدستور**، ١٩/٤/١٩٨٩).

• استبعدت مصادر سياسية خليجية وجود اتصالات بين دول مجلس التعاون الخليجي وم.ت.ف. حول تعيين مراقب من المنظمة لحضور الاجتماعات السياسية للمجلس. وأكدت ان لا وجود لهذه الفكرة أساساً، ولم تجر أية اتصالات حولها؛ كما ان م.ت.ف. لم تتقدم بأي طلب رسمي في هذا الخصوص (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩/٤/١٩٨٩).

• أعلن مجلس مستوطنات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة عن انه شكّل طاقم عمل مقلّصاً لافشال عملية اجراء انتخابات في المناطق المحتلة عبر أساليب مختلفة؛ غير ان المجلس لم يذكر هذه الاساليب. ويقف وراء هذا القرار سكرتير عام مجلس المستوطنات، أوري اريئيل، وسكرتير حركة «امناه»، حركة الاستيطان التابعة لغوش ايمونيم (**عل همشمار**، ١٩/٤/١٩٨٩).

• قال مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، اثر عودته من القاهرة، ان المصريين يوافقون على فكرة الانتخابات في المناطق المحتلة، على الرغم من انهم، خلال المحادثات التي أُجريت، اهتموا أكثر بنوايا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، تجاه التسوية الدائمة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**عل همشمار**، ١٩/٤/١٩٨٩).

• اتهمت منظمة حقوق الانسان (أمنستي) حكومة اسرائيل بتشجيع جنود الجيش الاسرائيلي على القتل وجرح الفلسطينيين خلال قمع الانتفاضة. ودعت «أمنستي» اسرائيل الى اجراء تحقيق قضائي مستقل حول «خرق حقوق الانسان بنسبة كبيرة من قبل قوات الامن الاسرائيلية». وعبّرت المنظمة عن قلقها العميق تجاه تجاهل القيادة السياسية في اسرائيل استخدام الجنود وحرس الحدود القوة بشكل لا مبرّر له، وكذلك تشجيعها لهم، مع علمها المسبق بأن الامر سيؤدي الى عمليات قتل وجرح فلسطينيين» (**عل همشمار**، ١٩/٤/١٩٨٩).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، في لقائه مع زعماء مستوطنات الجولان، ان من يرغب في الاحتفاظ بالضفة الفلسطينية وقطاع غزة يهدّد مستقبل الجولان. ورد بيرس على طلب سكرتير كيبوتس اورطال بشأن تقديم تعهّد واضح ازاء ابقاء الجولان خارج اطار مفاوضات التسوية: «اذا أيّد كل مستوطني الجولان حلّ المشكلة الفلسطينية، سوف أؤيد البقاء في الجولان». وأكد بيرس انه «ليس لحكومة اسرائيل ما تفعله في غزة المكتظة بالآلاف من السكان الفلسطينيين، بينما الجولان هام جداً بالنسبة الينا، من الناحية الاستراتيجية» (**عل همشمار**، ١٩/٤/١٩٨٩).

١٩/٤/١٩٨٩

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، سفير اسبانيا لدى تونس، بصفة اسبانيا رئيسة دول المجموعة الاوروبية في الدورة الحالية. وتحدث عرفات، خلال اللقاء، عن الاعمال القمعية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة؛ وأشار، بشكل خاص، الى مجازر نحالين والأقصى ونابلس التي ارتكبت مؤخراً. وحثّ عرفات دول السوق الاوروبية على ضرورة تكثيف جهودها من أجل ايقاف هذه المجازر، ومباشرة التحضير للمؤتمر الدولي ببدء المشاورات بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن أو في جلسات خاصة للمجلس. من جهة أخرى، استقبل عرفات المديرة التنفيذية لمنظمة الشرق الاوسط لتحالف الأطفال، باربارا لوبين، ووفداً مرافقاً لها، حيث أُجري بحث في وضع الاطفال الفلسطينيين في الارض المحتلة، والسياسة اللاانسانية التي تمارسها اسرائيل ضدهم (**وفا**، ١٩/٤/١٩٨٩). وفي وقت لاحق، وصل عرفات الى براغ في زيارة قصيرة لتشيكوسلوفاكيا يجتمع خلالها مع كبار المسؤولين (**المصدر نفسه**، ٢٠/٤/١٩٨٩).

• اصيب ٤٥ مواطناً في غزة، بينهم العديد من الاطفال من مخيم النصيرات، اثر تعرّضهم لطلقات معدنية، خلال مواجهات وقعت صباح اليوم. وفي القدس، اغلقت سلطات الاحتلال، بدعوى التظاهر، مدرستي الفتاة العائدة ـ أ والفناء العائد ـ ن، والمدرسة النظامية في بيت حنينا. من جهة أخرى، أمّت وفود كبيرة قرية نحالين لتقديم العزاء ومواساة ذوي ضحايا المجزرة التي وقعت في البلدة مؤخراً، وراح ضحيتها سبعة من ابناء نحالين. كذلك وقعت اشتباكات في مناطق متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**وفا**، ١٩/٤/١٩٨٩).

• بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين منذ اندلاع الانتفاضة حتى الآن، وفقاً لمصادر رسمية اسرائيلية، ٣٠ ألفاً، قسم منهم اعتقل ادارياً. وأفادت المصادر

نفسها بأن تكاليف ادارة وتفعيل شبكة السجون في المناطق المحتلة (سبعة سجون)، اضافة الى سجن مجدّو، بلغت أكثر من مئة مليون شيكل سنوياً (**الاتحاد**، ٢٠/٤/١٩٨٩).

• كرر الرئيس الاميركي، جورج بوش، ثوابت السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط، خلال زيارة العاهل الاردني، الملك حسين، لواشنطن. وقال بوش، انه شرح للملك حسين ضرورة انهاء التوتر واشاعة الحوار واجراء انتخابات في الارض المحتلة، كخطوة أولى تقود الى المفاوضات حول الوضع النهائي. وزاد انه كرر للعاهل الاردني تأكيد التزام الولايات المتحدة العمل على اقامة حلّ شامل في الشرق الاوسط، من خلال المفاوضات المرتكزة على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى مبدأ «الارض في مقابل السلام»، وانه، من خلال هذه المفاوضات، «يمكن تحقيق الامن لاسرائيل والحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٠/٤/١٩٨٩).

• صرح مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية بأن الولايات المتحدة طلبت من منظمة التحرير الفلسطينية ألّا ترفض، على الفور، فكرة الانتخابات في الارض المحتلة التي اقترحها رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، واعتبرت ان الرد على طلبها كان «مشجعاً» (**نيويورك تايمز**، ٢٠/٤/١٩٨٩).

٢٠/٤/١٩٨٩

• اجتمع الأمين العام للامم المتحدة، خافيير بيريز دي كويلار، مع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الذي وصل جنيف، أمس، على رأس وفد يضم قياديين في م.ت.ف. وقد عقد اللقاء في قصر الامم، وتناول احتمالات عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، ودور الامم المتحدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. والتقى عرفات، لاحقاً، المدير التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، هيروشي ناكاجيما، بناء على طلب الاخير. وعلم ان اللقاء تعلق بطلب م.ت.ف. منحها صفة العضوية الكاملة في منظمة الصحة العالمية، بدلاً من صفة مراقب. كما التقى عرفات نائب رئيس الوزراء العراقي، طارق عزيز، وكذلك عضو الكنيست الاسرائيلي، مئير فلنر، الذي رافقه عضوا اللجنة المركزية لـ «راكح»، توفيق زياد وعلي عاشور (**وفا والشرق الاوسط وهآرتس**، ٢١/٤/١٩٨٩).

• أعلن، في تونس، عن مبادرة سلمية تقدم بها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، خلال استقباله أمين عام الجامعة العربية، الشاذلي القليبي، أمس. وكشف سفير دولة فلسطين في تونس، حكم بلعاوي، النقاب عن ان المبادرة الفلسطينية تستهدف انقاذ لبنان من أزمته، والحدّ من تفاقمها (**وفا**، ٢٠/٤/١٩٨٩).

• أُقيمت، خلال الليلتين الماضيتين، احتفالات تأبينية في ذكرى استشهاد القائد الفلسطيني خليل الوزير (أبو جهاد). وقد شهدت مدن وقرى ومخيمات عديدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة عروضاً عسكرية، قام بها أفراد من المجموعات الضاربة، ورفع خلالها علم فلسطين، وصورة رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، وصورة الشهيد «أبو جهاد»، وأُلقيت كلمات تأبينية بالمناسبة. من جهة أخرى، فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حظر التجول على عدد من احياء رام الله، اثر مهاجمة دورية عسكرية اسرائيلية بقنبلة حارقة اشعلت فيها النيران، في الوقت الذي شهدت المناطق الاخرى في الضفة والقطاع مواجهات عنيفة، أصيب خلالها عشرات المواطنين الفلسطينيين بجروح (**وفا**، ٢٠/٤/١٩٨٩).

• تبنّت القيادة السياسية الاسرائيلية، في الآونة الاخيرة، سياسة «اليد القوية» ضد ظواهر التطرّف القومي في المناطق المحتلة، مثل كتابة الشعارات ورفع علم فلسطين، حيث توقّعت ان يتمّ الانتقال سريعاً من كتابة الشعارات ورشق الحجارة الى القاء الزجاجات الحارقة، وان الانتقال من «السلبية» الى التطرف القومي هو انتقال مفاجيء وذو دلالة أكثر من الانتقال من التطرّف القومي الى العنف (**هآرتس**، ٢١/٤/١٩٨٩).

• حكم بالسجن لمدة ٢٨ يوماً على جنديين اسرائيليين في الاحتياط بسبب رفضهما الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة، والجنديان هما الون ملمد (٣٠ سنة)، من كيبوتس كنيرت، وروني بيسكا، من تل - أبيب، الذي دخل السجن للمرة الثانية للسبب عينه. يذكر ان عدد رافضي الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة، منذ بدء الانتفاضة، بلغ ستين ضابطاً وجندياً، بينهم ما يزيد على الخمسين من جنود الاحتياط الاسرائيليين (**هآرتس**، ٢١/٤/١٩٨٩).

• قال مسؤولون في الادارة الاميركية، ان العاهل الاردني، الملك حسين، لم يرفض فكرة الانتخابات في الارض المحتلة؛ ولكنه عبّر عن قلقه ازاء امكان

نجاحها. وأشاروا الى انه التزم، مبدئياً، بطرح الفكرة على عدد من القادة العرب، لاستكناه مدلولاتها (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢١/٤/١٩٨٩).

٢١/٤/١٩٨٩

• حذّر رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، من ان ما يتعرّض له لبنان، حالياً، يستهدف تقسيمه. ودعا العرب الى التحرك بسرعة؛ اذ يكفي «امتنا العربية فلسطين واحدة». وأبدى عرفات الاستعداد للمشاركة في ارسال قوات فصل عربية في لبنان (**الحياة**، ٢٢ - ٢٣/٤/١٩٨٩).

• استشهد شابان واصيب خمسون آخرون وتمّ اعتقال أربعين خلال اشتباكات وقعت، أمس، في مناطق متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. والشهيدان هما ابراهيم محمود ابو شحمة (١٧ عاماً)، من خان يونس، ووليد محمد نجاجرة، من قرية نحالين، وكان اصيب بعيار ناري في اثناء مشاركته في نقل جرحى خلال مجزرة نحالين في ١٣ من الشهر الجاري (**الدستور**، ٢٢/٤/١٩٨٩).

• قال رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، لدى عرضه نتائج زيارة الملك حسين لواشنطن، في مؤتمر صحافي عقده لهذا الغرض، ان الملك حسين أعلن ان الاردن «ليس الطرف المعنيّ» بالموافقة على، أو رفض، الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، و«ان الجهة صاحبة القرار في أي اجراءات في الارض المحتلة هي م.ت.ف. ومسائل الانتخابات وغيرها يجب ان تبحث مع المنظمة» (**الحياة**، ٢٢ ـ ٢٣/٤/١٩٨٩).

• أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية، بطرس غالي، ان مشروع رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، لاجراء انتخابات في الاراضي المحتلة يتّسم بالغموض والتمييع، ويعكس استماتة مطلقة في تكريس الاحتلال (**الاهرام**، القاهرة، ٢٢/٤/١٩٨٩).

٢٢/٤/١٩٨٩

• نفّذ المواطنون في المناطق المحتلة اضراباً عاماً شاملاً، تلبية لنداء القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة الرقم ٣٨، في الوقت الذي كثّفت قوات الاحتلال الاسرائيلي تواجدها في المدن والقرى والمخيمات، تحسّباً لوقوع مواجهات جديدة. ولا تزال قوات الاحتلال تغلق مدينتي رام الله والبيرة والقرى والمخيمات المجاورة لهما، لليوم الثاني على التوالي، وتمنع الخروج منها، والدخول اليها، بحجة انها مناطق عسكرية (**الدستور**، ٢٣/٤/١٩٨٩).

• سلّمت المملكة العربية السعودية م.ت.ف. مبلغ اثنى عشر مليوناً وأربعين ألف دولار، يمثل قسطين من التزامات السعودية بدعم الانتفاضة في المناطق المحتلة. وأكد سفير دولة فلسطين لدى السعودية، رفيق النتشة، ان هذا الدعم يشكل تعبيراً واقعياً عن مواصلة السعودية تسديد التزاماتها نحو دعم القضية والثورة الفلسطينية من خلال دعم الانتفاضة (**الشرق الاوسط**، ٢٣/٤/١٩٨٩).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، مردخاي غور، ان لزيارة الملك حسين لواشنطن دلالات سياسية كثيرة؛ لأنه، بهذا، يعيد نفسه، عملياً، الى مسار السلام. وأضاف: «انني أرى، بشكل قاطع، ان هذه بادرة مشجعة للسير قدماً بمسار السلام في المنطقة». وذكر غور ان هناك دلالة أخرى، هي ان الملك حسين يرفض فكرة الانتخابات في المناطق المحتلة، وقد عبّر عن رأيه حول الموضوع (**دافار**، ٢٣/٤/١٩٨٩).

٢٣/٤/١٩٨٩

• جرحت قوات الاحتلال الاسرائيلي، الليلة الماضية ونهار أمس، ١٦٣ فلسطينياً على الاقل، اصيب معظمهم بعيارات مطاطية وبلاستيكية، خلال اشتباكات ومصادمات وقعت في مناطق عدة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في حين تمكّنت المجموعات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة ٤٠ سيارة عسكرية اسرائيلية. وكانت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة حثّت المواطنين على تصعيد هجماتهم؛ وكذلك وجه قادة الحركة الاسلامية دعوات مماثلة (**الدستور**، ٢٤/٤/١٩٨٩).

• حالت قيادة م.ت.ف. في الاسبوع الماضي دون محاولات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين توزيع منشورات تحريضية في الاردن ضد السلطة. وقال وزير الطاقة الاسرائيلية، موشي شاحل، ان هذه الحقيقة تشير الى ان للفلسطينيين مصلحة خاصة في المحافظة على الطابع الهاشمي للاردن واستقرار سلطة الملك حسين. وقد عبّر شاحل عن قلقه من ان الانتفاضة تحوّلت الى نموذج يحتذى به في المنطقة، كلما وُجدت الرغبة في تغيير واقع ما (**هآرتس**، ٢٤/٤/١٩٨٩).

• بدأ نشيطون من بين صفوف المسلمين في

اسرائيل نشاطاً منظماً لجمع أموال الزكاة من أبناء طائفتهم لمساعدة سكان المناطق المحتلة. وقامت «رابطة انصار السجين» بتوزيع منشورات دعت فيها المسلمين المتدينين الى التبرّع لصالح المعتقلين الفلسطينيين وعائلاتهم (**هآرتس**، ٢٤/٤/١٩٨٩).

• أعلن وزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، ان رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، سوف يقوم بزيارة رسمية لفرنسا في بداية أيار (مايو). وفي أول رد فعل اسرائيلي على هذا الاعلان، وصف رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، هذه الخطوة بأنها بالغة الخطورة (**الاهرام**، ٢٤/٤/١٩٨٩).

• قال رئيس مجلس الوزراء الايطالي، سيرياكو دي ميتا، الذي يزور الارض المحتلة، ان الاوضاع الدولية الراهنة يمكن ان تتيح «تطورات ايجابية» في اتجاه احلال السلام في الشرق الاوسط. وأكد ميتا، في احتفال أُقيم في القدس، ان «الاوضاع الدولية التي تتسم بتعاون أكبر بين الشرق والغرب وبتطور نحو اعتدال أكبر لبعض الاطراف المتورطة في النزاع الشرق أوسطي تدعو الى توقع تطورات ايجابية لا ينبغي تجاهلها». يذكر ان ميتا هو أول مسؤول سياسي اوروبي يلتقي رئيس وزراء اسرائيل، شامير، بعد مقترحاته اجراء انتخابات في المناطق المحتلة (**الدستور**، ٢٤/٤/١٩٨٩).

• أفاد مساعد وزير الخارجية الاميركية، لورنس ايغلبرغر، في لقاء مع وزير المواصلات الاسرائيلية، جاد يعقوبي، تمّ في وزارة الخارجية الاميركية في واشنطن، ان الادارة الاميركية تقوم بفحص امكان تشكيل «جهاز لمراقبة الانتخابات في المناطق المحتلة» من اسرائيليين ومصريين واردنيين وفلسطينيين، ويضم اوساطاً ذات علاقة بـ م.ت.ف. وأضاف ايغلبربرغر، ان الرئيس المصري، حسني مبارك، وكذلك الملك حسين، عارضا فكرة الانتخابات عندما وصلا واشنطن، لكنهما عبّرا، في أعقاب المحادثات التي أُجريت مع زعماء الادارة الاميركية، عن استعدادهما لفحص الفكرة (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/٤/١٩٨٩).

٢٤/٤/١٩٨٩

• استشهد المواطن أمجد عبدالمجيد المومني (٢٤ عاماً)، من قرية دير السودان القريبة من رام الله، وأصيب ١٧ مواطناً آخرين بجروح خلال المواجهات العنيفة التي تواصلت أمس، واعتقلت قوات الاحتلال ٥٣ مواطناً. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية «ان بين الجرحى ١٨ أصيبوا بالرصاص في قطاع غزة». وكان أعنف المواجهات وقع في خان يونس التي اصيب فيها ستة، بينهم فتاة في السابعة من عمرها (**الدستور**، ٢٥/٤/١٩٨٩).

• قال فلسطينيون التقوا، في القدس، رئيس الوزراء الايطالي، سيرياكو دي ميتا، انهم سيوافقون على اجراء انتخابات بوصفها خطوة أولى نحو اقامة الدولة الفلسطينية، واشترطوا، لذلك، «الاتفاق مسبقاً على انسحاب القوات الاسرائيلية بعد الانتخابات» (**الدستور**، ٢٥/٤/١٩٨٩). وكان رئيس الوزراء الايطالي طلب من الشخصيات التي التقاها فحص اقتراح شامير بشأن اجراء انتخابات، قبل اعلان رفضهم له (**دافار**، ٢٥/٤/١٩٨٩).

• قال وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار-ليف، في لقاء له مع رئيس بلدية حيفا، آرييه غورئيل، ان ثمة اتجاهاً واضحاً لتقوية التيارات القومية الفلسطينية بين عرب اسرائيل، منذ بدء الانتفاضة: «فقد لمسنا، خلال السنة ونصف السنة الاخير، أعمال عنف وغلق شوارع، وكذلك انتماء عرب من مواطني اسرائيل الى منظمات فدائية، ممّا لم نسمع به قبل ثلاث سنوات» (**دافار**، ٢٥/٤/١٩٨٩).

• صرّحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، بـ «اننا شديدو القلق لازدياد عدد الضحايا في الارض المحتلة في الايام الاخيرة». وأضافت: «ان زيادة حدّة التوتر في الارض المحتلة تتناقض، تماماً، مع قضية السلام؛ ونحض، بحزم، جميع الاطراف على اظهار قدر كبير من ضبط النفس». وذكرت ان الولايات المتحدة مصمّمة على العمل «مع جميع الفرقاء» المعنيين لاستبدال «العنف بحوار سياسي» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٥/٤/١٩٨٩).

٢٥/٤/١٩٨٩

• وصل الى صنعاء، بعد ظهر اليوم، رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في زيارة رسمية للجمهورية العربية اليمنية، تستغرق عدة أيام، وذلك تلبية لدعوة رسمية من الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، الذي كان في استقبال عرفات عند سلّم الطائرة، لدى وصوله مطار العاصمة (**وفا**، ٢٥/٤/١٩٨٩).

• تواصلت الصدامات والاشتباكات، أمس، بين

المواطنين الفلسطينيين والقوات الاسرائيلية في انحاء متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حيث جرح أكثر من مئة فلسطيني، ٤٥ منهم اصيبوا بعيارات نارية، والباقون اصيبوا جرّاء الاعتداء عليهم بالضرب، أو تعرّضهم لقنابل الغاز بنوعيه السام والمسيل للدموع. الى ذلك، سقط شهيداً الشاب خالد موسى الرميلات (٢٢ عاماً) (**الدستور**، ٢٦/٤/١٩٨٩). من ناحية أخرى، اعترفت التلفزة الاسرائيلية باتساع ظاهرة استقلال القرى العربية، وقيام أعضاء الجيش الشعبي فيها بمسيرات ليلية وخلال النهار. ونسبت التلفزة الاسرائيلية الى مصدر حكومي قوله ان هذه الظاهرة ليست جديدة؛ لكن الجديد فيها هو المسيرات التي تتمّ على الرغم من التواجد الكثيف للقوات الاسرائيلية (**وفا**، ٢٥/٤/١٩٨٩).

• قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. صلاح خلف (أبو اياد)، ان جميع الفصائل الفلسطينية وافقت على اجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، اذا كانت جزءاً من تسوية شاملة «حتى قبل انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة» (**الحياة**، ٢٦/٤/١٩٨٩).

٢٦/٤/١٩٨٩

• طلب رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، من جميع القيادات الفلسطينية، في اجتماع لها عقد في تونس، التعامل مع الولايات المتحدة الاميركية، خلال لقاءاتهم الصحافية، على انها دولة منحازة الى اسرائيل، وتعمل على ابعاد م.ت.ف. من دورها الحقيقي بالنسبة الى أزمة الشرق الاوسط (**الاتحاد**، ٢٧/٤/١٩٨٩).

• انضم ثلاثة مواطنين الى موكب شهداء الانتفاضة، حيث سقطوا برصاص قوات الاحتلال خلال المواجهات التي وقعت في المناطق المحتلة كافة. فقد استشهد عصام عمر أنيس حسن (ثمانية أعوام) في المستشفى متأثراً بجروح اصيب بها في مخيم طولكرم؛ كذلك سقطت أمل محمد حسين (١٧ عاماً) شهيدة خلال مواجهة وقعت في مخيم الشاطىء؛ واستشهد شريف حافظ الكاتب (١٦ سنة) في حي صبرا في غزة. وذكرت الانباء ان أكثر من ٤٠ فلسطينياً جرحوا خلال هذه الصدامات (**الدستور**، ٢٧/٤/١٩٨٩).

• قررت أوساط الجيش الاسرائيلي عدم السماح لوحدات من حرس الحدود بالقيام بأنشطة عملياتية في قرى الضفة الفلسطينية. ويبدو ان هذا القرار، الذي أقره قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسناع، هو احدى نتائج المذبحة التي وقعت في قرية نحالين في ١٣ الجاري، وقتل خلالها خمسة مواطنين (**معاريف**، ٢٧/٤/١٩٨٩).

• ذكرت أرملة رئيس الحكومة الفرنسية الاسبق، منديس فرانس، ان الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، فوجىء بمستوى رد فعل الطائفة اليهودية في فرنسا على دعوة فرنسا ياسر عرفات لزيارتها، وشعر ميتران بأذى شخصي لحق به، جرّاء الهجوم عليه، وهو الذي ظل يعتقد بأن اليهود والاسرائيليين يدركون جيداً انه صديق حميم لهم (**معاريف**، ٢٧/٤/١٩٨٩).

• باعت الصناعة الجوية الاسرائيلية لدولتين صواريخ دقيقة ذات المدى البعيد تعمل بأشعة ليزر. وعلم ان قيمة الصفقة، التي وقعت في نهاية العام الماضي، تجاوزت عشرات ملايين الدولارات. وهذه هي المرة الاولى التي تقوم شركة اسرائيلية بتصدير عتاد الى الخارج من هذا المستوى، الذي يعتبر، في تصنيفات الجهاز الامني، «سلاح العام ٢٠٠٠» (**معاريف**، ٢٧/٤/١٩٨٩).

• جدد مسؤول التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دينس روس، معارضة بلاده فكرة اقامة الدولة الفلسطينية، بذريعة انها «غير قابلة للحياة»، مشدداً، في الوقت ذاته، على ضرورة اعطاء دور للاردن في اطار الحل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٧/٤/١٩٨٩).

٢٧/٤/١٩٨٩

• رفضت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة خطة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لاجراء انتخابات، ووصفتها بأنها «تمثل جزءاً من مشروع الحكم الذاتي الذي يتمسك به المحتلون؛ وهي محاولة التفاف واضحة على المؤتمر الدولي الفعّال». وقال البيان الرقم ٣٩ الذي تضمّن هذا الموقف، ان خطة شامير «تستهدف تقسيم شعبنا الفلسطيني بين داخل وخارج، فضلاً عن مراهنتها على دبّ الشقاق بين أوساط شعبنا وقواه الاجتماعية والسياسية. وهي، في التلخيص الاخير، محاولة غير بريئة لتجميل الاحتلال والقضاء على الانتفاضة بوسيلة سياسية» (**الاتحاد**، ٢٨/٤/١٩٨٩). من جهة أخرى، أعلنت م.ت.ف.

و٨٣ شخصية في الضفة والقطاع، رفضها خطة شامير. وأكدت انه لا يمكن اجراء انتخابات الاّ بعد انسحاب اسرائيل وتحت اشراف دولي، وان تجرى في اطار خطة متكاملة تنصّ على حل عادل وشامل للمشكلة الفلسطينية (**الأهرام**، ٢٨/٤/١٩٨٩). وعلى صعيد المواجهات مع قوات الاحتلال، سقط أربعة شهداء، أمس، وجرح ثلاثة وثمانون، برصاص القوات الاسرائيلية، في ظل اعلان الاضراب الشامل الذي دعت اليه القيادة الموحّدة للانتفاضة. والشهداء الاربعة هم عماد محمد حربية (٢٠ عاماً) من مخيم عسكر، وعلي سعيد الغرابلي (٣٠ عاماً) واصيب في مسجد الشجاعية في غزة عندما فتح الجنود الاسرائيليون النار على المصلين فيه، وسمير محمد عيد (١٥ عاماً) من رفح (**الدستور**، ٢٨/٤/١٩٨٩)؛ أما الشهيد الرابع، فهو نعيم موسى سعد (٢٧ عاماً) من الشجاعية، وتوفي في مستشفى تل هشومير بعد اصابته بعيار ناري في ظهره (**الاتحاد**، ٢٨/٤/١٩٨٩).

• قالت مصادر معتمدة في القدس ان اتفاقاً في الرأي بين م.ت.ف. والاردن ومصر والاتحاد السوفياتي على تأييد اجراء انتخابات في المناطق المحتلة قد تبلور في الآونة الاخيرة، شرط ان تكون الانتخابات جزءاً من مسار سياسي وليس خطة تستهدف تخفيف الضغط الدولي المتزايد على اسرائيل وتهدئة الاوضاع في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ٢٨/٤/١٩٨٩).

٢٨/٤/١٩٨٩

• تصاعدت حدّة الاشتباكات والصدامات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف انحاء الارض المحتلة. وذكرت مصادر فلسطينية ان ١٩ مواطناً اصيبوا برصاص جنود الاحتلال في قطاع غزة، ممّا رفع عدد الذين أصيبوا بالرصاص اليوم الى ٣١ مواطناً. وأعلنت المصادر ان فلسطينياً متعاوناً مع السلطات الاسرائيلية قتل على يد مجهولين (**الدستور**، ٢٩/٤/١٩٨٩)؛ والقتيل يدعى درويش ابو زنات، ويبلغ من العمر ٥٠ عاماً (**القبس**، الكويت، ٢٩ ـ ٣٠/٤/١٩٨٩)

٢٩/٤/١٩٨٩

• استشهد، في مستشفى «هداسا» في القدس، الفتى نادر نعيم سعيد دعنا (١٥ عاماً)، من الخليل، متأثراً برصاص أطلقه مستوطن يهودي من مسدسه.

من جهة أخرى، منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي المواطنين من الوصول الى القدس والحرم الشريف فيها لاداء صلاة الجمعة، وأقامت الحواجز العسكرية عند مشارف المدينة، اضافة الى حواجز عدة لقوات الشرطة حول البلدة القديمة والحرم الشريف، فيما انطلقت تظاهرة حاشدة من حارة النصارى عقب اداء الصلوات في كنيسة القيامة. ورشق المتظاهرون قوات حرس الحدود بالحجارة. كما وقعت صدامات ورشق حجارة في مناطق عدة، منها غزة وخان يونس والسموع وطولكرم، ووقعت خلالها اصابات كثيرة، بينها اصابة فتاة من المثلّث (**الاتحاد**، ٣٠/٤/١٩٨٩).

• قال عضو لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، يوسي ساريد (راتس)، ان شهر نيسان (ابريل) كان أعنف شهور الانتفاضة وأكثرها ضحايا. فقد سقط خلاله ٣٣ فلسطينياً، منهم سبعة أولاد تحت سن ١٣ سنة، وخمسة آخرون أقل من ١٦ سنة. وأضاف ساريد: «من الصعب تحديد عدد الجرحى خلال ذلك الشهر؛ لكن، على ما يبدو، لقد فاق العدد ٥٠٠ جريح» (**عل همشمار**، ٣٠/٤/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: «يوجد بين سكان الضفة [الفلسطينية] وغزة عناصر على استعداد للتعاون مع اسرائيل في اطار سياسي حتى دون موافقة م.ت.ف. وحتى دون قرار مسبق بشأن اقامة دولة فلسطينية». وأضاف رابين: «عندما تقوم الحكومة الاسرائيلية بطرح مشروع سياسي، ولا يوافق عليه السكان، سوف اقترح وسائل اضافية لاخماد الانتفاضة» (**عل همشمار**، ٣٠/٤/١٩٨٩).

• دعا عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. صلاح خلف (أبو اياد)، يهود الولايات المتحدة، الى عقد لقاءات مع قادة م.ت.ف. والعمل كجسر بينهم وبين قادة اسرائيل. وأضاف خلف: «اننا نرغب في عقد لقاءات واجراء حوارات مفتوحة، ليس مع شخصيات عادية... بل مع منظمات كبيرة ومؤسسات، مثل الكونغرس اليهودي الاميركي واللجنة اليهودية ـ الاميركية. ليست لدينا مشكلة بتوسيع الاطار لكي يشمل منظمات يهودية في اوروبا» (**عل همشمار**، ٣٠/٤/١٩٨٩).

• أفاد استطلاع للرأي أجرته صحيفة «يديعوت احرونوت» ومعهد «داحف»، عشية عيد الفصح

العبري، بأن ٥٨ بالمئة من الاسرائيليين يؤيدون اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. منهم ١٧ بالمئة يؤيدون الاجراء فوراً ومن دون أية شروط، فيما اشترط ٤١ بالمئة ما سبق للمنظمة ان أعلنت عن قبولها به وهو الاعتراف باسرائيل ونبذ الارهاب. يذكر ان استفتاء اجرته الجهة عينها، في شباط (فبراير) الماضي، كان أشار الى نسبة ٥٤ بالمئة، أي بأقل من ٤ بالمئة من الاستفتاء الأخير (**الاتحاد**، ٣٠/٤/١٩٨٩).

٣٠/٤/١٩٨٩

• استشهد المواطن عيسى ابو شلوف (٥٦ عاماً)، من رفح، اثر اصابته برصاصتين اطلقهما مستوطن من غوش قطيف. وأطلق آخرون النار على مواطنين في الخليل، فأصابوا أريحة النتشة في رأسها؛ ولا تزال قوات الاحتلال تفرض حظر التجول على وسط المدينة. وتزامن ذلك مع دعوات الى اطلاق يد المستوطنين في اطلاق الرصاص على المواطنين الفلسطينيين. فقد صرّح الوزير بلا وزارة، أفنير شاكي (الحزب الديني)، بأن الوضع الامني في الضفة الفلسطينية يزداد تدهوراً، وان اوامر اطلاق النار لا تسمح للمستوطنين اليهود هناك بالدفاع عن أنفسهم بصورة كافية (**الدستور**، ١/٥/١٩٨٩).

• دعا رئيس بعثة فلسطين في الامم المتحدة، زهدي الطرزي، مجلس الامن الدولي، اتخاذ اجراءات لحماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وطالب الطرزي، في رسالة بعث بها الى رئيس المجلس، بالقيام بعمل عاجل، مستشهداً بقرار اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة، بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٩، أوصت فيه المجلس بالبحث في مثل هذا الاجراء (**الحياة**، ١/٥/١٩٨٩).

• أوضح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في جلسة الحكومة، ان الجيش الاسرائيلي لن يستخدم وسائل أعنف لقمع الانتفاضة، الاّ من اجل تحقيق اهداف سياسية. ورفض رابين طلب عدد من الوزراء يرمي الى تغيير السياسة المتبعة في المناطق المحتلة والمتعلقة بصلاحيات المستوطنين في استخدام السلاح (**هآرتس**، ١/٥/١٩٨٩).

• يقوم افراد طاقم القنصلية الاميركية في القدس بجمع معلومات تتعلق بحوادث اغتيال فلسطينيين متهمين بالتعاون مع السلطات الاسرائيلية، بهدف فحص مدى صدق ادعاءات وزارة الخارجية الاسرائيلية، التي مفادها بأن م.ت.ف. تمارس ضغطاً وتقوم بتخويف المواطنين الفلسطينيين لمنعهم من تأييد مشروع الانتخابات الذي اقترحه رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير (**هآرتس**، ١/٥/١٩٨٩).

• أفاد مصدر عسكري اسرائيلي، رفيع المستوى، بأن الجيش قلّص، منذ بدء سنة عمله الحالية، قواته المرسلة لقمع الانتفاضة في المناطق المحتلة بنسبة واضحة (**هآرتس**، ١/٥/١٩٨٩).

١/٥/١٩٨٩

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى بغداد، قادماً من تنزانيا، بعد ان انهى جولة افريقية شملت، كذلك، زامبيا والسودان. وقد التقى عرفات، في طريق عودته الى بغداد، رئيس مجلس رأس الدولة السوداني، احمد علي الميرغني، حيث بحثا في تطورات الوضع، فلسطينياً وعربياً ودولياً. وكان عرفات أجرى محادثات رسمية مع زعماء كل من جمهورية الغابون وتنزانيا وزامبيا (**وفا**، ١/٥/١٩٨٩).

• ألغت اللجنة التنفيذية لنقابات العمال، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الاحتفال الخاص بالاول من أيار (مايو)، عيد الطبقة العاملة العالمية، نظراً الى الظروف الراهنة التي يعيشها المواطنون في المنطقتين في ظل الانتفاضة. ودعت اللجنة المواطنين الى جعل الاول من أيار (مايو) يوماً للانتاج. وعلى الرغم من هذه الدعوة، فقد تحوّلت ساحات بعض المدن والقرى والمخيمات الى ميادين عمّتها المسيرات والتظاهرات التي تعرّضت لقمع سلطات الاحتلال الاسرائيلي. من جهة أخرى، استشهد الطفل سامي محمد مرعي (تسع سنوات)، من مخيم طولكرم، متأثراً بجروح أصيب بها بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٩؛ واستشهد، أمس، عيسى ابو شلهوب (٢٦ عاماً)، من رفح، وكان شلهوب اصيب برصاص اطلقه مستوطن (**وفا**، ١/٥/١٩٨٩؛ **والاتحاد**، ٢/٥/١٩٨٩).

• نفى ناطق رسمي باسم م.ت.ف. نبأ أوردته صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ ٣٠/٤/١٩٨٩، ادعى بأن م.ت.ف. أعربت عن موافقتها على اجراء انتخابات في المناطق المحتلة دون اشتراط انسحاب القوات الاسرائيلية. وأكد الناطق ان النبأ عار من الصحة ولا يستند الى أي أساس (**وفا**، ١/٥/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير،

لوزير الثقافة الفرنسية، رداً على زيارة عرفات لفرنسا: «كل خطوة تشجع عرفات وتمنحه مزيداً من الاحترام والاهمية تشجع الاتجاهات المتطرفة في العالم العربي وتقلّل من احتمالات مبادرة السلام الاسرائيلية». وزعم شامير «ان عرفات مستمر في انتهاج التقاليد النازية، وزيارته لباريس تضعف امكان تحقيق السلام» (**دافار**، ٢/٥/١٩٨٩).

• يقوم طاقمان، احدهما في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والثاني في وزارة الخارجية الاسرائيلية، بوضع تفاصيل لخطة شامير السياسية، بهدف تحويلها الى مشروع فعّال. ففي مكتب رئيس الحكومة، شكّل مدير عام المكتب، يوسي بن ـ اهرون، طاقماً من الموظفين، برئاسته، لمعالجة موضوع الانتخابات في المناطق المحتلة، وبلورة الخيارات المختلفة على هذا الصعيد، حيث يضع، لاحقاً، توصياته لرئيس الحكومة شامير، فيما يقدّم بعضها الى الطاقم الوزاري المصغّر (**دافار**، ٢/٥/١٩٨٩).

• قال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الاميركي، السناتور باتريك ليهي، ان اسرائيل بدأت تخسر، تدريجياً، معركة التأثير في الرأي العام الاميركي، وان الوقت حان لكي تجازف من اجل السلام. لكنه أضاف: «انني مرتاح الى طرح رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، خطة الانتخابات في الارض المحتلة من اجل اختيار فلسطينيين يتفاوضون لتحقيق الحكم الذاتي» (**نيويورك تايمز**، ٢/٥/١٩٨٩).

• على هامش الزيارة المرتقبة للرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لباريس، صرّح رئيس الوزراء الفرنسي، ميشال روكار، بأن بلاده قوة كبرى، والشرق الاوسط يتحرك، واسرائيل تجرّ على نفسها مخاطر دبلوماسية انعزالية، وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدتها في التغلّب على خوفها (**لوموند**، ٢/٥/١٩٨٩).

٢/٥/١٩٨٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، في قصر الرئاسة الفرنسية الاليزيه فور وصوله العاصمة الفرنسية، باريس. وقد بحث الجانبان، خلال الاجتماع الذي دام ساعة ونصف الساعة، في السبل الكفيلة بالاسراع في عملية السلام في الشرق الاوسط. وكان عرفات وصل الى مطار أورلي الدولي على رأس وفد فلسطيني يضم عدداً من اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. حيث كان في استقباله، والوفد المرافق له، وزير الدولة الفرنسي لشؤون العلاقات الثقافية والدولية، تيري دي بوسي، وعدد كبير من اعضاء السلك الدبلوماسي من العالم العربي وافريقيا وآسيا واوروبا الشرقية. وتستمر زيارة عرفات لباريس مدة يومين، يجري خلالها محادثات رسمية مع رئيس الوزراء الفرنسي، ميشال روكار، ووزير الخارجية، رولان دوما (**وفا**، ٢/٥/١٩٨٩).

• أغلقت قوات الاحتلال الاسرائيلي، طوال الليلة الماضية وبعد ظهر اليوم، مدينة القدس في وجه المواطنين ومنعتهم من الوصول اليها لاحياء ليلة القدر. وانتشر آلاف رجال الشرطة وحرس الحدود ورجال الامن حول البلدة القديمة وأبواب الحرم الشريف، وأُقيمت الحواجز على مشارف المدينة ومداخلها الجنوبية والشرقية والشمالية، لمنع تدفّق عشرات آلاف المواطنين. وكانت العادة ان تحضر آلاف العائلات، كبيرها وصغيرها، لقضاء ليلة القدر في ساحات الحرم والبلدة القديمة. وبرّرت سلطات الاحتلال اجراءاتها هذه بذريعة «منع أعمال الشغب». من جهة أخرى، شهد مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات عنيفة، استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة بتصعيد التحدي والمواجهة ضد الاحتلال الاسرائيلي (**الاتحاد والدستور**، ٣/٥/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان الانتخابات في المناطق المحتلة سوف تجرى فقط، بعد ان يتمّ التوصل مع «عرب أرض ـ اسرائيل»، حسب تعبيره، الى حل وسط على المدى القصير ودائم على المدى البعيد. وأضاف «ان اقتراح الانتخابات غير منفصل من موافقتهم على المسار كله؛ فلا فائدة من اجراء انتخابات دون اتفاق مسبق على ذلك، ووفق شروط تقرها الحكومة» (**معاريف**، ٣/٥/١٩٨٩).

• صرّحت مصادر أمنية لبنانية بأن عصام سالم، المعروف بعصام اللوح، الممثل الشخصي للرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، قد تعرّض لمحاولة اغتيال في صيدا. وأضافت المصادر ان مسلّحاً ملثّماً أطلق النار على عصام، فأصابه بجروح خطيرة، وتمّ نقله، في حالة غيبوبة، الى المستشفى (**الشرق الاوسط**، ٣/٥/١٩٨٩).

• رأى مسؤول اميركي رفيع المستوى في وزارة الخارجية الاميركية ان من الهام، خلال وضع آلية سياسية لتسوية القضية الفلسطينية، عدم الحكم، مسبقاً، على النتيجة النهائية؛ لكن الامر سوف يكون كذلك اذا استبعدت اسرائيل كلياً سكان القدس الشرقية من العملية الانتخابية (**نيويورك تايمز**، ٣/٥/١٩٨٩).

• صرّحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، بأن «الولايات المتحدة تعارض قبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً في منظمة الصحة العالمية، او في أي وكالة أخرى تابعة للامم المتحدة»، وأضافت: «لقد عملنا، وسنواصل العمل، على اقناع الآخرين بالضرر الذي سيلحق بعملية السلام وبنظام الامم المتحدة بفعل قبول م.ت.ف.». وقالت انه «ينبغي عدم طرح مسائل سياسية كهذه على وكالات متخصصة، لأن تسييساً كهذا يحوّلها عن عملها التقني الهام» (**نيويورك تايمز**، ٣/٥/١٩٨٩).

٣/٥/١٩٨٩

• فجّرت قوات الاحتلال الاسرائيلي أربعة منازل في قرية ارطاس، ومنزلاً خامساً في مخيم الدهيشة، بتهمة مشاركة أفراد من اصحابها في قتل متعاون مع سلطات الاحتلال. وفرضت سلطات الاحتلال نظام حظر التجول على مخيم الشابورة في رفح، وواصلت فرضه على مخيم طولكرم وضاحية ذنّابة لليوم الثامن على التوالي، وعلى مخيم نورشمس ومخيم خان يونس وحي «الأمل» في المدينة لليوم الثاني على التوالي. وقمعت قوات الاحتلال تظاهرة احتجاج في قرية صور باهر واطلقت النار على المتظاهرين، فأصابت اثنين بجروح. الى ذلك، شهدت مناطق جنين ونابلس والخليل، ورام الله وغزة اشتباكات متفرقة، اصيب خلالها عدد من المواطنين بجروح (**الاتحاد**، ٤/٥/١٩٨٩). وفي حادث هو الاخطر من نوعه منذ بدء الانتفاضة، قتل فلسطيني في القدس اسرائيليين طعناً بسكين وجرح ثلاثة. وأصيب اسرائيليون آخرون بجروح، عندما أطلق احد المارة من الاسرائيليين النار في محاولة لاعتقال المهاجم الفلسطيني (**الحياة**، ٤/٥/١٩٨٩).

• استشهد بسام حوراني، وهو نائب قائد كتيبة في «فتح»، أمس، عندما أطلق مسلحون مجهولون النار عليه من سيارة مرسيدس ولاذوا بالفرار. ويعد حوراني ثاني مسؤول فلسطيني يتعرّض لاطلاق النار عليه في صيدا خلال اليومين الماضيين؛ اذ سبق ان تعرّض الممثل الشخصي للرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لمحاولة اغتيال في مدينة صيدا، جنوب لبنان (**الاهرام**، ٤/٥/١٩٨٩).

• أفادت مصادر مطلعة في القدس بأن مشروع السلام الجديد الذي طرحه رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بمشاركة الوزراء شمعون بيرس وموشي ارنس، دخل مرحلة اعداده النهائية؛ غير ان خلافات في الرأي لا تزال قائمة بين المعنيين حول عدد من القضايا الجوهرية، أهمها الموقف من مشاركة سكان القدس العرب في الانتخابات. فمن جهة، أوصى رابين بهذه المشاركة وأيّده من وزراء الليكود ارنس ومريدور واولمرت، بينما عارضه شامير وآخرون، بينهم اسحق ليفي واريئيل شارون (**يديعوت احرونوت**، ٤/٥/١٩٨٩).

• في ضوء التصريحات التي اطلقها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في باريس، بشأن الميثاق الوطني الفلسطيني، وصفت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، التصريحات هذه، بأنها «خطوة على الطريق الصحيح، اذا اقترن الكلام بالافعال». وأضافت: «ان تصريحات عرفات تعزّز تصريحاته السابقة التي تعترف بحق اسرائيل في الوجود». وأكدت ان واشنطن سوف ترحّب بأي قرار يتخذه المجلس الوطني الفلسطيني لـ «تعديل» بعض بنود الميثاق، او حتى «الغائها». من جهته، اعتبر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، تصريحات عرفات «لا قيمة لها». وأضاف: «لا أريد وضع عرفات تجاه أي امتحان. ما أرغب فيه هو غيابه من على الساحة السياسية بأي شكل من الاشكال» (**نيويورك تايمز ويديعوت احرونوت**، ٤/٥/١٩٨٩).

٤/٥/١٩٨٩

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى تونس، قادماً من فرنسا، بعد انتهاء زيارة رسمية لها دامت يومين، أجرى خلالها محادثات رسمية مع الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، ورئيس وأعضاء الحكومة الفرنسية، تناولت تنشيط عملية السلام في الشرق الاوسط، والاعداد لعقد المؤتمر الدولي للسلام.

وكان عرفات حضر ليلة أمس عشاء عمل فرنسياً ـ فلسطينياً، دعا اليه رئيس الوزراء الفرنسي، ميشال روكار، في منزله. وأُجريت خلاله، مناقشة التطورات السياسية الراهنة التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط، والجهود التي تبذلها فرنسا في التحضير من اجل عقد المؤتمر الدولي للسلام. وكان عرفات، كذلك، زار المقابر الفرنسية، حيث وضع اكليلاً من الزهور على أضرحة شهداء الثورة الفلسطينية الذين اغتالتهم أجهزة الموساد الاسرائيلية (**وفا**، ٤/٥/١٩٨٩).

• شنّ المستوطنون، والليلتين متتاليتين، اعتداءات على المواطنين الفلسطينيين، فأطلقوا النار بكثافة على مواطنين واحرقوا سياراتهم وقذفوها بالحجارة وحطموا زجاج العديد منها. وكانت مدينة الخليل ابرز ساحات اعتداءاتهم، حيث حرق المستوطنون داخلها مسجداً ومنزلاً. من جهة أخرى، استشهد المواطن حسين احمد ابو رجب حوشية (٢٣ عاماً) من يطّا، عندما اطلق عليه جنود اسرائيليون النار زاعمين انه رفض التوقف بسيارته عند حاجز عسكري يقيمونه قرب بيت شيمش؛ كما استشهد بلال سعيد أبو غوش (٢٢ عاماً)، من نابلس، متأثراً بجروح اصيب بها أمس (**الاتحاد والدستور**، ٥/٥/١٩٨٩).

• اقترح الملك الاردني، حسين، خلال محادثاته في واشنطن، ان تقوم اسرائيل والاردن ببلورة اتفاق دفاع سري، يضمن أمنها من الاخطار المتوقّعة من جانب الدولة الفلسطينية، في حال قيامها في الضفة الفلسطينية. وقال مصدر رفيع المستوى، ان حسين طلب من الولايات المتحدة تقديم ضمانات لأمن بلاده، وان تتعهد دعم وتأييد القيام بنشاط رادع ورد عسكري من جانب اسرائيل والاردن ضد فلسطين (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨٩).

• عبّرت شخصيات اسرائيلية، رفيعة المستوى، في الليكود عن استيائها من مضمون المشروع السياسي الذي قدمه رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الدفاع، اسحق رابين، استناداً الى التفاصيل التي سرّبت منه، وطلبوا من رئيس الحكومة عرض المشروع على مركز الليكود وسماع التحفّظات من قبل الاعضاء قبل ان يقدّم لاقراره (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨٩).

• قال وزير الاستيعاب الاسرائيلي، الحاخام اسحق بيرتس، في مؤتمر المنظمة العالمية ليهود اميركا الشمالية، ان حوالى ٥٠ ألف يهودي من الاتحاد السوفياتي سوف يهاجرون عمّا قريب. وأضاف ان جزءاً كبيراً منهم سوف يتجه الى اسرائيل، وان وزارة الاستيعاب بلورت خطة اساسية لاستيعاب جماهيري لهم (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨٩).

• نددت الولايات المتحدة الاميركية بقتل اثنين من اليهود في القدس، واعتبرته عملاً مأساوياً ولا فائدة منه، لكنها امتنعت عن القول انها توافق على موقف اسرائيل القائل ان م.ت.ف. تقف وراء الحادث. وقد قرأت الناطقة بلسان وزارة الخارجية البيان التالي: «اننا مندهشون وحزينون جراء تزايد العنف وأعمال القتل التي لا طائل منها، والناتجة عن المواجهة بين الاسرائيليين والفلسطينيين في المناطق المحتلة» (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٨٩).

٥/٥/١٩٨٩

• رفضت م.ت.ف. ارجاء البحث في طلبها الحصول على العضوية الكاملة في منظمة الصحة العالمية، على الرغم من تهديد الولايات المتحدة الاميركية بايقاف مدفوعاتها للمنظمة الدولية اذا قبل طلب م.ت.ف. وأعلنت بعثة م.ت.ف. لدى المقر الاوروبي للامم المتحدة في جنيف: «نود تأكيد رفضنا القاطع لأي محاولة، تحت أي ستار، لارجاء البحث في طلبنا». يذكر ان واشنطن كانت دعت الى سحب طلب م.ت.ف. وارجاء البحث فيه، وهذا ما أيّده، أيضاً، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، هيروشي ناكاجيما. وكان مساعد وزير الخارجية الاميركية بالوكالة لشؤون المنظمات الدولية، شاو سميت، وصف طلب منظمة التحرير الفلسطينية تحويل عضويتها في منظمة الصحة العالمية من «مراقب» الى عضوية كاملة تحت اسم «دولة فلسطين» بأنه «شكل من الارهاب السياسي». وأضاف ان حكومته تعتزم مقاومة الطلب الفلسطيني، لأن نجاحه في منظمة الصحة العالمية سيكون له تأثير لعبة « الدومينو» على سائر المنظمات الدولية الاخرى (**الدستور ونيويورك تايمز**، ٦ ـ ٧/٥/١٩٨٩).

• قدّمت بيت لحم شهيداً جديداً الى قافلة شهداء الانتفاضة، هو ميلاد انطون شاهين (١٢ عاماً)، الذي اصيب برصاصتين في بطنه خلال تظاهرة سيّرت وسط المدينة. كما أعلن عن استشهاد د. احمد مشعل، الذي كان أصيب بجروح خطيرة عندما حاول ايقاف سيارة

ملغومة قرب قيادة الشرطة الاسرائيلية في القدس. في هذا الوقت، أعلنت سلطات الاحتلال مدن نابلس والخليل ورام الله مناطق عسكرية، فيما أغلقت القدس في وجه المصلّين. الى ذلك، وقعت مصادمات متفرقة في انحاء المناطق المحتلة، كان أعنفها في قطاع غزة، حيث جرح أربعة مواطنين (**الدستور**، ٦/٥/١٩٨٩).

• صرّح سفير اسرائيل في فرنسا، عوفاديا سوفير، بأن قيام رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، بزيارة لواشنطن بعد باريس لن يكون في صالح الولايات المتحدة الاميركية. وأضاف سوفير، ان واشنطن تقوم بدور أساسي في جهود حل مشكلة الشرق الاوسط، ولكن الاميركيين لا يملكون مفتاح الحل، الّا بقدر استعداهم لمراعاة مواقف اسرائيل. وحذّر سوفير من ان واشنطن قد تفقد المفتاح هذا اذا ضعف التنسيق بينها وبين اسرائيل (**الاهرام**، ٦/٥/١٩٨٩).

• قال الرئيس الاميركي الاسبق، جيمي كارتر، انه حضّ شخصيات فلسطينية في صورة غير معلنة، على قبول الاقتراح الاسرائيلي القاضي باجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وقال: «دعوتهم الى اعلان قبولهم بنتيجة الانتخابات في الارض المحتلة، على ان يكون للفلسطينيين الذين يتمّ انتخابهم سلطة التفاوض في المراحل الانتقالية التي قد تؤدي الى تسوية نهائية للمشكلة» (**نيويورك تايمز**، ٦ ـ ٧/٥/١٩٨٩).

٦/٥/١٩٨٩

• اعتبر رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، حصيلة زيارته الرسمية الى فرنسا انها ايجابية. وصرح بأنه شيء أساسي ان يكون الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، أكد حق الفلسطينيين في دولة. ونفى عرفات ان يكون ميتران قد تقدم بمطالب محددة الى م.ت.ف. وقال، من جهته، انه لم يطلب من فرنسا اعترافها بالدولة الفلسطينية؛ اذ «نترك الموضوع لتقدير اصدقائنا لظروفهم». وأضاف: «على أية حال، اننا نعامل الآن كما عوملت جمهورية الصين الشعبية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكوريا الشمالية» (**الحياة**، ٦ ـ ٧/٥/١٩٨٩).

• شهد أول أيام عيد الفطر السعيد مواجهات عنيفة في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في أعقاب قيام قوات الاحتلال الاسرائيلي باستقدام تعزيزات اضافية وعرقلة دخول المصلّين الى المسجد الاقصى وعدد من مساجد الضفة والقطاع لاداء صلاة العيد، ومحاولتها منع الفلسطينيين من القيام بزيارات لقبور الشهداء. وسقط، خلال المواجهات، شهيدان جديدان، هما رائد مونّس (٢٠ عاماً) ومحمود عبدالله زرقط (٤٠ عاماً)، وكلاهما من مخيم النصيرات، بينما ذكرت الانباء وقوع مئات الجرحى. فقد استقبل مستشفيان في غزة، لوحدهما، ١٤٢ جريحاً. وكان اكثر المصادمات حدة في مخيمات النصيرات والبريج والمغازي وجباليا ومدينة خان يونس وقرية بيت حانون (**الشرق الاوسط**، ٧/٥/١٩٨٩).

• اتخذ رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، قراراً يقضي بعدم اعتقال، د. سري نسيبة. وكانت اتهامات وجهت ضد نسيبة في أعقاب الكشف عن نشطاء فلسطينيين قاموا بتوزيع منشورات. وقد ورد اسم نسيبة، وكذلك اسم رئيس رابطة الصحافيين في القدس الشرقية، رضوان أبو عياش، في ملف الاتهام الذي قدّم الى المحكمة العسكرية في اللد، ضد ثمانية فلسطينيين (**معاريف**، ٧/٥/١٩٨٩).

• أعلمت منظمة «أمنستي» العالمية حركة «يوجد حدّ» أنها تعترف برافضي الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة كـ «سجناء ضمير». وقد ضمّت المنظمة صوتها، في نهاية الاسبوع الماضي، الى نداء حركة «يوجد حد» الموجّه الى حكومة اسرائيل، لاطلاق سراح رافضي الخدمة العسكرية من السجون «فوراً ودون شرط». وفي نهاية الاسبوع الماضي، حكم بالسجن على جندي احتياط، وهو رسام من تل ـ أبيب يدعى ايتان هيلل، لمدة ٢٨ يوماً، كان رفض الخدمة في المناطق المحتلة (**معاريف**، ٧/٥/١٩٨٩).

٧/٥/١٩٨٩

• وجّه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، نداء الى المجتمع الدولي من أجل العمل، على وجه السرعة، لوضع حد للجرائم والمذابح التي ترتكبها اسرائيل ضد سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة. وصرّح عرفات، في مؤتمر صحافي عقده في تونس، بأن نداءه موجّه الى مجلس الامن الدولي، ودول عدم الانحياز، والدول الاسلامية، والافريقية، الى جانب التجمّعات الدولية الاخرى (**الاهرام**، ٨/٥/١٩٨٩).

• فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلي حظر التجول على مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين يقطنها حوالى نصف مليون فلسطيني، في

أعقاب «يوم الحرب والمواجهة» ـ اليوم الاول لعيد الفطر السعيد، الذي شهد مجزرة، قتلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، خلالها، ثلاثة فلسطينيين، وأصابت أكثر من ٢٠٧ آخرين بجروح. وشمل حظر التجول مخيمات قطاع غزة الثمانية، وبلدتي بيت لاهيا وبيت حانون، ومدن نابلس وجنين وطولكرم، وبلدة عنبتا، ومخيمات عدة في الضفة الفلسطينية (**القبس**، ٨/٥/١٩٨٩).

• أُذيع في اسرائيل، انه تمّ ا لعثور على جثة الجندي الاسرائيلي، آفي ساسبورطاس، الذي اختفى في اثناء توجهه الى منزله في اسدود منذ أواسط شباط (فبراير) الماضي. وأوضحت الاذاعة الاسرائيلية ان الجثة كانت مدفونة في التراب في أحد الاحراج؛ وقد عثرت عليها طائرة كانت في مهمة استكشاف روتينية (**الاتحاد**، ٨/٥/١٩٨٩).

• طوّر الجيش الاسرائيلي توجيهاته بشأن تنقل جنود ومجندات الجيش عبر وسائط النقل الخاصة المجانية على النحو التالي: عدم الصعود الى سيارة تقف بمبادرة منها؛ وعدم الدخول الى سيارة يجلس فيها اشخاص على المعقد الخلفي والمقعد المجاور للسائق اذا كان شاغراً، وبشكل خاص في حال قيام السائق بدعوة الجندي الى الجلوس الى جانبه؛ ويمنع الجنود من الصعود الى سيارة تدل لوحة ارقامها على انها من المناطق المحتلة، وكذلك السيارة التي تدل لوحة ارقامها على انها دبلوماسية؛ ويذكّر الجيش الاسرائيلي الجنود بأن السيارة الاسرائيلية المسروقة يمكن استخدامها لاهداف «ارهابية» (**يديعوت احرونوت**، ٨/٥/١٩٨٩).

• قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلية، اريئيل شارون، في جلسة الحكومة، خلال مناقشتها للوضع في المناطق المحتلة: «يجب على الحكومة التوقف عن شرح اسباب عدم نجاحها في قمع الانتفاضة، والبدء بقمعها». وأضاف الوزير بلا حقيبة، اسحق موداعي: «يجب اتخاذ اجراءات فعلية». من جهة أخرى، رد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على أقوال موداعي، قائلاً: «هذه ثورة؛ ولا يوجد ضمان لاستخدام وسائل قاسية من اجل ايقافها» (**يديعوت احرونوت**، ٨/٥/١٩٨٩).

• نفى مصدر رسمي أردني مسؤول ان يكون الاردن «طلب من اسرائيل توقيع معاهدة دفاع مشترك بين البلدين من اجل مواجهة التهديد المزعوم الناجم عن اقامة دولة فلسطينية». يذكر ان صحيفة «هآرتس» كانت نقلت عن «مسؤول رفيع المستوى» ان الملك حسين اقترح، خلال زيارته الاخيرة للولايات المتحدة، ان «توقّع بلاده واسرائيل معاهدة دفاع سرية لمواجهة المخاطر التي ستحدق بهما جرّاء اقامة دولة فلسطينية مستقلة». ووصف المصدر الرسمي الاردني هذه المعلومات بأنها «مزاعم كاذبة» (**الاتحاد**، ٨/٥/١٩٨٩).

• في سياق محادثات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، مع نظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، أعلن مسؤول اميركي كبير ان الولايات المتحدة ستعرض على موسكو تصوّرها لسبل التحرك من اجل ايجاد حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، على أساس سياسة «الخطوة خطوة»، ومن اجل تحويل «حوار العنف» الى حوار حول العملية السياسية التي يمكن ان تؤدي الى الحل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٨/٥/١٩٨٩).

• نقل مساعد وزير الخارجية الاميركية، دنيس روس، رسالة شفوية الى سفير اسرائيل في واشنطن، موشي اراد، عبّر فيها عن قلق الولايات المتحدة المتزايد تجاه نوايا اسرائيل المعلنة تطبيق سياسة «القبضة الحديدية» ضد قادة الانتفاضة في المناطق المحتلة. كذلك طلبت الولايات المتحدة من اسرائيل ضبط النفس للحؤول دون الحاق الضرر باحتمالات اجراء انتخابات في المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ٨/٥/١٩٨٩).

• أفاد سكرتير لجنة الشؤون الثقافية في مجلس السوفيات الاعلى، خلال لقائه بوفد الحاخامين اليهود الستة الذي انهى زيارة رسمية للاتحاد السوفياتي، انه، ابتداء من الاول من أيلول (سبتمبر) المقبل، سوف يسمح بفتح مدارس يهودية في الاتحاد السوفياتي. وفي حديث مع نائب وزير الخارجية السوفياتية، قيل للحاخامين انه لا مانع من قيام الطائفة اليهودية في الاتحاد السوفياتي بانتخاب ممثلين لها، يمثلون الاتحاد السوفياتي في المؤتمرات اليهودية العالمية. وأضاف، ان كل ما هو مسموح به للاديان الأخرى ينطبق، أيضاً، على اليهود (**يديعوت احرونوت**، ٨/٥/١٩٨٩).

٨/٥/١٩٨٩

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، حيث قدم اليه تعازيه باستشهاد وزير الدفاع العراقي، عدنان خيرالله، وعدد من كوادر الجيش العراقي (**وفا**، ٨/٥/١٩٨٩).

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي، لليوم الثالث على التوالي، فرض حظر تجول مشدّد على حوالى ثلاثة أرباع مليون فلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين؛ كما واصلت غلق العديد من المناطق، واعتبارها مناطق عسكرية ممنوع الدخول اليها. وعلى الرغم من هذه الاجراءات المشددة، وقعت مواجهات عدة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، أصيب خلالها عدد من الفلسطينيين بجروح (**الاتحاد**، ٩/٥/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في لقائه مع هيئة أركان الجيش الاسرائيلي، في معرض تحدّثه عن أنشطة الجيش في المناطق المحتلة، ان الجيش الاسرائيلي يعمل وفقاً لتوجيهات الحكومة؛ ولهذا، لا يمكن السؤال عمّا اذا كانت الحكومة راضية عن انشطته. «هناك تقدّم في السبل التي يتبعها الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة؛ وان نجاح، او فشل، الانتفاضة مرهون بعوامل عدة» (**هآرتس**، ٩/٥/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، خلال المناقشة في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: «اذا تصرّف قادة السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة على غرار تصرفات م.ت.ف. فلن يتمّ التوصّل الى اتفاق معهم». وأضاف: «آمل من الناخبين والمنتخبين في المناطق المحتلة ان يفكروا في العيش المشترك معنا. ينبغي ان يكون هذا هو الفرق بينهم وبين م.ت.ف.» (**دافار**، ٩/٥/١٩٨٩).

• ذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية، في عددها الصادر اليوم، ان العمل سيبدأ بعد غد باقامة مستوطنتين جديدتين في الضفة الفلسطينية (**وفا**، ٨/٥/١٩٨٩).

• اجتمع مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، مع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، الذي يزور مصر حالياً. وقد حضر الاجتماع ممثل م.ت.ف. في القاهرة، سعيد كمال؛ وتناول الجانبان تطورات القضية الفلسطينية والانتفاضة في الاراضي المحتلة، وذلك في اطار التشاور والتنسيق بين مصر وفلسطين (**الاهرام**، ٩/٥/١٩٨٩).

• ندّدت وزارة الخارجية البريطانية، مجدداً، بالعنف الذي يمارسه الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة. فقد جاء في بيان للناطق بلسان الخارجية البريطانية: «اننا منزعجون وقلقون بسبب التقارير عن الصدامات العنيفة في قطاع غزة في نهاية الاسبوع. ان الثمن البشري للتكتيك الذي تستخدمه القوات الاسرائيلية في المناطق المحتلة لا يمكن تحمّله. اننا نندّد بأعمال القتل والجرح والاضرار بالممتلكات التي عانى منها الفلسطينيون والاسرائيليون على حدّ سواء خلال الصدامات الاخيرة... وهذا يؤكد، مجدداً، ضرورة ضبط النفس من جانب الطرفين، لتسهيل عملية اجراء المحادثات المطلوبة، من اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي» (**دافار**، ٩/٥/١٩٨٩).

٩/٥/١٩٨٩

• تقدّمت م.ت.ف. بطلب رسمي الى الحكومة البريطانية لعقد لقاء بين رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، والرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات. تمّ ذلك خلال لقاء عقد بين المستشار الاعلامي لعرفات، بسام ابو شريف، ووزير الدولة البريطاني، وليام وولدغريف (**الشرق الاوسط**، ١٠/٥/١٩٨٩).

• استمر حظر التجوّل مفروضاً على المناطق المحتلة، فيما اعتبرت الضفة الفلسطينية منطقة عسكرية مغلقة الى اشعار آخر، في وقت دعت قيادة الانتفاضة المواطنين الى اضراب عام بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثامن عشر. وذكرت تقارير ان ٤٥ مواطناً فلسطينياً، على الاقل، اصيبوا بجروح خلال مواجهات دارت بين المواطنين وقوات الاحتلال؛ وان القوات الضاربة للانتفاضة هاجمت عشرين سيارة عسكرية وسيارات أخرى للمستوطنين وألحقت اضراراً مادية بها. وأفادت التقارير بأن شاباً فلسطينياً، لم يذكر اسمه، استشهد في بلدة سلفيت، وجرح آخران. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية ان فلسطينياً جرح في بيت أمّر، وآخر في حي الشيخ رضوان (**الدستور**، ١٠/٥/١٩٨٩).

• أعلنت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة انها تلقّت طلباً لقبول م.ت.ف. عضواً كامل العضوية فيها. وأدرج الطلب، الذي تقدمت به

الجزائر ومصر واندونيسيا وموريتانيا ونيجيريا والسنغال واليمن الشمالية، على جدول أعمال من المقرر عرضه على المؤتمر العام لليونيسكو في خريف العام الجاري (**الدستور**، ١٠/٥/١٩٨٩).

• أبلغ وزير الخارجية الاميركية جيمس بيكر، الى الصحافيين، وهو في طريقه الى موسكو، ان واشنطن مستعدة لأن تعرض على موسكو ما وصفه بدور «متكافىء» في عملية احلال السلام في الشرق الاوسط. وقال: «لا ينبغي ان نقلق من مشاركة السوفيات في محاولة انعاش امكانات السلام في المنطقة. فاذا ارادوا الدخول فريقاً حقيقياً، فهذا أمر لا يزعجنا؛ لكننا نريد أكثر من مجرّد الكلام» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/٥/١٩٨٩).

١٠/٥/١٩٨٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع نائب رئيس الوزراء العراقي، طارق عزيز، حيث أُجري بحث في آخر التطورات السياسية الراهنة التي تشهدها المنطقة، وتطورات الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت شهرها الثامن عشر. وكان عرفات قام، أمس، بزيارة مدينة تكريت، حيث وضع اكليلاً من الزهور على ضريح وزير الدفاع العراقي، عدنان خيرالله، وقدم التعازي الى عائلته وذويه (**وفا**، ١٠/٥/١٩٨٩).

• انضمّ الى قافلة شهداء الانتفاضة الشاب محمد سامي اللفتاوي (١٨ عاماً)، الذي اصيب برصاص جنود الاحتلال في أثناء مصادمات عنيفة وقعت في مخيم قدورة، القريب من رام الله؛ كما اصيب خمسة آخرون بجروح مختلفة. وواصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عزل جميع مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة عن مدينة القدس التي رابطت فيها قوات كبيرة من الجيش والشرطة. وهدّد وزير الشرطة، حاييم بار ـ ليف، أهالي المدينة وضواحيها بانزال أقصى العقوبات الجماعية، اذا استمروا في المشاركة بفعالية في الانتفاضة. من جهة أخرى، اقتلعت جرافات اسرائيلية ١٢ دونماً من أشجار الزيتون تابعة لقرية حوسان، و٥٢١ شجرة زيتون أخرى موزّعة كالتالي: مئتا شجرة في قرية صرّة، و٢١٠ في عزموط، ومئة في بيت وزن، وعشر في قلقيلية، وواحدة في طولكرم (**وفا**، ١٠/٥/١٩٨٩).

• ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان سلطات الاحتلال اكتشفت تنظيماً فلسطينياً في بيت لحم قام أفراده باعداد أسلحة من صنع منزلي لاستخدامها ضد الجنود الاسرائيليين. وأضافت، انه تمّ ضبط مسدس من صنع منزلي، واجزاء مسدس آخر، في حوزة اعضاء التنظيم. يذكر ان رصاصة كانت انطلقت خطأ من داخل محل حدادة تابع لأحد عناصر التنظيم، في اثناء قيامه بصنع مسدس (**الدستور**، ١١/٥/١٩٨٩).

• أفادت مصادر أمنية اسرائيلية مطلعة بأن جهاز الامن الاسرائيلي يختبر امكان المبادرة الى احداث تغيير في التشريعات بشكل يمكّن من زيادة أوامر الطرد ضد العرب من المناطق المحتلة، ممّن يتهمون بالتدخل في أنشطة الانتفاضة. ويجرى العمل، في الجهاز القضائي، من اجل فرض عقوبات قاسية بالطرد والاعتقال الاداري، في حال تصاعدت الانتفاضة ورُفض مشروع رئيس الحكومة ووزير الدفاع اجراء الانتخابات في المناطق المحتلة (**دافار**، ١١/٥/١٩٨٩).

• اقامت حركة «امناه» التابعة لغوش ايمونيم مستوطنتين جديدتين في الضفة الفلسطينية، هما «عوفريم» في غرب نابلس و«تسوريف» بالقرب من القرية العربية صوريف في اطراف غوش عتسيون (**دافار**، ١١/٥/١٩٨٩).

١١/٥/١٩٨٩

• استشهد المواطن الفلسطيني سلمي ابراهيم ابو كف (١٧ عاماً)، اثر اصابته برصاصة في صدره، في اثناء مواجهات ضارية وقعت بين سكان مدينة الخليل وقوات الاحتلال الاسرائيلي. كذلك استشهد خالد أحمد جادالله (١٦ عاماً)، عندما فتح جيش الاحتلال النار لتفريق تظاهرة عنيفة في حي الشيخ رضوان، في غزة. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية، ان ١٩ فلسطينياً أصيبوا بجروح خلال مواجهات اليوم. من جهة أخرى، ساد الاضراب العام في المناطق المحتلة، استجابة لدعوة القيادة الموحّدة، تخليداً لشهداء مجزرة نحالين (**الدستور**، ١٢/٥/١٩٨٩).

• كشفت اجهزة الامن الاسرائيلية وشرطة القدس تنظيماً فدائياً قام اعضاؤه، في فترة سابقة من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، بوضع مواد متفجّرة في حوانيت بقالة في القدس انفجرت في حينها. وأظهر التحقيق في هذا الشأن ان احد أعضاء التنظيم

ينتمي الى «فتح» (**عل همشمار**، ١٢/٥/١٩٨٩).

• قال مقاولو بناء اسرائيليون، تعقيباً على تزايد غياب عمّال البناء العرب عن اعمالهم، انه «اذا استمر الوضع على هذا النحو، فسوف نضطر الى غلق مشاريعنا والذهاب الى بيوتنا خلال بضعة أيام». فقد اصبح الوضع خطيراً في مدينة حولون، التي تعد الرابعة من حيث الحجم؛ فمن بين ٢٠٠٠ عامل بناء عربي كانوا يصلون المدينة يومياً، لم يصلها في الاسابيع الاخيرة سوى عشرة بالمئة فقط (**معاريف**، ١٢/٥/١٩٨٩).

• أعلن السفير المصري لدى اسرائيل، محمد بسوني، امس، ان مصر ترغب في تلقّي ايضاحات تتعلق بخطة رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، لاجراء انتخابات في الاراضي المحتلة. وأكد بسيوني ان مصر ترغب، اضافة الى ذلك، في ان يتمّ دمج خطة شامير في «اطار برنامج كامل... بعد ذلك، سيكون من الممكن التقدّم نحو السلام الشامل» (**الحياة**، ١٢/٥/١٩٨٩).

• قدّم وزير المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، الى سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، طلب المساعدة من الولايات المتحدة للسنة المالية المقبلة. وتضمّن الطلب ثلاثة مليارات دولار، على غرار السنوات السابقة، من بينها ١,٨ مليار دولار في صورة مساعدات عسكرية، والباقي يقدم مساعدة مدنية (**عل همشمار**، ١٢/٥/١٩٨٩).

• أقدم مهاجر من الاتحاد السوفياتي، يعد من نشطاء الهجرة، على الانتحار بسبب مصاعب استيعاب المهاجرين في اسرائيل، وتمّ انقاذه في اللحظة الاخيرة (**معاريف**، ١٢/٥/١٩٨٩).

• أعلن وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، اثر انتهاء مفاوضاته في موسكو مع نظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، انه يرى وجود تقارب في المواقف وأرضية مشتركة بين الجانبين في التعامل مع ازمة الشرق الاوسط. وقال، في مؤتمر صحافي، ان المفاوضات كانت «مفيدة وجيدة»، وانه «مرتاح الى سير المباحثات»، وان البحث تناول، بالتفصيل، اهمية تحويل مشروع الانتخابات الى عملية أوسع، بحيث تصبح، في خاتمة المطاف، مفاوضات سياسية (**نيويورك تايمز**، ١٢/٥/١٩٨٩). من جهة أخرى، بعث الوزير الاميركي برسالة الى وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، أعرب فيها ان أمله في معرفة تفاصيل الخطة الاسرائيلية المقترحة بشأن الانتخابات في الارض المحتلة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٢/٥/١٩٨٩).

• قالت مصادر مطلعة على مجريات الحوار الاميركي ـ السوفياتي، بشأن أزمة الشرق الاوسط، ان هناك قبولاً سوفياتياً للموقف الاميركي الداعي الى تعضيد فكرة الانتخابات في الارض المحتلة، وقبولاً بالعمل مع الاطراف المعنيّة لتذليل العقبات التي قد تعترض عملية اجرائها. وأضافت هذه المصادر، انه «من هذا المنطلق، لا يستبعد ان يعيد الاتحاد السوفياتي علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل في وقت قريب، مع احتمال ان يكون بيكر قد اقنع شيفاردنادزه بتأجيل فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام في المرحلة الراهنة» (**نيويورك تايمز**، ١٢/٥/١٩٨٩).

١٢/٥/١٩٨٩

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى جمهورية النيجر، في زيارة رسمية، مفتتحاً بذلك جولة افريقية تشمل عدداً من دول القارة. وكان في استقبال عرفات، لدى وصوله مطار العاصمة نيامي، رئيس جمهورية النيجر، علي صيبو، وأعضاء الحكومة النيجرية، حيث اجريت مباحثات بين الرئيسين، عرفات وصيبو، تناولت العلاقات الثنائية الفلسطينية ـ النيجرية، والمشاكل الدولية الراهنة، خصوصاً الوضع في الشرق الاوسط وفي جنوب افريقيا. وأعرب رئيس جمهورية النيجر عن تأييد بلاده لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**وفا**، ١٢/٥/١٩٨٩).

• اغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي جميع منافذ الضفة الفلسطينية منذ ساعات الصباح الاولى، ومنعت المواطنين من التوجّه الى أماكن عملهم، ومنعت، كذلك، عموم سكان الضفة وقطاع غزة من دخول مدينة القدس، فيما كانت دوريات مسلّحة من جيش الاحتلال تجوب الشوارع لمراقبة تحركات المواطنين، وانتشرت دوريات أخرى، راجلة ومحمولة، حول المساجد والمخيمات. على الرغم من الحصار هذا، وقعت تظاهرات ومواجهات عنيفة بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، اثر صلاة الجمعة، وتمكّنت المجموعات الضاربة من الجيش الشعبي الفلسطيني من تحطيم زجاج ٢٥ سيارة للاحتلال وللمستوطنين. واستشهد، خلال المواجهات، محمد عوض الاقرع

(٢٤ عاماً)، من حي الشيخ رضوان في غزة؛ كما استشهد، متأثراً بجروح اصيب به من قبل، المواطن عبدالفتاح احمد شاهين (٢٩ عاماً)، من بلدة سلفيت في الضفة الفلسطينية (**وفا**، ١٢/٥/١٩٨٩).

١٣/٥/١٩٨٩

• اصيب ٤٥ فلسطينياً بجروح، واعتقل ٣٥ آخرون، خلال مصادمات وقعت اليوم في انحاء مختلفة من الاراضي المحتلة. وذكر ان من بين الجرحى ٢١ اصيبوا بالرصاص. وجاء من مصادر فلسطينية، ان مجهولين طعنوا حسن عودة (٦٠ عاماً)، في بلدة كفرثلث، لتعاونه مع سلطات الاحتلال. من جهة أخرى، رفعت سلطات الاحتلال، جزئياً، حظر التجول الذي كان مفروضاً على قطاع غزة منذ ستة أيام (**الدستور**، ١٤/٥/١٩٨٩).

• عقد في معهد الطنطور، قرب بيت لحم، مؤتمر الانتفاضة والطفل الفلسطيني، شارك فيه مئات من ممثلي المؤسسات الوطنية والشعبية الفلسطينية، ووفود اجنبية رفيعة المستوى، ووفد مثّل حركة النساء الديمقراطيات في اسرائيل؛ وقد نظّم المؤتمر باشراف لجنة التنسيق المحلية للمنظمات غير الحكومية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بالتعاون مع لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية، ومقرها جنيف. وصدر عن المؤتمر بيان ختامي أكد تسمية دولة فلسطين لمناطق الضفة والقطاع، وأكد وحدة الشعب الفلسطيني ووحدانية تمثيل م.ت.ف. له، ودعا الى تكثيف الجهود من اجل عقد المؤتمر الدولي للسلام (**الاتحاد**، ١٤/٥/١٩٨٩).

• كشفت الشرطة الاسرائيلية في منطقة الغور تنظيماً يضم شبانا من قرية جت في وادي عربه، ممّن تتراوح اعمارهم بين ٢٠ ـ ٣٠ عاماً. وقد اعترف المعتقلون من التنظيم بالقيام بأعمال معادية للاحتلال بدوافع وطنية، منها توزيع منشورات تحمل توقيع «اللجنة الشعبية لقرية جت»، والقاء زجاجة حارقة، ورشق سيارات بالحجارة، ورفع علم فلسطين، وتهديد متعاونين مع الاحتلال بالقتل، ورسم شعارات معادية لاسرائيل وصلبان معقوفة (**معاريف**، ١٤/٥/١٩٨٩).

• امتنع القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، خلال محادثاته مع وفد موظفي الادارة الاميركية، عن اعطاء تفاصيل تتعلق بموقفه من الصيغ المتداولة حول اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، كالموقف من مشاركة سكان القدس الشرقية العرب وحقهم في الترشيح والانتخاب، والموقف من المراقبة الدولية على الانتخابات. وقال بيرس: «سوف أفصّل مواقفي في جلسة الحكومة» (**معاريف**، ١٤/٥/١٩٨٩).

• شجب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بشدة، الافتراض القائل ان الانتفاضة في المناطق المحتلة أدّت الى تردي العلاقات العسكرية بين اسرائيل والولايات المتحدة. وصرّح رابين قائلاً: «اننا نحصل على مساعدة من الولايات المتحدة كما كان الحال عليه في السابق، والعلاقات بين أجهزة الامن في كلتا الدولتين وطيدة وجيدة، والتعاون يسير في اتجاه صاعد؛ وينطبق الامر عينه على التعاون الاستراتيجي» (**هآرتس**، ١٤/٥/١٩٨٩).

١٤/٥/١٩٨٩

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى تونس، قادماً من هراري، في ختام جولة قام بها شملت كلاً من زيمبابوي والنيجر، وأجرى، خلالها، مباحثات هامة مع رئيسي البلدين. وفي طريق عودته الى تونس، توقف الرئيس الفلسطيني في العاصمة المصرية، القاهرة، لمدة ساعة ونصف الساعة، اجتمع، خلالها، مع مدير مكتب الرئيس للشؤون الخارجية، د. أسامة الباز، وبحث الطرفان في التطورات الجارية في الشرق الاوسط، في ضوء اجتماعات وزيري الخارجية، السوفياتي والاميركي (**وفا**، ١٤/٥/١٩٨٩).

• صدمت سيارة شحن عسكرية اسرائيلية سيارة عمومية، من نوع مرسيدس، يقودها المواطن الفلسطيني ابراهيم عبدالحافظ ناصيف اشتيّه (٢٩ عاماً)، على الطريق بين قرية مسحة وقرية بديا، ممّا أدى الى استشهاد السائق وأحد ركاب السيارة ويدعى نمر غالب نمر الحريب (١٥ عاماً)، واصابة اثنين من ركابها الآخرين بجروح خطيرة. وقد اعتبر اهالي سلفيت ونابلس ومنطقتها ضحيتي الشاحنة العسكرية شهيدين. من جهة أخرى، عثر في مخيم خان يونس على جثة احمد ابراهيم الفقعاوي مطعونة بسكين، وحمّل الاهالي مسؤولية وفاته لسلطات الاحتلال الاسرائيلي، واعتبروه شهيداً، وشيّعوه في جنازة مهيبة تحوّلت الى تظاهرة ضخمة، تخلّلتها صدامات مع جيش الاحتلال وسقوط جرحى من المواطنين. وكانت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدتا صدامات متفرقة

(**الاتحاد**، ١٥/٥/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ان المعركة التي تديرها م.ت.ف. في ارجاء العالم للانضمام، كدولة، الى المنظمات العالمية وصلت ذروتها. وقد نشرت وزارة الخارجية الاسرائيلية بياناً جاء فيه ان «اسرائيل تسجل انه على الرغم من الضغط والابتزاز العربي على الساحة الدولية، فقد رفضت منظمة الصحة العالمية طلب م.ت.ف. قبولها عضواً كاملاً فيها بأغلبية ساحقة» (**معاريف**، ١٤/٥/١٩٨٩).

• وافقت الحكومة الاسرائيلية، بأغلبية ٢٠ صوتاً ضد ستة أصوات، على مبادرة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الدفاع، اسحق رابين، السياسية. وتتناول المبادرة اجراء انتخابات في المناطق المحتلة تؤدي الى خمس سنوات من الحكم الذاتي، يتعيّن خلاله البحث في صيغة الحل الدائم وتحديد شكل العلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين سكان المناطق المحتلة. ويأمل واضعو المشروع في التوصل الى تسوية سلمية مع دول عربية أخرى (**عل همشمار**، ١٥/٥/١٩٨٩).

• صدر عن مركز حزب مبام في جلسته الاخيرة بياناً جاء فيه: «ان كل مبادرة اسرائيلية من جانب واحد، وبشكل خاص كتلك التي تسعى الى الفصل بين سكان المناطق [المحتلة] وقيادتهم الوطنية، لا احتمال لتجسيدها، ومتوقع ان تنتهي باضاعة الفرصة، وتؤدي الى تفاقم الانتفاضة» (**عل همشمار**، ١٥/٥/١٩٨٩).

• قررت حكومة لاوس، أمس، رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني لديها الى مستوى سفارة؛ ومن المتوقع ان يعلن ذلك رسمياً، في وقت لاحق. في السياق عينه، قدّم سفير دولة فلسطين لدى جمهورية مالطا، مراد عيسى بهلول، اوراق اعتماده الى رئيس الجمهورية شنسوتابوني، بحضور وكلاء وزارة الخارجية المالطية، وقائد الجيش، والسكرتير الخاص للرئيس، ومدير عام البروتوكول. وأكد الطرفان، المالطي والفلسطيني، خلال تبادل الاوراق، حرصهما على استمرار العلاقات الثنائية فيما بينهما وتطويرها (**وفا**، ١٤/٥/١٩٨٩).

١٥/٥/١٩٨٩

• استشهد، جراء أعمال القتل والبطش التي تمارسها قوات الاحتلال، ثلاثة مواطنين فلسطينيين، هم فضل احمد حنيدق (٤٠ عاماً)، من مخيم خان يونس؛ ومحمد جبارين (٤٥ عاماً)، من جنين، وكان ضرب على رأسه بالهراوات بتاريخ ٤/٥/١٩٨٩؛ وناصر دقروق (١٤ عاماً)، من سلفيت، توفي متأثراً بجروح اصيب بها أمس. الى ذلك، اصيب العشرات بجروح سبّبتها عيارات مطاطية وبلاستيكية ومعدنية اطلقها جنود الاحتلال الاسرائيلي خلال مجابهات وقعت اليوم. كما شنّت قوات الاحتلال حملة نسف، وهدم، وغلق منازل، في مناطق متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الاتحاد**، ١٦/٥/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في محاضرة في الجامعة العبرية، في القدس: «ان الاحمق والابله والساذج فقط هو الذي يوافق على طلب عرفات بشأن اقامة دولة فلسطينية وحق العودة... وبالزجاجات الحارقة والحجارة لن يحقق سكان المناطق [المحتلة] ما لم تستطع تحقيقه الدول العربية والمنظمات الفدائية» (**معاريف**، ١٦/٥/١٩٨٩).

• قال عضو الكنيست رحبعام زئيفي، في محاضرة في جامعة تل ـ ابيب، معلقاً على اقرار الحكومة الاسرائيلية لمشروع اجراء الانتخابات في المناطق المحتلة: «ان يوم الرابع عشر من أيار (مايو) سوف يسجّل يوماً لتأسيس الدولة الفلسطينية. لقد وقّع على هذا الميثاق ٢٠ وزيراً من وزراء حكومة اسرائيل. انهم عميان، وجهلة، ولا يعرفون ما اقترفوه. انهم يقيمون دولة فلسطينية في قلب اسرائيل. وهذا الامر لن ينتهي عند الخط الاخضر، بل سوف ننسحب منه أيضاً» (**معاريف**، ١٦/٥/١٩٨٩).

• قالت مصادر مطلعة، في واشنطن، ان هناك اقتراحاً اميركياً تجرى مناقشته، حالياً، يدعو الى اجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تحت اشراف الكونغرس الاميركي. وأضافت المصادر ان هذا الاقتراح اعدّه مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، ونال موافقة عدد من طاقم الادارة الاميركية الحالية (**نيويورك تايمز**، ١٦/٥/١٩٨٩).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ الموعد، حمد؛ «حول اتجاهات الهجرة والارتداد والنزوح في الكيان الصهيوني العام ١٩٨٨»، **الارض** (دمشق)، السنة ١٦، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٣١ ـ ٥١.

○ الاقتصاد

٢ يعقوبي، جاد؛ «القرار السياسي ومصير الاقتصاد»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٦، العدد ١/٦١، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٦٢ ـ ٦٣؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٤/٣/١٩٨٩.

٣ Katznelson, Shaul; "Israel and the Trade Wars", *The Israel Economist*, February 1989, pp. 30 - 32.

٤ Minerbi, Sergio I.; "The Israeli Economy; The First 40 Years", *The Israel Economist*, January 1989, pp. 15 - 17.

٥ Rivlin, Paul; "1988's Trade Balance", *The Israel Economist*, February 1989, pp. 28 - 29.

٦ Roshfield, Daniel; "Israel's Exports in Comparative Perspective", *The Israel Economist*, January 1989, pp. 19 - 21.

٧ ـــ, ـــ ; "Economic Trends in 1988 and Prospects for 1989", *The Israel Economist*, January 1989, pp. 23-26.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٨ «خطتا شامير ورابين؛ نقاط الالتقاء والاختلاف»، **الاستقلال** (نيقوسيا)، ١١/٥/١٩٨٩، ص ٨.

٩ «الميثاق الاسرائيلي ـ الصهيوني للتسوية مع الشعب الفلسطيني [مقتطفات من المذكرة التي نقلها العميد يوئيل بن ـ بورات المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي ونائب رئيس المخابرات العسكرية سابقاً، الى اسحق شامير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١/٦١، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٦٨ ـ ٧٩.

١٠ «نص رسالة مجلس يهودا والسامرة وغزة الى اسحق شامير للمطالبة بالقضاء على الانتفاضة»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٢/٦٢، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٦٣ ـ ١٦٤؛ نقلاً عن **نيكوداه**، ١٧/٣/١٩٨٩.

○ الشؤون العسكرية

١١ بيرطل، دانيال؛ «على ماذا ترتكز معتقدات الامن ؟»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١/٦١، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٦٤ ـ ٦٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٢/٣/١٩٨٩.

١٢ صايغ، يزيد؛ «الشؤون العسكرية الاسرائيلية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٩٥ ـ ٩٩.

١٣ طل، يسرائيل؛ «أمن قومي وأمن جماعي»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٢/٦٢، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٩٩ ـ ١٠٧؛ نقلاً عن **معراخوت**، كانون الثاني / شباط (يناير / فبراير) ١٩٨٩.

١٤ غور، ميكي؛ شكوك حول وحدة الصف [في الجيش الاسرائيلي، جرّاء الانتفاضة]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٢/٦٢، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٥٠ ـ ١٥٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٨/٤/١٩٨٩.

١٥ فهيم، هشام؛ «الابعاد الاستراتيجية

والتكنولوجية للقمر الاصطناعي الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٤٨ ـ ٦٠.

○ العلاقات الخارجية

١٦ الحسيني، مصطفى؛ «عشر سنوات على السلام مع مصر؛ تقويمات اسرائيلية [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٢/٢، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١١٩ ـ ١٢٧.

١٧ الشريف، محمد رشاد؛ «اسرائيل وانتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية»، **الارض**، السنة ١٦، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١١ ـ ٣٠.

١٨ شلحت، انطوان؛ «الولايات المتحدة ـ اسرائيل، بعد زيارة شامير؛ في انتظار الازمة القادمة [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦١/١، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٩.

١٩ الصوّاف، محمد؛ «اسرائيل ويهود العالم [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦١/١، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٢٧ ـ ٣٩.

٢٠ مقداد، عطية؛ «حكومة شامير الجديدة وادارة بوش، وسياسة التنسيق بين التعنّت والمناورة»، **الارض**، السنة ١٦، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ١٠.

٢١ Falah, Ghazi; "Israeli State Policy toward Bedouin Sedentarization in the Negev", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVIII, No. 2, Winter 1989, pp. 71 - 91

٢٢ Gilboa, Moshe; "The Challenge of Greek - Israeli Economic Cooperation", *The Israel Economist*, January 1989, pp. 13 - 14.

٢٣ Rabie, Mohammed; "U.S. Aid to Israel", *The Link*, Vol. 22, No. 2, May/June 1989, pp. 1 - 14.

فلسطين

○ الاقتصاد

٢٤ «اقتصاد الوطن الفلسطيني المحتل؛ الدراسة الميدانية للمؤسسات الصناعية الغذائية والزراعية»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٤، العدد ٤٧، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١١ ـ ٣١.

٢٥ «البطالة في الضفة الغربية، أسباب وحلول؛ اسرائيل تحاول قمع الانتفاضة بجيش من العاطلين عن العمل»، **الاستقلال**، ١١/٥/١٩٨٩، ص ٧.

٢٦ عبدالحميد، مهنّد؛ «عمال فلسطين؛ دور ريادي في الانتفاضة الباسلة»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣٠٩، ٣٠/٤/١٩٨٩، ص ١٣ ـ ١٦.

٢٧ علاونة، عاطف كمال؛ «آثار الانتفاضة على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي»، **الاستقلال**، ١١/٥/١٩٨٩، ص ١٣ ـ ١٤.

○ التعليم

٢٨ الحريري، علي؛ «التعليم الشعبي بين البدائل التعليمية»، **الكاتب** (القدس)، العدد ١٠٩، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٥٩ ـ ٦٧.

٢٩ السيد، يونس؛ «الانتفاضة والتعليم الشعبي»، **الى الامام** (دمشق)، العدد ١٠٨٨، ٥/٥/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١٣.

٣٠ صايغ، ليلى؛ «التعليم الشعبي؛ الفكرة والهدف»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٧، العدد ٧٤٧، ٧/٥/١٩٨٩، ص ٢٧ ـ ٢٩.

٣١ مصرية، نورما؛ «سياسة التجهيل تحت المجهر»، **الكاتب**، العدد ١٠٨، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٣١.

٣٢ Johnson, Penny; "Palestinian Universities under Occupation, 15 August - 15 November 1988 [Report]", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVIII, No. 2, Winter 1989, pp. 92 - 100.

٣٣ Sullivan, Antony T.; "Politics and Relevance in Palestinian Higher Education; The Case of Birzeit University", *American - Arab Affairs*, No. 27, Winter 1988 - 1989, pp. 58 - 69.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

٣٤ ابو المجد، جمال؛ «قوات الاحتلال ترتكب

مجزرة بشعة في نحالين»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٦، ٢٣/٤/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ٢٠.

٣٥ البرغوثي، جبارة؛ «الحضور الدولي للانتفاضة»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٥٥، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٢٨.

٣٦ بكر، مازن؛ «توقيتان على جانبي ' الخط الاخضر '»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٧، ٧/٥/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٣٧ بنزيمان، عوزي؛ «حرب استنزاف»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١/٦١، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٥٥ ـ ٥٩؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٧/٤/١٩٨٩.

٣٨ داود، احمد؛ «الطبقة العاملة الفلسطينية دور حاسم في استمرار الانتفاضة وتصاعدها»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٧، ٣٠/٤/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣٤.

٣٩ ر. م.؛ «نحالين بين مذبحتين [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٣٣ ـ ١٣٧.

٤٠ رزق، فؤاد؛ «الانتفاضة أوجدت واقعاً جديداً لا يمكن لاسرائيل الاستمرار في تجاهله»، **الكاتب**، العدد ١٠٩، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٨ ـ ١٣.

٤١ روزنطل، روفيك؛ «عشر طرق للعيش مع الانتفاضة»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٢/٦٢، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٥٢ ـ ١٥٧؛ نقلاً عن **ملحق عل همشمار**، ١٩/٤/١٩٨٩.

٤٢ سعادة، سوداح؛ «الانتفاضة دخلت مرحلة كسر الارادات»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٨، ٢٣/٤/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٨.

٤٣ السعدي، عبدالكريم؛ «هدم المنازل ضمن سياسة العقوبات الجماعية»، **الكاتب**، العدد ١٠٩، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٤٥ ـ ٥٤.

٤٤ سلام، منير؛ «هل يمكن رؤية الغابة من خلف الشجرة ؟»، **الكاتب**، العدد ١٠٩، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٩.

٤٥ سميح، عمر؛ «الانتفاضة: تطهير صفوف الشعب»، **الاستقلال**، ١١/٥/١٩٨٩، ص ١٠.

٤٦ شحرور، خالد؛ «الانتفاضة والحركة الاعتقالية الوطنية»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٥، ١٦/٤/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٤٧ شيف، زئيف؛ «ماذا سنكسب ممّا خسرناه في الانتفاضة ؟»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٢/٦٢، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٣٥ ـ ١٣٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٩/٥/١٩٨٩.

٤٨ شيمش، موشي؛ «الانجاز المهم لـ م.ت.ف.»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٢/٦٢، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٣٧ ـ ١٤٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٦/٤/١٩٨٩.

٤٩ عبدالله، صلاح؛ «الذكرى الثالثة عشرة لـ ' يوم الارض ' ؛ البركان الفلسطيني مهيّأ للانفجار [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٨٢ ـ ٨٨.

٥٠ «قائمة بأسماء شهداء الشهر السابع عشر للانتفاضة»، **الكاتب**، العدد ١٠٩، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٣٩.

٥١ «قطاع غزة يجيب عن الاسئلة الصعبة؛ تقرير شامل عن احداث شهر آذار (مارس) الساخنة في القطاع»، **الاستقلال**، ١١/٥/١٩٨٩، ص ٥.

٥٢ «القيادة الموحّدة تُمهل ولا تُهمل؛ وقائع ممارسات ' عيون ' الاحتلال في منطقة جنين»، **الاستقلال**، ١١/٥/١٩٨٩، ص ١٠.

٥٣ كيّالي، ماجد؛ «السمات العامة الاساسية للانتفاضة»، **الارض**، السنة ١٦، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٥٠.

٥٤ الكيلاني، هيثم؛ «الانتفاضة في اطارها الاستراتيجي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ١٦.

٥٥ المدني، رشاد؛ «قراءات احصائية في جرحى وشهداء الانتفاضة الفلسطينية في قطاع غزة»، **الكاتب**، العدد ١٠٩، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٤٠ ـ ٤٤.

٥٦ المشني، اعتلاء؛ «اثر الانتفاضة على الاطفال ومسؤوليات المستقبل»، **الكاتب**، العدد ١٠٨، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٣٢ ـ ٣٥.

٥٧ «مقاومة عنيفة في قرية هادئة؛ معارك

اسرائيلية خاسرة في [قرية] اذنا»، **الاستقلال**، ١١/٥/١٩٨٩، ص ٦.

٥٨ مقداد، عطية؛ «الشهر الخامس عشر للانتفاضة والرهانات على المواقف الاميركية والاوروبية»، **الارض**، السنة ١٦، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١ ـ ٨.

٥٩ منصور، لبنى؛ «الحركة النسوية في المعتقلات الصهيونية؛ واقع مأساوي ودور كفاحي متميّز»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٧، ٣٠/٤/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ١٩.

٦٠ منظمة المؤتمر الاسلامي؛ «[نص بيان الامين العام للمنظمة بشأن الانتفاضة الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٦، ٢٣/٤/١٩٨٩، ص ٣٣.

٦١ نير، اوري ودان ساغير؛ «تبلور فلسطيني تحت رعاية الجيش الاسرائيلي [التأهيل الوطني للمعتقلين الفلسطينيين]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٢/٦٢، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٤٣ ـ ١٤٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٤/٤/١٩٨٩.

٦٢ هويدي، فهمي؛ «الانتفاضة في خطر»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٨٣، ١٦/٥/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣١.

٦٣ ي. ص.؛ «الانتفاضة توسّع نطاق سيطرتها [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٢١ ـ ١٢٥.

٦٤ اليازجي، خالد؛ «كيف استمرت الانتفاضة، وتصاعدت، وبماذا؟»، **الاستقلال**، ١١/٥/١٩٨٩، ص ٩.

٦٥ Benvenisti, Meron; "Impact of the Uprising on Prospects for Peace", *American-Arab Affairs,* No. 27, Winter 1988 - 1989, pp. 10 - 12.

٦٦ Greenberg, Joel; "Terror Strikes at Palestinian 'Collaborators'", *The Jerusalem Post International Edition,* 13/5/1989, pp. 7.

٦٧ Hallaj, Mohammed; "The Intifada and the Peace Process", *American-Arab Affairs,* No. 27, Winter 1988 - 1989, pp. 6 - 9.

٦٨ "Israel Still Trying to Reconquer the West Bank and Gaza", *Palestine Perspectives,* No. 40, March/April 1989, p. 5.

٦٩ Jalili, Sharouq; "Eyewitnesses at Nahalin", *Middle East International,* No. 349, 28/4/1989, p. 7.

٧٠ Khalidi, Rashid; "Political Implications of the Uprising", *American-Arab Affairs,* No. 27, Winter 1988/1989, pp. 13 - 17.

٧١ Nuseibeh, Sari; "The Intifada; A Personal Perspective", *American-Arab Affairs,* No. 27, Winter 1988/1989, pp. 24 - 28.

٧٢ Quandt, William B.; "The Uprising; Breaking a Ten - Year Deadlock", *American - Arab Affairs,* No. 26, Winter 1988/1989, pp. 18 - 23.

٧٣ Stockton, Ronald; "Intifada Deaths", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 2, Winter 1989, pp. 101-108.

○ بيانات وتصريحات

٧٤ الاتحاد العام لنقابات العمّال في الضفة الغربية، «[نص بيان الاتحاد بمناسبة الاول من أيار (مايو)، عيد العمّال العالمي]»، **الحرية**، العدد ٣١٠، ٧/٥/١٩٨٩، ص ١٥.

٧٥ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، «[نص] بيان سياسي بمناسبة يوم الاسير الفلسطيني»، **نضال الشعب** (نيقوسيا)، العدد ٥٢٠، ٢٢/٤/١٩٨٩، ص ٩.

٧٦ حزب العمال الشيوعي الفلسطيني، «بيان سياسي في الذكرى الثالثة عشرة ليوم الارض الخالد»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١٢، العدد ٢٠٨، ص ٧.

٧٧ «[مقتطفات من بيان رؤساء الطوائف المسيحية في القدس، بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٩، بشأن اجراءات سلطات الاحتلال تجاه المدارس وأماكن العبادة والمعتقلين]»، **الحرية**، العدد ٣١٠، ٧/٥/١٩٨٩، ص ٩.

٧٨ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، «[نص

النداء الرقم ٣٨؛ نداء الشهيد خليل الوزير؛ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٦، ٢٣/٤/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٧٩ ـــــ ، «[نص النداء الرقم ٣٩؛ نداء شهداء نحالين؛ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٧، ٧/٥/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٨٠ «شخصيات الارض المحتلة تقوّم مشروع شامير [استفتاء]»، **الحرية**، العدد ٣١٠، ٧/٥/١٩٨٩، ص ٣٢ ـ ٤٠.

٨١ مؤسسة القانون من اجل الانسان، «[نص نداء المؤسسة الى حكومات العالم المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن عدم توفير الاتفاقية أي نوع من الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين]»، **الاستقلال**، ١١/٥/١٩٨٩، ص ٦.

٨٢ «[نص وثيقة وقّعها ثلاث وثمانون شخصية فلسطينية بشأن رفض خطة الانتخابات التي اقترحها اسحق شامير]»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٧، ٧/٥/١٩٨٩، ص ١٥.

القضية الفلسطينية

٨٣ اسكندر، عبدالله؛ «ميتران والقضية الفلسطينية»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٦٠، ١/٥/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٥.

٨٤ بسطامي، مها؛ «الطروحات الاسرائيلية للتسوية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٢٦ ـ ١٣٢.

٨٥ بن ـ بورات، يشعياهو؛ «هذا ما عندهم [في الحكومة الاسرائيلية من مبادرات سلام] للعرب»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١/٦١، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٥١ ـ ٥٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٣١/٣/١٩٨٩.

٨٦ حبش، جورج؛ «الانتفاضة جعلت الدولة امكانية واقعية؛ الدولة الفلسطينية مهمة كفاحية؛ مهمتنا المركزية تجسيد الفجوة بين اعلان الاستقلال وتحقيقه»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٥، ١٦/٤/١٩٨٩، ص ٤ ـ ١٠.

٨٧ حرفوش، الياس (مُعدّ)؛ «حروب الماء العربية»، **المجلة**، العدد ٤٨٣، ١٦/٥/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٨.

٨٨ شارون، اريئيل؛ «يجب وقف التدهور»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١/٦١، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٥٤ ـ ٥٥؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٧/٤/١٩٨٩.

٨٩ شبيب، سميح؛ «موقف مشروط من الانتخابات [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٠٧ ـ ١٠٩.

٩٠ شعيبي، عماد؛ «المأزق الوجودي الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٦١ ـ ٧٢.

٩١ الصوّاف، محمد؛ «مبادىء شامير في الميزان الاميركي [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٢/٦٢، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٠٨ ـ ١١٩.

٩٢ محارب، محمود؛ «الصهيونية والهاجس الديمغرافي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٤٧.

٩٣ المدهون، ربعي؛ «الانتخابات وحدود مساومة الأطراف»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٧ ـ ٢٥.

٩٤ «مشكلة الشرق الاوسط، المؤتمر الدولي، آفاق التسوية؛ اضواء على سياسة التفكير الجديد السوفياتية»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٥٨، ١٧/٤/١٩٨٩، ص ٨ ـ ١١.

٩٥ ن. ح.؛ «امتحان المصداقية الاميركية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١١٦ ـ ١٢٠.

٩٦ Christison, Kathleen; "The Arab-Israeli Policy of George Shultz", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 2, Winter 1989, pp. 29 - 47.

٩٧ Finkelstein, Norman; "Peace Process or Peace Panic?; The Scourge of Palestinian Moderation", *Middle East Report,* Vol. 19, No. 3 (158), May/June 1989, pp. 25 - 30.

Green, Stephen; "U.S. - P.L.O. Talks; Just a First Step", *American-Arab Affairs,* No. 27, Winter 1988/1989, pp. 51 - 57. ٩٨

Hamilton, Lee H.; "Challenges for United States Policy in the Middle East", *The Middle East Journal,* Vol. 43, No. 1, Winter 1989, pp. 7 - 15. ٩٩

Hiltermann, Joost R.; "Human Rights and the Palestinian Struggle for National Liberation [Report]", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 2, Winter 1989, pp. 109 - 118. ١٠٠

Hirst, David; "Arafat Still Pinningh his Hopes on Diplomacy", *The Guardian Weekly,* 14/5/1989, p. 9. ١٠١

Murphy, Richard W.; "The Search for Peace in the Middle East; An American Perspective", *American-Arab Affairs,* No. 27, Winter 1988/1989, pp. 1 - 5. ١٠٢

Nakhleh, Emile A.; "The Palestinians and the Future; Peace through Realism", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 2, Winter 1989, pp. 3 - 15. ١٠٣

Said, Edward W.; "From Intifada to Independence", *Middle East Report,* Vol. 19, No. 3 (158), May/June 1989, pp. 12-16. ١٠٤

Segal, Jerome M.; "A Foreign Policy for the State of Palestine", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 2, Winter 1989, pp. 16 - 28. ١٠٥

Shoumikhin, Andrey U.; "Soviet Perceptions of U.S. Middle East Policy", *The Middle East Journal,* Vol. 43, No. 1, Winter 1989, pp. 16 - 19. ١٠٦

"U.S. Documents Israel's Human Rights Violations", *Palestine Perspectives,* No. 40, March/April 1989, pp. 9, 11. ١٠٧

منظمة التحرير الفلسطينية

Brynen, Rex; "PLO Policy in Lebanon; Legacies and Lessons", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 2 ١٠٨

Winter 1989, pp. 48 - 70.

Jansen, Michael; "How the P.L.O. Charter has Become Caduc", *Middle East International,* No. 350, 12/5/1989, p. 4. ١٠٩

Langellier, Jean - Pierre; "P.L.O. Coming to Terms with the Middle East Realities", *The Guardian Weekly,* 7/5/1989, p. 13. ١١٠

○ بيانات وتصريحات

▷ الحزب الشيوعي الفلسطيني

١١١ «عاش الاول من أيار (مايو) المجيد [بيان]»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، العدد ٧٦، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ١.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

١١٢ «نص بيان سياسي بمناسبة الاول من أيار (مايو)»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٧، ٣٠/٤/١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٣٧.

▷ عرفات، ياسر (أبو عمار)

١١٣ «الانتفاضة مستمرة حتى اقامة الدولة الفلسطينية [كلمته في مهرجان الذكرى السنوية الاولى للشهيد ' ابو جهاد ']»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٥، العدد ٢٤٣، ٢٣/٤/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٦.

○ العلاقات الخارجية

١١٤ «باريس قرّبت لندن وواشنطن من عرفات»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٦٩٧، ١٢/٥/١٩٨٩، ص ٢٤.

١١٥ الحسيني، مصطفى محمد؛ «اللقاءات والحوارات الاسرائيلية ـ الفلسطينية؛ بداية المفاوضات؟ [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١/٦١، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ١٩ ـ ٢٧.

١١٦ «ردود الفعل في الوطن المحتل على زيارة عرفات لفرنسا؛ قمة على طريق السلام»، **الاستقلال**، ١١/٥/١٩٨٩، ص ٣.

١١٧ سليمان، عبداللطيف؛ «٤٨ ساعة حافلة جداً [خلال زيارة ياسر عرفات لباريس]»،

فلسطين الثورة، السنة ١٧، العدد ٧٤٨، ١٤/٥/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ٢٠.

١١٨ «السويد: شعبية اسرائيل من ٤٩ بالمئة الى ١٤ بالمئة، والمنظمة من ٥ بالمئة الى ١٥ بالمئة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٧، ٧/٥/١٩٨٩، ص ٣٤ ـ ٣٥.

١١٩ عبدالحق، احمد؛ «الرئيس الفرنسي ميتران استقبل الرئيس الفلسطيني عرفات في الاليزيه؛ ايضاح فلسطيني حول الميثاق الوطني»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٧، ٧/٥/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١١.

١٢٠ غلبواع، ايتان؛ «الولايات المتحدة ـ م.ت.ف؛ السبيل الى المفاوضات»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١/٦١، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ١١؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت**، ٣١/١/١٩٨٩.

١٢١ مصطفى، مازن؛ «لقاء الاليزيه / العملة الصعبة / في احتياطي الدبلوماسية الفلسطينية»، **الحوادث**، العدد ١٦٩٦، ٥/٥/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢١.

١٢٢ اليحياوي، مصطفى؛ «عرفات في باريس؛ ترحيب رئاسي وغضب يهودي»، **المجلة**، العدد ٤٨٢، ٩/٥/١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٢٧.

المقابلات

١٢٣ ابو شريف، بسام؛ «نؤيد الانتخابات في الارض المحتلة، لكن تحت اشراف دولي»، **الحوادث**، العدد ١٦٩٦، ٥/٥/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣١.

١٢٤ الحسيني، فيصل؛ «السنة الثالثة للانتفاضة هي الحاسمة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٦، ٢٤/٤/١٩٨٩، ص ١٩ ـ ٢١.

١٢٥ حواتمة، نايف؛ «الموقف الفلسطيني موحّد ورافض لخطة شامير»، **الحرية**، العدد ٣٠٨، ٢٣/٤/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١١؛ نقلاً عن **نيوزويك**، ١٥/٤/١٩٨٩.

١٢٦ شفيق، منير؛ «الحزب الشيوعي الفلسطيني دافع عن الصهيونية وقيام اسرائيل»، **المجلة**، العدد ٤٨٠، ١٩/٤/١٩٨٩، ص ٣٢ ـ ٣٣.

١٢٧ شيسون، كلود؛ «ميتران سيلتقي عرفات، والانتفاضة تعبير عن رفض الاحتلال»، **المجلة**، العدد ٤٨٠، ١٩/٤/١٩٨٩، ص ٢٥ ـ ٢٦.

١٢٨ الصوص، ابراهيم؛ «نحو بروتوكولات ثنائية بين فرنسا وفلسطين»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٦٠، ١/٥/١٩٨٩، ص ١٦.

١٢٩ طوبي، توفيق؛ «نعمل لثورة في المفاهيم»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٦، ٢٣/٤/١٩٨٩، ص ٢٨.

١٣٠ عرفات، ياسر؛ «[دعوة ميتران لي] خطوة شجاعة من رجل تاريخي»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٦٠، ١/٥/١٩٨٩، ص ٨ ـ ١١.

١٣١ القاسم، مروان؛ «الكونفدرالية تتمّ عندما تتحقق السيادة للشعب الفلسطيني»، **الحوادث**، العدد ١٦٩٥، ٢٨/٤/١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٦.

١٣٢ كارنغتون، بيتر؛ «لن يكون سلام طالما شامير في الحكم»، **المجلة**، العدد ٤٨٣، ١٦/٥/١٩٨٩، ص ١٧ ـ ١٨.

١٣٣ مصطفى، ابو علي؛ «نتائج ايجابية [للمجلس المركزي] عموماً، والوحدة لا تعني نهاية الاختلاف»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٥، ١٦/٤/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٣.

١٣٤ هاو، جفري؛ «لا يمكن ترك منظمة التحرير خارج عملية السلام»، **المجلة**، العدد ٤٨٢، ٩/٥/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣٢.

١٣٥ الوزير، انتصار (ام جهاد)؛ «نرفض، رفضاً قاطعاً، التعامل مع مشروع شامير»، **الحرية**، العدد ٣٠٨، ٢٣/٤/١٩٨٩، ص ١٧ ـ ١٩.

١٣٦ Arens, Moshe; "[I Don't Regard Arafat's Paris Statement as a Substantial Change in his Position]", *Middle East International*, No. 350, 12/5/1989, p. 20 as Quoted in *Ha'aretz*, 5/5/1989.

١٣٧ Eban, Abba; "An Independent Palestinian State Doesn't Frighten Me", *New Outlook*, Vol. 32, No. 3 - 4 (289 - 290), March / April 1989, pp. 36 - 37.

١٣٨ ـــ، ـــ ; "We Must Talk to the P.L.O.", *The Middle East*, No. 175, May 1989, pp. 16 - 17.

Susser, Asher; "A Profile of King Hussein", *The Israel Economist,* February 1989, pp. 9 - 10. ١٣٩

الكتب ـ عروض ومراجعات

Abed, George T.; *The Palestinian Economy* ، **المنتدى** (عمّان)، المجلد ٤، العدد ٤٣، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٣ (مراجعة فهد الفانك). ١٤٠

Cattan, Henry; *The Palestine Question, **American-Arab Affairs,*** No. 27, Winter 1988/1989, pp. 108 - 109 (Reviewed by Michael Simpson). ١٤١

Gresh, Alain; *The P.L.O.; The Struggle Within, **Middle East International,*** No. 350, 12/5/1989, pp. 21 - 22. ١٤٢

Feintuch, Yossi; *U.S. Policy On Jerusalem, **American-Arab Affairs,*** No. 27, Winter 1988 - 1989, pp. 102 - 105 (Reviewed by Roger Gaess). ١٤٣

Fromkin, David; *A Peace to end all Peace; Creating the Modern Middle East, **Middle East International,*** No. 350, 12/5/1989, pp. 21 - 22 (Reviewed by John Gee). ١٤٤

Harkabi, Yehoshafat; *Israel's Fateful Hour, **American-Arab Affairs,*** No. 27, Winter 1988/1989, pp. 109 - 111 (Reviewed by Israel Shahak). ١٤٥

Langer, Felicia; *An Age of Stone, **Middle East International,*** No. 350, 12/5/1989, pp. 20 - 21 (Reviewed by michael Jansen). ١٤٦

Menges, Constantine C.; *Inside the National Security Council* ، **المجلة**، العدد ٤٦٧، ١٨/١/١٩٨٩، ص ٣٤ (مراجعة احمد البرصان). ١٤٧

Mezvinsky, Norton (Ed.); *Report on the Violations of Human Rights in the Territories during the Uprising, **The Link,*** Vol. 22, No. 2, May - June 1989, p. 15 (Reviewed by Deirdre L. Boyd). ١٤٨

Morris, Benny; *The Birth of the Palestinian Regugee Problem, 1947 - 1949, **The Middle East Journal,*** Vol. 43, No. 1, Winter 1989, pp. 117 - 118 (Reviewed by J.C. Hurewitz). ١٤٩

Neff, Donald; *Warriors against Israel; How Israel Won the Battle to Become Americ'a Ally 1973, **Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 2, Winter 1989, pp. 133 - 136 (Reviewed by Andrew Gilmour). ١٥٠

Sanbar, Elias; *Palestine 1948; L'expulsion, **Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 2, Winter 1989,pp. 119 - 127 (Reviewed by Ibrahim Abu - Luhgod). ١٥١

Semyonov, Moshe and Noah Lewin-Epstein; *Hewers of Wood and Drawers of Water; Noncitizen Arabs in the Israeli Labor Market, **Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 2, Winter 1989, pp. 129 - 131 (Reviewed by Sherif Elmusa). ١٥٢

Suleiman, Michael W.; *The Arabs in the Mind of Americans", **Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 2, Winter 1989, pp. 127 - 129 (Reviewed by Foud Mohghrabi). ١٥٣

*The Israeli League for Human and Civil Rights; Report on the Violations of Human Rights in the Territories during the Uprising, 1988, **Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 2, Winter 1989, pp. 141 (Reviewed by Michael R. Fischbach). ١٥٤

Tivnan, Edward, *The Lobby; Jewish Political Power and American Foreign Policy* ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٠٠ ـ ١٠٦ (مراجعة نبيل حيدري). ١٥٥

الكتب

ابو بكر، يوسف ونبيل سالم؛ **حرب المعلومات بين العرب واسرائيل**، دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر، ١٩٨٩. ١٥٦

الاقتصاد الفلسطيني؛ تحديات التنمية ١٥٧

في ظل احتلال مديد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

١٥٨ أنج، سوي تشاي؛ **من بيروت الى القدس** (ترجمة محمد حسن الالفي)، القاهرة: جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، ١٩٨٩، ٣١٨ صفحة.

١٥٩ بوريسوف، رز؛ **السياسة الاميركية والشرق الاوسط في السبعينات** (ترجمة شوكت يوسف)، دمشق: دار دمشق، بلا تاريخ نشر.

١٦٠ **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩** (الرواية الاسرائيلية الرسمية) (ترجمة احمد خليفة)، بيروت والكويت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، ١٩٨٩، ٥٨٣ صفحة.

١٦١ ربايعة، غازي؛ **الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصراع في الشرق الاوسط، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧**، عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

١٦٢ رولو، اريك؛ **الفلسطينيون من حرب الى حرب** (ترجمة خليل فريحات)، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩.

١٦٣ سيغال، جيروم؛ **ملاحظات حول اعلان استقلال فلسطين**، القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٨٩.

١٦٤ شلحت، انطوان؛ **سميح القاسم من الغضب الثوري الى النبوءة الثورية**، عكا: دار الاسوار، ١٩٨٩، ١٥٠ صفحة.

١٦٥ عدوان، عبدالجبار؛ **الانتفاضة على طريق الاستقلال الفلسطيني؛ الكتاب الثاني؛ الشهداء**، لندن: دار الانتفاضة، ١٩٨٩.

١٦٦ المبيّض، سليم عرفات؛ **الجغرافيا الفلكلورية للامثال الشعبية الفلسطينية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

١٦٧ اليوسف، يوسف سامي؛ **فلسطين في التاريخ القديم**، عمان: دار منارات، ١٩٨٩.

١٦٨ Fromkin, David; *A Peace to End all Peace; Creating the Modern Middle East,* London: Andre Deutsch, 1989.

١٦٩ Langer, Felicia; *An Age of Stone,* London: Quartet Books, 1988, 173 Pages.

١٧٠ Mezvinsky, Norton (Ed.), *Report on the Violations of Human Rights in the Territories during the Uprising, 1988 - 1989,* Tel Aviv: The Israeli League for Human and Civil Rights, 1989, 98 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

يصدر قريباً عن مركز الابحاث

جامعة الدول العربية وقضية فلسطين
(١٩٤٥ ـ ١٩٦٥)

تأليف
مرْوَه جبر

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.